بنك مصر

اليوبيل الذهبى

١٩٢٠ - ١٩٧٠



بنك مصر

اليوبيل الذهبى

١٩٢٠ - ١٩٧٠



الرئيس الخالد ـ جمال عبد الناصر

محمد طلعت حرب ـ مؤسس بنك مصر

مقدمة

ان خمسين عاما قد مضت على انشاء بنك مصر،هذا الصرح الوطنى الذى لعب دورا كبيرا فى التطور الاقتصادى لوطننا العزيز . والواقع ان هذه السنين الخمسين قد شهدت تحولات كبرى فى الاقتصاد المصرى نقلته عبرها من مرحلة الاقطاع ، الى مرحلة الراسمالية من وطنية وغير وطنية ، ثم الى مرحلة التحول الاشتراكى التى نعيشها اليوم .

فان وجه مصر خلال النصف الثانى من القرن الماضى واوائل القرن الحالى كان وجها يسوده نظام اقطاعى . فالزراعة وهى المورد الأساسى للثروة القومية يسيطر عليها عدد قليل من كبار الملاك الاقطاعيين المصريين ، واعداد متزايدة من الأجانب والشركات الأجنبية الذين ابيح لهم تملك الأراضى الزراعية فى مصر منذ عام ١٨٦٧ . والبلاد قد تحولت الى مزرعة كبيرة للقطن يباع باقل الأثمان للمصالح الاستعمارية البريطانية وتمويل القطن تقوم به البنوك الأجنبية فى مصر أوفروع البنوك الأجنبية فى الخارج ، وتجارة القطن كلها فى يد المصالح الأجنبية والتجار الأجانب .

أما الصناعة فلا وجود لها . فمنذ الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ فتحت ابواب البلاد تماما للتجارة الأجنبية دون رسوم تذكر او رقابة ، وامتلأت البلاد بالسلع الاستهلاكية والكمالية الأجنبية التى كانت تمتص ما تحصل عليه البلاد من عائد القطن والحاصلات الزراعية الأخرى ، والتى كان لا مجال لمنافستها محليا مع انعدام الرسوم الجمركية .

وفى ظل هذه الظروف التى سادت وازدهرت تحت حكم استعمار بريطانى غاشم ، كان لا بد للشعب فى عام ١٩١٩ ان يثور ، وكان لا بد للوطنية ان تتحرك ـ فقامت ثورة الشعب منادية بالتحرر والاستقلال وجلاء الأجنبى المحتل ، وكانت تلك المعركة الوطنية الكبرى التى انهت الحماية البريطانية عن مصر .

الا أن الاستقلال الحقيقى لا يمكن أن تقوم له قائمة وحال البلاد كما سبق لنا بيانه من الناحية الاقتصادية . فلا استقلال حقيقى مع انعدام وجود الأجهزة الاقتصادية الوطنية ، ولا استقلال بلامصارف وطنية تخدم الوطنيين وتساعد نشاطهم الاقتصادى ، ولا استقلال بلا صناعة أو تجارة وطنية ، ولا استقلال الا بالقضاء على السيطرة الأجنبية على الاقتصاد الوطنى .

وهنا ـ بدا فريق من الوطنيين المصريين وعلى راسهم محمد طلعت حرب يدرسون اوضاع البلاد الاقتصادية كلها ، وينادون بالتحرر الاقتصادى ، ويدعون الى انشاء أول مصرف وطنى بالبلاد . والواقع أن طلعت حرب فى كتابه الثائر « علاج مصر الاقتصادى وانشاء بنك للمصريين » كان اول صرخة وطنية علمية على هذا

الطريق ، نادى فيه بانشاء مصرف وطنى رأسماله وطنى وتديره الأيدى الوطنية لخدمة الوطنيين الذين كانت المصارف الأجنبية القائمة اذ ذاك تمنع عنهم التمويل وتحرمهم من كل مساعدة مصرفية ، حتى تكون السيطرة دائما وأبدا للمصالح الأجنبية الاستعمارية على مقدرات البلاد .

وحاول طلعت حرب تنفيذ فكرته فى عام ١٩١١ ، الا انه فشل فى هذه المحاولة نتيجة للضغط الأجنبى والمؤامرات الاستعمارية . ولكن حالفه التوفيق فى محاولة ثانية فاسس بنك مصر عام ١٩٢٠ . وولد البنك وسط حملات عنيفة من التشكيك فى امكانية نجاحه .. فكيف يمكن جمع راسماله من المصريين ؟ .. وكيف يقبل المسلمون من أهل مصر التعامل بالربا ؟ .. واين هم المصريون الذين يستطيعون ادارة مثل هذه المؤسسة التى يعتبر الالمام بامور مثلها وقفا وحكرا للأجانب فقط ؟ .. وكيف يمكن التعامل باللغة العربية وهى لغة لا تصلح لدوائر المال والأعمال ؟ .

والواقع أن الميلاد لم يكن يسيرا — ولولا ايمانا عميقا من هؤلاء الرجال الذين تصدوا للفكرة بقوة وعزم شديد — لما أمكن جمع الثمانين الفا من الجنيهات التى بدأ بها البنك حياته .

ان مايو من عام ١٩٢٠ كان نقطة تحول هامة فى تاريخ مصر الاقتصادى ، فقد أدخل البنك روحا جديدة فيه . فان البنك لم يكن مجرد عمل مالى ناجح فقط بل كان عاملا كبير الأثر فى الاقتصاد القومى كله ، متخذا حشد موارد الأمة الاقتصادية وسيلة لبلوغ الاستقلال الاقتصادى الذى لا تصل اية امة بدونه الى استقلالها السياسى .

وكان اول ما وجه اليه البنك عنايته منذ انشائه هو القطن باعتباره المحصول الرئيسى للبلاد حتى اصبح بعد فترة قصيرة الممول الأول لعملياته سواء كانت انتاجية أو تسويقية أو تصنيعية . فبدأ بتمويل مستلزمات الانتاج الزراعى ثم توفير السيولة لتجارة الريف فى الداخل ، ثم أنشأ الشركات التى تقوم بحلجه ونقله وغزله ونسجه ثم تصديره خاما او مصنوعا مع التامين عليه فى كافة المراحل.

وسار البنك بسرعة من نجاح الى نجاح رغم الحرب القائمة ضده ، مما اقتضى زيادة راسماله عدة مرات حتى بلغ مليونا من الجنيهات فى عام ١٩٢٧ وارتفعت ودائع البنك من ٤٠٥ الف جنيه عام ١٩٢١ الى ١٤ مليون جنيه عام ١٩٤١ . وبلغت احتياطياته ١ر١ مليون جنيه فى عام ١٩٤١ ، ومجموع سلفه وقروضه ٣ر٧ مليون جنيه . كما ارتفعت محفظة أوراقه المالية من ٣ر٠ مليون جنيه عام ١٩٢١ الى ٥ر٤ مليونا فى عام ١٩٤١ . واقتضى هذا النشاط تزايد عدد العاملين به من ٣٣ موظفا عام ١٩٢٠ الى ١٢٣٢ موظف فى عام ١٩٣٩ .

وقد درج البنك منذ نشأته على سياسة اقتصادية سليمة بانشاء العديد من الشركات تناولت كافة نواحى النشاط الاقتصادى بالبلاد ، معتمدا على مدخرات المصريين ، وعلى جانب من أرباحه الخاصة . وقد ساهمت هذه الشركات فى تنمية

الاقتصاد القومى ، وخلقت جيلا من الفنيين لم يكن موجودا ، وبعثت الثقة والكرامة فى نفوس المصريين . وقد بلغ عدد هذه الشركات حوالى العشرين شركة حتى بداية الحرب العالمية الثانية .

وهكذا لعب بنك مصر دورا رئيسيا هاما فى نشاة وتكوين وتدعيم الراسمالية الوطنية فى البلاد ، وفى الانتقال بنظامنا الاجتماعى والاقتصادى الى مرحلة اعلى من مراحل تطوره .

كانت الحرب العالمية الثانية نقطة تحول فى سياسة البنك الاستثمارية اذ كانت بداية مرحلة انكماش استمرت حتى قيام ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ . وقد احدثت الحرب هزة فى السوق المالية ادت الى اقبال الكثير من المواطنين على سحب ودائعهم من المصارف ، وكان لذلك أثره على بنك مصر كغيره من المصارف . الا ان الدوائر الاستعمارية البريطانية رات فى ذلك فرصة مواتية للنيل من بنك مصر متواطئة فى ذلك مع الحكومات الرجعية التى كانت قائمة حينذاك .

فقد كان جانبا من اموال بنك مصر موظفا فى الشركات التى اقامها ، فلما اشتد سحب الودائع تاثرت سيولته ، وكان من الطبيعى ان يلجا الى البنك الأهلى الذى كان يقوم بوظيفة البنك المركزى ايضا ، وكان من المنطقى بل من الحتمى أن يقدم البنك المركزى السيولة المطلوبة وكانت لا تتعدى المليونى جنيه ، الا أن الادارة الانجليزية للبنك الأهلى رفضت ذلك كما رفضت قبول اوراق شركات بنك مصر .. بل رفضت قبول اوراق الحكومة المصرية نفسها وذلك للوصول الى توقف بنك مصر عن الدفع .

وساعدت الحكومة الرجعية اذ ذاك فى هذا الاتجاه فلجات الى سحب الكثير من ودائعها ومع ودائع صندوق توفير البريد من البنك ، متواطئة بذلك مع الاتجاهات الاستعمارية ، ولولا يقظة الرأى العام وضغطه لما تدخلت الحكومة لانقاذ الموقف بضمان الودائع وتقديم السيولة اللازمة . وهكذا وقعت أزمة سنة ١٩٤٠ ، وهى مؤامرة ضمن المؤامرات العديدة التى حيكت للبنك منذ نشاته بهدف القضاء على أى نشاط اقتصادى وطنى ، وبهدف الإبقاء على التسلط الاستعمارى على البلاد .

كل تلك الظروف ــ ادت الى انكماش السياسة الاستثمارية التوسعية التى قام بها البنك منذ نشاته وحتى بدء الحرب العالمية الثانية . الا ان تحسن حالة البنك وتوافر السيولة لديه بعد الأزمة المصطنعة عام ١٩٤٠ مكنته من المساهمة فى الاكتتاب فى اذون الخزانة عام ١٩٤٣ بمبلغ ٢ر٧ مليون جنيه ، وفى اوراق حكومية اخرى بمبلغ ٢ر١ مليون جنيه فى عام ١٩٤٤ ، وفى استرداد حصص التاسيس وقدرها ٢ر٣ مليون جنيه فى نفس العام . وكل ذلك ادى الى ارتفاع نسبة السندات الحكومية فى محفظة اوراقه المالية الى ٦٩ر٦٪ فى عام ١٩٤٦ . الا أن البنك لم يقم خلال تلك الفترة الا بتاسيس شركة واحدة وهى شركة مصر للحرير الصناعى عام ١٩٤٦ ، ولم تزد مساهمته فيها عن ٥ر٩٪ ، بينما لا تقل عادة مساهماته السابقة عن ٣٠٪ .

كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ نذيرا وبدءا لانقلاب خطير وعميـــق فى تطور مصر الاقتصادى . فقد كان من اوائل الأعمال التى قامت بها الثورة احداث الاصلاح الزراعى ، وتحرير ملكية الأرض وتوزيع الفائض عن المائتى فدان على المعدمين من الفلاحين ، كما اقامت مجلس الانتاج القومى وهو أول جهاز تخطيط للنشـــاط الاقتصادى فى البلاد . وقد كان لكل ذلك تأثيره الكامل على النشاط الاستثمارى للبنك ، فبدأ مرحلة جديدة كبيرة من التوسع الاقتصـــادى رابطا أهدافه باهداف الثورة مهتديا بالخط الثورى الجديد خط الانتقـــال بالمجتمع المصرى الى مرحلة جديدة من مراحل تطوره نحو الاشتراكية .

ولهذا فقد قام البنك بتاسيس شركة مصر للفنـادق عام ١٩٥٥ وشركة مصر للألبان عام ١٩٥٧ ، وشركة مصر للكيماويات عام ١٩٥٦ وشركة مصر للتجـــارة الخارجية وشركة مصر للاستيراد والتصدير عام ١٩٥٨ ثم شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج عام ١٩٦٩ . كما ساهم فى اقامة شركة الحديد والصلب ، وشركة الصناعات الكيماوية ، والشركة القومية للأسمنت والشركة العامة لمنتجات الجوت ، والشركة العامة لصناعة الورق .

وكان لابد لموكب الثورة أن يســـير قدما الى الأمام نحو أهدافه فى تحقيق الاشتراكية فقامت الدولة بتاميم بنـــك مصر فى ١١ من فبراير ١٩٦٠ ، ثم قامت بتاميم باقى البنوك فى يوليو ١٩٦١ . وقد جاء تاميم البنوك متمشيا ونابعـــا من فلسفة الحكم وحتمية التحول الاشتراكى باعتبار أن الجهاز المصرفى يعتبر من أشد الأجهزة حساسية فى الدولة ، ويؤثر تأثيرا مباشرا فى القطـــاعات الاقتصـــادية الأخرى ، كما أن الجهاز المصرفى فى مرحلة التحول الاشتراكى لابد وأن يلعب دورا اضافيا يتمثل فى المتابعة المالية والاشتراك فى الاشراف على تنفيذ الخطة ، ولا يأتى هذا الا اذا كان الجهـــاز المصرفى تحت اشراف الدولة بالكامل . وفى ٢٨ ديســـمبر ١٩٦١ صدر قرار جمهورى بانشاء المؤسسات النوعية ومن بينها مؤسسة مصر . وفى أول يوليو سنة ١٩٦٤ تقرر توزيع الأعمـــال المصرفية الخاصـــة بالشركات والمؤسسات العامة على البنوك وخصص لبنك مصر قطاع الغزل والنسيج .

وقد اتسع نشاط البنك اتساعا كبيرا منذ قيـــام ثورة ١٩٥٢ وبما يتمشى مع الأهداف الكبيرة للدولة ففى سنة ١٩٥٥ زيد راس مال البنك الى ٢ مليون جنيه ، وواصلت الاحتياطيات ارتفاعها فبلغت اكثر من ٦ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٦ ، واستمر ارتفاعها لتتعدى ٩ مليون جنيه سنة ١٩٦٩ . كما اســـتمرت الزيادة فى الودائع فوصلت الى ٨١٫٣ مليون جنيه سنة ١٩٥٦ ، حيث زادت بعد ذلك الى ١٥٩ مليون جنيه عام ١٩٦٩ . ولقد تمكن البنك بفضل التزايد المستمر فى ودائعه من القيام بدوره المؤثر فى تمويل خطط التنمية الأولى والثانية والثالثة . كما زادت ودائعه من الناحية الأخرى ، بفضل ازدهار ونجاح وقدرة القطاع العام ، الذى زادت عملياته وايداعاته . كما تضاعفت قروض البنك وسلفياته فى شتى أنواع التسهيلات، فبعد أن كانت ٣٦ مليون جنيه سنة ١٩٥١ وصلت الى ٦٢ مليون جنيه سنة ١٩٥٦، ٨٣ مليون جنيه سنة ١٩٦١ ، ٨٦ مليون جنيه سنة ١٩٦٦ الى ١٠٩ مليون جنيه سنة ١٩٦٩ .

وهكذا زادت السلف والقروض الممنوحة بكافة الضمانات ، وتوسع البنك فى السياسة الائتمانية وزاد من سلفياته فى تمويل المحاصيل الزراعية وخاصة القطن والأرز . وكان انتشار فروع البنك فى جميع انحاء الريف المصرى وامتلاكه لأكبر عدد من المخازن والشون ــ اكبر الأثر فى زيادة سلفياته بضمان هذه المحاصيل . كما زاد التوظيف فى الأوراق المالية ــ فبعد أن كانت محفظة الأوراق المالية ٣ر٨ مليون جنيه سنة ١٩٥١ ، زادت الى أن وصلت ٧ر٣٨ مليون جنيه سنة ١٩٦٩ ، يتمثل اغلبها فى أوراق حكومية أو مضمونة من الحكومة ــ ويرجع ذلك الى اشــتراك البنك فى قروض الانتاج والاكتتاب فى سندات الخزانة وفى تمويل المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى .

هذه عجالة سريعة من تاريخ هذا الصرح الاقتصادى الشامخ ــ بنك مصر ــ وتلك نظرة خاطفة على تطوره ودوره الذى لعبه فى تاريخنا الحديث . ونحن لا يسعنــا فى هذه المناسبة الا أن نتوجه بالتحية الى ذكرى ((محمد طلعت حرب)) مؤسس البنك ورائد النهضة الاقتصادية فى مصر ــ فى النصف الأول من القرن العشرين ، والى ذكرى زملائه الــذين حملوا معه مشعل التحرر وشــاركوه فى البناء . والى ذكرى جميع من ساهم باخلاص فى دفع عجلة هذا البنك الى الأمام فى طريق الحرية والوطنية والاشتراكية . والى ذكرى زميلنا المرحوم ((محمد رشدى)) الذى أفنى حياته كلها عاملا من اجل بنك مصر ليصل الى ما وصل اليه من قوة ورفعة .

واننا اذ نستعرض هذا التاريخ الطويل من النضــال لابد وان نقف وقفة اجــلال واحترام للعاملين في هــذا البنك جميعا منذ تاسيســه وحتى اليوم فلولا عرقهم وجهودهم لما امكننا الوصول الى ما وصلنا اليه اليوم .

وبعد ــ فيتضمن هذا المرجع عرض تفصيلى عن جهــاد بنك مصر فى مدى خمسين عاما ــ يتضح منه اتجاه البنك ونجاحه فى مضاعفة العمل والانتاج وحشد جميع الطاقات واقامة صرح النهضة الصناعية بما يتفق مع آمال شــعب عريق وأمة عظيمة كانا دائما من رواد الحضارة وبناة التقدم .

والله ولى التوفيق .

احمد فؤاد

رئيس مجلس ادارة بنك مصر

بنك مصر

١٩٢٠ - ١٩٧٠

الجزء الأول

* حتمية الاتجاه الى التصنيع .
* اصلاح اختلال التوازن الاقتصادى .
* مقاومة الاحتلال الأجنبى .
* تجميع المدخرات الوطنية .
* البنك والشركات الصناعية بعد الثورة .
* تزايد انتشار فروع البنك بعد الثورة .
* القوى العاملة بالبنك .

- النشاط التجارى للبنك
- مساهمة البنك فى تمويل التجارة الخارجية
- ملف خاص عن بنك مصر

* لمحة من تاريخ حياة طلعت حرب .
* مقتطفات من كتاب علاج مصر الاقتصادى .
* المرسوم الخاص بانشاء بنك مصر .
* تواريخ هامة في حياة بنك مصر .
* القانون الخاص بتدخل الحكومة لدعم بنك مصر .
* مجالس ادارة البنك منذ انشائه .
* ميزانيات اجمالية مقارنة للسنوات ١٩٢٠/١٩٦٩ .

الظروف الاقتصادية قبل نشأة بنك مصر

ازداد الوعى القومى للأمة المصرية ، وبدأ فى التجمع والغليـان حتى ثار عام ١٩١٩ ، الا أن تحقيق الأمانى القومية وتدعيمها لا يأتى عن طريق الجهود السياسية وحدها ، اذ لابد أن يساندها ويدعمها اقتصاد قومى متين ، فكان انشاء بنك مصر عام ١٩٢٠ ، ليدفع بالنشاط الاقتصادى فى البلاد ، ويعمل على تحقيق الأهداف القومية فى هذا الميدان .

وهذه « الثورة الاقتصادية » الرائدة لم تكن وليدة انتفاضة وقتية ، فمن المشاهد أن الثورات السـياسية والاقتصـادية للشعب المصرى ثورات متصلة ، اذ تخلفت احداها عن تحقيق أهدافها كاملة ، حملت مبادئها وتجربتها الى ثورة تالية . فالوعى القومى والثورات الشعبية المصرية لم تستطع أى قوة أن تقضى عليها ، وان كانت تهدأ لبعض الوقت ، فلجمع قواها واستيعاب أهدافها ، لتقوم من جديد لتواصل كفاحها فى سبيل الحق العام الذى ارتبط بالآمانى القومية لتدعيم سيادتها السياسية واستقلال مواردها الاقتصادية .

واذا كنا سنتعرض بشىء من التفصيل للظروف الاقتصادية قبل نشأة بنك مصر ، والتى أدت فى النهاية الى قيامه ، فيرجع هذا بالضرورة الى أنه يجب القاء نظرة الى الوراء لا تقف عند حدود فترة زمنية محددة بذاتها ، وانما تمتد عبر السنين لمحاولة تفسير الأحداث ، واظهار الارتباط بين الحاضر والماضى وتأثيره على المستقبل ، فثمة خيط متصـــل يربط بين مراحل التطور المتتابعة ، ويظهر نفس العوامل والظروف لكن بصور جديدة وأشكال أخرى .

ولنبدأ بـ (محمد على) حيث هناك شبه اجماع على أنه مؤسس الدولة الحديثة فى مصر ــ ولو أن « المأساة فى هذا العهد أن محمد على لم يؤمن بالحركة الشعبية التى مهدت له حكم مصر الا بوصـــفها نقطة وثوب الى مطامعه » [١] ، ولذلك ما أن استتب له الحكم حتى تأكد أن الحكم المطلق فى البلاد يجب أن تدعمه القوة العسكرية ، فتطلع الى تأسيس جيش قوى حديث ، واحتاج هذا التأسيس الى كثير من التجهيزات اللازمة له ، فأقيمت المشروعات التى تتصل باستكمال هذه

---

(١) الميثاق ــ الباب الثالث ــ جذور النضال المصرى .

الاحتياجات ، وفتحت المدارس ، وارسلت البعوث العلمية ، وشيدت المصانع على نظام حديث ، واستدعى الخبراء من الخارج ، وحشد آلاف من العمال المصريين فى هذه المصانع ، وبذلك ظهر نظام المصانع والانتاج الكبير ، ليحقق هذا النظام تغطية معظم احتياجات الجيش ثم الشعب • واستتبع هذا الوضع بالضرورة أن تكون التجارة الداخلية والخارجية فى قبضة الدولة حتى تحظى بالأرباح ، ولهذا فرض نظام الاحتكار ، وبالرغم من أنه قد الغى نظام الالتزام ، الا أن قصر ملكية الأراضى الزراعية على حق المنفعة ، وعدم اعطاء المزارعين حق الاستعمال ، لم يدخل الملكية التامة فى مصر •

الا أن مطامع (محمد على) لم تقف عند حدود الحكم المحلى وتنمية الموارد الاقتصادية للبلاد ، اذ تعددت فتوحاته وغزواته ، واتسعت امبراطوريته ، حتى بات جيشه يهدد الدولة العثمانية ، مما ألب الدول الأوربية عليه ، وخصوصا بعد أن لاقت تجارتهم وسياستهم فى كثير من المناطق من مناهضة الحكم المصرى لها ، فتدخلت مدعية أن المشكلة بين (محمد على) والسلطان العثمانى مشكلة دولية ــ وانتهى الأمر بمعاهدة لندن ــ ١٨٤١ ، بعد أن هددت الدول الأوربية ــ بزعامة انجلترا ــ باستعمال القوة ضد (محمد على) الذى رفض العروض التى قدمت اليه فى بادىء الأمر •

والذى يعنينا فى هذا المجال مدى تأثير هذه المعاهدة على النظام الاقتصادى، وما سببته من مؤثرات امتدت لعديد من السنين • فنتيجة لخطورة القوة العسكرية التى استند اليها (محمد على) والتى أصبحت تهدد المصالح الدولية الأجنبية فى الشرق الأوسط ، عملت هذه الدول على تخفيض عدد الجيش الذى يحتفظ به (محمد على) ، ومن الطبيعى أن يكون لهذا القرار نتائج اقتصادية بعيدة الأثر • اذ كما ذكرنا فان المصانع التى انشئت ارتبطت من حيث انتاجها أساسا بكفاية الجيش واستهلاكه ، فلما خفض الجيش ــ بالاضافة الى العوامل الأخرى [1] ــ

---

(١) اخفقت الصناعة فى عهد محمد على فى تحقيق اى ربح حقيقى مما ادى الى فشلها وانهيارها •

ويمكن ان نلخص اسباب ذلك فيما يلى :

ــ يعزو البعض فشل الصناعة الى احتكار الوالى لها ، مما ادى الى عدم وجود الحافز على تحسين الانتاج ورفع مستواه ، اذ ان المنافسة كانت معدومة •

ــ فقر مصر فى المعادن اللازمة لنجاح وازدهار الصناعة ــ فكانت مصر ايام (محمد على) فقيرة فى الفحم والحديد والموارد الطبيعية المعدنية ، ولذلك فلم تتمكن من اقامة صناعات ثقيلة تمد الصناعات الأخرى بحاجتها من العدد والآلات • ــ

اضطر (محمد على) الى اغلاق المصانع وتسريح العمال وانهار الجهد الصناعى الذى قامت به الدولة .

ولم تكن الزراعة أحسن حالا من الصناعة ، اذ أدت سياسة احتكار المحاصيل وحصول الوالى عليها بأثمان زهيدة ـ الى الاضرار بالمزارعين ، حتى أصبح الفلاح أجيرا ، فلم تعد له مصلحة للعناية بالأرض والحصول على محصول وفير ، وأدى هذا الى انحطاط المحاصيل والى انخفاض معدلات الانتاج ، كما واجهت الزراعة مشكلة التمويل والتى استعصى على المزارعين حلها ، اذ كان ادخال القطن يقتضى وجود نظام للتمويل والتسويق .

أما عن التجارة ـ فقد زحف الأجانب بأموالهم الى الأسواق المصرية واحتكروا العمل فيها ، وكانوا همزة الوصل فى العلاقات التجارية بين الدول الأوربية ومصر ، وحلوا محل الدولة فى هذا الشأن ، وغنموا الأرباح التى خسرتها الدولة ، وأصبحوا قوة فى المجتمع لا يستهان بها .

الغزو الاقتصادى

« عاصر مصر الحكم الموروث لأسرة (محمد على) ، بعد أن جردته الدول من مقومات القوة التى تسانده ، وانتقلت تأثيرات أحداث النصف الأول من القرن التاسع عشر الى نصفه الثانى ، واتخذت الدول من الشلل الاقتصادى الذى انتاب مصر وسيلة لاستغلالها ، وبدأت فى توريط مصر فى مشروعات لا تقوى ايرادات الميزانية على الوفاء بها ، وسهلت للحكام عقد القروض حتى أوقعت مصر فى مآزق مالية شديدة تذرعت الدول بها للتدخل فى شئونها ، حتى اذا ما تطورت الأحداث

ـ انتشرت فى العالم مبادىء الانتاج الكبير وتقسيم العمل منذ منتصف القرن الثامن عشر ، ولقد ادى اتباع هذه المبادىء الى رخص المنتجات مما شجع بدوره على زيادة الطلب عليها .

ـ اتصفت الصناعة بسوء الادارة ، فقد كان على كل مصنع رئيس لا يهمه الا الحصول على اكبر دخل ممكن لذلك كانوا يضغطون نفقات الاستهلاك الى ادناها وكانوا يستعملون اردأ انواع المواد الاولية .

ـ قلة الايدى العاملة اللازمة للصناعة لان عدد السكان أصلا كان محدودا ثم ان الجيش والأعمال العامة الأخرى احتاجت الى عدد وفير منهم .

ـ لم يتمكن (محمد على) من فرض تعريفة جمركية لحماية المنتجات الوطنية ضد المنافسة الأجنبية اذ كان من اختصاص تركيا تنظيم المعاهدات مع الدول الاجنبية ، مما اضطر مصر فى حالات كثيرة الى بيع المنتجات بأثمان تقل عن تكلفتها مما ادى الى تحمل الصناعة بخسائر .

ـ لاقت سياسة (محمد على) معارضة من انجلترا التى سعت الى اتباع سياسة الحرية الاقتصادية ، ولهذا فقد عقدت معاهدة تجارية مع تركيا (معاهدة بلطة ليمان عام ١٨٣٨) والتى طبقت على مصر بعد عام ١٨٤٢ ، وادى اتباع مصر لسياسة حرية التجارة الى انهيار الاحتكار والقضاء على الصناعة .

عام ١٨٨٢ لم تستطع مصر مواصلة الدفاع عن البلاد ، وكان الاحتلال البريطانى[1] » .

واستطاع الأجانب بأموالهم وخبرتهم اكتساح الأسواق المصرية فى كافة ميادين النشاط الاقتصادى فى ظل الحرية الاقتصادية ، وقامت المنافسة المجحفة بينهم وبين المصريين الذين عانوا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر من سياسة الاحتكار والتدخل الاقتصادى المباشر من الحاكم ، فسريعا ماخسروا المعركة لقلة رؤوس أموالهم وحرمانهم من الخبرة المالية والانتاجية ، وانتهى الوضع بالغزو الاقتصادى الأجنبى ، والذى تدعم بما منحه السلطان للأجانب من حق تملك الأراضى الزراعية سنة ١٨٦٧ ، مما جعلهم يمتلكون الأراضى الشاسعة وزادت قدرتهم على اصلاح الأراضى البور التى استفادت من مشروعات الرى ، وتكوين الشركات العقارية والزراعية ، فضلا عن نشاطهم فى ميدان المال والتجارة وتشعب نفوذهم الذى امتد الى أقصى حد ممكن ، ولهذا أخذ عددهم فى التزايد ، كما يظهر من الجدول التالى :

عدد الأجانب المقيمين فى مصر بين سنتى ١٨٩٧ و ١٩٠٧ (بالألف نسمة) .

الجنسية	إحصاء عام ١٨٩٧	إحصاء عام ١٩٠٧	نسبة الزيادة
يونانيون	٣٨٢٠٨	٦٢٩٧٣	٦٥٪
ايطاليون	٢٤٤٥٤	٣٤٩٢٦	٤٣٪
بريطانيون	١٩٥٦٣	٢٠٦٥٣	٦٪
فرنسيون	١٤١٧٢	١٤٥٩١	٣٪
نمسويون	٧٩١٥	٧٧٠٤	٣٪−
المانيون	١٢٨١	١٨٤٧	٤٤٪
سويسريون	٤٨٢	٦٣٧	٣٢٪
بلجيكيون	٢٥٦	٣٤٠	٣٣٪
المجموع	١٠٦٣٣١	١٤٣٦٧١	٣٥٪

(١) دكتور أمين مصطفى عفيفى عبد الله ـ « تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث » سنة ١٩٥٤ .

هذا ومما هو جدير بالذكر أن عدد الأجانب الذين كانوا يقيمون فى مصر عام ١٨٦٢ ــ أى قبل الاحتلال ــ حوالى ٣٢ ألف أجنبى ، وعام ١٨٦٣ حوالى ٣٤ ألفا ، ثم ارتفع هذا العدد الى أكثر من ٨٠ ألف أجنبى عام ١٨٦٤ .

الاحتلال الاقتصادى :

تعرض الاقتصاد القومى ــ فى النصف الثانى من القرن الماضى ــ للغزو الاقتصادى . واستقرت ملامحه تماما خلال الربع الأخير منه . اذ فقدت مصر نتيجة للمشاكل المالية (عام ١٨٨٠) ــ الثقة التى يجب أن تتوافر لأى دولة ، واستنزفت موارد البلاد وفاء للالتزامات التى ارتبط بها حكامها . وتمثل الاحتلال الاقتصادى تماما فى السيطرة الأجنبية باقرار المراقبة الثنائية وانشاء صندوق الدين . واتسعت الامتيازات الأجنبية واستفحل أمرها على مر السنين حتى أصبحت خطرا مروعا ، وما كان على الأجنبى الا أن يأتى الى مصر ومعه قانون بلاده لا ليطبقه على نفسه فقط بل ليستخدمه فى هدم قوانين البلاد واهدار مبادئها ونصوصها . وحظيت الامتيازات بتشريع ومحاكم مختلطة ترعى حقوق الأجانب ، وفرض على المصريين الخضوع للقضاء الأجنبى فى خصوماتهم اذا كان أحد أطراف النزاع فيه عنصر أجنبى . وازداد الأمر سوءا فابتدع الانتهازيون وأصحاب المطامع بالاتفاق مع قناصل الدول نظاما أكثر عدوانا على سيادة الأمة وسلطانها ، وهو نظام الحماية ، وبموجبه يصبح للمواطن المصرى الحق فى أن يعامل معاملة رعايا الدول أصحاب الامتيازات اذا كان يزاول أى نشاط مع السفارات والقنصليات الأجنبية . الا فيما عدا ما يتعلق بأحواله الشخصية . وعلى ذلك فهم يدينون بالخضوع لدولتين على السواء فى وقت واحد . دولة تربطهم بها رابطة الجنسية وأخرى تربطهم بها رابطة الحماية ، وقد زاد الأمر سوءا اذ أصبح فى استطاعة بعض الأفراد الحصول على حماية أكثر من دولة واحدة من الدول صاحبة الامتيازات .

كما تمت السيطرة على الانتاج الأهلى ــ الزراعى والصناعى ــ عن طريق رؤوس الأموال والادارة الأجنبية ، اذ أخذ رأس المال الأجنبى فى التضخم حتى أصبح يمثل أكثر من ٩١٪ من اجمالى الأموال المستثمرة ، وتظهر هذه الحقيقة من الاحصاء الرسمى لسنة ١٩١٤ :

رأس المال الأجنبى المدفوع فى الشركات (عام ١٩١٤)

(الف جنيه)

أنواع الشركات	انجليزية	فرنسية	بلجيكية	دول أخرى	المجموع
الرهن العقارى	١٣,٤٩٣	٣٩,١٠٢	١,٩٧٤	—	٥٤,٥٦٩
البنوك وبيوت المال	٣,٧٨٨	١,٤٨٥	,٣٨٦	,٣٤١	٦,٠٠٠
الزراعية والعقارية	٢,٧٦٥	١,٢٤٧	٨,٣٣٠	—	١٢,٣٤٢
النقل	٢,٧٢٤	—	٢,٤٩٥	,٥١٤	٥,٧٣٣
الصناعية والتجارية والتعدينية	٧,٤٨٠	٤,٤٤٣	١,١٠٩	,٣٧٣	١٣,٤٠٥
المجموع	٣٠,٢٥٠	٤٦,٢٦٧	١٤,٢٩٤	١,٢٢٨	٩٢,٠٣٩

هذا ويبين الأحصاء أن الأموال التى كانت تستغل فى الشركات المساهمة بلغت حوالى ١٠٠ مليون جنيه ، ومعنى ذلك أن رأس المال الأجنبى كان يمثل ٩١٪ من الاجمالى ، وذلك بالاضافة الى الأموال التى تستثمرها شركة قناة السويس ، وبلغت حوالى ١٦ مليون جنيه ، والأموال التى كانت تستغلها فروع الشركات الأجنبية ، وذلك بجانب ممتلكات الأجانب الشخصية كالأراضى والعقارات ، والأموال المستغلة فى الرهونات ... الخ .

وبجانب رأس المال كانت المنافسة الرهيبة للبضائع الأجنبية فى ظل الحرية الاقتصادية التى دعمتها السياسية الجمركية القائمة على سياسة الباب المفتوح . كما اشتدت المنافسة بين الدول فى الميدان الاقتصادى ، فاذا كانت بريطانيا قدنجحت بمفردها فى احتلال البلاد عسكريا ، فان الدول الأجنبية الأخرى اتجهت الى الاحتلال الاقتصادى ، ولذا فقد استطاعت فرنسا أن يكون لها القسط الأكبر من رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر ، وأصبحت أموالها صاحبة التفوق الاقتصادى فى البلاد .

ودعمت بريطانيا احتلالها العسكرى بالتبعية الاقتصادية والتجارية ، اذ حاولت أن تحول مصر الى حقل زراعى يتخصص فى انتاج القطن ، الذى تقوم بشرائه ، وبالثمن المتحصل تغزو المنتجات الصناعية البريطانية الأسواق المصرية ، وبذلك

ترتبط مصر بدولة واحدة سواء فى تصريف محصولها الزراعى الأساسى أو فى تغطية احتياجاتها الاستهلاكية •

ومما ساعد على جعل الصورة قاتمة ، سوء توزيع الثروة العامة ، وظهور طبقة اقطاعية ـ قليلة العدد ـ اتجهت الى تملك الأراضى الزراعية الواسعة ، بينما كان السواد الأعظم من الفلاحين لا يملكون شيئا ، واذا ملكوا فمساحات لا يكفى ريعها الاحتياجات الضرورية ، ومع ذلك تفتتت بمرور الزمن ـ نتيجة لنظام الميراث ـ مما هبط بدخول الأفراد ومستواهم الاجتماعى •

النقد والبنوك

يمكن اعتبار الاصلاح النقدى الذى جرى فى مصر عام ١٨٨٥ عقب الأزمة المالية التى نجمت عن تراكم الديون الخارجية على البلاد أيام (سعيد واسماعيل) نقطة البداية فى تطور نظام النقد فى مصر ، فقد كان من نتيجة هذا الاصلاح أن وجد الجنيه المصرى وأصبح وحدة للحساب ، وقد خول وزير المالية صلاحية انتقاء أية عملة أخرى لتكون واسطة للتبادل حتى يتم سك كمية كافية من الجنيه الذهبى الجديد ، والعملات التى جرى اختيارها لهذه الغاية كانت الجنيه الانجليزى الذهب وقطعة العشرين فرنك الفرنسية الذهبية والليرة العثمانية الذهبية • وقد حددت أسعار هذه العملات بالنسبة للجنيه المصرى بقرار من وزير المالية ، ولكن لما كانت كمية الجنيهات المصرية الذهبية التى سكت غير كافية لحاجة التداول فقد شاع استعمال الجنيه الانجليزى (السوفرين) وأصبح أكثر العملات استعمالا فى البلاد • وهكذا أدى الاصلاح المالى الى وضع مصر على نظام قاعدة الذهب ، بعد أن كانت منذ عام ١٨٣٤ على قاعدة المعدنين الذهب والفضة •

وفى عام ١٨٩٨ تأسس البنك الأهلى المصرى ، ومنح حق اصدار البنكنوت ، ولم يكن البنكنوت فى بادىء الأمر يتمتع بقوة ابراء قانونية ، بل كان قابلا للتحويل الى ذهب عند الطلب • وكان على البنك الأهلى الاحتفاظ مقابل ما يصدره باحتياطى من الذهب مقداره خمسون بالمائة • وبالرغم من قابلية البنكنوت للتحويل الى ذهب فلم تكن أوراقه تلقى قبولا طيبا من الأهالى ، فبقى الجنيه الذهب العملة الرئيسية فى التداول • وبالفعل كانت البنوك تستورد كل عام الذهب من الخارج لتمويل موسم القطن ، وكان هذا الذهب يخرج من مصر بعد نهاية الموسم لدفع قيمة الواردات السلعية ، ولهذا بقيت كمية البنكنوت المتداولة قليلة ، ولم يتجاوز التداول فى مصر والسودان عام ١٩١٤ مبلغ ٢٫٧ مليون جنيه •

وما أن قامت الحرب العالمية الأولى حتى توقفت البنوك عن استيراد الذهب بالكميات المطلوبة لصعوبة نقله ، كما أن بعض البنوك عملت على اعادة أموالها السائلة الى مواطنها الأصلية مما أدى الى ارتباك نظام المدفوعات فى مصر ، وكان من نتيجة ذلك أن أعلن فى ١٩١٤ أن البنكنوت المصدر من قبل البنك الأهلى عملة قانونية ، وقد أعفى على الأثر البنك الأهلى من التزامه بتبديل البنكنوت بذهب، ولكن بقيت نسبة الذهب فى التغطية على خمسين بالمائة كما كانت فى السابق .

كما طلب محافظ البنك الأهلى المصرى فى ٣٠ نوفمبر ١٩١٤ من الحكومة المصرية استعمال الذهب المودع لدى بنك انجلترا فى لندن كغطاء للاصدار ، لتعذر النقل وتلافيا لأخطاره ، ووافقت الحكومة على ذلك ، على أن يمنح نفس التسهيل للبنوك الأخرى اذا أودعت ذهبا فى لندن حتى يتسنى لها سحب بنكنوت فى مصر بما يعادل ودائعها من المعدن هناك أو العكس . ونظرا لتعذر الحصول على الذهب فى لندن ، وافقت الحكومة المصرية فى سبتمبر ١٩١٦ كطلب البنك الأهلى فى أن تستبدل الذهب كغطاء لاصدار البنكنوت بأذونات الخزانة البريطانية ، وبذلك بدأ ارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى .

وهكذا أصبحت مصر على قاعدة الاسترلينى بالتحويل ، وأصبح الجنيه المصرى تابعا للاسترلينى يتأثر تأثرا كبيرا وكاملا به ، فاذا كان الاسترلينى يتبع قاعدة الذهب ـ كانت مصر على هذه القاعدة ، كما كانت قيمة الجنيه المصرى تتبع قيمة الجنيه الاسترلينى فتنخفض عندما تنخفض قيمته .. وهكذا تمت اضافة حلقة أخرى هامة من حلقات التحكم الاقتصادى فى البلاد .

***

أما عن البنوك فان ظهورها فى مصر كمنشآت متخصصة ارتبط بطبيعة العلاقات المالية فى المجتمع وعلى الأخص العلاقات النقدية واتساع نطاق التجارة ونمو حجم المعاملات ، ولهذا فان الوضع الاقتصادى الاحتكارى أيام (محمد على) لم يسمح بنمو الاستثمار الفردى ، وظهور الطبقات المنتجة التى تحتاج الى الخدمات المصرفية ، وكان المظهر الأساسى للتمويل هو الاقراض بالربا الفاحش الذى كان يغلب عليه الدافع الاستهلاكى ، والذى تخصص فيه المرابون وبعض الصياغ وتجار الريف ، بالاضافة الى عدد من الصيارفة الأجانب الذين كانوا يتعاملون فى العملات الأجنبية .

ولكن بعد منتصف القرن التاسع عشر تواجدت بعض العوامل والتى كان من

شأنها احداث تغيرات هامة فى الوضع الاقتصادى ــ كما سبق ذكره ــ والتى جعلت مصر هدفا لرؤوس الأموال الأجنبية والتى نشطت فى البحث عن منافذ للاستثمار نتيجة لتراكم الانتاج فى الدول التى أخذت بالثورة الصناعية ، ووجدت ضالتها بعد فتح قناة السويس عام ١٨٦٩ ، واقبال الحكومة على الاقتراض بتوسع من داخل مصر وخارجها فى عهدى سعيد واسماعيل ، مما خلق الحاجة الى وجود البنوك لكى تقوم بأعمال الوساطة بين المودعين والمقترضين .

كما أن ثمة عوامل أخرى كانت مواتية لانشاء البنوك خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر منها ما يلى :

١ ــ « انشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٥ ، واعادة تنظيم القضاء الأهلى سنة ١٨٨٣ ، واعتراف التشريعات الجديدة بأحقية الدائنين فى اقتضاء الفوائد وتحديد أسعار الفائدة القصوى ، فضلا عن تنظيم اجراءات الأراضى ورهنها ، مما أتاح للبنوك التجارية والعقارية ضمانا هاما للقروض وخاصة فى فترة ارتفاع أثمان الأراضى التى استمرت الى أوائل القرن العشرين .

٢ ــ تدعيم الملكية الخاصة .

٣ ــ التوسع فى المشروعات الاقتصادية واتساع نطاق التجارة الخارجية .

٤ ــ القضاء على نظام تعدد العملات المتداولة وتحديد قيمة الجنيه المصرى سنة ١٨٨٥ على أساس الذهب .

٥ ــ التحول الى تحصيل الضرائب نقدا وازدياد ايراد المصالح الحكومية مما حفزها الى الاحتفاظ بحسابات مصرفية ، وقد ظلت ودائع مصالح البريد والجمارك وصندوق الدين والمحاكم المختلطة أهم مصادر الودائع المحلية وحتى الحرب العالمية الأولى ، هذا فضلا عن حاجة صندوق الدين العام الى أجهزة مصرفية لتحويل فائدة الدين وأقساطه الى الخارج ، وكانت تناهز خمسة ملايين من الجنيهات .

٦ ــ انتشار الوعى الاقتصادى الحديث لحد ما وقبول ادوات الائتمان المعروفة فى أوربا مثل الكمبيالات والشيكات والبنكنوت [١] .

---

(١) دكتور على الجريتلى « تطور النظام المصرفى فى مصر » نشرة خاصة للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ــ بمناسبة العيد الخمسينى سنة ١٩٥٩ .

وظهر فى مصر منذ بداية نشأة البنوك عدة أنواع ، منها البنوك الخاصة ، أو البنوك المسجلة فى الخارج والمتخذة شكل شركات مساهمة ، أو فروع البنوك الأجنبية ، وكذلك البنوك العقارية التى كانت فى شكل شركات مساهمة مصرية رغم أن الجانب الأكبر من أموالها كان يستمد من الخارج • ومن الطبيعى أن البنوك التى أنشئت فى هذه الفترة قامت كأداة من أدوات تدعيم النفوذ الأجنبى فى مصر ، والاشراف على أعمال الأجانب المالية والتجارية ، ولهذا فقد تحولت هذه البنوك بعد انتهاء ــ فترة اغراق الحكام بالقروض ــ الى استغلال ثروات مصر عن طريق تمويل المحصول الرئيسى للبلاد حتى يتم تصديره الى أوربا ، كما بدأت البنوك العقارية وشركات الأراضى تظهر فى الأفق تمهيدا للسيطرة على الثروة العقارية ، وبذلك انحصر نشاط هذه البنوك الأجنبية فى أقراض الحكام أو الحكومة ، وتمويل التجارة الخارجية ، وتمويل القطن ، والاقراض العقارى •

ولعل أهم حدث مصرفى وقع قرب نهاية القرن التاسع عشر هو انشاء ــ البنك الأهلى المصرى ــ الذى صدر مرسوم الترخيص بانشائه فى ٢٥ يونية ١٨٩٨ • برأس مال قدره مليونا من الجنيهات الاسترلينية ، اكتتب فى نصفه ــ بلندن ــ وقسم رأس المال الى مائة ألف سهم بقيمة اسمية قدرها عشرة جنيهات استرلينية للسهم الواحد [٢] •

وبالرغم من أن البنك جعل مقر مجلس الادارة فى القاهرة فى محاولة لجعل البنك مصريا فى صورته ، الا أن ثلاثة أعضاء من مجلس الادارة كانوا مقيمين فى لندن ويؤلفون لجنة خاصة تعرف « بلجنة لندن » تقوم فى الحقيقة بالادارة الفعلية ، وبالرغم من أن للجنة بعض السلطات الخاصة والاختصاصات الاستشارية الا أنه كان من الواجب الحصول على موافقتها فى المسائل التى تتناول العمليات التى تجاوز قيمتها مائة ألف جنيه استرلينى وكذلك زيادة رأس المال ، ووضع جدول أعمال الجمعيات العمومية ، وتعديل نظام البنك ، والمصادقة على الميزانيات السنوية ، واعتماد التصفية ، وفى جميع المسائل الأخرى التى يطلب فيها المحافظ (وكان انجليزيا حتى عام ١٩٤٨) تدخل اللجنة•

ويتضح من ذلك أنه كان يجب الرجوع الى لجنة لندن فى كل المسائل الحيوية الهامة ، مما كان مثارا للنقد الذى لم يتغير فى شىء الا بعد العديد من

---

(٢) طرح منها للاكتتاب فى مصر ٢٠ ألف سهم خصصت لكبار الاثرياء وحاشية السلطان ، دفع منها الربع عند الاكتتاب ، وتألفت مجموعة المؤسسين من الممول الانجليزى « سير ارنست كاسل » ومن الممولين المحليين « سلفاجو » وسوارس ».

السنين عندما كان الغاء لجنة لندن من التعديلات التى أدخلت على نظام البنك عند تجديد امتيازه عام ١٩٤٠ ، وبالرغم من ذلك فقد نص التعديل على اجازة وجود اثنين من أعضاء مجلس الادارة للاقامة فى لندن .

كما نص النظام الأساسى للبنك على أن يعين وزير المالية مندوبين اثنين من قبل الحكومة لدى البنك ، وتنحصر مهمة مندوب الحكومة فى مراعاة المراسيم ولوائح البنك وقانونه الأساسى فيما يتعلق بمصالح الحكومة ، ويراقبان بصفة خاصة تطبيق الأحكام المتعلقة باصدار الأوراق التى تدفع لحاملها أو عند الطلب ، وأعطى لمندوبى الحكومة الحق فى حضور اجتماعات مجلس الادارة على أن يكون رأيهما استشاريا . وفى حالة وقوع مخالفات للمراسيم ولوائح البنك وقانونه الأساسى يقدم المندوبان ملاحظاتهما الى المجلس ، وفى حالة اهمال الملاحظات فعليهما المبادرة بتقديم تقريرهما الى وزير المالية . ويتضح لنا من تفاصيل مهام مندوبى الحكومة وسلطات لجنة لندن مدى صورية وشكلية الاشراف الحكومى على بنك الاصدار فى مصر .

وقد وافقت الحكومة بمقتضى قانون ٦٦ لسنة ١٩٤٠ على مد امتياز البنك الأهلى المصرى لمدة أربعين عاما على أن يقوم البنك بتنفيذ عدة شروط منها :

= قصر التوظف على المصريين ، وجعل أغلبية أعضاء مجلس ادارة البنك من المصريين .

= أن يكون رئيس مجلس الادارة مصريا ـ على أن يفصل بين رئيس مجلس الادارة والمحافظ .

= الغاء لجنة لندن مع اجازة اقامة عضوين من أعضاء مجلس الادارة على الأكثر خارج مصر .

= تأدية الخدمات المصرفية للحكومة بلا أجر ، والاتفاق على أجر مناسب للبنك فى حالة تكليفه بالقيام بخدمات خارجة عن نطاق الخدمات المصرفية مثل التمهيد لقرض عام أو تأدية خدمة الدين العام أو غير ذلك من الخدمات .

« وبالرغم مما كان يبدو لهذه التعديلات من قيمة ، الا أن تجديد الامتياز كان موضع معارضة ونقد شديدين تجلت فى المناقشات التى دارت فى البرلمان

وقتذاك ، أو بين المهتمين بالاقتصاد القومى » . [1] ونذكر فى هذا المجال أنه كثيرا ما وجه النقد للبنك الأهلى المصرى (قبل التأميم) على أساس أنه كان خاضعا منذ انشائه للسيطرة البريطانية ، ومتوافرا على خدمة مصالح بريطانيا دون مصر ، حتى أنه ساعد على استمرار ارتباط الجنيه المصرى بالاسترلينى ، كما ساعد على تكوين الأرصدة الاسترلينية لمصر لدى بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية ، وربط بين الاقتصاد المصرى والاقتصاد البريطانى على أساس من التبعية ، كما وقفت ادارته الانجليزية موقفا غير مشرف تجاه بنك مصر عام ١٩٣٩ فى محاولة للتخلص من البنك الوطنى الوحيد حينذاك . « حقيقة أن سلطات البنك الأهلى ورعاية الدولة عليه تغيرت تغييرا واضحا فى الفترة من ١٩٤٠ الى سنة ١٩٥٢ ، الا أن استمراره كشركة مساهمة يملكها الأفراد ، وتشغيله لنسبة طيبة من الأجانب والمتمصرين فى المراكز الرئيسية كان يضعف من أثر رقابة الدولة عليه ، ولا يجعله موضع الاطمئنان لتنفيذ الأهداف العامة » [2] .

وعلى الرغم مما وجه للبنك الأهلى من نقد الا أنه لعب دورا كبيرا فى النظام المصرى بصفة خاصة وفى الحياة الاقتصادية لمصر بصفة عامة .

هذا ولم تشهد بداية القرن العشرين ذلك الاقبال السابق على انشاء البنوك المساهمة ، وافتتاح الفروع للبنوك الأجنبية ، اذ انكمش هذا الاقبال بصورة كبيرة حتى أنه لم يتعد انشاء فرعين أو أكثر لبنوك أجنبية ، فقد انتهت موجة الاقتراض الحكومى التى سادت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وتمت السيطرة البريطانية الكاملة على البلاد سياسيا واقتصاديا ، وانحصرت أغراض البنوك الأجنبية بالأكثر فى حماية المصالح الاقتصادية للدول التابعة لها ، أو لتحقيق مزيد من التوسع الاقتصادى كلما سنحت الفرصة لذلك . ولهذا فقد استقر النظام المصرفى فى نهاية لحرب العالمية الأولى على خليط من البنوك الفرنسية والانجليزية والايطالية واليونانية ، وبعض البنوك الأخرى ، وذلك بجانب البنك الأهلى .

ونخلص من العرض السابق الى أن البنوك فى مصر منذ وجودها وحتى انشاء بنك مصر كانت تتسم بالسمات الآتية :

---

(١) ، (٢) دكتور عبد الرازق محمد حسن « تطور الجهاز المصرفى منذ الثورة » ــ المجلة المصرية للعلوم السياسية يوليو ١٩٦٤ .

١ ــ كانت البنوك الأجنبية التى فتحت لهـــا فروعا فى مصر ، والتى أنشئت فى مصر مباشرة برأس مال أجنبى ، ترتبط بالبلاد الأجنبية بروابط واسعة ، وان اختلفت أشكال هذه الروابط . وقد أدى هذا الوضع الى نشوء نوع من الصراع بين البنوك الأجنبية المحلية نتيجة تنفيذ كل منها سياسة بلاده الخاصة ، وان اتفقت فيما بينها على استنزاف الثروة الوطنيـــة . وكان أول ما استهدفته البنوك الأجنبية هو تسهيل عمليات الأجانب وخصوصا فى مجال التجارة الخارجية ، وكثيرا ما كانت البنوك الأجنبيـــة تستثمر ودائعها المحلية فى الدول الأجنبية خصوصا فى ســندات الاتـــاج التى تصدرها حكومات هذه الدول .

٢ ــ عدم وجود توازن فى بناء النظام المصرفى سواء من حيث التوزيع الجغرافى أو تنويع التمويل بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومى . اذ تركزت معظم أعمال البنوك التجارية فى القاهرة والأســـكندرية ، ولم يتجه الى الريف الا عدد قليل منها ، وكانت التسهيلات المصرفية ترتكز معظمها فى العاصمة أو الميناء لتمويل تجارة الاستيراد والتصدير التى يقوم بها أساسا الأجانب ، تاركة باقى القطر يرتع فيه المرابون بغير حساب .

٣ ــ كان الطابع الأجنبى هو الشكل الغالب فى البنوك التى كانت تعـــل فى مصر . فكان معظم المستفيدين من الأجانب ، واللغات المستخدمة أجنبية ، وكان معظم أعضاء مجالس ادارات البنوك والمشرفون على الادارة فيها من نفس جنسية البنوك ، ومن رجال الأعمال المتمصرين . وبالمثل كان أغلبيـــة المفوضين بالادارة من الأجانب ، ويكفى أن نذكر أن أول محافظ مصرى للبنك الأهلى عين سنة ١٩٥٠ فقط . كما عين أول وكيل محافظ مصرى عام ١٩٤٨ ، وقد ظل مندوبو الحكومة لدى البنك الأهلى من الأجانب حتى سنة ١٩٢٨ : وكانت معظم البنوك لا تنشر ميزانيات مســـتقلة عن أعمالها فى مصر ، بل كانت رؤوس أموال البنوك وودائعها وحســـاباتها تقوم بالعملات الأجنبية .

٤ ــ كانت البنوك الأجنبية تستورد الذهب خـلال موسم القطن ، ثم يعود أدراجه عندما يشرف الموسم على نهايته ، ولقد كان نظام استيراد الذهب من الخارج لتمويل محصـــول القطن كثير التكاليف على مصر وخطرا على استقرارها الاقتصـــادى حتى عام ١٩١٦ ، وقد استتبع ذلك بالضرورة

اختفاء السوق النقدية والمالية من الاقتصاد القومى ، أى سوق الائتمان قصير الأجل وسوق الائتمان طويل الأجل ، ونتيجة لاختفاء السوقين أصبحت السيولة العامة فى الدولة منخفضة ، وفى وضع لا يسمح بتمويل النمو الاقتصادى ، ويوضح هذه الحقيقة أن المشروعات الأجنبية فى مصر كانت تعتمد بالأكثر على رأس المال الأجنبى المستورد .

٥ ــ انعدام الرقابة على البنوك نظرا لضعف السلطات الحاكمة الى الحد الذى لا تستطيع معه فرض رقابة قوية على أعمال البنوك ، بالاضافة الى عدم فاعلية هذه الرقابة ، وحتى مع افتراض وجود بنك مركزى ، حيث كانت تعتمد البنوك عادة على مراكزها الرئيسية فى الخارج ، وما دام هذا هو مقدار استقلال البنوك ، فانه من العسير على بنك مركزى أن يسيطر على كمية النقود وبالتالى على سعر الفائدة ، وكذلك على اتجاهات الائتمان .

٦ ــ على الرغم من أن اتصال البنوك الأجنبية فى مصر بمراكزها الرئيسية كان يعود عليها ببعض النفع ويمكنها من الحصول على تسهيلات مصرفية كبيرة ، الا أنه كان يحمل فى طياته بعض المتاعب ، ففضلا عن تأثر البنوك الأجنبية بالأحداث الداخلية فى مصر ، كانت تتعرض أيضا للاضطرابات عند حدوث أى اختلال اقتصادى عام فى الخارج ، أو اضطراب سياسى أو اقتصادى فى الدول التى تنتمى اليها تلك البنوك .

الظروف الاقتصادية التى سبقت انشاء بنك مصر وعجلت بقيامه :

١ ــ كان للحرب العالمية الأولى ١٩١٤/١٩١٨ ــ أثر كبير فى نضوج الوعى القومى . فقد كان الشعب يتحمل فى شجاعة وصبر كل الصعوبات الاقتصادية الناشئة عن مساعدة بريطانيا ابان الحرب ، معللا النفس بالاستقلال بعد انتهائها ، مترقبا فى قلق أن تفى بريطانيا بوعودها والتى نسيتها تماما بمجرد انتهائها . ومن هنا انتفض الشعب أولى انتفاضاته فى القرن العشرين ، وقام ليجبر انجلترا على الاعتراف بحقه فى السيادة . ورغم أن ثورة ١٩١٩ لم تنجح فى الوصول الى أهدافها السياسية الكاملة الا أنها كانت بعيدة الأثر من الناحية الاجتماعية . اذ أكدت للشعب ايمانه بنفسه ، وأكدت أنه لا سبيل الا الجهاد فى سبيل استخلاص حقوقه ، وضرورة محاربة الاحتلال فى كل الميادين وخصوصا فى الميدان الاقتصادى .

٢ ــ تميزت فترة الحرب وما بعدها بالتضخم النقدى [1] ، وما ترتب على ذلك من تدفق الأموال الى أيدى ملاك الأراضى والمقاولين بصفة عامة ، كنتيجة لارتفاع أسعار القطن ، وتزايد النفقات التى دفعتها جيــــوش الحلفاء فى التموين والخدمات وقد أدى تضخم دخل ملاك الأراضى الى اتجاههم الى سداد ما عليهم من قروض عقارية .

٣ ــ كان لتوقف استيراد السلع الاستهلاكية فى فترة الحرب أثر يشــبه الحماية الجمركية ، ولذلك فقد استطاعت بعض الصناعات الناشئة تحقيق أرباح طارئة أدت الى تحسين مراكزها الماليــــة ــ ولا ريب أن وضـــع الحماية الاستثنائى الذى استفادت به الصناعة المحلية أثناء الحرب ، ونظرا لشدة الحاجة الى كثير من السلع التى كانت ترد من الخارج فقد قامت صـــــناعات مختلفة لسد مطالب الشعب والجيش من الغذاء والكســـاء وحاجة الجيش من الذخيرة وصيانة الأسلحة ، فدب النشاط فى أنوال النســيج المنتشرة فى القرى والمدن ، ومعاصر الزيوت ، ومصانع الدباغة ، ومطاحن الغلال ، واتسع نطاق عملها وكذلك الحال بالنسبة لورش السبك والحدادة والنجارة والصناعات الدقيقة وغيرها .

وعلى هذا يمكن القول ان أثر التضخم الذى ساد القطاع الصناعى فى ذلك الوقت ظهر فى تحقيق بعض الأرباح بالنســبة للشركات القائمة من جهة ، وتوافر رؤوس الأموال المصرية اللازمة لانشـــــاء صـــناعات جديدة من جهة أخرى . أما بالنسبة للانتاج الصناعى ككل ، فقد حققت الصناعة زيادة ملحوظة فى الانتاج بهدف تطبيق الفكرة التى تولدت عن عدم ورود السلع الأجنبيـــــة ، الا أن هذا التقدم لا يعد فى الواقع دليلا قويا على احياء الصناعة المصرية ، بقـــدر ما يعد دليلا على امكان قيامها وتطورها . مما نبه الأدهان الى أهمية وجود صــناعات محلية تكون جزءا بارزا من الانتاج والدخل القومى فى مصر ، كما ازداد الايمان بانشاء هذه الصناعات فعلا ، كما ظهر بوضوح أهمية الرسوم الجمركية كسلاح هام لحماية الصناعات المحلية من منافسة مثيلاتها من الصناعات الأجنبية . ولهذا فقد أنشئت فى ٨ مارس ١٩١٦ (لجنة التجارة والصناعة) بقرار من مجلس الوزراء، بهدف الوقوف على مدى تأثير الحرب على صــناعة البلاد وتجارتها ، والنظر فى

---

(١) ارتفع البنكنوت المصدر من ٢٢ر٤٠٠ مليون جنيه فى ٣٠ يونية ١٩١٤ الى ٦٦ر٠٠٠ مليون جنيه فى ٣١ ديســـــمبر عــــام ١٩١٨ بزيادة قدرها ٤٣ر٦٠٠ مليون جنيه ، كما ارتفع النقد المتـــداول من ٢ر٠٩٦ مليون جنيه فى يونيو ١٩١٤ الى ٤٤ر٤٩٠ مليونا فى نهاية عام ١٩١٨ .

الاجراءات التى تؤدى الى ايجاد أسـواق جديدة لتصريف الحاصلات المصرية ، واستبدال الأصناف التى انقطع ورودها بأصناف مصنوعة فى مصر أو تستورد من البـلاد المسـموح بالتعامل معها ، وانتهت اللجنـة من اعداد تقريرها فى نوفمبر ١٩١٧ ، وكان أهم ما تضمنه التقرير متصلا بالنهوض بالصناعة ، ووضع نظام للتسليف يساعدها على التوسع والنمو .

٤ ـ أظهرت الحرب العالمية الأولى ضعف الاقتصاد المصرى بصفة عامة ، وعلى مدى اعتماده على الخارج ، وأن هذا الضعف كان النتيجة الطبيعية للاعتماد على محصـول واحد ، يواجه الدخل المتولد منه تحركات الأسعار التى تتحكم فيها قوى السوق الأجنبيـة ، ولذلك فان القطن كان يتحكم فى مقدرات مصر الاقتصادية ، بينما كانت باقى القطاعات فى حالة من التخلف الكامل ومن الضعف بحيث لا يستطيع الدخل المتولد منها القيام بعملية التوازن فى تحقيق الدخول . ولهذا فقد وضح بجلاء الدور المتواضع الذى يقوم به القطاع الصناعى ، وظهرت أهمية انمائه لتحقيق الموازنة والاستقرار فى الدخل القومى بالاضافة الى تحقيق مستوى لائق من العمالة والوعى الاجتماعى والفنى .

٥ ـ أثبتت ظروف الحرب أن الجهاز المصرفى أخذ يحتـل مكانا بارزا وحساسا فى الاقتصاد المصرى ، وأخذ البنك الأهلى يلعب دورا لا يمكن تجاهله نحو توجيه الاقتصاد المصرى وفق مشيئة بريطانيا . وأظهرت هذه الحقائق ضرورة التفكير فى انشاء بنك وطنى يصلح ما أفسدته البنوك الأجنبية ، ويقف أمام تيار الاستغلال الأجنبى ، ويساعد المشروعات الوطنية فى توفير المال السائل لها ، كما كانت تفعل البنوك الأجنبية مع الأفراد والشركات المشتركة معها فى الجنسية .

٦ ـ ارتفاع أسعار المبانى والأراضى ابان الحرب وما بعدها ارتفاعا كبيرا ، مما ترتب عليه وجـود كمية طيبة من الأموال العاطلة التى كانت فى انتظار أن تسنح لها الفرصة للاستثمار فى مجالات أخرى أكثر مرونة ، ومن هنا حدث أول تحول فى نظرة المصريين نحو الاستثمار العقارى . ولهذا فقد استجابت هـذه الأموال لأول بادرة من بوادر الاسـتثمار لرأس المـال الوطنى فى تكوين شركات مساهمة مصرية ، مدفوعة تارة بالنزعة الوطنيـة ، وتارة أخرى أمـلا فى الحصول على عائد كبير ، ولا شك فى أن توافر رأس المال المصرى السـائل يعتبر من العوامل الهامة التى ساعدت على قيـام أول بنـك وطنى ، ونجاح مشروعاته الأخرى بصورة لم تعهدها مصر فى تاريخها الحديث .



مبنى بنك مصر – المركز الرئيسي القاهرة

تأسيس بنك مصر

فى سنة ١٩٠٧ وضع طلعت حرب كتابا عن انشائه البنــــك الوطنى بمال المصريين ، تعمل فيه أيد مصرية ، وتستخدم فيه اللغة العربية ، وقد نبه الأذهان الى الأموال المعطلة التى يستثمرها كثير من الأجانب فى غير صالح مصر والمصريين، وناداهم الى واجب وطنى مقدس هو استثمار مالهم والمدخرات الفائضة فى صالح الاقتصاد القومى ، وأبان لهم أثر المال فى حيــاة الأمم واستقلالها ، وطالبهم بأن يعتمدوا على أنفسهم فى جميع حاجياتهم . وما زال ينشر الدعوة فى كل مناسبة حتى اقتنع القليلون بما قال ، أما كثرة الناس فعتبرت حديثه من قبيل الآمال الكبيرة التى لا سبيل الى تحقيقها ، اذ وقر فى النفوس أن هذا النوع من النشاط لا يحسنه الا الأجانب ، أما المصريون فحسبهم أن يفلحوا الأرض ويلتصقوا بها . وعملت الدولة المحتلة ــ وهى حينذاك أقوى الامبراطوريات فى العالم ــ على تدعيم هذه الفكرة وتثبيتها فصارت تلقن الناس بكل الوسائل أن مصر أكثر بلاد الدنيا خصبا ، ولكنها أفقرها فى مقومات الصناعة فليس بها فحم ولا حـديد فضلا عن أن جوها الحار الجاف المترب لا يلائم انشاء المصانع ، وأن على مصر أن تكون سعيدة بدورها الذى رسمه لها القدر من قديم . دور المزرعة التى تمد المصانع فى (لانكشير) بملايين القناطير من القطن المصرى الممتاز ، كما كانت فى الماضى تمد الدولة الرومانية بملايين الأطنان من القمح .

ولكن أصحاب الرسالات من الرجال لا تثنيهم العقبات ، ولا تضعف من ايمانهم برسالاتهم التقدمية ، وهكذا كان محمد طلعت حرب فقد ثابر على الكتابة فى الصحف داعيا الى فكرته التى آمن بها ، حتى اذا كان عام ١٩١١ أخرج كتابا يشرحها بعنوان « علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة » وقامت الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤ فأعلنت الحماية الانجليزية على مصر وعملت السلطة البريطانية على تسخير كل القوى والمرافق لمصـلحتها ، حتى اذا أعلنت الهدنة وتبين الشعب سوء نوايا المستعمرين نحو مستقبله الســـياسى هب ثائرا وانطلقت طاقاته الكامنة ، فأحس طلعت حرب بدوره يناديه ، لقد كان يعلم أن للسياسة رجالها وأن للاقتصاد رجاله ، كما كان يعلم أن الثورة السياسية لا تنجح الا اذا اعتمدت على اقتصاد ســليم ، وكما لبى (ســعد زغلول) داعى

الوطن فتصدى لقيادة الثورة السياسية ، قام طلعت حرب لينهض بعبء الثورة الاقتصادية ، فدعا الى تنفيذ فكرته التى لم تزده الأيام الا ايمانا بها ، واستجاب له الناس فاستطاع مع بعض رفاقه من الوطنيين المخلصين أن يعلن ميلاد « بنك مصر » فى ٧ مايو سنة ١٩٢٠ .

وقد وضع مؤسس بنك مصر مشروعه الخطير على أسس هامة هى :

١ ــ أن تكون أسهم بنك مصر اسمية لا يملكها الا مصريون .

٢ ــ أن يكون العمل فى بنك مصر كله باللغة العربية .

٣ ــ أن يقوم بالعمل فيه موظفون من المصريين .

ولقد كانت هذه الأسس نفسها مدعاة للسخرية حينذاك . فمن قائل كيف يساهم المصريون فى بنك وهم لا يدركون من أعمال البنوك شيئا ؟ ومن قائل كيف يعتمد على موظفين مصريين للقيام بالأعمال المصرفية وهى أعمال فنية متخصصة لا يتقنها الا القليلون ؟ ومن متسائل كيف تصلح اللغة العربية لهذا اللون من الأعمال المالية ؟ ومن متهم لمؤسسى البنك بالتعصب الأعمى ، ومن متنبىء للمشروع بالفشل السريع ــ وكان رأس المال الأول لا يتعدى ٨٠ ألف جنيه مصرى ، فأضاف ذلك مادة أخرى للسخرية وللتشكيك . بل قيل انه لا يكفى لدفع أجرة المحل ومرتبات بعض الموظفين ..

فماذا كان موقف مؤسسى بنك مصر من كل هذا ؟

لقد وقف طلعت حرب فى ايمان قوى وتفاؤل وثقة لا حد لهما يعلن برنامجا قوميا ضخما مبنيا كله على نجاح هذا البنك الذى يتنبأون له بالفشل ، وقف فى حفل الافتتاح يلقى خطابا طويلا جامعا يرد فيه على كل هذه الأوهام ، ثم يتحدث عن الدور الذى رسمه المؤسسون لبنك مصر فى حياة هذه لأمة ، فيقول عن برنامج البنك بعد الاشارة الى قيامه بالعمليات التى تقوم بها البنوك التجارية عادة :

« فى البلاد أموال كثيرة مخزونة ومعطلة .. وفى البلاد ودائع وأمانات كثيرة مستثمر معظمها فى غير البلاد ولو استثمرت هذه وتلك فى الشئون المصرية وسوعدت بهما التجارة والصناعة والزراعة المصرية لزادت الثروة المصرية أضعافا مضاعفة ، ولكان ذلك عاملا قويا على اصلاح حالنا الاقتصادى وايجاد الكفاءة المالية التى هى الأساس المتين للرقى المطلوب . وهذا ما سيجعله بنك مصر

نصب عينيه ، فهو يشجع المشروعات الاقتصادية المختلفة .. ويساعد على ايجاد الشركات المالية والتجـــارية والصناعية والزراعية وشركات النقل بالبر والبحر وشركات التأمين بأنواعها ويتعهدها حتى تنمو وتقوى ويشتد ساعدها . بالجملة يعمل على أن يكون لمصر صوت فى شئونها المالية ويدافع عن مصالحها كما تدافع البنوك عن مصالح بلادها ..

وســـيعمل البنك بالاتحاد مع حضرات التجار على تنظيم الحالة التجارية وانشـاء الغرف التجارية والنقابات والشركات التعاونية وغيرها .. كما يعمـل بالاتحاد مع أصحاب المزارع والمصانع على تأسيس النقابات وشركات التعـاون اللازمة لهم . وسيعمل على بث روح العمل والتضامن والتعاون والنظام فى الشبيبة وانماء ملكة الاقتصاد والتجارة فيهم والحث على وضع أساس التربية الاقتصادية العلمية فى البلاد وجعل تعليم الحساب والنظام الحســابى أساسا فى منـاهج التعليم فيها ..

وبنك مصر مع ذلك سيشدد فى التدقيق قبل توظيف أى مبلغ .. نعم سيدقق بنك مصر أكثر من غيره لأن مركزه استثنائى والعيون شاخصة اليه .. ولن يشتغل على الاطلاق فى المضاربة لنفسه ولن يساعد الغير عليها » .

برنامج لا يلمس المرء فيه رائحة للتردد ولا أثرا للشك ، وانما ايمان كامل مطلق ، وهمة قادرة على النهوض بجلائل الأعمال ، رجـــال يقال لهم : من أين للمصريين الخبرة الفنية حتى ينشئوا بنكا ؟ فيحدثونهم عن اعتزامهم انشـــاء شركات أخرى مالية وتجارية وصـــناعية وزراعية وشركات للنقل بالبر والبحر وللتأمين وغير ذلك ، كما يتحدثون عن غرف تجارية وجمعيات تعاونية بأنواعهـا وبرامج التعليم الفنى .. رجال يستكثر الناس عليهم شيئا واحدا فيحدثونهم عن آمال عريضة تشمل « كل شىء » ..

لقد وقف طلعت حرب فى مواجهة الاتهام بالتعصب يشرح وجهـــة نظر المؤسسين فى قصر ملكية الأسهم على المصريين ويضرب الأمثال بما تفعله الدول الأخرى . ويخرج من شرحه وتدليله الى أمل أكثر اتســـاعا فيدعو الى عدم الاكتفاء بهذه الخطوة ، وانما يجب أن يتبعها العمل على شراء أسهم البنك الأهلى المصرى ، لحصر أسهمه أو معظمها فى أيدى المصريين ، وبذلك يصبح البنك الأهلى أهليا بالفعل وذلك لأنه يمارس سلطات البنك المركزى وأهمها اصدار البنكنوت ولأن هذا المركز الممتاز يمكنه من التأثير القوى المباشر فى اقتصـــاديات البلاد ولا يجوز أن تكون ملكيته أو ادارته غير مصرية .

وفى الرد على القائلين بعدم صلاحية المصريين للقيام بأعمال البنوك قال طلعت حرب ، « لا تنكر أن الأمة طفلة فى المشروعات الاقتصادية ، ولكن أين هى الأمة التى ولدت عالمة مستعدة بفطرتها لمثل هذه الأعمال ؟ » .

أما الذين تندروا على ضآلة رأس المال وزعموا أن المصريين لم يقبلوا على الاكتتاب فى البنك لأنه ليس بين المساهمين من أكتتب بمبالغ كبيرة .. فقد كان رده عليهم بليغا حيث قال . « لم نسمع قبل الآن بأن البنك يجب أن يكون ملكا لبضعة أشخاص .. نعم أن الأمة المصرية كغيرها من الأمم التى ألفت نوعا من طرق استثمار المال يصعب تحويلها عنه الى ما لم تألف الا بمرور الزمن والصبر والجلد والمثل الحسن .. وأملنا أن يكون بنك مصر هو ذلك المثل الحى الذى تقدمه للبلاد » .

وهكذا واجه طلعت حرب موقفه كله بفهم عميق وذهن صاف مرتب وارادة قوية مصممة على النجاح . وتحدى حجج خصومه بمنطق المؤمن برسالته ، المحب لوطنه ، العامل لخير أمته . لقد كان عليه أن يقوم بعمل ناجح يحيى به الثقة فى نفوس الشعب ويتخذ منه أساسا فنيا سليما لبناء اقتصاد قومى ناجح نام ، فاختار بنك مصر ليكون هذا المثل الصالح ، واستمد من الثورة الشعبية طاقة ومن التصميم المخلص ضوءا ونورا .

ونما بنك مصر وازدهر ، وتهافتت المدن المصرية على طلب انشاء فروع للبنك فيها ، وأصبح البنك يعتذر الى المدن التى يضطر الى تأخير دورها عن غيرها ، وأخذ رأسمال البنك يتزايد بسرعة والزيادات تغطى فى الساعات الأولى من فتح الاكتتاب ، كما أخذت الأرباح تتزايد بمعدلات قياسية ، وتوالت الشركات التى يقوم بنك مصر بانشائها ، وصارت تحتل أماكنها القوية فى الاقتصاد المصرى.

وأخذ طلعت حرب يخطب فى كل المناسبات شارحا للأمة سياسة بنك مصر باعتبارها مالكة المشروع وصاحبة المصلحة الأولى فى نجاحه ، ومن أهم الأسس التى كان يبرزها ويؤكدها على الدوام :

= أن الشركات التى ينشئها بنك مصر يجب أن تكون مصرية فى رأسمالها وادارتها وموظفيها وعمالها على غرار بنك مصر نفسه ، ولا مانع من الاستفادة بالخبرة الأجنبية على ألا تكون لها فرصة التحكم فى السياسة أو التأثير فى الأهداف .

= أن تقوم الشركات التى ينشئها البنك على أساس استغلال خامات محلية .

= أن تقتطع الأموال التى تخصص لانشاء هـذه الشركات من فائض أرباح بنك مصر بعد توزيع نصيب مجز على المساهمين وبعد تكوين الاحتياطيات اللازمة لتدعيم المركز المالى للبنك .

أن يصبح « بنك مصر » اسما قائما بذاته غير مرتبط باسم فرد أو مجموعة من الأفراد .

وتجاوبت الأمة المصرية مع بنك مصر تجاوبا رائعا وأصبح اسمه مصـدرا للثقة بالنفس وعنوانا للعزة الوطنية ودليـلا على الحيـوية الكامنة فى الشعب والطاقات البناءة الممكن اطلاقها والانتفاع بها ، كما أصبح هذا الصرح تكذيبا مجسما لكل الدعايات الخبيثة التى كانت تلقن للشعب لتثبيط همته وقتل نوازع الطموح فيه .

وهكذا استطاع طلعت حرب أن يقف يوم ٧ مايو سنة ١٩٣٥ والأمة كلها تحتفل بمرور خمسة عشر عاما على تأسيس بنك مصر ليقول : « ان مرور هـذا الزمن على عمل ما دليل حى على قوة هذا العمل ومتانته وبرهان ساطع على ثباته وحيويته بل ضرورته .. » . ثم يستعرض برنامج البنك الذى أعلن فى عام ١٩٢٠ ليشهد الناس على أن بنك مصر قد أبلغ الرسالة وقام بواجبه خير قيام بالرغم من كل الظروف التى أحاطت به ومن عوامل التثبيط والتعجيز التى اعترضت سبيله ..

= لقد أصبح بنك مصر يحتل المكان الأول بين البنـوك التى يرد باسمها الأقطان فى الاسكندرية ، كما أصبح الأول ـ بعد البنك الأهلى المصرى ـ بالنسبة لمقدار الودائع والأمانات .

= لقد بلغ رأس المال مليون جنيه منذ ديسمبر سنة ١٩٢٧ .

= بلغت الأرباح التى وزعت على السهم الواحد فى ١٥ سنة مبلغ ٤٫٤٣٠ جنيه بنسبة ١١٠٪ من قيمة السهم .

= زاد عدد فروع البنك ومكاتبه على العشرين فى داخل البلاد . كما اشترك فى تأسيس (بنك مصر ـ فرنسا) فى باريس و (بنك مصر ـ سوريا لبنان) فى بيروت ودمشق وحمص وطرابلس .

= ضاق المكان المستأجر بنشاط البنك فاشترى ما يقرب من فدان من الأرض فى وسط المدينة وبنى على بعض المساحة دارا من ستة طوابق على الطراز العربى الجميل .

= بلغت الاحتياطيات والأرباح المرحلة والأموال المخصصة لتأسيس الشركات حوالى المليون جنيه .

= زاد عدد موظفى البنك من ٢٠ الى ٦١٦ ، وبلغ عدد المديرين والمهندسين والفنيين والموظفين ورؤساء العمل والعمال فى البنك وشركاته أكثر من ٢٠ ألف شخص

= بلغ عدد الشركات التى أنشأها البنك حتى ذلك التاريخ ١٤ شركة متنوعة النشاط وجميعها ناجحة تحمل اسم (مصر) وتباشر أعمالها باللغة العربية ويملكها ويديرها المصريون .

= تقدم البنك الى الحكومة بتقرير واف ضمنه عصارة الأفكار وتيجة الدراسات الطويلة وعدد فيه أوجه النشاط المتاحة فى بلادنا البكر ، ودعا أصحاب الهمم والأموال لإختيار ما يحلو لهم من هذه المشروعات للعمل على تنفيذه .

= أصبح البنك وشركاته معاهد لتدريب وتخريج أعداد متزايدة من الشباب المصرى الصالح الذى يعتبر ذخيرة للوطن . وتغيرت نظرة الناس الى العمل والى شرف العامل .

= أصبح بعض الناس يحتمى فى المصرية لترويج السلع الأجنبية بسبب ما أحرزته الصناعات المصرية من سمعة طيبة وما عرفت به من جودة ومتانة .

= انمحت من أذهان الناس فكرة ارتباط مصر بالتخصص فى الزراعة دون الصناعة »[1] .

والواقع أن بنك مصر أدخل روحا جديدة فى الاقتصاد المصرى ، فلم يكن مجرد عمل مالى ناجح فقط ، بل كان مؤثرا على الاقتصاد القومى ، اذ أخذ على عاتقه مسئولية قومية كبيرة بايجاد اقتصاد متوازن نام متشعب الجوانب . وقد ولد بنك مصر عملاقا قويا ليوظف موارد الأمة الاقتصادية يحدوه الايمان بأن الاستقلال الاقتصادى الوسيلة العملية لبلوغ الاستقلال السياسى الذى ظلت تنادى به الأمة ردحا من الزمن ، متحديا ما وضع أمامه من عراقيل ، مستخدما فى ذلك منهجا علميا خالصا .

وترجع الأهمية الكبرى لبنك مصر الى ارتباط معظم الأحداث الاقتصادية الهامة ، منذ انشائه والى حد كبير ، بنشاط البنك ومجهوداته . اذ كان أول ما وجه اليه عنايته هو القطن ، باعتباره المحصول الرئيسى للبلاد ، حتى أصبح بنك مصر بعد فترة قصيرة من انشائه الممول الأول لعملياته ، سواء كانت

---

(١) محمد عبد الوهاب أنور « دليل العاملين — لموظفى بنك مصر » الطبعة الثانية ١٩٧٠ .

انتاجية أو تسويقية أو تصنيعية ، وسار البنك فى هذا السبيل على سياســة مخططة ، فبدأ بتمويل مستلزمات الانتاج الزراعى ، ثم بتوفير السيولة المناسبة لتجار الريف فى الداخل ، وبالمستوى الذى يضمن انسياب القطن من الداخــل الى الخارج ، ثم عمد الى خلق التكامل فى العمليات القطنية ، فأنشأ الشركات المصرية لحلجه ونقله وغزله ونسجه ثم تصديره خاما أو مصنوعا ، والتأمين عليه فى كافة المراحــل . وفى ذلك يوضــح مجلس ادارة البنـــك فى تقـريره عن عام ١٩٢٩ بالآتى :

« فالحلقة الأولى من القطن وهى زراعته ، يقوم بها المصريون خير قيام ، والحلقة الثـــانية وهى حلجه ، تقوم بها شركة مصر لتجارة وحلج الأقطان .. والحلقة الثالثة وهى نقله من الداخل الى الاســـكندرية ، تقوم به شركة مصر للنقل والملاحة عن طريق النيـــل ، والحلقة الرابعـــة وهى تخزين القطن فى الاسكندرية وبيعه لحساب العملاء فى سوق ميناء البصــل يقوم به بنك مصر بدرجة ممتازة جعلته فى مقدمة البنوك ، والحلقة الخامسة وهى تصدير الأقطان ، تقوم به شركة مصر لتصدير الأقطان .. وبجوار هذه الحلقات توجد حلقة أخرى خاصة بالقطن ، وهى تقضى باستهلاكه داخل البلاد المصرية ، ومن أجل تحقيق هذه الغاية تأسست شركة مصر لغزل ونسـج القطن وأنشىء لها مصــــنع فى المحلة الكبرى .. والحق به مصنع القطن الطبى » .

ويعتبر بنك مصر ــ بحق ــ الرائد الأول فى انشاء الصناعات الوطنية فى مصر على أسس حديثة ، ويمكن القول أن ما أتمه البنك خلال العشرين سنة الأولى من حياته يعتبر من المعجزات الاقتصادية فى ضــوء حالة الوعى القومى الوطنى ومشاكل التخلف التى كانت مصر تعانيهـــا ، بجانب ارتفاع معدلات الزيادة فى السكان [١] ، واستنزاف الاستعمار موارد مصر وقدراتها . وبذلك شارك البنك مشاركة حقيقية فى اصلاح الخلل الذى كان موجودا فى الهيكل الاقتصادى لمصر . كما أثبت عدم صحة زعم المستعمرين من أن مصر بلد زراعى لا يصلح للصناعة بأى حال من الأحوال ، وبأن الاقتصــاد يجب أن يعتمد على الزراعة وحدها ، اذ برهن بجــلاء أنه بالرغم من أن الزراعة عماد هام من عمد اقتصاديات مصر ، فان الصناعة كذلك يمكن أن تكون عمادا آخر لهذا الاقتصاد.

---

(١) ارتفع عدد السكان من ٩٫٧١٥ مليون نسمة عام ١٨٩٧ الى ١٢٫٩٠٧ مليون نسمة عام ١٩١٧ ، وبلغ عدد الســـكان الذين يعرفون القراءة والكتابة حوالى ٧٤٩ الف نسمة .

أما من حيث تكوين رأس المال القومى ، فقد أسهم البنك فى تجميع الأموال التى تخلفت من الحرب العالمية الأولى ، والتى كانت ستتجه اما للاكتناز واما للاستهلاك ، نظرا لضيق مجال الاستثمار حينذاك ، والمهم أن الأمر لم يتوقف عند حد التجميع بل تخطاه الى تنمية هذه الأموال عن طريق توظيفها فى الأعمال المصرفية العادية للبنك ، أو فى اقامة الشركات التى أسهم فى انشائها ، والتى كانت القاعدة الأولى للتنمية الاقتصادية والتوسع الصناعى بعد ذلك .

وفى مجال التجارة الخارجية استطاع البنك أن يحرم الاستعمار من الأرباح الرأسمالية الطائلة التى كانت تعود عليه من جراء استيراد المادة الخام بأسعار رخيصة واعادتها مصنعة بأسعار مبالغ فيها مما يستنزف قدرات البلاد المالية . ويمكن القول أن سياسة بنك مصر فى هذا الشأن كانت من أولى الخطوات التى تمت لتوفير النقد الأجنبى عندما انقلب الميزان التجارى فى غير صالح مصر ، كما ساعدت على توفير احتياجات مصر فى كثير من الأوقات التى كانت تنقطع فيها الواردات الأجنبية كفترة الحرب العالمية الثانية . ولاتساع نطاق معاملات بنك مصر مع مراسليه فى الخارج ، أمكن توفير التسهيلات الائتمانية من العملات الأجنبية ، مما ساعد فى كثير من الأحيان على مواجهة فروق التوقيت بين احتياجات الاستيراد ، وتوافر العائدات من العملات الأجنبية والتى ترتبط معظمها بتصريف المحصول فى فترة معينة ، كما أتاحت هذه التسهيلات تخفيف أضرار التبعية للجنيه الاسترلينى والتى استمرت منذ عام ١٩١٦ حتى قرب أواخر أربعينيات القرن الحالى .

مبادىء وأهداف بنك مصر

والسياسات التى إتبعها فى سبيل تحقيقها

١ ـ خلق بنك وطنى صميم :

كان من أهم الأهداف لاقامة بنك مصر القضاء على السـمات التى كان الجهاز المصرفى فى مصر يتميز بها ـ والتى سـبق ذكرها ـ فاقتصرت ملكية أسهمه على المصريين فقط دون غيرهم . وكان المقصود من ذلك منع أى محاولة من جانب الأجانب لامتلاك رأس المال وبالتالى توجيه سياسة البنك وفق مصالحهم أو ضد المصالح القومية . ويعتبر هذا الاتجاه أى بقاء الأسـهم اسمية ومملوكة للمصريين بالكامل ـ أول محاولة نحو تمصير الأعمال المصرفية فى مصر . وتوجيه سياستها فى ضوء المصـالح القومية الوطنية ، وكان من النتائج المباشرة لهذا التمصير أن تمكن البنك فعلا من سد جانب هام من الثغرة التمويلية المترتبـة على قصر البنوك الأجنبية تمويلها على المشروعات المشتركة معها فى الجنسـية أو المصلحة ، والعزوف عن تمويل المشروعات الوطنية على قلتهـا فى ذلك الوقت ، كما تمكن البنك من أن يكون فى خدمة المصالح الاقتصـادية القومية دون أن يرتبط بمصالح أجنبية تفرض عليه نتيجة امتلاك رأس المال ، أو عن طريق ادارة أجنبية تنعكس على كل قراراتها المصالح الذاتية لعدد من الجاليـات أو الجنسيات الأجنبية .

وكان انشـاء بنك مصر هو التجربة الأولى لخلق جهاز مصرفى يعتمد فى وجوده على رأس المال القومى أساسا ، فعمـل على تجميع المدخرات المصرية ، لمعاودة توظيفها فى كل مجالات الاقتصاد المصرى ، كما كان البنك هو الوسيلة التى عن طريقها استطاع المصريون ولوج مجالات كانت موصـدة تماما فى وجوههم كبورصة الأوراق المالية ، وتكوين ادارة الشركات الصناعية والتجارية، وعمليات التصدير والاستيراد ، حتى يعد البنك بحق أكبر وأول أمين للاستثمار فى مصر ساعد على توظيف أموال المصريين فى مجـالات مأمونة ومجزية الربح ، وفى نفس الوقت فعالة وهامة بالنسبة للتقدم والاستقلال الاقتصادى .

وكما كن لاستعمال بنك مصر اللغة العربية فى معاملاته وسـجلاته أثر هام غير مباشر فى نشر الوعى المصرفى بين المصريين ، عن طريق مخاطبتهم والتعامل معهم بلسانهم ، وذلك بعد أن كانت اللغات الأجنبية تعتبر من الحواجز التى حالت بين أبناء البلاد وبين تعاملهم مع البنوك الأجنبيـة ، كما أحدث بنك مصر تحولا اجتماعيا كبيرا بالاعتماد الكلى فى القوى العاملة على المصريين ، ففتح بذلك مجالا واسعا وجديدا أمامهم من حيث نوع العمل والخبرة الفنية ، سواء من الناحيـة المصرفية والمالية ، أو فى كل المجالات الاقتصادية الأخرى بعد ذلك ، مما يترتب عليه تشغيل الآلاف من الأيدى العاملة وحدوث تغيير جـذرى فى طريقة تكوين الدخول الفردية .

وعلى ذلك يمكن أن نقرر ، أن مجرد انشـاء بنك مصر فى حد ذاته بعد الحرب العالمية الأولى ، كان نذيرا بانتهاء الاحتكار الأجنبى للأعمال المصرفية ، اذ يكفى أن نشير الى التفاف الشعب المصرى حول البنك عند نشأته وعندما بدأ البنك فى مشروعاته الاقتصادية ، وتعضيد الشعب له نفسيا وماديا الى حد الدعوة المفتوحة الى سحب الودائع من البنوك الأجنبيـة وايداعها بنك مصر ، وحتى اضطرت الحكومة تحت ضغط الرأى العام الى تحويل بعض الحسابات الحكومية كالمحاكم والمجالس الحسبية والجامعة والبلديات الى بنك مصر .

ففى مجال تقييم الانجاز الاقتصادى القومى للقضاء على السيطرة الأجنبية الاقتصادية ، يبرز أمامنا بنك مصر وشركاته رمزا للعمل المتكامل فى سبيل التحرر الاقتصادى ، ولا تتمثل أهمية هذا الصرح الاقتصادى فى الامكانيـات المدية ، بقدر ما تتمثل فى المعنويات التى اكتسبتها الأمة المصرية فى لحظات انعدمت فيهـا الثقة تماما بامكانيات مصر الاقتصادية ، وبوجود المصريين الذين يسـتطيعون ادارة المشروعات فى كفاية ومقدرة . ومما يكسب محاولة البنك فى سبيل الاستقلال الاقتصادى مزيدا من الأهمية ، فانه كان الأثر المباشر بعد ذلك فى تخليص جميع القطاعات الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة وخدمات من قبضة السـيطرة الأجنبيـة ، مما حدا بالأفراد والحكومات الى بذل الجهود فى سـبيل التحرر الاقتصادى .

وقد اتبع البنك فى سبيل القضاء على السيطرة الأجنبيـة الاقتصـادية سبيلين : أولهما — يتمثل فى العمل على تقوية مراكز الاقتصاد القومى وتدعيمها حتى يمكن مزاحمة الشركات الأجنبية ، والسلع الأجنبية المسـتوردة ، وقد قطع البنك فى هذا السبيل شوطا كبيرا . وفى الوقت الذى كان يعترض فيه لمناهضـة

الاستعمار والعناصر الرجعية معا ، ومما لا شك فيه أنه لولا الاستعمار والقوى الأجنبية ، ومراكز الرجعية التى تصـدت لمحـاربة البنك فى الفترات الأولى من حياته ، والتى وصلت قمتها فى السنة العشرين ، لحقق البنك أضعاف ما استطاع تحقيقه لولا وجودها .

أما السبيل الآخر الذى اتبعه البنك فقد تركز فى النداءات الصريحة المباشرة التى وجهها للمصريين للزحف على الشركات الأجنبية المسيطرة على اقتصـاديات البلاد ، بشراء أسهم هذه الشركات والتحكم فيها عن طريق الجمعيات العمومية لها. وقد بدأ البنك دعوته منذ اليوم الأول من انشائه ، ويوضـــح ذلك تقرير مجلس الادارة المقدم للجمعية العمومية فى نهاية عام ١٩٢٠ ، اذ ينص جزء منه على الآتى :

« وأملنا فى مواطنينا أن ينظموا صفوفهم ، ويلجوا باب الاستقلال الاقتصادى ، ويدخلوا ميدان العمل الصحيح ، ويستثمروا أموالهم فى مرافق بلادهم الحيـوية على مختلف أنواعها ، ويتكاتفوا فيما بينهم لترقية شئونهم الاقتصـادية ، فيؤلفوا النقابات والشركات ، والغرف التجارية والصناعية ، ويكونوا يدا واحدة شعارهم الاتحاد والاخلاص ، وتبدل الثقة وحسن المعاملة ، ويشتروا الشركات الأجنبيـة التى يشكون فى تصرفاتها بشراء أسهمها حتى يكون لهم الكلمة العليا فى جمعياتها العمومية » .

الا أن مقاومة الاحتلال الاقتصادى الأجنبى لم تكن من السـهولة بمكان ، اذ كانت السيطرة الأجنبية لديها من الوسائل المادية والفنية ما يحمى بقائها لمدة أطول ، لهذا فقد ظل رأس المال الأجنبى مسيطرا حتى حوالى عام ١٩٣٤ ، كما تبين الأرقام الآتية :

تطور تكوين الشركات من سنة ١٩١٤ الى ١٩٣٤ (الف جنيه)

أنواع الشركات	شركات تكونت برأس مال أجنبى		شركات تكونت برأس مال محلى		إجمالى	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
الرهن العقارى	٢	٢٥٣	١	١,٠٠٠	٣	١,٢٥٣
البنوك والبيوت المالية	٤	١,٦٣٤	١	١,٠٠٠	٥	٢,٦٣٤
الأراضى الزراعية والبناء	٧	٤٢٠	١٠	١,٦٠٨	١٧	٢,٠٢٨
النقل	٢	٢٨٢	١٢	٣٤٦	١٤	٧٢٨
التجارية والصناعية والتعدينية	٣٦	١٠,٣٩٢	٧٨	٤,٤٣٠	١١٤	١٤,٨٢٢
إجمالى	٥١	١٢,٩٨١	١٠٢	٨,٣٨٤	١٥٣	٢١,٤٦٥

ويلاحظ من الأرقام السابقة أن ١٥٣ شركة تكونت خلال هذه الفترة ، منها ٥١ شركة أى حوالى ٣٣٪ رأسمالها من الخارج ، ١٠٢ شركة أى بنسبة ٦٧٪ تكونت برأس مال محلى ، وبالرغم من ذلك فقد كان نصيب رؤوس أموال الشركات الأجنبية من اجمالى رؤوس الأموال تمثل ٦٠٫١٪ ، بينما كان نصيب رؤوس الأموال المحلية لا يتجاوز ٣٩٫٩٪ ، هذا ومن الجدير بالذكر أن الشركات التى قام بنك مصر بتأسيسها فى الفترة من ١٩٢٢ الى ١٩٣٤ كانت ١٢ شركة أى بنسبة تزيد عن ١١٪ من عدد الشركات المحلية ، وقد بلغ رأس مالها ١٧٨٠ ألف جنيه أو ما يزيد عن ٢١٪ من رأس المال المحلى .

وبالرغم من هذا فقد بدأ الوضع السابق يتغير ، اذ كانت رؤوس الأموال التى استخدمت لتكوين شركت جديدة بين سنتى ١٩٣٤ — ١٩٤٨ تبلغ حوالى ٢٦٫٧ مليون جنيه مصرى ، كانت الأموال المصرية منها تناهز ٢١٫١ مليون جنيه ، والأموال الأجنبية ٥٫٦ مليون جنيه ، وأصبح بذلك نصيب الأموال المصرية فى هذه الفترة يمثل ٧٨٫٧٪ من الاجمالى . ونسبة الأموال الأجنبية ٢١٫٣٪ . وكان من نتيجة هذه التطورات أن ارتفع نصيب الأموال المصرية المستثمرة فى تكوين الشركات من ٩٪ عام ١٩١٤ الى ٤٠٪ عام ١٩٥٠ ، ولهذا فقد انخفضت نسبة الأموال الأجنبية من ٩١٪ الى ٦٠٪ .

ويوضح هذا مدى النجاح الذى صاحب الاصرار على مقاومة الاحتلال الاقتصادى ، والذى تكاتفت كثير من العوامل والجهود على انجازه ، والتى يأتى على قمتها وجود بنك مصر (بلغت رؤوس الأموال التى تأسست بها شركات بنك مصر عام ١٩٥٨ مبلغ ١٩٫٦٤٠ مليون جنيه) . ولقد مهدت هذه المقاومة المستميتة للاحتلال الاقتصادى ، الى نجاح تمصير المنشآت الاقتصادية فى مصر عام ١٩٥٧ ، ثم انتقال كل وسائل الانتاج لملكية الشعب منذ عام ١٩٦١ .

ومع هذا — يجب ألا يفهم من العرض السابق ، أن بنك مصر كان يعادى كل ما هو أجنبى ، اذ لم تتعارض وطنية البنك مع الاستعانة بالخبرة الأجنبية حينما يرى ضرورة لذلك ، مع احتفاظه بمبدئه فى أن تكون ادارة البنك وموظفية وسياسته مصرية صميمة ، وفى ذلك يقول التقرير الأول لمجلس الادارة عن عام ١٩٢٠ :

« ولما كنا على أبواب حياة جديدة : رأى مجلس ادارتكم الاستعانة بمعلومات وخبرة رجل مارس الشئون المالية . فستقدم فى أكتوبر الماضى جناب « المسيو ريتشارد أدلر » — كمستشار للبنك .. وقد كان خير معوان لنا فى وضع أنظمة البنك الحسابية والادارية ، وترتيب الأقلام والمراجعة .. ولا لزوم

لأن نطمئن حضراتكم بأن مجلس ادارتكم سار على مبدأ الاحتفاظ بشعاره ، وهو اليد العليا لادارة البنك وسياسته بقيت وستبقى مصرية » .

وكذلك لم يتوان البنك فى المشاركة المباشرة مع الخبرات والشركات الأجنبية متى رأى ضرورة لذلك ، استغلالا لخبرة ، أو درءا لأخطار اقتصادية ، ولا شك فى أن بنك مصر قد استفاد كثيرا بهذه الخبرات المتنوعة التى استخدمها فى بعض الأحيان أو اشترك معها فى بعض الأعمال ، مما عاد على البنك بالنفع ، وأفاد موظفى البنك وشركاته بخبرات وتجارب جديدة .

٢ ـ تجميع المدخرات الوطنية :

كان تجميع رأس مال بنك مصر من أولى المحاولات المصرية فى جذب المدخرات الوطنية للمساهمة فى المشروعات الاقتصادية المصرية الصميمة . ولم يكن الحصول على رأس مال البنك برغم صغره فى أول الأمر من السهولة بمكان . فقد انكمش النشاط الاقتصادى فى معظم الدول عام ١٩١٩ بعد الحرب العالمية الأولى ، وانتقل هذا الكساد الى مصر عام ١٩٢٠ ، وأثر على أسعار محصول القطن التى هبطت أسعاره هبوطا كبيرا ، كما هبطت أسعار الأوراق المالية بشكل ملحوظ ، وانخفض مقدار النقد المتداول [١] ، وأصبح من العسير تجميع الأموال لقيام أى مشروعات جديدة ، هذا بالاضافة الى عادة الاكتناز التى كانت متأصلة فى نفوس كثير من أفراد الشعب ، ورغبة ملاك الأراضى والتجار فى الاحتفاظ بمدخراتهم سائلة ، وهى الطبقات التى كانت قادرة على تقديم المال حينذاك ، كما كان للحملة المسعورة التى قامت بها القوى الأجنبية للتشكيك فى نجاح المشروع ، وامكان المصريين من دخول ميدان الأعمال المصرفيه ، دخل كبير فى عدم يسر المهمة .

وبالرغم من كل هذه العوامل والظروف ، استطاع الرائد الاقتصادى المصرى طلعت حرب جمع رأس مال أولى قدره ثمانون ألف جنيه ، أخذ ينمو يتزايد

---

(١) هبط متوسط سعر القطن الى ٣٤,٥ ريالا للقنطار الواحد فى موسم ١٩٢٠/١٩٢١ بعد أن كان ٨٧,٨١ ريالا فى موسم ١٩١٩/١٩٢٠ ، اى انخفض بنسبة ٦٠٪ ، وبلغت قيمة القطن المصدر ٢٦ مليونا من الجنيهات فقط ، اى اقل من ربع قيمة المصدر منه فى الموسم السابق ، وانخفضت قيمة البنكنوت المتداول فى آخر ديسمبر ١٩٢٠ الى حوالى ٣٧ مليون جنيه بعد ان كانت ٦٢ مليون جنيه فى نهاية عام ١٩١٩ . وقد اثرت فترة الانكماش والكساد فى سنة ١٩٢٠ فى الاحوال الاجتماعية للبلاد ، اذ اثرى التجار وملاك الأراضى دون غيرهم خلال الرواج بينما الحق ارتفاع مستوى المعيشة ضررا بالغا بذوى الدخول المحدودة .

مع كل اكتتاب عام لأسهم البنك ، حتى بلغ رأس المال فى ٢٦ ديسمبر عام ١٩٢٧ مليون جنيه مصرى ، كما يتضح من الجدول التالى :

(ألف جنيه)

عام	رأس المال فى أول العام		الإكتتاب أثناء العام		رأس المال فى نهاية العام	
	عدد الأسهم	القيمة	عدد الأسهم	القيمة	عدد الأسهم	القيمة
١٩٢٠	٢٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	٢٣,٧٧٧	٩٥,١٠٨	٤٣,٧٧٧	١٧٥,١٠٨
١٩٢١	٤٣,٧٧٧	١٧٥,١٠٨	٦,٣٥٥	٢٥,٤٢٠	٥٠,١٣٢	٢٠٠,٥٢٨
١٩٢٢	٥٠,١٣٢	٢٠٠,٥٢٨	١٧,١٦٤	٦٨,٦٥٦	٦٧,٢٩٦	٢٦٩,١٨٤
١٩٢٣	٦٧,٢٩٦	٢٦٩,١٨٤	١١,٠١١	٤٤,٠٤٤	٧٨,٣٠٧	٣١٢,٢٢٨
١٩٢٤	٧٨,٣٠٧	٣١٣,٢٢٨	٤٠,٤٢٤	١٦١,٦٩٦	١١٨,٧٣١	٤٧٤,٩٢٤
١٩٢٥	١١٨,٧٣١	٤٧٤,٩٢٤	٦١,٢٦٩	٢٤٥,٠٧٦	١٨٠,٠٠٠	٧٢٠,٠٠٠
١٩٢٦	١٨٠,٠٠٠	٧٢٠,٠٠٠	—	—	١٨٠,٠٠٠	٧٢٠,٠٠٠
١٩٢٧	١٨٠,٠٠٠	٧٢٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	٢٨٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠

وهكذا تم تجميع أول رأس مال على المستوى الوطنى لانشاء بنك مصرى ، وذلك بالرغم من المشكلات والعقبات التى وضعت فى سبيل تنفيذ ذلك ، والظروف الاقتصادية الانكماشية التى استمرت حتى عام ١٩٢٣ ، والتى لم تساعد فى أول الأمر على تغطية الأسهم التى تطرح للاكتتاب بالكامل [١] ، ولهذا كانت الاكتتابات التى تتم خلال السنة وحتى نهاية ديسمبر من كل عام ، تحصى فى شهر يناير من السنة التالية لها لاعتماد المتوفر فيها شروط الاكتتاب ، وتطرح باقى الأسهم حتى يتم الاكتتاب فيها ، والأسهم المتوفر فيها شروط الاكتتاب يكون لها نصيب فى أرباح البنك من أول يناير من السنة التالية للاكتتاب • ويمنح — من يرغب — من المكتتبين فائدة ايداع ٣,٥٪ على قيمة اكتتابهم من يوم الدفع حتى ٣١ ديسمبر من عام الاكتتاب •

والجدير بالذكر أن كثيرا من المصريين المكتتبين كانوا يرفضون الحصول على الفائدة السابق ذكرها ، كما تطوع عدد من المصريين لتنشيط حركة الاكتتاب خدمة منهم للبنك كعمل وطنى •

---

(١) بالرغم من سير عملية الاكتتاب فقد وافقت لجنة البورصة للأوراق المالية بالقاهرة فى عام ١٩٢٢ على قبول أسهم البنك فى البورصة ، وأصبحت تدرج فى جدولها منذ ذلك التاريخ •

هذا ولم يهتم بنك مصر بتجميع رأس المال فحسب ، بل شـجع على امتلاك أسهمه أكبر عدد ممكن من أفراد الشعب ، ولهذا عمد البنك الى تحديد قيمة السهم عند أقل حد ممكن فى ذلك الوقت وهو أربعة جنيهات ، وحتى يتكمن أكبر عدد ممكن من صغار المستثمرين على الاشتراك ، كما أنه تسهيلا لمن لا يستطيع الاكتتاب بالنقد ، قامت شركة التعاون المالى التجارية بقبول الاكتتاب بالتقسيط ، وقد بلغ مقدار الأسهم التى اكتتب فيها بالتقسيط خلال عام ١٩٢٢ عدد ٢٥٠٠ سهما ، وخلال عام ١٩٢٣ عدد ٤٥٨ سهما .

ويتضح هذا الاتجاه بجلاء من متوسط عدد الأسهم التى يملكها كل مساهم — اذ كانت كالآتى فى فترات مختلفة :

نهاية عام	عدد الأسهم	عدد جملة الأسهم	متوسط عدد الأسهم لكل مساهم
١٩٢٣	٧٨,٣٠٧	٧,٥٩٤	حوالى ١٠ أسهم
١٩٢٤	١١٨,٧٣١	٧,٦٠٨	» ١٦ »
١٩٢٦	١٨٠,٠٠٠	٨,٢٦٠	» ٢١ »
١٩٣١	٢٥٠,٠٠٠	٩,٢٦٧	» ٢٦ »

ويعتبر هذا المتوسط مؤشرا لمدى انتشار ملكية أسهم بنك مصر على عدد كبير من المصريين . هذا بالاضافة الى أن الاقبال على ملكية أسهم بنك مصر كانت تنحصر فى أغلب الأحيان اما لهدف ادخارى ، أو للشعور الوطنى ، أو بغرض الاستثمار المربح الذى كان يتأكد عاما بعد عام ، وقد ترتب على ذلك قلة عدد عمليات التنازل عن الأسهم بين الأفراد ، وحرصهم على الاحتفاظ بها حتى فى أوقات الأزمات مما أدى الى تمتع أسهم بنك مصر بالاستقرار النسبى فى سوق الأوراق المالية ، ويدلل على هذا تقرير لمجلس ادارة البنك « ومما يسر ذكره أنه رغم الكارثة التى حلت بالأوراق المالية فى السنة الماضية ١٩٢٩ فجعلتها تهبط فى جميع أسواق العالم ، وفى أسواق مصر بالمثل ، فان أسهم بنك مصر بقيت حافظة قيمتها دون أن يعتريها هبوط يذكر . وقد قارنت اللجنة المالية فى مذكرتها المرفوعة لمجلس الوزراء بمرافقة مشروع ميزانية ١٩٣٠/١٩٣١ ، بين أسعار طائفة من الأوراق المالية فى آخر ديسمبر ١٩٢٨ ، وأسعار هذه الأوراق نفسها فى آخر ديسمبر ١٩٢٩ ، فوجدت أن الهبوط قد شمل جميع هذه الأوراق بنسبة مختلفة تتراوح بين ٣ و ٤٤ فى المائة من قيمتها ، واستثنت أسهم

بنك مصر اذ لم يزد الهبوط فى أسعارها عن ٢٪ »[1] . وفى تقرير آخر ينص على أنه « جاء فى مذكرة اللجنة المالية عن ميزانية ١٩٣٢/١٩٣٣ أن نسبة الهبوط فى أسهم بنك مصر كانت بين سنة وأخرى ١٢٪ وفى أسهم البنك الأهلى ٢٢٪ ، وبنك الخصم والتوفير ١٦٫٥٪ »[2] .

ونظرا لاتساع أعمال البنك على مدى السنين وازدياد ودائعه ، قررت الجمعية العمومية غير العادية بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٥٥ ، اصدار ٢٥٠٫٠٠٠ سهم جديدة قيمتها الاسمية مليون جنيه ، تم الاكتتاب فيها جميعا ، وبذلك أصبح رأس مال البنك منذ ذلك التاريخ مليونى جنيه ، وقد وزعت الأسهم الجديدة على المساهمين بقدر ما يمتلك كل منهم من أسهم قديمة وبقيمة اسمية قدرها أربعة جنيهات للسهم الواحد .

أما عن الاحتياطيات ، فقد اتبع البنك سياسة الحرص فى تكوينها ، فمنذ السنة الأولى من نشأته وهو يستقطع جزءا من الأرباح لتكوين احتياطيات كافية لتدعيم مركزه المالى ، فى سوق تتنازعها المصالح الأجنبية ، وتمتاز بأحوال اقتصادية غير مستقرة ، بالاضافة الى عدم وجود بنك مركزى وطنى يوفر السيولة عند الضرورة ويتعاون مع البنوك القائمة.ولا شك فى أن السياسة التى اتبعها البنك فى الاحتياطيات تعتبر من الوسائل الهامة فى تجميع المدخرات الوطنية ، وخصوصا بعد اتجاه البنك منذ عام ١٩٢٣ الى اقتطاع جزءا آخر من الأرباح لتكوين مخصصا يستعمل فى انشاء وتنمية الشركات الصناعية والتجارية المصرية . ولا شك فى أن هذا الاتجاه الوطنى لا يمكن تصور حدوثه ــ فى ذلك الوقت ــ اللهم الا من مؤسسة هدفها الأول الاقتصاد القومى ، اذ يتعارض الاجراء مع قدرة البنك على توزيع الأرباح مما يؤثر على قيمة اسهمه فى السوق ، وهو أمر لم تكن تجرؤ مؤسسة أجنبية حتى على مجرد التفكير فيه .

الا أن هذا الاجراء انقذ جزء من الأرباح التى كانت لو وزعت على المساهمين لاستنفذت فى الغالب فى سلع استهلاكية أجنبية ، أو فى الانفاق فى الخارج .. الخ الى آخر سبل التبذير المالى التى تفنن فيها الأجانب . وكان من نتيجة هذه السياسة أن ارتفعت احتياطيات البنك وأرباحه المحتجزة من حوالى سبعة آلاف جنيه

---

(١) تقرير مجلس ادارة بنك مصر المقدم للجمعية العمومية العادية عن السنة المالية المنتهية فى آخر عام ١٩٢٩ .

(٢) تقرير مجلس ادارة بنك مصر المقدم للجمعية العمومية العادية عن السنة المالية المنتهية فى آخر عام ١٩٣١ .

عام ١٩٢١ الى ٥٧٨ ألف جنيه عام ١٩٣٠ ، الى ٨٩٩ ألف جنيه عـام ١٩٣٧ ، وواصلت ارتفاعها حتى بلغت فى عام ١٩٤٥ حوالى ١ر٩ مليون جنيه ، ٣ر٤ مليونا عام ١٩٥٠ .

ولا يفهم من هذا أن البنك كان يتحكم فى توزيع الأرباح بطريقة تمنع المساهم من الحصول على عائد مجز ، ويدل على ذلك استقرار أسعار أسهم بنك مصر فى السوق ــ كما سبق أن أشرنا ــ بالاضافة الى أن البنك حافظ طوال الاعوام على توزيع نسبة مجزية من الأرباح ، كما تدل قيمة الكوبون الموزع سنويا على ذلك:

	١٩٢١	١٩٢٦	١٩٢٩	١٩٣٦	١٩٤١	١٩٤٦	١٩٥٦	١٩٥١	١٩٥٨
قيمة الكوبون بالقرش	٢٠	٣٤½	٣٦	٣٢	٣٤	٩١	٨٥	٨٥	١١٥
النسبة من القيمة الإسمية	٥٪	٨,٥٪	٩٪	٨٪	٨,٥٪	٢٢,٥٪	٢١,٥٪	٢١,٥٪	٢٨,٧٪

وكانت الخطوة التالية فى تجميع المدخرات الوطنية تتمثـل فى اجتـذاب الودائع ، وكان من أول الوسائل التى اتبعها البنك ازالة حواجز اللغة والجنسية ــ التى سبق أن أشرنا اليها ــ مما شجع عدد كبير من المصريين على ارتياد البنوك لأول مرة ، ثم عمد بعد ذلك الى نشر وحداته فى جميع أنحاء البلاد ، لهذا فقد تزايد عددها من سبعة وحدات عام ١٩٢٢ الى ٣٣ وحدة عام ١٩٤١ ، أى بعد عشرين سنة من انشاء البنك ، واستمر هذا الاتجاه حتى بلغ عدد الوحدات فى الوقت الحالى ١٤٦ وحدة ، فى داخل البلاد أو فى البلاد العربية . وبذلك أصبح البنك أكثر البنوك انتشارا سواء من حيث عدد الوحدات أو من حيث توزيعها على مختلف مناطق البلاد توزيعا يحقق التوازن التمويلى المطلوب ، وكان من نتائج هذا الانتشار امكان الاقتراب من العملاء ونشر الوعى المصرفى بينهم عن طريق حملات التوعية التى قام بها البنك طوال هذه الفترة .

وربما لا يوجد دليل على مدى نجاح هذه الوسائل أكثر من تطور أرقام الودائع لدى البنك والتى زادت من حوالى ٢٠١ ألف جنيه عام ١٩٢٠ الى ٥ر٧ مليون جنيه عام ١٩٣٠ الى ٩ر١٢ مليون جنيه عام ١٩٤٠ الى ٦ر٥٤ مليون جنيه عام ١٩٥٠ . ولا شك فى أن هذا التطور الكبير فى الودائع بالرغم من كثرة الأزمات التى انتابت الاقتصاد القومى وخصوصا فى فترة ما بين الحربين ، تؤيد بصورة قاطعة مدى نجاح البنك فى اجتذاب المدخرات الوطنية .

ومن أهم حملات التوعية فى هذا السـبيل ـ دعوة البنك لتنمية الوعى الادخارى لدى المواطنين ، وخصوصا صغار السن منهم ، الذين ينظر البنك لهم على أنهم رجال المستقبل والذين يجب أن يشبوا على عدات اقتصادية سليمة ، فعمد البنك فى السنوات العشر الأولى من حياته الى ادخال نظام صندوق التوفير، ودعى أفراد الشعب الى الادخار فيه ، والاستفادة بمزاياه . وقد حظيت دعوة البنك بالنجاح ، ودل ذلك على أن الأهداف القومية للبنك كانت تجد لها صدى من القبول لدى أبناء البلاد . ففى السنة الأولى من بدء هذا النظام أودع لدى الصندوق ٢٠١ر٩٣٣ جنيه ، وبلغ عدد المودعين ٣ر٨٢٥ مودع ، أى كان متوسط ما يخص كل منهم حوالى ٣٦ جنيه ، واستمرت الدعوة للتوفير تحظى بالنجاح ، كما تبين الأرقام التالية :

(الف جنيه)

	١٩٢٩	١٩٣١	١٩٣٣	١٩٣٥	١٩٣٧	١٩٤٥	١٩٥٠
رصيد صندوق التوفير (ألف جنيه)	٢٢٧	٣١٧	٦٩٩	٩٦٨	١,٣٩٣	٣,٩٩٧	٣,٦٦٠

ولا شك فى أن أهم الوسائل التى اتبعها البنك فى تجميع المدخرات الوطنية تمثلت فى انشاء الشركات المساهمة المصرية ، التى يكتتب فى رأس مالها جمهور المواطنين. وقد عمد بنك مصر الى الهبوط بقيمة السهم الى أقل حد ممكن كما سبق ذكره ، اذ بينما كان يبلغ متوسط قيمة السهم فى الشركات الأجنبية حوالى عشرة جنيهات، كان متوسط قيمة السهم فى الشركات التى أنشأها بنك مصر أربعة جنيهات فقط ، ولا شك أن صغر قيمة السهم بالاضافة الى الصبغة الوطنية للمشروعات ، والنجاح الكبير الذى حققته كانت من العوامل الأولى التى شجعت المواطنين المصريين على الاقبال على استثمار مدخراتهم فى هذا المجال . وهذه الوسيلة فضلا عن أنها تشجع على تجميع الأموال الصغيرة وعلى الادخار ، فقد كانت الاداة المثلى لاحـداث التكوين التراكمى لرأس المال ، مع المحافظة على السيولة المناسبة للمدخر المستثمر الذى يستطيع فى أى وقت يشاء أن يتخلص من أسهمه ويحولها الى نقد سائل عن طريقة البورصة أو التنازل . وبذلك يكون بنك مصر قد حقق عن طريق هـذه الوسيلة هدفين :

(أ) احياء الصناعات الوطنية والارتفاع بالتكوينات الرأسمالية عاما بعد آخر .

(ب) التشجيع على تجميع المدخرات الوطنية وتعبئتها لزيادة النشاط الاقتصادى فى الدولة .

ومن الانصاف أن نذكر أن بنك مصر كان أول من قام بمحاولة ايجابية ناجحة فى تاريخ مصر الحديث لتجميع المدخرات الوطنية عن طريق انشاء الشركات المساهمة المصرية ، كما كان الرائد الأول الذى أظهر أهمية الأموال المحلية وضرورة الاعتماد عليها كبديل للاستثمارات الأجنبية ، والتى كانت قد تدفقت على البلاد بكثرة منذ فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى . ولعل فى الأرقام التالية لدليل حيوى على مدى الانقلاب الذى حققته هذه الوسيلة ، فقد تطورت رؤوس الأموال التى تأسست بها شركات بنك مصر كالآتى : ـ

(جنيه مصرى)

١٩٢٨	١٩٣٣	١٩٥٨
٧٨٥,٠٠٠	١,٧٨٠,٠٠٠	١٩,٦٤٠,٠٠٠

٣ ـ تنمية وانشاء الصناعات لاصلاح الاختلال الاقتصادى :

وصلت الصناعة فى مصر فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وفى مستهل القرن العشرين الى درجة كبيرة من التخلف . اذ بالاضافة الى قبض البنوك الأجنبية يدها عن تزويد الصناعة بالأموال السائلة ، فان باقى المقومات الأساسية لنمو الصناعة ـ وان توافرت ـ كان ينقصها التوجيه السليم والاستغلال الأمثل فى مصلحة البلاد ، فالمادة الخام كانت تصدر الى الخارج ، وحصيلة مصر من الصادرات كانت جميعها مستغلة اما فى استيراد السلع الترفيهية والاستهلاكية ، واما فى سداد أقساط الديون الخارجية وفوائدها . كما أنه لم يكن هناك حافز لدى حكام مصر يدفعهم الى تنشيط الصناعات أو اقامتها بعد الضربة التى وجهت الى الصناعات الحكومية بعد معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، وبعد الأزمة المالية سنة ١٨٨٠ . وفضلا عن ذلك فقد تكاتفت دول أوربا وعلى رأسها انجلترا لابقاء مصر سوقا مفتوحة للسلع الأجنبية ، ولهذا فقد ظل رأس المال الوطنى اما منطويا فى صورة اكتناز واما مستغرقا فى الثروة العقارية .

أما الحرف والصناعات فقد أضعفها نظام الاحتكار الذى قضى على معظمها ،

وذلك بجانب الانكماش الاقتصادى فى النصف الثانى من القرن الماضى ، ولهذا فلم تستطع أن تسترد نشاطها الا فى حدود نطاق بعض الحرف اليدوية الموروثة . كما أن ثروات مصر التى كانت مدفونة فى باطن الأرض لم تجد من يبحث عنها ويستخرجها تمهيدا لاستخدامها فى الصناعة ، واذا حدث واكتشف منجم فمآله الاستغلال الأجنبى والتصدير فى صورة مادة خام تعود الى البلاد سلعا مصنوعة محققة للأجانب ربحان أولهما الحصول على المادة الخام بثمن بخس ، وثانيهما الانتفاع بالسوق المصرية فى ترويج المنتجات الأجنبية .

على أن أسوأ ما فى الأمر أن ينجح الاستعمار فى نشر مبدأ « طبيعة مصر الزراعية » وضرورة التخصص فى الزراعة لتحقيق أكبر دخل ممكن منها . فقد كان هذا المبدأ يعنى القضاء التام على النهوض بالصناعة ، ولو أنه انطوى على فائدة محدودة وهى الارتفاع بكفاية مصر الزراعية وبالأخص فى القطن . ولا شك أن التقدم الزراعى فى مصر أمر ضرورى ، ولكن بشرط ألا تستخدم محاصيل مصر لتغذية المصانع الأجنبية فقط ، وبالا يعتمد دخلها القومى على محصول واحد ، اذ كان فى ذلك قمة الخطورة على الاقتصاد القومى . ان اليوم الذى دخل فيه القطن أرض مصر ، لم يكن يحمل فى طياته التقدم الزراعى وحده ، وانما حمل أيضا الأسلوب الخاطىء الذى سار عليه الاقتصاد المصرى فيما بعد ، والذى انطوى على اختلال التوازن الانتاجى بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وتطور الأمر بالدرجة التى أصبح معها الاقتصاد المصرى معادلة أحد طرفيها الدخل القومى مساويا فى الطرف الآخر محصول القطن .

ومن الطبيعى وقيمة القطن تتحدد فى ظروف بعيدة كل البعد عن ارادة المصريين ، حيث كانت تحددها الأسعار التى يعرضها المشترى ، ومن الطبيعى أن يتقرر مصير الدخل القومى فى مصر سنويا بعيدا عن أراضيها ، وبمعنى آخر فان أوروبا وبالذات انجلترا كانت المسيطر على أسعار القطن وبالتالى المسيطر على حجم دخل مصر القومى ، فاذا ما أدخلنا فى الاعتبار أن مصلحة الدول الأوربية وعلى رأسها انجلترا ، كانت تقتضى الحصول على القطن لتموين مصانعها بأقل الأثمان ، فانه يمكن تقدير أى نتائج يمكن أن تحدث من جراء اعتماد مصر على محصول أساسى واحد .

وقد استطاع القطن فى الاقتصاد المصرى أن يطبعه بالطابع الموسمى ، فأصبحت عمليات النظام المصرفى تحكمها الموسمية ، وكمية النقد المتداول فى الدولة تتحرك ارتفاعا وانخفاضا تبعا للموسمية ، كما تحكمت الموسمية أيضا فى

دخول الأفراد والهيئات بل وايرادات الدولة ، ولا يخفى ما لهذه الذبذبة من أثر بالغ الخطورة على تعامل الأفراد ، فضلا عن ظهور عمليات المضاربة بعد انشاء بورصة عقود القطن بالأسكندرية وما ترتب عليها من ظهور أو اختفاء مفاجيء لبعض الثروات .

وكان لسيطرة مبدأ أن مصر بلد زراعي ، وأن مستقبل الاستثمار فى مصر محصور فى الزراعة ، أن أقبل المصريون على استثمار أموالهم فى الزراعة وحدها . ولو كان الأمر كذلك حقا لأقبل الأجانب على هذا النوع من الاستثمار ، ولكنهم تعمدوا أن يدخلوا فى روع الشعب هذا المبدأ ليخلوا لهم الميادين الأخرى للاستثمار ، وانحصرت علاقتهم بالثروة الزراعية فى اقراضهم لملاكها بضمان أراضيهم ثم الاستيلاء عليها اذا سمحت الظروف بذلك . وقد ترتب على هذا أن برزت مشكلة سوء توزيع الثروة العقارية وما صاحبها من عدم التوازن الاقتصادى فى دخول الأفراد ، وابتعاد المستويات الاجتماعية والثقافية ، وعلى هذا ارتبطت مشكلة توزيع الثروة بالدخل وبالقوة الشرائية وبمستوى المعيشة والقدرة على الانتاج ، وساعد على تفاقم المشكلة حقيقة أن المدخرات تميل الى العمل فى المجال الذى نشأت فيه ، ولهذا جذبت الثروة العقارية المدخرات المالية نحوها ، لأن كل فائض فى الانتاج الزراعى كان يتحول الى رأس مال يرغب صاحبه فى استثماره فيتجه به الى الناحية الزراعية ، سواء بشراء الأراضى أو بتأجير المزارع الكبيرة . وهكذا ابتعدت كثير من رؤوس الأموال المصرية عن الدخول فى دائرة النشاط الصناعى أو التجارى ، وتركزت الثروات العقارية فى صورة رأسمالية شبه اقطاعية ، وأصبحت فى يد عدد صغير يتحكمون فى اقتصاديات البلاد من جهة ، وفى توجيه العمل فى تلك الأراضى من جهة أخرى .

على أنه يجب ألا يفهم من العرض السابق ، أن المجال الاقتصادى قد خلا تماما من الصناعة المصرية أو المحلية ، فقد رأى بعض الأجانب أن يزيدوا أرباحهم بنقل مراكز الانتاج الى مجال الاستغلال بدلا من تحميله أعباء نقل المواد الخام ذهابا ، وأعباء نقل السلع المصنوعة ايابا ، ومن هنا كان ورود بعض الأموال الأجنبية الى مصر بهدف الانتاج ، وبالتالى بدأت بعض المشروعات الصناعية فى الظهور (مثل شركة الغزل الأهلية بالأسكندرية ، وشركة السكر ، وشركة الأسمنت، وشركات الطوب والكحول والصابون) متسلحة بالاحتلال العسكرى والسياسى، والامتيازات الأجنبية ، وانعدام الرقابة على دخول وخروج الأموال ، والدعم المستمر من الأجهزة المالية الأجنبية . وعموما يمكن القول أنه فى الفترة السابقة

على الحرب العالمية الأولى حدث تطوير فى صناعة الحليج والسكر وانشاء الصناعات المولدة للقوى الكهربائية والكشف عن بعض مصادر الثروة المعدنية . الا أن التطوير السابق كان من الضآلة والسطحية بحيث لم يتكمن من احداث أى تحول حقيقى فى البنيان الاقتصادى المصرى .

وفى ضوء الظروف السابقة ، كان من أهم الأهداف التى عمد البنك لتحقيقها ـ اصلاح الاختلال الاقتصادى ـ عن طريق الاهتمام بالتصنيع ، مستهدفا احداث التوازن الاقتصادى بين القطاعات الاقتصادية المختلفة عن طريق استغلال ثروات مصر المادية والبشرية ، وتوفير حصيلة الصادرات لاستغلالها فى شراء السلع الرأسمالية ، بدلا من تبديدها فى شراء السلع الكمالية ، وفضلا عن ذلك المساعدة فى تكوين رأس المال المصرى عن طريق احتجاز أرباح التصنيع داخل البلاد وفى أيدى المصريين بدلا من تسربها الى أيدى الأجانب أو خارج البلاد . ومن هنا كانت دعوة بنك مصر الدائمة الى اقامة قطاع صناعى مستقر لا يرتبط بالظروف أو بالضرورة الملحة كما حدث فى عهد محمد على ، أو خلال الحرب العالمية الأولى ، ولا يرتبط بالأموال الأجنبية أو الاستغلال الخارجى . ويعبر عن ذلك احدى تقارير مجلس الادارة حيث ينص « وانشاء هذه الشركات الجديدة ، مع التى سبق تأسيسها تتم مجموعة من الصناعات الهامة ، تفتقر اليها البلاد تمام الافتقار ، ويترتب على وجودها تشغيل الآلاف من الأيدى العاملة وزيادة أسباب الثروة والرخاء ، وتحقيق شىء من التوازن بين قوى الانتاج الزراعى والانتاج الصناعى » [1] .

٤ ـ بنك مصر وانشاء الشركات المصرية :

سلك البنك لتحقيق هذه الغاية عدة سبل ، كان أهمها تأسيس الشركات الصناعية المساهمة المصرية ، والتى لم يألف المصريين على تكوينها بأنفسهم من قبل ، وقد بدأ البنك فى تنفيذ برنامجه بعد فترة قصيرة من قيامه وبالتحديد منذ عام ١٩٢٢ . وقد اتبع البنك فى سبيل تحقيق هذا الهدف سياسة تخطيطية فريدة تؤدى الى تجميع رؤوس الأموال اللازمة لاقامة هذه الشركات ، ولا تتعارض فى نفس الوقت من كونه بنك تجارى يعتمد فى موارده أساسا على ودائع العملاء . وتتلخص هذه السياسة فى الآتى : ـ

---

(١) تقرير مجلس الادارة المقدم للجمعية العمومية العادية عن السنة المالية المنتهية فى آخر ديسمبر عام ١٩٢٧ ..

١ — تجنيب جزء من الأرباح القابلة للتوزيع ، بعد خصم الاحتياطى القانونى ، والاحتياطى الخاص والأرباح الموزعة على المساهمين ومجلس الادارة ، وذلك كمخصص يستعمل لتأسيس أو تنمية الشركات الصناعية والتجارية المصرية ، وقد قرر مجلس ادارة البنك تجنيب هذا المخصص منذ عام ١٩٢٣ . وتبين الأرقام التالية قيمة هذا المخصص المقتطع سنويا من الأرباح ، وقيمة حصة البنك فى أسهم الشركات التى اشترك فى تأسيسها .

(جنيه مصرى)

السنة	قيمة المخصص*	حصة البنك فى أسهم الشركات	السنة	قيمة المخصص*	حصة البنك فى أسهم الشركات
١٩٢٣	٢٠,٠٠٠	١٤,٥٠٠	١٩٣١	٢٠٠,٠٠٠	٢٧٩,٧٦١
١٩٢٤	٥٠,٠٠٠	٣٧,٩٩٧	١٩٣٢	٢١٠,٠٠٠	١٩٧,١٠٥
١٩٢٥	٨٠,٠٠٠	٧٥,٨٤٣	١٩٣٣	٢١٥,٠٠٠	٢٢٣,٤١١
١٩٢٦	١٠٥,٠٠٠	٩٧,٩٧٩	١٩٣٤	٢٣٥,٠٠٠	٣١٥,٠٤٢
١٩٢٧	١٤٠,٠٠٠	٢٣١,٥١٠	١٩٣٥	٢٥٥,٠٠٠	٣١٥,٤٥٠
١٩٢٨	١٦٠,٠٠٠	١٩١,٥٢٠	١٩٣٦	٢٧٥,٠٠٠	٤٤٠,٩٢٢
١٩٢٩	١٨٠,٠٠٠	٢٣٧,٣٦٤	١٩٣٧	٢٧٥,٠٠٠	٥١٢,٩١٠
١٩٣٠	١٨٠,٠٠٠	٢٧٥,٥٧٨	١٩٣٨	١٧٧,٠٠٠	١٧٨,١٩٨

ويلاحظ من هذه الأرقام أن قيمة المخصص فى عام ١٩٢٧ والبالغ ١٤٠ ألف جنيه ينقص عن قيمة أسهم الشركات التى قام البنك بانشائها حيث بلغت ٢٣١٫٥١٠ جنيه بفرق يبلغ ٩١٫٥١٠ جنيه ، ويرجع السبب فى ذلك الى اشتراك البنك بمبلغ ١٣١٫٦٤٤ جنيها فى شركة مصر لغزل ونسج القطن البالغ رأس مالها ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه مدفوعة بالكامل ، وقد رأى البنك حينئذ ، كما توضح نص كلمات الادارة « أنه من المرغوب فيه جدا أن يدفع رأس مال هذه الشركة كرأس مال بقية الشركات بأكمله — بدلا من دفع ربعه مثلا ، كما يبيحه القانون وتجرى عليه أكثر الشركات حتى يتم العمل على أساس متين معلوم ، على أن مبلغ ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه موجود ضمن ودائع البنك وهو لن يصرف كله دفعة واحدة، بل سيصرف تدريجيا بحسب ما يتم من منشآت الشركة المزمع ايجادها فى المحلة الكبرى ، والى أن يتم صرفه أو صرف معظمه تكون أرباح البنك قد سمحت بدفع هذا الفرق »[1] .

(*) الأرقام — كما تظهر أول يناير من العام التالى ، وذلك بعد موافقة الجمعية العمومية للمساهمين على توزيع الأرباح وتجنيب المخصص منها .

(١) تقرير مجلس الادارة المقدم الى الجمعية العمومية عن السنة المالية المنتهية فى ديسمبر ١٩٢٧.

ويتضح من النص السابق أن الشركات التى يشترك البنك فى اقامتها كان يفضل أن يدفع رأس مالها بالكامل حتى تبدو قوية ، كما وأن جــزء من الأموال التى يستثمرها البنك فى أسهم هذه الشركات ، وجزء آخر من رأس المال المدفوع يظل لفترة بالبنك فى صورة ودائع .

ويهمنا ابراز حقيقة هامة فى هذا الشأن ، هو أن البنك لم يكن يعمل على اقامة الشركات الصناعية والتجارية بهدف الاحتفاظ بأسهمها ابتغاء لربح متوقع ، أو بهدف تكوين احتكارات مالية صناعية ، اذ أن البنك حدد دوره منذ البداية والذى لا يخــرج عن كونه مروجا للشركات التى يســـاهم فى اقامتهــا ، وذلك بالاشتراك فى شراء جزء من أسهمها ، والاحتفاظ بهذه الأسهم ، حتى تعمل هذه الشركات ويقوى مركزها الانتاجى والمالى ، فيقوم بطرح أسهمها للتداول ، ويحدد مجلس الادارة هذا المعنى فى احدى تقاريره بالآتى :

« مما تلفت اليه الأنظار أن بنك مصر يساعد على احياء الصــناعات حتى تنهض وتأتى بالربح للمساهمين فيها ، وحينــذاك تخرج من دائرة الاســتثمارات الصناعية الى دائرة الأوراق المالية المتداولة الأخرى وتصير فى متناول كل راغب فيهــا »[1] .

ويتضح هذا المبدأ ــ عندما ازداد نجاح شركة مصر لغزل ونسج القطن ، وبدأت الشركة فى تحقيق وتوزيع أرباح فى عام ١٩٣٢ ، فقام البنك بتحويل أسهم هذه الشركة من الأوراق المالية التى فى حوزة البنك الخاصة للشركات الصناعية والتجــارية التى اشــترك البنك فى تأسيسها ، الى محفظة الأوراق الماليــة لبيعها للعملاء . ولهذا فان قيمة الأسهم التى فى حوزة البنك لهذه الشركات انخفضت الى ١٠٥ر١٩٧ جنيه ، يقابلها مخصص محتجز من أرباح البنك يبلغ ٠٠٠ر٢١٠جنيه. وكذلك عندما اكتمل نمو معظم شركات مصر ، وأصبحت قوة صناعية وتجارية فى اقتصاديات البلاد عام ١٩٣٧ ، أضيفت أسهمها الى محفظة الأوراق المالية .

وأصبحت أسهم الشركات الصناعية والتجارية التى اشترك البنك فى تأسيسها تمثل أســهم الشركات التى لم توزع أرباحا حتى هذا العــام وهى : شركة مصر للتمثيل والسينما ــ شركة مصر للكتان ــ شركة مصر لمصايد الأسماك ، وقد بلغت

---

(١) تقرير مجلس الادارة المقدم الى الجمعية العموميــة العادية عن السنة الماليــة المنتهية فى ديسمبر ١٩٢٨ .

قيمة هذه الأسهم عام ١٩٣٨ مبلغ ١٧٨ر١٩٨ جنيه يقابلها مخصص من الأرباح فى حدود هذا المبلغ تقريبا .

٢ ـ لم يكن البنك يقوم بمفرده باقامة هذه الشركات الصناعية والتجارية ، بل يشترك فى تأسيسها مع بعض رجال المال من المواطنين المصريين ، وما أن يتحقق النجاح لهذه الشركات حتى يطرح البنك أسهمها للعمــلاء . والواقع أن الأمثلة كثيرة على هذا الاتجاه ، ففى عام ١٩٢٨ طرح للاكتتاب العام مبلغ ٠٠٠ر٢٥ جنيه لزيادة رأس مال شركة مصر للنقــل والملاحــة ، حتى يبلغ ٠٠٠ر١٠٠ جنيــه ، ومبلغ ٠٠٠ر٣٠ جنيه لزيادة رأس مال شركة مصر لمصــايد الأسماك ليصــل ٠٠٠ر٥٠ جنيه وأقبل المصريون على الاكتتاب فى هــذه الأسهم ، وغطيت قيمــة الأسهم المعروضة قبل موعد انتهاء الاكتتاب وأبدى كثير من العملاء الرغبة فى شراء أسهم هاتين الشركتين فتنازل البنك للراغبين فيها عن جزء من الأسهم التى فى حوزته وتوضح الأرقام القليلة هذا الاتجاه وتعززه :

(جنيه مصرى)

السنة	إجمالى رؤوس أموال شركات مصر	حصة البنك منها	النسبة
١٩٢٥	٢٤٥,٠٠٠	٧٥,٣٤٨	٪٣٠
١٩٢٦	٢٩٥,٠٠٠	٩٧,٩٧٩	٪٣٣
١٩٢٨	٧٨٥,٠٠٠	١٩١,٥٢٠	٪٢٤
١٩٣٣	١,٧٨٠,٠٠٠	٢٢٣,٤١١	٪١٢

ويؤكد ذلك أن البنك كان يعتمد بصفة أساسية على اقبال المواطنين على الاكتتاب فى رؤوس أموال شركات مصر ، وذلك بعد أن يدعو البنك لاقامتها ، ويساهم فى الانشاء بجزء من رأس المال .

٣ ـ ولعل من أهم الأدوار التى لعبها البنك فى تلك الفترة ـ هى البحوث العلمية والفنية المستفيضة التى كان البنك يقوم بها لدراسة المشروعات الصناعية والتجارية التى تحتاجها البلاد ، ولهذا بادر البنك منذ عام ١٩٢٤ بانشاء قسم للبحث العلمى للمسائل الاقتصادية والمالية ، ودراسة المشروعات دراســة وافية قبل التفكير فى اقامتها ، وكان هذا القسم ـ الذى أطلق عليه حينئذ ـ « قلم المباحث الاقتصادية » يضم بين جوانبه جماعة من الفنيين فى الأعمال الصناعية ، بالاضافة الى الخبراء الأجانب الذين كان البنك يستدعيهم لاستكمال الدراسات

اللازمة لاقامة الصناعات الهامة ، مثل صناعة غزل القطن ونسجه ، وكثير من الصناعات الأخرى • (كما أقام البنك مكتبة علمية فى سنة ١٩٢٧ ألحقت بقسم البحوث المذكور ، وعين لها حينئذ ، خبيرا فى فن المكتبات عمل على تنظيمها وتسهيل الانتفاع بمحتوياتها ، وتدريب الموظفين المصريين على فن المكتبات والوثائق) •

ويقيم مجلس الادارة هذا القسم فى احدى تقاريره بالتالى « ولقد ظهر لمجلس ادارتكم أن قلم المباحث الاقتصادية يؤدى أجل الخدمات فى دراسة المشروعات الاقتصادية النافعة للبلاد ، فقرر أن يوسع من نطاقه وأن يقويه بجماعة من الأخصائيين فى الكيمياء الصناعية ، وفى التعدين ، وفى كل ما تبدو الحاجة اليه من أمثال هؤلاء الأخصائيين الضروريين • وهو حين يقوم بهذه النفقات يقوم بها مرتاحا لأنه يعرف أن ما يدفع فى سبيل هذه الأبحاث انما هو مدفوع فى أسمى غاية ، وهى الكشف عن الوسائط العلمية والعملية للانتفاع بثروة البلاد أفضل انتفاع تتحقق معه أسباب الاستقلال الاقتصادى » [1] •

والواقع أن لهذا القسم فضل كبير فى كثير من الدراسات والبحوث التى أضاءت الطريق أمام مجلس ادارة البنك فى اتخاذ قراراته بشأن المساهمة فى اقامة المشروعات ، بل تعدى انجازه نطاق البنك الى المجال القومى ، حيث أعد تقريرا تحت عنوان « انشاء الصناعات الأهلية ـ وتنظيم التسليف الصناعى » ـ مشروع بنك صناعى مصرى ـ « تقرير مفصل مقدم لوزير المالية من بنك مصر ـ ٢٨ فبراير ١٩٢٩ » ـ ويعد هذا التقرير فى الواقع من أهم التقارير العلمية التى ظهرت فى ذلك الوقت ، وكان له تأثير كبير على الصناعة ، وعلى التمويل الصناعى ، بل على الاقتصاد القومى ، كما سنتناوله فى موضع آخر •

وقد استمر هذا الاتجاه العلمى طوال وجود البنك ، حتى بعد أن أصبحت شركات مصر مؤسسات قدرة وقوية ، الا أن البنك استمر فى تعاونه المالى والاقتصادى الكامل مع هذه الشركات ، وتحقيقا لهذا التعاون أنشأ البنك عام ١٩٥٥ « مجلس البحوث » لتزويد شركات مصر جميعا بالبحوث العلمية الفنية استمرارا فى نشاطها على أساس علمى واقتصادى سليم •

٤ ـ سار البنك على مبدأ الاستقلال للشركات التى يساهم فى اقامتها •

---

(١) تقرير مجلس الادارة المقدم للجمعية العمومية للمساهمين عن السنة المالية المنتهية فى عام ١٩٢٦ •

وعلى هذا فان صلة البنك بهذه الشركات كانت صلة أدبية وصلة مادية . صلة أدبية تتمثل فى المجهودات التى كان يقوم بها بنك مصر فى دراسته لهذه الشركات وتجميع رؤوس أموالها ، والسعى فى ايجادها ، حتى اذا ما وجدت استقلت عن البنك فى ادارة أعمالها ، وان اتفقت مع البنك فى أهدافه القومية الاقتصـــادية العامة . وصلة مادية تتمثل فى مساهمة البنك فى كل شركة من هذه الشركات ، وحصر المعاملات المالية لكل شركة مع البنك . وقد أدت هذه الصلات الى تحقيق أكبر قدر من الأهداف العامة فى زيادة الانتاج الصناعى وتوسيع المجال التجارى وفتح أبواب العمل لكثير من المصريين ، والسـعى المتواصـل لتوفير أسـباب الاستقلال الاقتصادى للبلاد .

٥ ــ لم تتعارض وطنية البنك وقوميته مع الاستفادة بالخبرة الأجنبيـة فى انشاء الشركات ، سواء فى حدود الدراسة أو التنفيذ أو حتى المشاركة الفعلية ، كخطوة فى سبيل التمصـير بالكامل . ولهـذا فلم يتراجع البنك عن الاستفادة بالخبراء الأجانب فى كل مرة يحتـاج فيها الى خبرتهم ، وخصـوصا فى اقامة المشروعات الصناعية الهـامة ، والتى يرى البنك عـدم الاكتفاء بالخبرة المصرية لحداثتها ــ ان وجدت أو لعدم وجودها أصلا .

والواقع فان هذه الاستعانة كانت كثيرة ومتكررة ، ولكن نذكر منها على سبيل المثال ــ استدعاء البنك لكثير من الخبراء الأوربيين الأخصـائيين لدراسة مشروع غزل القطن ونسجه ثم تركيب الآلات ، والبدء فى تشغيلها ، وتدريب العمال المصريين عليها . وكذلك استحضار شركة مصر لمصايد الأسماك الخبراء من الأجانب للقيام بتجارب مختلفة لطرق الصيد الحديثة وتدريب المصريين عليها، كما استدعت خبيرا ألمانيا فى الأسماك سبق أن نظم بنجاح مصايد الأسماك فى (شيلى) بجانب خبراء آخرين فى هذه الصـناعة . كما اسـتقدم البنك بعض الأخصائيين الأوربيين لدراسة مشروع اقامة شركة لصناعة الورق ، وقد استمرت دراسة هذا المشروع فترة طويلة منذ عام ١٩٢٣ ، الا أن الأبحاث المتعددة دلت على أن هذا المصنع يحتاج الى رأس مال كبير فى ذلك الحين بلغ ٢٥٠ ألف جنيه ، رأى البنك حينئذ عدم تجميد مثل هذا المبلغ فى مشروع واحد مع وجود مشروعات أخرى فى دور الاتمام عملا بمبدأ الأولويات .

وكذلك لم يتراجع البنك عن المشـاركة المباشرة مع الخبرات والشركات الأجنبية متى وجد ضرورة لذلك ، استغلالا لخبرة ، أو درء لأخطار اقتصادية .

ففى عام ١٩٢٩ أراد البنك اقامة شركة مصر لتصدير الأقطان المصرية ، الا أنه خوفا من نقص التجربة والخبرة الواجبة فى هذا الميدان اتفق البنك مع « شركة التجارة بالقطن البحرى والقبلى ــ جولندمان وشركاه » الى اقامة شركة جديدة هى « شركة مصر لتصدير الأقطان ــ لندمان سابقا » . وكذلك عندما انتهى بنك مصر من الدراسة التى بدأها عام ١٩٢٥ لاقامة شركة للطيران المدنى والنقل الجوى ، كان من الضرورى فى هذه الحالة الاستعانة بالخبرة الأجنبية ، واتفق فى ذلك مع شركة انجليزية للطيران ، وهكذا تأسست شركة مصر للطيران عام ١٩٣٢ . كما اتفق البنك مع شركة انجليزية وأخرى ايطالية على تأسيس شركة للتأمين ، والتى تأسست فى أوائل عام ١٩٣٤ باسم شركة مصر لعموم التأمينات .

على أن بنك مصر فى أحوال أخرى اضطر الى المشاركة مع أجانب حماية للمشروعات الوطنية ، فعندما قررت « شركة صباغى برادفورد » الانجليزية ــ لصباغة وتبييض المنسوجات ــ فى عام ١٩٣٧ ، اقامة مصنعا لها فى مصر ، يقوم بالعمليات التى تزاولها الشركة ، ومصنعا آخر للغزل والنسج الرفيعين ، قام بنك مصر مدافعا عن شركات الغزل والنسج المحلية ، وحلا للموقف تم الاتفاق مع الشركة الانجليزية المذكورة ، بانشاء شركة مساهمة مصرية للصباغة والتبييض ، برأس مال قدره مائتان وخمسون ألف جنيه مصرى ، يكتتب بنك مصر فى خمسين ألف جنيه منه . وأن ينشىء بنك مصر شركة مساهمة مصرية للغزل والنسج الرفيع من القطن المصرى ــ لمد الشركة السابقة باحتياجاتها ــ برأس مال قدره مائتان وخمسون ألف جنيه مصرى تكتتب فيه شركة صباغى برادفورد بخمسين ألف جنيه مصرى ، وتعيين كل من الشركتين الجديدتين عضوين يمثلانها فى مجلس ادارة الشركة الأخرى .

الا أن مبدأ الاشتراك مع الأجانب كانت تقيده تماما ثلاث قواعد :

(أ) تكون الشركات مصرية صميمة تعمل فى خدمة الوطن .

(ب) يكون من أهم أغراض الشركات تكوين جيل من الخبراء المصريين .

(جـ) أن تمصر هذه الشركات تماما كلما سنحت الفرصة لذلك .

ونذكر فى هذا المجال مثل تفصيلى ينطبق على كل الاتفاقيات التى عقدها البنك مع الشركات الأجنبية لتكوين شركات مساهمة مصرية ، وهو الاتفاق الذى عقد بين البنك والشركة الانجليزية لتكوين شركة مصر للطيران .

أولا : أن يكون الاتفاق ساريا لمدة عشر سنوات قابلة للمد ثلاث سنوات

فثلاث سنوات بالتوالى ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر بالرغبة فى الغاء هذا الاتفاق قبل انقضاء المدة بثلاث أشهر ٠

ثانيا : أن تكون غالبية الأسهم للمصريين ، وأن يكون رأس المال بنسبة ٦٠٪ للمصريين ، ٤٠٪ للفريق الانجليزى ، وفى حالة ما اذا رغب الفريق الانجليزى فى بيع حصته من رأس المال يكون للفريق المصرى الأولوية فى شرائها قبل سواه ٠

ثالثا : أن تكون أغلبية مجلس الادارة من المصريين ٠

رابعا : أن يكون مدير الشركة من الفنيين الانجليز لمدة السنوات الخمس الأولى ، على أن يكون خلال تلك المدة مسئولا أمام مجلس الادارة عن كل تصرفاته ، وللمجلس الحق المطلق فى استبداله فى أى وقت شاء اذا دعت الحال ٠ ويشترط أن تكون وجهة نظر المدير الفنى خلال مدة ادارته اعداد الشبان المصريين لكل أعمال الطيران الفنية والادارية والتجارية ، وبعد مضى الخمس سنوات الأولى يكون مجلس الادارة فى حل من تعيين مدير مصرى تتوافر فيه الكفاءة التى تؤهله لاشغال هذا المركز ، وتمهيدا لذلك يعين الى جانب المدير الانجليزى منذ البداية مساعد مصرى للتدريب على العمل ٠

خامسا : أن تكون الأفضلية للمصريين فى جميع وظائف الشركة ما دام يوجد من بينهم من يستطيع القيام بأعبائها ، وأن يوضع الى جانب كل فنى أجنبى مساعد مصرى للتدريب على أعماله والحلول محله فى أول فرصة ٠

سادسا : أن تعطى الأفضلية فى تعليم الطيران للمصريين ٠

سابعا : أن تمسك حسابات الشركة باللغة العربية ٠

ثامنا : أن تعطى الأفضلية للمصنوعات المصرية فى مشتريات الشركة بشرط أن تكون جيدة النوع وملائمة لحاجيات الطيران ، حتى ولو كان ثمنها زائدا بنسبة عشرة فى المائة من مثيلاتها الأجنبية ٠

هذا ولا يستدعى الأمر التدليل على مدى تطبيق القاعدة الأولى والثانية ، التى تشترط أن تكون الشركات مصرية وتعمل فى خدمة الوطن ، وأن يكون من أهم أغراض الشركات تكوين جيل من الخبراء المصريين ، فهى حقائق ملموسة حقا منذ فترة طويلة فى واقعنا الاقتصادى وخاصة فى المجال الصناعى ٠ أما بالنسبة للقاعدة الثالثة فكان البنك فى أول فرصة يمصر هذه الشركات ٠ فقد تم تمصير شركة مصر لتصدير الأقطان تماما عام ١٩٣٧ ، بوفاة الشريك الأجنبى ، وتولى ادارة الشركة عضو مجلس ادارة مصرى مع مجموعة من الموظفين

المصريين . كما اتفق البنك فى عام ١٩٥٦ مع جماعة صباغى برادفورد ، الذين كانوا يملكون أغلبية أسهم شركة صباغى البيضا . على أن يشترى البنك مع شركاته المشتغلة بالغزل والنسيج أسهم هذه الشركة ، وقد تم تنفيذ هذا الاتفاق فعلا ، ومصرت الشركة بالكامل وأصبحت شركة صباغى البيضا « شركة مصر ـ صباغى البيضا » .

وبالرغم من كل هذه المجهودات التى قام بها بنك مصر فى انشاء الشركات المصرية ، فكثيرا ما وجهت الانتقادات لسياسة البنك فى هذا الشأن . وهذا أمر طبيعى وخصوصا من جانب القوى الأجنبية وقوى الاستعمار . فمن العرض السابق رأينا أن اتجاه بنك مصر كان بمثابة بداية غروب الاستقلال الاقتصادى الأجنبى عن اقتصاديات مصر ، وأخذت المصالح الاقتصادية الأجنبية تشعر بالمزاحمة الشديدة للقوى المصرية فى احتلال مواقعها وتوجيه موارد مصر الاقتصادية لما فيه مصلحتها . ونذكر فى هذا السبيل دليل بسيط الا أنه كاف لتوضيح كيف كانت القوى الأجنبية تعمل لاسترجاع مصالحها وأسواقها التى بدأت تتملص بسرعة ـ وذلك كما يتبين من الخطاب الذى ألقاه رئيس مجلس ادارة شركة صباغى برادفورد ـ بانجلترا ـ فى اجتماع جمعيتها العمومية بتاريخ أول مارس ١٩٣٨ (وهو الموضوع الذى سبق أن أشرنا اليه من قبل) ـ والذى جاء فيه ما يأتى :

« أخبرتكم فى العام الماضى أن أعضاء مجلس الادارة كانوا ينظرون فى امكان اقتفاء أثر تجارتنا المفقودة فى الجهات التى انقطعت عنها ، من جراء تصميم البلدان التى تستورد بضائعنا على أن تسد حاجاتها بنفسها ، وعلى أن تصنع البضائع التى تعودت شراءها من بريطانيا . ففى صناعة القطن نذكر الهند بصفة خاصة . ولكن ربما كان الموقف فى مصر أكثر ظهورا ، فقد شرعنا نقيم فيها مصانع للقيام بصناعة صباغتنا . ولما كانت مصر قد نالت استقلالها أخيرا فان الروح الوطنية فيها قوية ، والرغبة فى صناعة ما تحتاج اليه من الأقمشة القطنية فى بلادها شديدة ، ولكنا استطعنا أن نعقد اتفاقا متبادلا مع بنك مصر وهو من أهم المنشآت الصناعية فى هذه البلاد » [١] .

وقد انتهزت القوى الأجنبية وجود الاستعمار البريطانى وسيادة كل ما هو انجليزى لتزعم أن السياسة التى اتبعها البنك فى توظيف أمواله سياسة خاطئة ، وقد أدت الى تجميد ودائع العملاء ...!! وقد أسس هذا الزعم على أن البنوك

(١)تقرير مجلس الادارة المقدم للجمعية العمومية العامة من السنة المنتهية فى ديسمبر عام ١٩٣٧.

التجارية لابد أن تحرص على قصر توظيفها فى صورة قروض لتمويل رأس المال العامل ، أو بمعنى آخر تمويل العمليات قصيرة الأجل ذات التصفية الذاتية ، وهى القواعد التقليدية لقروض البنوك التجارية ، حسب مفهوم المدرسة الانجليزية .

والواقع أن البنوك الانجليزية استمرت لمدة طويلة — ولا تزال — فى اتباع هذه السياسة الا أن الذى ساعدها على ذلك الظروف التى أحاطت بالثورة الصناعية فى أوروبا التى قامت أولا بانجلترا سابقة بذلك الدول الأخرى ، وما تميزت به المؤسسات الصناعية الانجليزية من نمو تدريجى ، معتمدة فى تمويل توسعاتها على ما تقوم باحتجازه من أرباحها ، بالاضافة الى الالتجاء الى سوق رأس المال لطرح أسهم زيادة رأس المال أو ما تصدره من سندات .

وبالرغم من ذلك فمما نلفت النظر اليه ، أنه ليس معنى ذلك أن البنوك الانجليزية لا تقدم قروضا لرأس المال الثابت لبعض المشروعات التى يتوقع أن تدر دخلا مرتفعا ، اذ أنها تقوم بتقديمه فعلا بشرط أن يقترن ذلك بتقديم ضمان من الدرجة الأولى . ورغم استمرار البنوك الانجليزية فى التمسك بضرورة سداد القروض عند الطلب وتحديد مدتها بما لايتجاوز سنة ، الا أنها عن طريق تجديد السلفيات المرة تلو المرة أتاحت لعملائها تمويلا طويل الأجل فى واقع الأمر .

أما الدول الأخرى فى القارة الأوربية فقد تأخرت عن بريطانيا فى دخول ميدان الصناعة الحديثة وبذلت جهدها لتنمية صناعاتها واللحاق بالمستوى الذى بلغته الصناعة البريطانية ، ولم تكن الفرصة سانحة لكى تقوم المؤسسات الصناعية الأوربية النامية بتجنيب أرباح يمكن الاعتماد عليها فى تمويل توسعاتها فاضطرت الى الالتجاء الى البنوك التجارية لمدها بحاجاتها من التمويل لأغراض كل من رأس المال العامل والثابت .

ومن الطبيعى أن تأخذ البنوك الأجنبية فى مصر بمبدأ التصفية الذاتية والاقراض القصير الأجل ، ومن الضرورى أيضا أن يشذ بنك مصر عن هذا الاتجاه ، ويسير فى الاتجاه الآخر لاقامة صرح الصناعة المصرية ، ولهذا جاءت سياسة بنك مصر فى ذلك قريبة من السياسة التى سارت عليها البنوك الألمانية ، والتى كانت ولا تزال تقدم للمشروعات القروض الطويلة الأجل بجانب التمويل الجارى ، ولهذا كان لها الفضل الأكبر فى احياء الصناعة الألمانية ، وذلك باستغلال طاقاتها التمويلية الى أقصى حد ممكن فى تمويل الصناعة [1] .

---

(1) راجع : محمد نبيل ابراهيم ومحمد حافظ « النواحى العملية لسياسات البنوك التجارية » الطبعة الثانية ١٩٦٦ من صفحة ٩٠ وما بعدها .

الا أن الظروف تختلف ــ فى الواقع ــ فقد كانت البنوك الألمانية تعمل ضمن برنامج موحد وضعته بالاشتراك فيما بينها ونال تأييد الدولة والشعب . بينما كان بنك مصر يسير فى طريق ملىء بالعقبات والعراقيل التى وضعها المستعمر وأجهزته الاقتصادية أمام البنك سواء مباشرة أو بواسطة الحكومة التى كان يسيطر عليها النفوذ الاستعمارى دائما . ولهذا راعى بنك مصر المبدأ الذى حددته معظم التشريعات الأوربية للبنوك التجارية فى ألا يتجاوز القدر الذى تستثمره فى الأوراق المالية من صناعية وغيرها ــ فى أغلب الأحيان ــ رؤوس أموالها واحتياطياتها . وبالرجوع الى الجدول السابق نلاحظ أن البنك لم يعتمد على الودائع ــ كما ادعى البعض ــ ولكن اعتمد على التكوينات الرأسمالية ، التى تستقطع من الأرباح ــ بدلا من توزيعها على المساهمين واستهلاك معظمها فى شراء سلع استهلاكية أجنبية ــ كما أن جملة الأموال المستثمرة فى شراء الأوراق المالية لشركات مصر ــ حتى اذا اعتبرنا جدلا أن جميعها أصول خطرة أو مجمدة لم تتعد بحال اجمالى حقوق المساهمين متمثلة فى رأس مال البنك واحتياطياته ، بالاضافة الى أن البنك لم يكن يمنح قروضا لهذه الشركات تستغرق فى أصول ثابتة ، اذ كانت الشركات تعتمد فى ذلك على زيادة رأس المال أو اصدار سندات .

ومن المفيد أن نذكر فى هذا الصدد أن البنوك الأجنبية بالرغم من تشدقها بأهمية السيولة فلم « يخل تاريخ البنوك الأجنبية من الاشتراك المباشر فى تمويل الصناعة ، فنقرأ فى تاريخ بنك الانجلو ايجيشيان أنه ساهم مع التجار اليونانيين فى انشاء المحالج والمكابس الأولى فى أواخر القرن الماضى ، كما اشترك مع اليونانى زوربينى فى تأسيس شركة أقطان كفر الزيات .. وساهم بنك دى روما فى شركة الفوسفات وبعض شركات النقل التى يغلب عليها النصيب الايطالى ، واشترك بنك سوارس فى تمويل بعض شركات الزيوت والملابس ، كما كان بنك حمص يمول شركة الصناعات على نطاق واسع ــ وكانت الروابط وثيقة بين بنك موصيرى وشركة سيجورات اذ كان يصدر خطابات ضمان لحسابها ويقترض من البنك المركزى لتمويلها على نطاق واسع ، وقام البنك الأهلى المصرى سنة ١٩٣٥ بالاكتتاب فى سندات أصدرتها شركة مصر للغزل والنسيج بحوالى نصف مليون جنيه ، ويعتبر ذلك حدثا تاريخيا اذا ما أخذنا فى الحسبان المبادىء التى رددها

فى مناسبات مختلفة عن دور البنوك فى تمويل الصناعة • وقد أقرضت البنـوك الفرنسية بناء على توجيهات مراكزها الرئيسية احدى شركات البترول ما يناهز المليون جنيه للمساهمين فى بناء معمل التكرير فى الأسكندرية » [١] •

الا أن حقيقة الموقف ــ التى حاولت القوى الاســتعمارية والرجعيـة اخفاءها ــ لا تتمثل فى السياسة التى اتبعها بنك مصر بقدر ما كانت تكمن فى المشاكل التى كانت تحيط بالبلاد • فبالاضافة الى الاستعمار الجاثم على صدرها، لم يكن هناك بنكا مركزيا بمعنى الكلمة ــ بل بنك أجنبى تجارى للاصدار • ومن هنا ظلت فكرة السيولة فى مصر تأخذ شكلها التقليدى العتيق فى ضرورة توافر عنصرين فى استخدامات البنوك التجارية ، قصر الأجل ، وخاصية التصفية الذاتية وهذا المبدأ كانت البنوك الأوربية تأخذ به فعلا فى بداية نشـاطها نظرا لأن كل بنك كان يعمل مستقلا تقريبا عن البنوك الأخرى ، ويعتمـد فى عملياته المباشرة فى مقابلة حاجاته النقدية ، ولكن بنمو الجهاز المصرفى واتساع سوق النقد خرجت البنوك من الدائرة المقفلة التى كانت تعمـل بداخلها وظهرت البنوك المركزيه ، واتضح امكانيات نقل بعض الأصول التى كانت تعد من قبل غير سائلة الى البنك المركزى ، وأصبحت السيولة بالنسبة للنظام المصرفى تتوقف على مدى استعداد البنك المركزى لأداء مهمة بنك البنوك والمقرض الأخـير • وقد ظلت مصر محرومة من هذه التطـورات المصرفية الهامة (حتى صـدر قانون ٥٧ لسنة ١٩٥١) [٢] • وظلت مشكلة السيولة فى الجهز المصرفى ثغرة قابلة للانفجار طوال النصف الأول من القرن الحالى ، ولم تكن المشكلة تتمثل ــ فى الحقيقة ــ فى طريقة التوظيف ، بمقدار ما كانت تتمثل فى حالة حدوث اضطراب عام كما فى حالة الحروب وحدوث سحب واسع للودائع ، والتى لا يمكن لأى بنك تجارى أن يقابله بمفرده الا اذا كانت أمواله عقيمة غير موظفة ، وهى من المبادىء البسيطة التى يعلمها كل مصرفى واقتصادى •

---

(١) دكتور على الجريتلى ــ المرجع الســابق .

(٢) وذلك على الرغم من انه اثر خروج انجلترا فى سبتمبر عام ١٩٣١ عن قاعدة الذهب ــ شعرت الحكومة المصرية وقتئذ بضرورة البحث فى امر الجنيه المصرى المربوط الى عجلة الاسترلينى ، واستدعت فعلا لهذا الغرض خبيرين عالميين ، دلت بحوثهما على ان الوقت قد حان ليكون لمصر بنك مركزى اسوة بالبلاد الاخرى . وايد هذا الراى ما اقترحته احدى لجان المؤتمر الاقتصادى العالمى الذى عقد فى شهر يونيو سنة ١٩٣٣ ، والذى اشتركت فيه مصر ، من ضرورة انشاء بنوك مركزية فى البلاد التى لم تكن قد انشــأتها ..

وكانت المشكلة الثانية تتمثل فى أن الجهد المطلوب لاحداث التوازن فى الانتاج والتحول من اقتصاد المحصول الواحد الى اقتصاد الانتاج المتنوع ، أكبر من طاقة جهة واحدة ، وهذه الحقيقة كان يدركها بنك مصر منذ البداية ، ولكم تكررت دعوات البنك الى الدولة والى كل الجهات الأخرى للتكاتف فى سبيل انجاز هذا الهدف الوطنى . الا أن دعوة بنك مصر صدمت بالقـوى الاستعمارية من جانب والحكومة العميلة من جانب آخر ولذلك لم ينتظر البنك بل استمر فى انشاء الشركات الصناعية والتجارية فى حدود امكانياته وتحت الشـعور بالوطنيـة والقوميـة .

ومهما كانت أسباب واتجاهات الآراء والمناقشات التى دارت حول هذا الموضوع ، فهناك حقيقة ثابتة لا يمكن الاختلاف عليها ، وهى نجاح بنك مصر فى تغيير وجه مصر الاقتصادى ، وادخال كثير من الصناعات والخدمات الاقتصادية التى كانت تفتقر اليها ، وأصبح للمشروعات الصناعية والتجارية التى أقامها البنك أكبر الأثر فى تكوين الثروة القومية ، وفى التمهيد للتحول من اقتصاد المحصول الواحد الى اقتصاد الانتاج المتنوع . كما قامت هذه الشركات بمهمة تعليمية فى نفس الوقت اذ أتاحت الفرصة لآلاف الشبان من المثقفين والعمال للعمل وللتدريب بطريقة عملية علمية على أعمال جديدة لم يألفوها من قبل ، كما ساعدت منتجات هذه الشركات على تحسين الميزان التجـارى لمصر حيث كانت تسـتورد هذه المنتجات كلها من الخارج ، وشاركت فى رفع مستوى المعيشـة لكل الشعب باسهامها فى توليد قيمة مضافة للدخل القومى ، كما ساعدت على سد النقص فى كثير من السلع الاستهلاكية وخصوصا فى فترة الحرب العالمية الثانية حيث تعذر الاستيراد تماما .

واستطاع البنك فى فترة قياسية لا تزيد عن عشرين عاما أن يقدم لمصر عددا من المشروعات بلغت فى عام ١٩٤٠ تسعة عشر مشروعا ، بالاضافة الى بنك مصر لبنـان الذى أسس عام ١٩٢٩ برأس مال قدره مليـون ليرة ، والشركة العقارية المصرية التى مصرها البنك عـام ١٩٣٨ ، والتى كانت قد تأسست عـام ١٨٩٦ برأس مال قدره ـ ١١٤ ألف جنيه انجليزى .

اسم الشركة	تاريخ التأسيس	رأس المال عند التأسيس	اسم الشركة	تاريخ التأسيس	رأس المال عند التأسيس
		جنيه			جنيه
مطبعة مصر	١٩٢٢	٥٠٠٠٠	شركة مصر للتأمين	١٩٣٤	٢٠٠٠٠٠٠
شركة مصر لحليج الأقطان	١٩٢٤	٣٠٠٠٠٠	شركة مصر للملاحة البحرية	١٩٣٤	١٠٠٠٠٠٠
شركة مصر للنقل والملاحة	١٩٢٥	٤٠٠٠٠٠	شركة مصر للسياحة	١٩٣٤	٧٠٠٠٠
شركة مصر للتمثيل والسينما	١٩٢٥	١٥٠٠٠٠	شركة مصر للغزل والنسج الرفيع	١٩٣٨	٢٥٠٠٠٠٠
شركة مصر للغزل والنسيج	١٩٢٧	٣٠٠٠٠٠٠	شركة مصر للأعمال الأسمنت المسلح	١٩٣٨	٦٠٠٠٠
شركة مصر لمصايد الأسماك	١٩٢٧	٢٠٠٠٠٠	شركة مصر لصباغى البيضا	١٩٣٨	٢٥٠٠٠٠٠
شركة مصر لنسج الحرير	١٩٢٧	١٠٠٠٠٠	شركة مصر للمناجم والمحاجر	١٩٣٨	٤٠٠٠٠٠
شركة مصر لتصدير الأقطان	١٩٣٠	١٢٠٠٠٠٠	شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت	١٩٣٨	٣٠٠٠٠٠
شركة مصر للطيران	١٩٣٢	٢٠٠٠٠٠	شركة مصر للمستحضرات الطبية	١٩٤٠	١٠٠٠٠٠
شركة بيع المصنوعات المصرية	١٩٣٢	٥٠٠٠٠			

ومن الجدول السابق يتضح مدى مساهمة بنك مصر فى قطاعات الانتاج المختلفة فساهم بالجزء الأكبر فى القطاع الصناعى والتعـدين ، وفى قطاع المال والتجارة ، وفى قطاع الخدمات والسياحة ، وكذلك فى قطاع الزراعة واستصلاح الأراضى • وبالرغم من أزمة عام ١٩٣٩ ومنع البنك من انشاء شركات جديدة ، فان البنك لم يستطع الانفصال كلية عن الحركة الصناعية فى البلاد ، ولهذا نرى البنك يساهم بعـد ذلك فى تأسيس شركة مصر للحرير الصـناعى عام ١٩٤٦ برأس مال بلغ مليونى جنيه •

٥ ـ توفير التمويل الصناعى والعمل على انشاء بنك صناعى :

أوضحنا من قبل أن الحرب العالمية الأولى كان لها الفضل فى كشف النقاب عن الأوضاع الاقتصادية التى كانت تعانيها مصر ، كما أظهرت مقدار اعتماد مصر على استيراد معظم احتياجاتها من الخارج • وقد أدى وضـوح هذه الأوضاع الى تكوين رأى عام شـمل معظم الرواد الاقتصـاديين والمفكرين من المصريين بضرورة العمل على انشاء الصناعات وتنميتها • ونتيجة لذلك تم تأليف لجنـة للصـناعة والتجارة فى مصر [1] ، ووضعت عنها تقريرا هاما فى سنة ١٩١٧ ، اقترحت فيه انشاء « مصلحة للتجارة والصناعة » • الا أن هذا المجهود انتهى

(١) انشئت فى ٨ مارس ١٩١٦ بقرار من مجلس الوزراء ـ وشكلت اللجنة من اسماعيل صـدقى باشا رئيسا ، المستر سيدنى ويلز (المدير العام لادارة التعليم الفنى والصناعى والتجـارى) نائب للرئيس ، يوسف أصلان قطاوى باشا (العضو بالجمعيـة التشريعية) ، المستر كريج (مراقب قلم الاحصاء العام بوزارة المالية) ـ أمين يحيى بك ـ المستر ف • مردوخ ـ محمد طلعت حرب بك •

بانشاء هذه المصلحة الحكومية والتى لم يتعد وجودها تعيين عـدد من المفتشين للطواف بالمناطق المختلفة وكتابة تقارير أولية عن الصـناعات ، ومحاولة وضع بعض المقترحات وجمع المعلومات الأولية عن الصناعة .

وحاولت الحكومة مرة أخرى تشجيع الصناعات القائمة بتوفير التمويل اللازم لها ، وطالبت بنك مصر أن يتعاون معهـا ، فتم الاتفاق على ذلك عام ١٩٢٢ ، وقامت الحكومة فى ٢٦ يونية من هذا العام بايداع مبلغ مائة ألف جنيه ـ زيد تدريجيا حتى بلغ ٣٠٠ ألف جنيه ـ يقوم البنك باقراضها لرجال الصـناعة المصريين وذلك بالشروط الآتية :

(أ) أن تكون الصناعات قائمة وذات فائدة للبلاد .

(ب) أن يكون الحد الأقصى للسلفة ألف جنيه .

(جـ) ألا تزيد مدة السلفة عن خمس سـنوات ولا يزيد معدل الفائدة عن ٦٪ .

(د) أن تكون عملية منح القروض على مسئولية البنك ، وعلى البنك أن يطلب الضمانات والتأمينات التى يراها ، بالاضافة الى الاسترشاد برأى مصلحة التجارة والصناعة عن كل طلب سلفة يرد اليه .

(هـ) أن يؤدى البنك عن المبالغ المودعة من قبل الحكومة فائدة قدرها ٢٪ بينما يتقاضى من المنتفع فائدة قدرها ٦٪ .

وقد أوضح التطبيق العمـلى خلال الأعوام الثـلاثة الأولى ، أن النظام يعترضه كثير من العقبات . اذ أن الطلبات التى قدمت للحصـول على سلف فى العام الأول بلغت ١٩٣ طلب رفضت منها مصلحة التجارة والصـناعة ٧٧ طلبا ، ومن الباقى لم يتكمن سوى ثمانية عملاء من تقديم الضمانات اللازمة ، وبذلك لم تتجاوز قيمةالسلفالمنوحة مبلغ ٢٫٠٠٠جنيه ، وفىالعامالثانى بلغت عدد الطلبات المقدمة للحصول على سلف ٩٤ طلبا ، رفضت منهم مصلحة التجارة والصـناعة ٣٤ طلبا ، وبلغ عدد الطلبات التى نفذت فعلا ٢٧ طلبا ، وقيمة السلف التى منحت ١٦٫٦٥٠ جنيه . ومن جهة أخرى اتضح فى عم ١٩٢٤ أن قيمة الأقساط المستحقة بلغت ٤٫٩٧٧ جنيه سـدد منه ٣٫٢٦٩ جنيه ، وأن قيمة الأقسـاط غير المسـددة ١٫٧٢٦ جنيه ، أى أنه خلال الأعوام الثلاث الأولى لم يزد عدد القروض الممنوحة عن ٣٢ قرضا ، قيمتها ١٨٫٦٥٠ جنيه ، وترجع هذه النتيجة الى سبب أو أكثر كالآتى : ـ

(أ) افتقار أصحاب المصانع الصغيرة الى الضمانات اللازمة تأمينا للقروض •

(ب) ان آلات المصانع لم يكن يمكن قبولها كضمان لأنها تعتبر فى حكم المنقول غير القابل للرهن العقارى ، وبالرغم من أنه يمكن رهن الآلات ـ باعتبارها عقارا بالتخصص ـ رهنا عقاريا ، الا أن هذا يستلزم أن يكون صاحب المصنع مالكا للعقار الذى يقوم فيه مصنعه ، وقلما يكون صاحب المصنع مالكا للأرض وبناء مصنع ، بالاضافة الى أن رهن الحيازة يشترط فى صحته ونفاذه انتقال الحيازة الى الدائن المرتهن ، وهذا يستتبع ارتباك العمل فى المصنع • ولهذا كانت الضمانات العقارية الاضافية لازمة (فى الغالب) للحصول على القرض •

(جـ) كانت اجراءات الرهن العقارى طويلة ومعقدة تحمل المقرض نفقات باهظة مما يرفع من تكاليف القرض •

(د) كانت المشروعات المقترضة يعوزها التنظيم وينقص أصحابها الخبرة الفنية ، وهذا أمر لا يساعد على ضمان حرية التصرف فى القروض الممنوحة لهذه الصناعات •

وحتى لا تتجمد التجربة عند هذا الحد ويتوقف الاتجاه الى تشجيع التمويل الصناعى • اتفق بنك مصر فى عام ١٩٢٥ مع مصلحة التجارة والصناعة على أن يقرض البنك أصحاب المصانع الذين يعرضون مصنوعاتهم بالمعرض الدائم لهذه المصلحة ، على أن تكون السلع المعروضة فى حيازة المصلحة ولحساب البنك وأن يدفع من ثمنها عند البيع ما يكفى لسداد السلفة • كما حاول البنك فى عام ١٩٢٦ ازاء الصعوبات المشار اليها على ألا يقتصر التسليف على المشروعات الصغيرة بل يتعداها الى المشروعات الأكبر ، ولذلك وضعت بعض الأسس الجديدة للأقراض•

(أ) التصريح بالتجاوز عن مبلغ ألف جنيه كحد أعلى للسلفة وذلك للمشروعات الصناعية الكبيرة •

(ب) زيادة مدة القرض الى أجل أطول من خمس سنوات حسب ظروف المشروعات المقترضة واحتياجاتها • وكان من نتيجة هذا التطور فى النظام أن ارتفع عدد القروض الممنوحة من بنك مصر من ٣٢ قرضا فى عام ١٩٢٤ الى ٢٤٦ قرضا فى عام ١٩٣٢ ، كما ارتفعت قيمة القروض

المنوحة من ١٨٫٦٥٠ جنيه الى ٨٠٣٫٧٢٤ جنيه ، الا أنه من جهة أخرى ارتفعت قيمة الأقساط غير المسددة من ١٫٧٢١ جنيه الى ٣٠٫٣٥٧ جنيه. وكان الارتفاع الواضح فى عدم السداد انعكاسا تلقائيا لظروف الكساد العالمى الذى اجتاح العالم منذ عام ١٩٢٩ ، وانتقل تأثيره الى مصر ، هذا بالاضافة الى مشاكل الضمان التى ازدادت تعقيدا فى ضوء الأزمة العقارية ، والتى أدت بدورها الى عدم قيام بعض المقترضين باستخدام هذه القروض فى مشروعاتهم الصناعية ، بل استغلوها فى أغراض شخصية لا علاقة لها بمشروعاتهم ، مما أدى الى تعثرهم فى تسديد التزاماتهم قبل البنك .

وأوضحت المحاولة مرة أخرى أنها غير كافية أو شاملة لمواجهة احتياجات الصناعة المصرية الناشئة ومتطلباتها من الأموال ذات الآجال المتوسطة والطويلة ، ولهذا كان لابد من التفكير فى نظام أعم وأشمل من هذا النظام حتى يسد الثغرة التمويلية الموجودة فى الصناعة . ولهذا فقد رفعت الحكومة فى عام ١٩٣٣ قيمة الاعتماد المودع لدى بنك مصر ، على أن يضمن البنك للحكومة مبالغ القروض التى يصدرها من هذا الاعتماد ، وعلى أن يحصل بدوره على الضمانات اللازمة من المقترضين . وأصبحت وزارة المالية هى المختصة باعتماد القروض الصناعية حتى ١٥ ألف جنيه ، فاذا زاد القرض عن ذلك يتعين الحصول على ترخيص من مجلس الوزراء . ومن أغسطس ١٩٣٥ كان لابد لكل قرض أن يكون مضمونا برهن عقارى ، وقد استتبع ذلك زيادة الاعتماد المخصص حتى وصل فى نهاية عام ١٩٣٦ الى أكثر من مليون جنيه .

وقد تضمنت القروض الصناعية من بنك مصر — محاولة علاج مشكلة خريجى المعاهد الصناعية ، اذ كان هؤلاء الخريجين يملكون الخبرة الفنية والوعى الصناعى ، ولكن ينقصهم المال اللازم لتنفيذ المشروعات الصناعية ، كما ينقصهم الضمان فى حالة تقدمهم لأى بنك للحصول على القروض . ولهذا فتح اعتماد لدى بنك مصر بمبلغ خمسة آلاف جنيه لاقراض خريجى المعاهد الصناعية ، على أن يكون الحد الأقصى للقرض الواحد مائة جنيه ، ولما اشتد الطلب على هذه القروض زيد الاعتماد بمبلغ خمسة آلاف جنيه أخرى ، ثم تبعتها زيادة أخرى قدرها عشرة آلاف جنيه ، وبلغ عدد الخريجين الذين استفادوا من هذه القروض حتى نهاية عام ١٩٣٦ عدد ١٦٣ خريجا .

هذا وقد بلغت قيمة السلفة الاجمالية التى منحها البنك طبقا لهذا النظام منذ بدئه وحتى عام ١٩٣٨ مبلغ ١٫١٣٦٫٧٥٩ جنيه • ولا شك فى أن التجربة كانت رائدة بالرغم من المشاكل والعقبات التى صادفتها ، فقد استفادت بعض المشروعات الصناعية الكبيرة المنظمة فى صورة شركات مساهمة من هذا النظام بحصولها على تمويل استطاعت بواسطته أن تتوسع فى أعمالها دون ما حاجة الى زيادة رؤوس أموالها أو اصدار سندات • كما استفادت بعض المشروعات الصناعية الصغيرة بحصولها على قروض أدت الى رفع مستوى كفاءة العمل وزيادة الانتاج• كما أن التسليف من أموال الحكومة لقى تأييدا عاما لما ينطوى عليه من تشجيع الصناعات الوطنية عن طريق الاقراض من الأموال العامة وبفائدة معقولة تقل عن السعر الجارى للفائدة فى المعاملات العادية •

الا أنه يمكن القول ـ أن الجانب الايجابى فى الموضوع تمثل فى عدم اكتفاء بنك مصر بهذا النظام ، حيث كانت الصناعة المصرية ، وبخاصة الصناعات الصغيرة وهى فى مرحلة أولية فى حاجة الى المزيد من الأموال لمواجهة احتياجاتها ، وهو أمر عجز النظام السابق عن الوفاء به • ولهذا تقدم بنك مصر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ بتقرير مفصل الى وزير المالية بخصوص انشاء الصناعات الأهلية ـ وتنظيم التسليف الصناعى ـ ومشروع بنك صناعى مصرى • ويعتبر التقرير من أول وأهم الدراسات التى وضعت بخصوص الصناعة فى مصر •

ويصعب فى الحقيقة تلخيص محتويات هذا التقرير لشمولها وأهميتها [1] ، الا أنه يمكن أن نشير الى بعض النقاط الهامة ، مع ذكر النص كلما أمكن ذلك :

١ ـ الصناعة وعدم امكان الاعتماد على الزراعة « فمصر لا تستطيع أن تعتمد على الزراعة وحدها فى حياتها الاقتصادية بالنظر الى عدد سكانها بالنسبة الى مساحة أراضيها الصالحة للزراعة ، فان نسبة السكن تسبق نسبة المستصلح من الأراضى الزراعية ، هذا فضلا عن أن غلة الأراضى تقل فى مجموعها عما كانت عليه منذ أعوام •• والعناية بالصناعة فى ذاتها واجب مفروض على الجميع حتى تتنوع الثروة فى ينابيعها فلا يبقى جهد الأمة وقفا على عامل الزراعة المتأثر بعامل الجو والماء وعامل المضاربات بالمحاصيل فى الأسواق ، وحتى تكفى البلاد حاجاتها

---

(١) يقع هذا التقرير فى ٢٢٥ صفحة وينقسم الى أربعة ابواب يختص الأول منها بانشاء الصناعات فى مصر ، والثانى بتنظيم التسليف الصناعى فى مصر ، ويوضح الباب الثالث تجارب بعض الدول فى انشاء الصناعات الأهلية وتنظيم التسليف الصناعى ، ويختتم الباب الرابع بمشروع بنك صناعى مصرى •

من مصنوعاتها الذاتية بقدر مايتيسر لها ذلك على أساس تضافر قواها وتنظيم جهودها فى الانتاج » .

٢ ــ بالاشارة الى بعض الصناعات الهامة التى تفتقر اليها مصر ، وظروف وامكان قيام كل منها ، ومن الصناعات التى ذكرها التقرير ــ الصناعات القائمة على المنتجات الزراعية ــ الصناعات النسجية ــ صناعة الأدوية ــ صناعات الملابس الجاهزة ــ صناعات الصيد ــ صناعات البناء ــ صناعة الفنادق ــ صناعة النقل .

٣ ــ أهمية المشروعات الكبيرة وعدم امكان الاعتماد على المشروعات الفردية والخاصة « فقد دلت تجارب بنك مصر ، سواء فيما يتعلق بشركة البنك نفسها ، أو بالشركات المساهمة المصرية الصناعية التى عاون على تأسيسها ، ان صيغة هذه الشركات هى أفضل صيغة تطابق حاجات الوقت وأنها هى الصيغة التى يوحى بها فى تنشيط الأعمال المالية والتجارية ، واحياء الصناعات الواجب انشاؤها أو توسيع نطاقها فى مصر » .

٤ ــ ضرورة وضع برنامج صناعى قومى لمدة عشرة أعوام « وجب اذا على البلاد ، أمة وحكومة عند الاهتمام بالمسائل الصناعية أن تحدد برنامجا عمليا يشمل بيان الصناعات التى تقضى المصلحة العامة بايجادها فى غضون عشرة أعوام، وتحديد أطوارها الانشائية للتدرج فى التنفيذ ، وتحديد رأس المال اللازم لها فى كل طور من الأطوار ، وتعيين ما يلزمها من كفايات فنية والسعى لتحضير المصريين لها بنظام يتفق ووقت تهيئة المنشآت للادارة والاستغلال » .

٥ ــ ضرورة انشاء هيئة خاصة بتنمية الصناعات « والبرنامج العملى الذى ننشده لمدة عشر أعوام يستدعى تحضيره وجود هيئة دائمة تمثل أنصار الصناعة ، والقوى الحكومية ، والمالية والفكرية فى البلاد تمثيلا كافيا لضمان حسن التقدير عند فحص ما يعرض عليها من مشروعات صناعية هامة .. ولهذا فان تكوين مثل هذه الهيئة العامة الشاملة يساعد كثيرا على تذليل شىء غير قليل من المصاعب الانشائية والتنفيذية المتعلقة بالمسائل الصناعية فى البلاد المصرية »[1] .

٦ ــ أهمية اشتراك الدولة فى تأسيس الصناعات « والأسباب التى تسوغ اشتراك الدولة فى الأعمال الصناعية عديدة تذكر منها : أن احتياجات البلاد

---

(١) لم يتم تنفيذ هذه التوصية سوى فى عام ١٩٥٢ حين أنشىء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ..

الى الأعمال الصناعية كثيرة ، وقدرة البلاد على التوفير والاقتصاد محدودة .. كما وأن الاسراع فى تحقيق احتياجات البلاد الصناعية يفتح أبوابا للعمل تنصرف اليها ميـــول المصريون فيخف الطلب على الوظائف الحكومية ويخف خطــر العاطلين .. ان احياء الصناعات التى يستطاع احياؤها فى البلاد المصرية وتوسيع نطاق ما يجب توسيعه منها يبعث مصر صـــناعية بجوار مصر الزراعية ويجعل الزراعة تساير الصناعة مسايرة منسقة منسجمة ، ويهيء الجو للتوازن المعقــول فى الانتاج الصناعى والزراعى ، وينمى أسباب الثروة .. ان الرفاهية العامة التى تترتب على احياء الصناعات وتنشيطها فى البلاد لا تعود على الأمة وحدها بل تعود على الدولة بزيادة قدرة المصريين على دفع ما تحتاج اليه الدولة من أموال فى مستقبل الأيام . فان رأس المال المودع فى صـــناعة ناجحة أقدر على احتمال الضرائب من رأس مال مثله يودع فى أرض زراعية » .

٧ ــ الحاجة الى اصدار مشروع ينظم الضمان فى التسليف الصناعى « ويحسن أن يصدر تشريع خاص باعتبار الآلات القائمة فى مصنع اقترض صاحبه قرضا ، من العقارات التى لا يجوز التصرف فيها بغير اذن خاص ورضاء من المرتهن .. ويحسن أن تخفض رســـوم الرهن العقارى عند التسليف الصناعى ورسوم شطبه ، وأن يختصر بقدر الامكان اجراءات نزع الملكية عند عجز المقترض عند السداد . ويجوز أن يقدم صاحب المصنع الكبير ضـــمانا آخر خارج مصنعه منقــولا كان أو ثابتا ، فان كان ثابتــا جاز رهنــه بعين الشروط المقررة لرهن المصنع .. ويجب أن يعاون التشريع المصرى على جواز عقد الرهن على الآلات المقترض ولو كانت هذه الماكينات قائمة فوق أرض الغير [1] » .

٨ ــ تشجيع انشاء الجمعيات التعاونية الصـــناعية « ولما كان أصحاب الصناعات الصـــغيرة غير قادرين عادة على تقديم الضـــمانات اللازمة للسلف الصناعية التى يطلبونها فان أفضل طريقة لتشجيعهم فى عملهم الصناعى هى بث روح التعاون بينهم لتكوينهم فى صـــورة شركات تعاونية للانتاج الصناعى .. وهى نوع من الشركات يجب أن يوضع لها تشريع خاص مثل تشريع الشركات التعاونية الزراعية .. وهذه طائفة يجب تشجيعها حتى ولو كان فى اقراضها أى نوع من الخطر ، ولهذا يحسن الاحتياط بتخصيص مبلغ معين لهذا التمويل » ..

---

(١) صدر فعلا بعد ذلك القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بالرهن التجارى ، وبهذا التشريع تخطت الصناعة احدى المشاكل التى كانت تعوق تقديم القروض اليها على نطاق واسع .

٩ ــ ضرورة تنظيم التمويل الصناعى عن طريق بنك صـــناعى متخصص

« ان البنك الصناعى الذى يدعو بنك مصر الى تأسيسه ضرورة قومية لأهميــة احياء الصـــناعات فى ذاتها ولترقية أعمال البنوك بايجاد بنك يخصص للأعمال الصناعية ، ولتنظيم التسليف الصناعى تنظيما يساعد على بقاء الصناعات ناجحة فى البلاد ، وعلى جعـل المنتجات المصرية قادرة على منافسة أمثالها من المنتجات الصناعية الأجنبية » ويستطرد التقرير موضحا ضرورة التخصص فى منح الائتمان « أن بنك مصر بنك ودائع ، وهو بصفته هذه يحرص على الأصول الفنية فى توظيف ودائعه ، والأعمال الصناعية أعمال تستدعى رؤوس أموال ثابتة لتأسيس الصناعات ، ورؤوس أموال متحركة لاقراض هذه الصـــناعات ، والقروض الصناعية ان كانت لمدة قصيرة جاز منحها من بنوك الودائع بضمان ، أما ان كانت القروض لمدة متوسطة أو مدة طويلة وجب أن يقوم بها معهد مالى خاص يقبـل الودائع لآجال وتتكون فيه رؤوس الأموال خاصة لهذا النوع من الأعمال .. فدعوة بنك مصر الى تأسيس (بنك صناعى مصرى) هى دعوة الى الارتقاء فى نظام البنوك القومية المصرية .. دعوة الى التخصص فى أعمال البنوك القومية المصرية .. وعند وجود هذا البنك الصناعى المصرى فان بنك مصر يكف عن دراسة المشروعات الصناعية ، ويقتصر على دراسة المشروعات المالية والاقتصادية الأخرى ، ويكف عن الدعوة الى تأسيس المشروعات الصناعية » .

وبالرغم من أن البنك قدم تقريره عام ١٩٢٩ ، الا أن الدعوة لانشاء بنك صناعى أخذت تتعثر ، ولم تبد الحكومة أى استجابة ، مما اضطر بنك مصر الى الاستمرار فى تحمل العبء وحده ، وانقضى وقت طويل حتى صدر فى عام ١٩٤٧ القانون رقم ١٣١ الخاص بالترخيص للحكومة فى انشـــاء بنك صناعى ، وفى عام ١٩٤٨ صدر نظام البنك الأساسى ، وفى أكتوبر ١٩٤٩ زاول البنك الصناعى نشاطه الفعلى ..

٦ ـ تشجيع وتمويل الجمعيات التعاونية الزراعية :

كان التسليف الزراعى فى مصر حتى الربع الأخـير من القرن التاسع عشر مركزا فى أيدى طائفــة من المرابين الذين تغلغلوا فى الريف المصرى ، وأوقعـوا بغالبية المزارعين وأرهقوهم بالفوائد الباهظة والشروط القاسية . وقد بدأ تمويل الزراعة فى مصر يتخذ شـــكلا منظما منـــذ أن أنشىء البنك العقـارى المصرى سنة ١٨٨٠ ومن بعده بنك الأراضى المصرى وغيره من بيوت الاقراض العقارى ،

غير أن التسهيلات التى فرضتها البنوك العقارية كانت لآجال طويلة بفوائد ومصاريف مبالغ فيها تثقل كاهل المقترض ، كما كانت قصرة بطبيعة الحال على كبار الملاك الذين أدى سوء استعمال الكثير منهم لحصيلة القروض التى حصلوا عليها الى أن أصبحت معظم الأراضى مثقلة بالديون [1] .

أما صغار المزارعين فقد ظلوا فريسة للمرابين ، بالرغم من قيام البنك الأهلى المصرى عام ١٨٩٨ ، وبالرغم أيضا من أنه كان بين أغراضه الرئيسية تقديم سلف للمزارعين ، اذ نصت المادة الرابعة من نظام البنك الأهلى على أن يقوم بتقديم سلفيات للزراعة برهن أو بدونه للقيام بنفقات البذور والزراعة اللازمة للمحاصيل السنوية ، غير أن تمسك البنك بالضمانات التى لم تكن فى متناول أغلبية صغار المزارعين وارتفاع أسعار الفائدة التى حددها للسلفيات والتى لم تكن تقل كثيرا عن ٩٪ ، واستغراق البنك فى نشاطه المصرفى والتجارى واصدار البنكنوت ، ونظرته الى التمويل الزراعى على أنه عملية كثيرة المخاطر محدودة الربح ، كل هذا جعل تعامله مع المزارعين خصوصا صغارهم ينحصر فى نطاق ضيق ، وذلك على الرغم من أن الحكومة فى سنة ١٩٠١ أودعت لديه ٢٥٠ ألف جنيه ، زيدت فى السنة التالية الى مليون جنيه لاستعمالها فى أغراض التسليف الزراعى .

ولهذا اتضحت الحاجة الى انشاء بنك مستقل يتخصص فى أعمال التسليف الزراعى ، وأنشىء البنك الزراعى المصرى سنة ١٩٠٢ بمساهمة الحكومة والبنك الأهلى المصرى ، الذى دفع مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه استرلينى فى رأسمال البنك الذى بلغ ١٫٢٥٠ ألف جنيه ، ومقابل أن يعين محافظ البنك الأهلى رئيسا لمجلس ادارته ، وأن تتولى الحكومة المصرية ضمان السندات التى يصدرها .

وكان الغرض الأساسى من انشاء البنك الزراعى ، تقديم التسهيلات الأئتمانية لصغار المزارعين وعلى وجه الخصوص أولئك الذين لا تتجاوز ملكيتهم خمسة أفدنة ، وقد أقبل صغار المزارعين على التعامل اقبالا شديدا لم يكن متوقعا . غير أن حداثة عهد المزارع المصرى الصغير بالتسهيلات المصرفية جعلته يقترض أكثر مما يطيق ، وينفق حصيلتها فى أغراض لا تيسر له السداد ، فكثرت حالات نزع الملكية الصغيرة وفاءا للديون المستحقة للبنك ، الأمر الذى دعا

---

(١) تعددت الأزمات العقارية فى مصر ، فنشبت أزمة سنة ١٩٠٧ ، وازمة ١٩٢١ ، ثم الأزمة الكبرى التى بدات مع الثلاثينيات اذ زادت الديون العقارية بشكل خطير هدد اساس الملكية الزراعية فى مصر مما دعا الحكومة الى التدخل فى سنة ١٩٣٢ لعقد تسوية مع البنوك العقارية لانقاذ كثير من الملاك من خراب محقق .

الحكومة الى الاسراع فى عام ١٩١٣ الى اصدار قانون الخمسة أفدنه . وقد ترتب على صدور هذا القانون سقوط الضمان الأساسى الذى كان يعتمد عليه البنك فى استيفاء ديونه ، فتضاءلت أعماله منذ ذلك الحين وبدأ فى تصفية أعماله فعلا منذ عام ١٩٢٣ [١] .

كما نودى فى عام ١٩٠٩ بالحركة التعاونية ، « كوسيلة مثلى لتحرير الفلاح من سيطرة المرابين والبنوك ، وتشكلت لجنة لدراسة امكان الاستفادة من النشاط التعاونى فى البلاد واختيار أفضل النظم ، حتى وضعت اللجنة مشروع قانون للتعاون واقترحت تشكيل لجنة دائمة للدعوة للحركة التعاونية ، ولكن الحكومة أهملت مشروع القانون عندما قدم اليها دون بذل جهد يفيد الحركة التعاونية فى مصر . ثم أخذ بعد ذلك رائد الحركة التعاونية « عمر لطفى » بمجهوداته الخاصة للدعوة الى انشاء جمعيات استهلاكية فى المدن وأخرى زراعية فى الريف ، وأتيح له أن ينشىء ١٤ جمعية تعاونية زراعية أهم أغراضها شراء البذور والأسمدة والأدوات الزراعية واقراض وبيع حاصلات الأعضاء » [٢] ..

وفكرت الحكومة عندئذ فى وضع تشريع للجمعيات التعاونية ، وأعدت بالفعل مشروعا لقانون التعاون ، ولكنه توقف نظرا لظروف الحرب العالمية الأولى ، ثم صدر بعد ذلك القانون الأول للتعاون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ ، وقررت الحكومة أن تساعد المزارعين عن طريق السماح للجمعيات التعاونية بالحصول على ما يلزمها من قروض من اعتماد حكومى لدى بنك مصر .

وفى سنة ١٩٢٧ ألغى قانون التعاون الأول نظرا لما نتج عن تطبيقه من عيوب، وصدر بدلا منه القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ ، وقد تضمن هذا القانون نصوصا خاصة بالجمعيات التى تباشر النشاط الزراعى والصناعى والتجارى والمالى . ونصوصا تبيح قبول الودائع من غير الأعضاء ، كذلك نص على انشاء اتحادات تعاونية تقوم بالدعاية ونشر تعاليم ومبادىء التعاون ، وخصصت الحكومة اعتمادا فى بنك مصر قدره ٢٥٠ ألف جنيه لاقراض الجمعيات الزراعية .

الا أن كل الخطوات السابقة لم تستطع أن توفر مصدر منتظم لتمويل العمليات الزراعية عن طريق البنك الزراعى بعد صدور قانون الخمسة أفدنه ، وعن طريق الاعتمادات الحكومية نتيجة لبطء الاجراءات والتعقيدات الروتينية

---

(١) تقرر تصفية البنك الزراعى المصرى نهائيا سنة ١٩٣٦ .

(٢) سيد مرعى « الاصلاح الزراعى ومشكلة السكان فى القطر المصرى » .

الحكومية ، وارتفاع التكاليف • ولم يكن هناك مفر من انشاء بنك خاص يباشر هذا النشاط فأنشيء بنك التسليف الزراعى المصرى عام ١٩٣١ برأس مال قدره مليون جنيه اكتتبت الحكومة بنصفه والنصف الاخر اكتتب فيه بعض البنـوك الكبرى ، وقد ساهم بنك مصر فى رأس مال هذا لبنك بمبلغ مائة ألف جنيـه وبدأ فى التعامل مع الجمعيات التعاونية الزراعية فأمدها بالقروض اللازمة للأغراض الزراعيـة ، وابتداءا من سنة ١٩٤٤ تقرر تحويل البنك المذكور الى بنك يخـدم الجمعيات التعاونية المختلفة الأغراض ••

ولقد اهتم بنك مصر بالحركة التعاونية الزراعية فى البلاد ، وعاون الحكومة فى محاولاتها فى توفير قدر من التمويل اللازم لها ، ولهذا فقد اتفق بنك مصر عام ١٩٢٥ مع وزارة الزراعة على أن يقرض البنك الجمعيات التعاونية الزراعية المؤسسة طبقا لأحكام القانون ٢٧ لسنة ١٩٢٣ ، وذلك من رصيد اعتماد السلف الصناعية (السابق الاشارة اليه عند مناقشة التمويل الصـناعى) بفائدة ٥٪ •

وقد بدأت الجمعيات التعاونية الزراعية بالتعامل فعلا مع البنك منذ ذلك التاريخ ، وبلغ رصيد ودائعها حتى نهاية ديسمبر ١٩٢٦ مبلغ ١١٫٨١٠ جنيه ، كما قام البنك حتى ذلك التاريخ بخصم ٩٥ كمبيالة لهذه الجمعيات بلغت قيمتها ٣٫٥٣٩ جنيه ، كما قدم تعهدات مالية (خطابات ضمان) لثمان جمعيات بمبلغ ١٫٠٥٢ جنيه لتحصل على البذور والأسمدة اللازمة لها •

ومع ذلك فقد أظهر التعمل مع الجمعيات التعاونية فى السنة الأولى أنه كان محدودا ، ويرجع ذلك بالضرورة الى ضعف الجمعيات التعاونية لحداثتها . وعدم اقبال جموع المزارعين على الاشتراك فيها ، كما كان البنك يشترط ألا يزيد القرض عن نصف رأسمال الجمعية ما لم تكن الزيادة بتصـديق من الجمعية العموميه ، أو بتحويل المسئولية المحدودة للأعضاء الى مسئولية غير محدودة . هذا بالاضافة الى صعوبة الاستعلامات عن هذه الجمعيات ، وعدم شمول وضعف قانون التعاون الأول •

وما أن صدر قانون التعاون الثانى فى سنة ١٩٢٧ حتى خصصت الحكومة مبلغ ٥٠ ألف جنيـه أودع لدى بنك مصر لهذا الغرض ، وقد زيد هذا المبلغ الى ١٠٠ ألف جنيه عام ١٩٢٨ ، ثم الى ١٦٥ ألف جنيه خلال عام ١٩٢٩ ، وبالفعـل نشط تعامل البنك مع الجمعيات التعاونية الزراعية ، كما تبين الأرقام التالية :

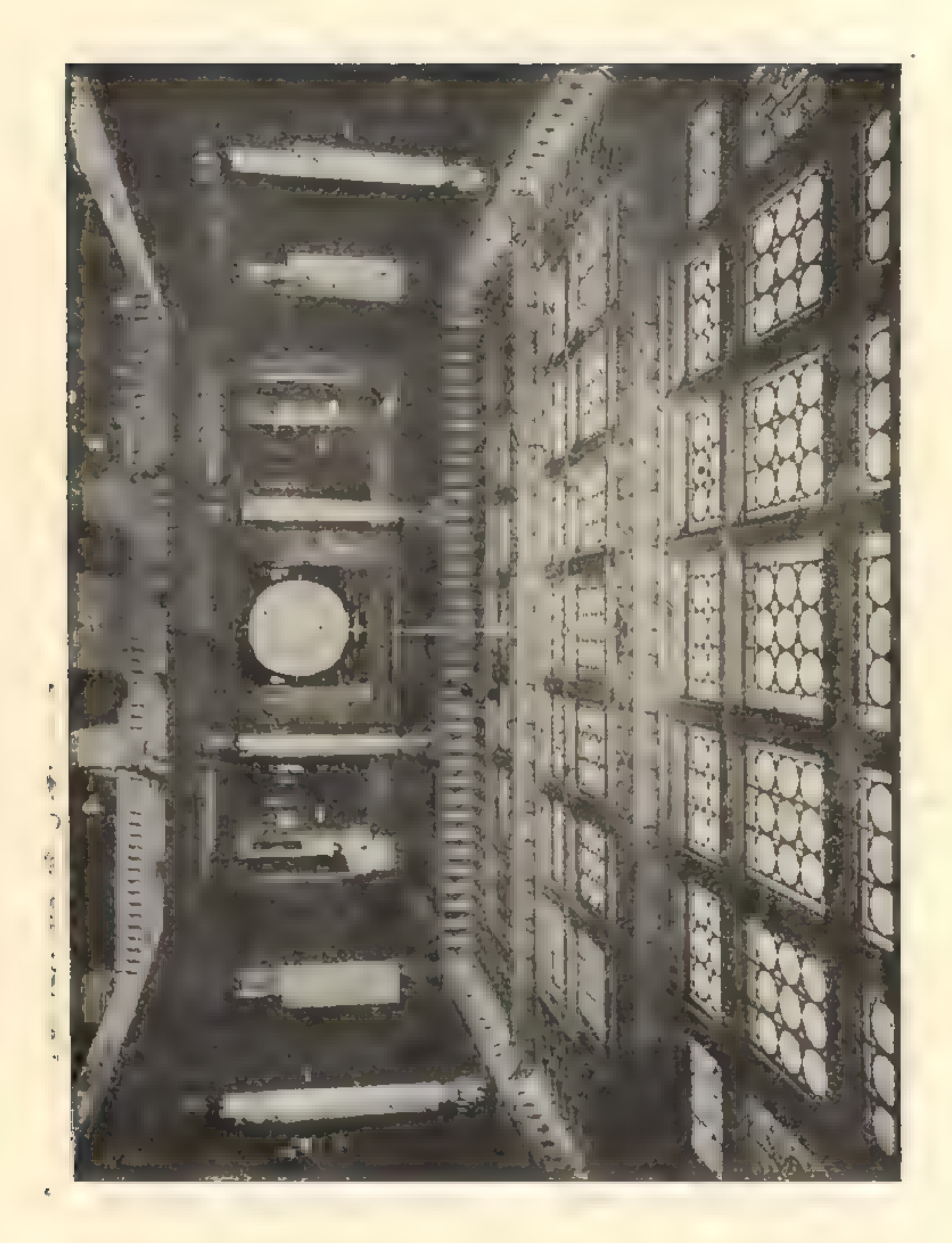
(جنيه مصرى

السنة	قيمة ودائع الجمعيات	القروض الممنوحه	الرصيد المدين
١٩٢٨	٤٠,٢٤٥	٢٨,٩١٧	٥,٩٠٨
١٩٢٩	٣٠,٩٨٨	١٣١,١٣٢	١٢,٧٩٣
١٩٣٠	٣٧,٥١٥	٢٨٢,٦٨٤	١٢٥,٢١١

هذا وقد بلغ الرصيد المدين للجمعيات التعاونية الزراعية فى نهاية عام ١٩٣١ مبلغ ٢٢٤ر٢٣٧ جنيه وقد رأت الحكومة ، أن تمهل هذه الجمعيات خمس سنوات لسداد هذا الرصيد ، وأن يحول هذا الرصيد ورصيد المبلغ المخصص له لبنك التسليف الزراعى . الا أن الاتفاق تم بين وزارة المالية وبنك التسليف وبنك مصر فى عام ١٩٣٢ على أن يظل الرصيد لدى البنك وأن يحول منه لبنك التسليف الزراعى المبالغ التى تفحص مستنداتها ويتقرر منحها قروضا . وقد استمر تحويل هذه المبالغ مع المبالغ الأخرى المسـددة من قبل الجمعيات التعاونية الزراعيـة حتى بلغ الرصيد فى نهاية عام ١٩٣٨ مبلغ ٥٥٧ر٢٣ جنيه . وهكذا انتهى الاتصال المباشر بين البنك وبين تمويل الجمعيات التعاونية والتى انطوت سياسة بنك مصر على تشجيعها والترويج لها . ويقول فى ذلك مجلس الادارة فى تقريره عام ١٩٢٩ « وبنك مصر يرجو أن تنتشر جمعيات التعاون الزراعية فى جميع أنحاء القطر ، وأن تشعر بفوائده طبقة المزارعين ، وأن تتمسك بها عن شعور صادق بنفعها ، حتى يسود التعاون الحقيقى فى صفوف الطبقات فتثمر ثمرها فى تنظيم الانتاج الزراعى وترتيب أفضل الوسائل لتصريفه أحسن تصريف » .

٧ ـ توفير خدمات البنك عن طريق انتشار وحداته :

كان من أهم الوسـائل التى عمد البنك الى التوسـع فيها لتحقيق أهدافه ـ العمل على انتشار وحداته فى جميع أنحاء البلاد . ذلك الانتشار الذى يحقق فى الأجل القصير توفير الخـدمة المصرفية لكافة المواطنين ، كما يحقق مبدأ الاقتراب من العميـل ، حتى يستطيع أن يقى المواطنين بالريف شر المرابين . أما فى الأجل الطويل فان انتشار الوحدات قد ساعد على نشر الوعى المصرفى والادخارى فى البلاد ، مما أدى الى تجميع رأس المال الوطنى . وايجاد التوازن الانتاجى الجغرافى . اذ أن كل وحدة من وحدات البنك قد ساعدت جهد طاقاتها ومن ورائها امكانيات البنك ، على الارتفاع بالكفاية الانتاجية للمنطقة التى توجد



فيها . ولاشك أنه بدون هذا الانتشار الواسع فى وحدات البنك لما أمكنه تحقيق أغلب الأهداف التى قام من أجلها .

ولقد ابتدأ البنك عام ١٩٢٠ بمركزه الرئيسى وفرع القاهرة ، وسرعان ما أخذت وحداته تنتشر فى أنحاء البلاد حتى أصبح لدى البنك عام ١٩٣٨ ثلاثة وثلاثون وحدة فى القاهرة والاسكندرية والوجهين البحرى والقبلى ، وذلك ما بين فرع ومكتب ومندوبية وشونة .

ومن الجدير بالذكر أن سياسة البنك فى انشاء الوحدات تقوم على دراسة شاملة للمناطق التى تتميز بانتاج معين ، ثم يعمد الى الاقتراب منها بانشاء وحدة فى المنطقة تعمل على تحسين كفاية هذا الانتاج وتقويته حتى أصبح لدى البنك بعض الوحدات التى تخصصت فى تمويل أنواع بذاتها فى الانتاج تفيده وتستفيد منه ، وقد كان من نتائج هذه السياسة أيضا أن استطاع البنك العمل على تنويع هيكل التوظيف لديه وبالتالى توزيع مخاطره والاقلال منها الى أدنى حد مستطاع .

كما كان من الطبيعى أن يرتبط البنك بشركاته ، ولهذا فلم يتركها تعمل فى مناطق انتاجها دون وجود وحدة مصرفية تعمل بجانبها ، فأنشأ البنك وحداته بجانب هذه الشركات ، لتوفر لها ولباقى الشركات الأخرى والعملاء ، سرعة الحصول على الخدمات المصرفية المتكاملة ، وبذلك كانت هذه الوحدات عاملا قويا من عوامل نجاح شركات مصر ، ويمكن التدليل على هذه الظاهرة ــ مع شركة مصر لحليج الأقطان ، والتى كانت كلما افتتحت محلجا فى مكان ما سارع البنك الى انشاء وحدة له بجانبه تمده بالمال السائل .

وقد حقق انتشار وحدات البنك المرونة فى نقل المال السائل من الجهات التى يتوافر فيها الى الأماكن التى تحتاجه ، وهذه هى الوسيلة الوحيدة لنقل المدخرات من أماكن نشأتها الى مجالات أخرى للانتاج ، وبهذا استطاع البنك توفير التكامل التمويلى كما استطاع من قبل توفير التكامل الانتاجى .

ولم يقتصر بنك مصر على فتح الوحدات المصرفية فى الداخل ، اذ كان من أهداف البنك ايجاد بعض نقط الارتكاز الذاتية فى الخارج ، ولهذا اتجه البنك فى عام ١٩٢٦ الى انشاء فرع له فى باريس ، ولكن تجنبا للضرائب الفادحة التى كانت مقررة على الشركات الأجنبية فى فرنسا ، قام البنك بتأسيس شركة مساهمة فرنسية خاضعة للقانون الفرنسى باسم « بنك مصر / فرنسا » كانت الأغلبية

الكبرى لحملة الأسهم للمصريين ، وكذلك أغلبية أعضاء مجلس الادارة ، وافتتح البنك فعلا عام ١٩٢٧ •

وكان هدف بنك مصر من انشاء البنك السابق ، العمل على توثيق العلاقات المصرفية والمالية والتجارية بين مصر وفرنسا خاصة وأوروبا عامة ، وكذلك خدمة المصريين فى فرنسا والخارج ، والقيام بجميع الخدمات المالية الخاصة بالمفوضية المصرية والبعثات العلمية بفرنسا ، وهى المهمة التى أوكلتها الحكومة له فى العام التالى من انشائه • كما خلق بنك مصر/فرنسا فرصة أمام الشبان المصريين لاكتساب تجارب جديدة بعد تلك التى اكتسبوها من بنك مصر • وقد انتهز بنك مصر فرصة انشاء هذا البنك لاقامة ــ مكتب للسياحة ــ يقوم بخدمة المصريين فى فرنسا ، ويعمل على الترويج السياحى لمصر ، كتجربة ميدانية لفتح مكاتب أخرى فى العواصم المختلفة ، توطئة لانشاء شركة مساهمة مصرية للسياحة (وقد انتهى هذا الاتجاه الدراسى بالفعل بانشاء شركة مصر للسياحة عام ١٩٣٤) •

كما اتجه بنك مصر الى البلاد العربية بهدف تدعيم الروابط الاقتصادية فيما بينها ، ولهذا بدأ منذ عام ١٩٢٨ دراسة امكانية انشاء بنك مصرى سورى لبنانى برأس مال مشترك • وفى منتصف عام ١٩٢٩ صدر مرسوم من حكومة الجمهورية اللبنانية بتأسيس (بنك مصر/سوريا/لبنان) باعتباره شركة مساهمة لبنانيه ، وبالموافقة على قانونها الأساسى ، وصــــدر مرسوم آخر من الحكومة السورية بتأسيس فرع فى دمشق • وقد بلغ رأس مال هذا البنك عند تأسيسه مليون ليرة سورية لبنانية (حوالى ١٦٠ ألف جنيه مصرى) • ووزعت الأسهم بحيث كان نصيب بنك مصر وفريق من المصريين حوالى النصف ، والباقى ساهم فيه عدد من رجال المال السوريين واللبنانيين ، واختص الجانب المصرى بالأغلبية فى مجلس الادارة •

وبعد الثورة الوطنية فى مصر عام ١٩٥٢ ، أخــذ البنك يدعم سـياسته فى انشاء الوحدات ، وواصل خطته فى تعميم وحداته فى سائر جهات الجمهورية ، توسعا فى أعماله ، وخدمة للمواطنين وتشجيعا لهم على الادخار وعلى التعـامل مع البنك •

وعلى المستوى العربى استطاع البنك منذ عام ١٩٥٣ أن يكون خير ممثل لبلاده ، فافتتح فروعا فى الخرطوم وأم درمان بالسودان ، وفى بنغازى وطرابلس بليبيا ، وألحقها فى عم ١٩٥٥ بفروع ببورسودان والأبيض • كما اتجه البنك

الى المملكة العربية السـعودية من نفس العام ليفتتح فروعا له فى جـدة وفى الرياض •

وأصبح من أهداف البنك ألا يدخر وسعا فى تعميم فروعه فى سائر الأقطار العربية الشقيقة كلما استطاع الى ذلك سبيلا • ولهذا قرر بنك مصر عام ١٩٥٧ شراء فروع (بنك مصر سوريا لبنان) المنتشرة فى سوريا لتصـبح فروعا مباشرة لبنك مصر • والحق ذلك بافتتاح فروع جديدة له فى كثير من المدن السورية فى : القامشلى ــ دور الزور ــ الرقة ــ درعا ــ أدلب ــ الحسكة ، وذلك بجانب الفروع الخمس الأخرى التى كانت موجودة من قبل فى : دمشق ــ حلب ــ حمص ــ حماة ــ اللاذقية • كما عمـل البنك على تنفيذ سـياسة بناء الشون لمختلف المحاصيل الزراعية السورية ، فتم بناء شونة فى اللاذقية ، كما أعد الأراضى اللازمة لبناء شون فى القامشلى وحلب •

ومن أهم الجوانب التى رعاها البنك فى افتتاح فروعه فى الدول العربية ، التعاون التام مع أشقائنا العرب ، لهذا عمد الى تحديد نصيب مناسب للمواطنين من أهل البلاد سواء من حيث امتلاك رأس المال أو القوى العاملة • وبالرغم من أن سياسة هذه الوحدات قد رسمت على أسـاس الابتعاد كلية عن المجالات السياسية والحزبية ، الا أن البنك فى مواقف كثيرة قد ساعد على تحسين العلاقة بين مصر والدول العربية الشقيقة ، وكان فى نفس الوقت عنصرا مساعدا لمنع استغلال الأجانب للموارد الاقتصادية فى تلك الدول •

ونتيجة للسياسة التى اتخذها بنك مصر فى انشاء وحداته ، يعتبر حتى الآن أكثر البنوك بالجمهورية العربية المتحدة انتشارا سواء على المستوى المحلى أو فى الخارج • حيث تبلغ وحـداته داخل الجمهورية ١٣٧ وحـدة تقوم بتقديم كافة الخدمات المصرفية للقطاعين العام والخاص ، وتنتشر هذه الوحدات فى جميع محافظات الجمهورية • ومن هذه الوحدات ١٤ مكتبا سياحيا تقوم بعمليـات استبدال العملات الأجنبية ، وتتميز بانتشارها فى الفنادق السـياحية الهامة والمطارات والموانىء والمناطق السياحية الأخرى ، وتسهم مساهمة فعالة فى زيادة حصيلة البلاد من العملة الصعبة اللازمة للميزانية النقدية على المستوى القومى •

هذا ويساهم البنك فى رؤوس أموال كل من البنوك الآتية :

بنك مصر لبنان ــ بالجمهـورية اللبنانية ــ ١٤ وحـدة فى كافة أنحاء لبنان ــ ويمتلك البنك ٨٣٪ من قيمة رأس المال •

بنك النهضة العربية ــ بالجمهورية العربية الليبية ــ ٥ وحدات ــ طرابلس ــ بنغازى ويمتلك البنك ٤٩٪ من قيمة رأس المال .

٧ ــ خلق جيل من الخبراء والفنيين المصريين :

كان من أهم الظواهر التى طرأت على الميدان الاقتصادى المصرى فى الثلاثينات من هذا القرن ، بدء ارتياد المصريين مجال العمل المصرفى والمالى ، ثم مجال تأسيس الشركات المساهمة والعمل الصناعى وادارة الشركات . وبذلك لا تنصرف أهمية انشاء بنك مصر الى اقتحام رأس المال القومى مجال النشاط الاقتصادى فحسب ، ولكنها تنصرف أيضا الى هذا التحول الاجتماعى الكبير الذى مكن المصريين من اقتحام ميادين كانت وقفا على الأجانب . ولذلك فقد أمكن بفضل جهود بنك مصر ــ فى مرحلة الرأسمالية الوطنية ــ تكوين جيل من الفنيين والاداريين توفرت لهم خبرات ومهارات عاونت على اقامة وادارة الكثير من المشروعات المصرفية والمالية والصناعية والتجارية .

وقد اتبع بنك مصر فى سبيل تنمية الخبرات الفنية والادارية كل الوسائل الممكنة ، فكان البنك نفسه أول معهد لتدريب وتخريج أعداد متزايدة من الشباب المصرى الذى يعتبر ذخيرة الوطن ، وكانت شركاته هى المجال الثانى لتدريب الأعداد الكبيرة من الفنيين والعمال . كما بدأ البنك وشركاته فى سياسة ايفاد بعض الموظفين المختارين فى بعثات دراسية وتدريبية فى الخارج بهدف اكتساب خبرات جديدة . ومن جهة أخرى فقد عمل البنك على تقديم كافة التسهيلات لموظفيه الذين يلتحقون بالمعاهد العلمية ، ولا شك فى أن بنك مصر يعتبر تعبيرا رائدا فى تشجيع هذا الاتجاه العلمى ، ويوضح ذلك تقرير مجلس الادارة عن عام ١٩٣٦ حيث يذكر :

« هذا ورغبة فى تشجيع الاقبال على دراسة العلوم الاقتصادية وتوجيه عنصر الشباب الى هذه الناحية التى تهم الاقتصاد الأهلى المصرى ، زيادة على من يعلمهم البنك ويربيهم بين جدرانه ، فقد رأى مجلس ادارتكم أن يتفق مع أهل الرأى فى الجامعة المصرية على منح المتفوقين من طلبة كلية الحقوق جوائز مادية ، وشهرية وسنوية ، لحفز همة الطلاب على العناية بالدرس والتحصيل ، وقد نفذنا فعلا هذا الاتفاق ابتداء من هذا العام الدراسى الحالى ، وأملنا أن يكون لذلك أثره النافع المفيد » .

وكان من أثر ذلك أن تكونت الفئة الصالحة لادارة الأعمال المصرية ، والتى كانت قد اعتبرتها القوى الاستعمارية والرجعية فئة لا يمكن تكوينها من المصريين، ولكنها تكونت ونجحت نجاحا كبيرا ، وأصبحت النواة الهامة التى حلت محل العناصر الأجنبية كلما زاد التحرر الاقتصادى ، وحتى أصبح من الممكن تمصير الاقتصاد المصرى بعد ذلك . ومن ثم يمكن القول أن بنك مصر بنجاحه فى تكوين الشركات الاقتصادية الكبيرة ، وبنجاحه فى خلق جيل من المصريين لادارتها ، كان من أهم عوامل استرجاع ثقة المصريين بأنفسهم بعد أن كاد الاستعمار يقضى عليها ..

٨ – التوجيه الاقتصادى للدولة :

كان بنك مصر يرى ويؤمن دواما بضرورة اشتراك الدولة اشتراكا فعليا فى الحياة الاقتصادية لمصر ، وهو الأمر الذى تعثر كثيرا لوجود الاستعمار والنفوذ الأجنبى والخلافات الحزبية والسياسية ولم تكن هناك وسيلة لدى البنك سوى دعوة الدولة وتوجيهها الى ما ينبغى أن تقوم به فى مجالات التصرفات الاقتصادية الداخلة فى نطاق سلطتها . ولهذا فقد حوت تقاريره السنوية وتقاريره الأخرى الخاصة بمثل هذه التوجيهات ، كما شارك بعض أعضاء مجالس ادارته فى كثير من اللجان والمؤتمرات الاقتصادية الهامة . ومن الجدير بالذكر فى هذا الصدد أن كثيرا من التوجيهات التى أبداها البنك قد نفذتها الحكومات المتعاقبة ، وبذلك أمكن تفادى بعض نواحى القصور والضعف فى ادارة الدولة للشئون الاقتصادية للبلاد ، حتى جاءت الثورة الوطنية وحققت حلم الأجيال السابقة ، فى ضرورة قيام الدولة بادارة الاقتصاد الوطنى للصالح العام . واذا كنا قد أشرنا من قبل الى بعض هذه التوجيهات فى مواضع مختلفة ، الا أنه يمكن أن نضيف اليها بعض التوجيهات الأخرى والتى لها صفة العمومية .

وكانت وجهة نظر البنك فى مجال تدخل الدولة ليس المشاركة أو الدعم وحدهما ، وانما بالشكل المباشر عن طريق اقامة المشروعات ، ومن هذا القبيل :

ما كان من أمر نداءات بنك مصر للدولة والأفراد فى سبيل التدخل لحماية المحاصيل الزراعية وعلى رأسها القطن ، وذلك عن طريق تكوين شركة مساهمة مصرية تكون مهمتها منع التلاعب فى أثمان القطن والمحاصيل الزراعية ، والتحكم فى السوق ، وتقليل عدد الوسطاء ، والاشراف على تجارة المحاصيل فى جميع مراحلها ، والاقراض بضماناتها وشرائها بأثمان مناسبة ، والمواءمة بين موسمية العرض واستمرار الطلب على مدار السنة ، حتى يمكن ضمان سعر مجز للمنتج

الصغير • وتجدر الاشارة الى أن البنك قد نبه مرارا الى وجود فئة أجنبية تتمثل فى شركات التصدير وتتلاعب فى الأسعار • وقام من جانبه بتأسيس شركة مصر لحليج الأقطان سنة ١٩٢٤ وشركة مصر لتصدير الأقطان عام ١٩٣٠ كخطوة هامة فى سبيل ذلك •

وبالاضافة الى هذا فقد دعا البنك الحكومة الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية المنتج ، ومنها تشجيع التسويق والانتاج التعاونى للمحاصيل الزراعية ، وتعديل أنظمة بورصة العقود والبضاعة الحاضرة [١] •

كما طالب البنك بتعديل النظام الجمركى ، وذلك بالتمييز بين أنواع الواردات ، بحيث تكون المواد الخام والآلات اللازمة للصناعة غير خاضعة للرسوم المفروضة على الواردات الأخرى ، تشجيعا للصناعة ، وتحقيقا لحمايتها ، وحتى يمكن للمنتجات المصرية أن تواجه منافسة المنتجات الأجنبية ، وخصوصا فى الفترات الأولى للانتاج [٢] (الأمر الذى لم يتم سوى عام ١٩٣٠) •

وقد وجه البنك عناية خاصة منذ البداية الى اصلاح خلل الميزان التجارى ، وميزان المدفوعات وطالب بزيادة الصادرات ، والحد من الواردات ، وخصوصا ما كان منها من الكماليات ، كما دعا الى الاقلال من الأموال المصرية المتدفقة الى الخارج فى شكل أرباح ، سواء ما كان منها للدين العام أو لأسهم وسندات الشركات الأجنبية وذلك عن طريق شراء هذه الأسهم والسندات بقدر المستطاع ، للحد من تدفق هذه الأموال من جهة ، ولتمصير هذه الشركات من جهة أخرى [٣] •

واستمرت هذه المطالبة يرددها البنك لأكثر من ثلاثين عاما وحتى قبل قيام الثورة الوطنية بفترة بسيطة ، اذ يجىء بتقرير مجلس الادارة عام ١٩٥٠ الآتى : « ان موازنة الميزان التجارى ضرورة لا غنى عنها ، الا أن الظروف الحاضرة قد تبرر التوسع فى الاستيراد بشرط أن يكون مقصورا على الضرورى من المواد الانتاجية كالمكينات والخامات وبعض السلع اللازمة لزيادة الانتاج الزراعى والصناعى ، والا يتناول الكثير من أدوات الزينة والترف التى نستوردها الآن • فنحن نتساءل هل من الضرورى أن نشجع استيراد تلك المقادير الكبيرة من أرقى وأغلى السيارات •• وهل من الضرورى أن نستورد تلك الكميات من

---

(١) راجع تقارير مجلس الادارة من أعوام ١٩٢٢ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٧ •

(٢) تقرير مجلس الادارة عام ١٩٣٤ •

(٣) راجع تقارير مجلس الادارة من أعوام ١٩٢١ ، ١٩٤٨ ، ١٩٥٠ •

الخضروات والأغذية المحفوظة مع أن فى استطاعتنا أن نزيد من انتاج الخضروات فى بلادنا كما فى استطاعتنا أن نصدر منها غير قليل فى الأوقات الملائمة اذ نحن اهتممنا بزراعة الجيد منها ، ونظمنا تسويقها ، وأعددنا لها برنامجا محكما للتصدير » .

وفى مجال تعداد الاصلاحات التى دعا البنك الى اتخاذها ، وأوردته تقاريره عن ضرورة انفصال النظام النقدى وتحرره من تبعيته للجنيه الانجليزى ؛ وضرورة تكوين بنك مركزى ، وتمصير البنك الأهلى المصرى بنك الاصدار ، ومحاربة التضخم وارتفاع الأسعار بامتصاص المال الفائض عن حاجة السوق عن طريق اصدار القروض الحكومية فى فترات الرخاء ، ثم تنفيذ المشروعات الكبرى الاقتصادية والعمرانية والصحية والاجتماعية فى فترات الانكماش ، وحماية الثروة العقارية بتقديم التسهيلات الطويلة الأجل ، وكذلك انشاء الغرف التجارية والصناعية . والى غير ذلك من الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتى كان يرى البنك أنها ضرورة حتمية كى تنال البلاد تحررها الاقتصادى والسياسى [٤] .

---

(٤) راجع تقارير مجلس الادارة عن أعوام ١٩٢٤ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٨ ، ١٩٤٢ .

ازمة عام ١٩٣٩

كان الموقف السياسى الدولى متوترا منذ أواخر عام ١٩٣٨ ، وازداد الاضطراب بشكل شديد فى منتصف عام ١٩٣٩ بما ينذر باشتعال الحرب العالمية الثانية ، ولما كانت الظروف الاقتصادية شديدة الحساسية بالنسبة للأوضاع السياسية ، فقد كان من البديهى أن يمتد هذا الاضطراب الى النشاط الاقتصادى فى العالم ، وبالتالى الى نشاط مصر الاقتصادى باعتباره اقتصادا تابعا يتأثر الى حد بعيد بما يطرأ من تطورات فى المجال الدولى .

وكان من أهم النتائج التى ترتبت على هذا الوضع ـ والتى تهمنا فى هذا المجال ـ أن اشتد السحب على الودائع من الجهاز المصرفى ـ اذ لم يكن الوعى المصرفى بالدرجة الكافية مما يجعل الودائع عرضة للتهافت عليها كلما ازدادت الشائعات أو التوقعات نتيجة للاضطرابات السياسية ، حتى أنه فى أكتوبر عام ١٩٣٨ ، وقبل اعلان الحرب العالمية الثانية ، وجهت ألمانيا النازية انذارا الى تشيكوسلوفاكيا باعلان الحرب عليها ، وعلى أثر ذلك سحبت مبالغ كبيرة من صناديق التوفير فى مصر خلال اليومين التاليين (قدرت حينئذ بتسعة ملايين من الجنيهات) .

وفى أواخر أغسطس ١٩٣٩ ، اضطربت الحالة الدولية بشكل أثار القلق والجزع فى النفوس ، مما ترتب عليه زيادة الطلب على سحب الودائع من البنوك. ولقد تعرض بنك مصر كغيره من البنوك لهذا التهافت على الودائع ، وكان الاقبال ضعيفا أول الأمر ، ثم أخذ يشتد بعد ذلك يوما فيوما ، حتى اذا ما نشبت الحرب فعلا فى أوائل سبتمبر ، حدث اندفاع على سحب الودائع ، وخاصة عملاء صندوق التوفير لدى البنك .

ولم تكن المشكلة تتمثل ـ فى الواقع ـ فى اندفاع الأفراد على سحب الودائع ـ كما يبدو للبعض ـ اذ أن الضغط الحقيقى على البنك كان من جانب صندوق توفير البريد الحكومى الذى ركز على سحب ودائعه من بنك مصر بالذات ، بالرغم من أن الصندوق كان له ودائع لدى البنوك الأخرى تفوق أضعاف ما له من ودائع طرف بنك مصر ولكنه لم يقم بسحبها .

وقد استطاع البنك فعلا مواجهة موجة اشتداد السحب بما لديه من الأموال البالغة السيولة [1] ، وهو خط الدفاع الأول ـ لدى أى بنك تجارى ـ لمواجهة سحب الودائع ، حتى كادت أن تنفد ، ولما أراد البنك استعمال خط الدفاع الثانى والمتمثل فى الأوراق المالية لدى البنك والتى يستثمر فيها جزءا من أمواله، والتى يمكن الاقتراض بضمانها من البنك الأهلى المصرى (الذى كان من المفروض أنه يقوم بدور البنك المركزى فى ذلك الوقت) رفض المحافظ (الانجليزى) وامتنع عن تقديم القرض ، وبالرغم من الأوراق المالية التى قدمها بنك مصر كانت تعتبر من أقوى ما يمكن تقديمه فى ذلك العهد ، اذ كانت أوراقا مالية من الدرجة الأولى (أوراق الدين الحكومى ـ اذون الخزانة ـ أوراق البنك الأهلى ـ أوراق البنك العقارى • بالاضافة الى أوراق شركات مصر التى كانت تتميز بشدة الاقبال عليها ـ والتى أقبل على شرائها البنك الأهلى كما سبق أن ذكرنا) •

وبذلك خالف البنك الأهلى أبسط مبادىء العرف المصرفى ، ولم يطبق السياسة التى كان يتبعها مع البنوك الأجنبية الأخرى ، ولم يقم بأهم أعمال البنك المركزى كمقرض أخير للبنوك ، والتى تظهر تماما فى أوقات الأزمات الكبرى المفاجئة ، وثبت بوضوح أن دور البنك الأهلى لا يزيد عن كونه بنكا تجاريا عاديا له مصالحه الخاصة كبقية البنوك المتنافسة فى السوق المصرية ، ويقوم ببعض مهام البنك المركزى ولكن فى ضوء مصالحة التجارية •

واذا كان تصرف البنك الأهلى فى ذلك الوقت يمكن تبريره ـ اذ كان الاستعمار يسيطر على سياسته المالية والادارية ، كما انتهز الموقف لصالحه للضغط على الحكومة التى كانت تتردد فى مد أجل امتيازه ومنحه سلطات البنك المركزى قانونا ـ فان الأمر المستغرب كان رفض وزير المالية (المصرى) ـ متضامنا مع المحافظ الانجليزى ـ ايقاف سحب ودائع صندوق التوفير الحكومى أو ضمان الحكومة لودائع البنك ، الأمر الذى كان بغير شك يمكن أن يوقف تيار سحب الودائع أو ابطاءه • ومع تأزم الموقف وخوفا من غضبة الرأى العام ، وافقت الحكومة على أن يقترض بنك مصر من البنك الأهلى بضمانها ، مبلغ حوالى مليونين ونصف مليون من الجنيهات ، ثم وافق البرلمان فى

---

(١) نقدية بالصندوق ، الودائع طرف البنوك الأخرى ، المسدد من الأوراق التجارية تحت التحصيل ••

٢٨ مارس ١٩٤٠ على قرار أعلن لمساهمى البنك فى اجتماعهم بهيئة جمعية عمومية ــ فى اليوم التالى ــ ينص على : (أ) ضـــمان الودائع الحالية والمستقبلة فى بنك مصر .

(ب) اتخاذ التدابير اللازمة لدعم واستمرار رواج هذه المؤسسة القومية ونجاحهـا ..

ثم أخذت الادارة الجديدة للبنك فى تبادل المذكرات بينها وبين الحكومة ، كما أجرت الكثير من المفاوضات معها ، والتى انتهى بصدور القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ الخاص بتدخل الحكومة لدعم بنك مصر .

أما عن الشروط التى فرضتها الحكومة فى بادىء الأمر على البنك لعلاج الأزمة ــ التى تسبب فيها الهيكل المصرفى المتخلف ، وانتهزها الاستعمار لصالحه، وباركتها الحكومة المسيطر عليها القوى الأجنبية ، فكانت تتلخص فى الآتى :

١ ــ أن يتخلى (طلعت حرب) عن مكانه فى بنك مصر ، على أن يختـار رجلا آخر بدلا عنه ترضى عنه الحكومة .

٢ ــ العودة الى الأصول المصرفية المرعية من حيث توافر الضمان المناسب للعمليات التى يعقدها البنك حتى يطمئن بذلك على مصير ودائع عملائه .

٣ ــ احتفاظ البنك بجزء مناسب من أمواله كأموال حـرة لمواجهـة طلبات المودعين ، وتكوين محفظة الأوراق المالية بحيث تشمل أوراقا مالية من الدرجة الأولى ، وعلى أن تشمل الأوراق المالية المصرية والأجنبية ، فلا يكتفى بالأوراق المصرية وحدها

٤ ــ تصفية ما تجمع لدى البنك من أراض وعقارات .

٥ ــ عدم قيام البنك بمنشآت جديدة مستقبلا ، وعدم التوسع فى المنشآت القائمـــة .

٦ ــ تدعيم ادارة البنك وشركاته بضم العناصر التى تتوافر فيها الخبرة والقدرة على الادارة ــ الى مجالس ادارتها .

٧ ــ الاستعانة بخبرة من تثبت كفايته فى المســائل الفنية ، واعادة النظر فيمن اختارهم البنك لمعاونته فى تلك المســائل ، والاستغناء عمن يثبت عـدم صلاحيتهم للمناصب التى يتولونها .



ميدان طلعت حرب ـ القاهرة

٨ ـ انتخاب خبراء محاسبين معروفين ، مصرح لهم بالاشتغال بهذا العمل ، لمراجعة حسابات البنك وشركاته .

ويتضح من الشروط التى وضعتها الحكومة المصرية حينـذاك ـ وادعت أنها فى صالح البنك وبغرض تدعيمه الآتى : ـ

أولا : ظاهر تماما ، أن الهـدف الأساسى كان طلعت حرب نفسه . وهى المشكلة الأساسية التى يقابلها الرواد الأوائل دائما فى كل المجالات . وكان طلعت حرب قد تخطى حتى هذه المرتبة ، وأصبح بمشروعاته رمزا قوميا لنهضة مصر الاقتصادية فى هذا الوقت وأصبحت مبادؤه فى جوهرها تتعارض وبشـدة مع مبادىء الاستغلال والسـيطرة التى كانت فئة من المستغلين والمنتفعين والمتمصرين وأذناب الاستعمار تسعى اليها . كما كانت كل القوى الاستعمارية يتزايد شعورها بخطورة اتجاه بنك مصر نحو تصنيع البلاد ، وما سوف يترتب على ذلك من تحرير اقتصاديات مصر .

وقد فطن طلعت حرب الى أنه المقصود بهذه الأزمة بالدرجـة الأولى وأن تحليه عن مكانه ، ربما يدفع عن البنك قوى الاستعمار وشرور الرجعية الحاقدة، فقدم استقالته الى مجلس ادارة البنك فى ١٤ سبتمبر سنة١٩٣٩ ، وضغط على مجلس الادارة حتى قبلها ، وليس بمستغرب على هذا الرائد الذى فعل ما فوق حدود القدرة فى سبيل الاقتصاد القومى أن ينس شخصه فى سبيل ما أنجـزه لوطنه من أعمال حفاظا عليها من الاستعمار وأعوانه ومن الرجعية .

ولم يكد قانون الدعم يصدر ، حتى لبى طلعت حرب نداء ربه ، بعد حياة حافلة استنفذها كلها فى سبيل وطنه [1] .

ثانيا : يدل الشرط ـ المتعلق بالبند الخامس ـ والخاص بعدم قيام البنك بمنشآت جديدة مستقبلا وعدم التوسع فى المنشـآت القائمة ـ على الهدف الأساسى الثانى من هذه الأزمـة المفتعلة . ويظهـر هذا الشرط بوضـوح أن الاستعمار وأعوانه كانوا يحسون بخطورة هذه الشركات كقوة اقتصـادية تستطيع القضاء على نفوذهم فى مصر ، فانتهزوا فرصـة الأزمة المفتعلة ليوقفوا

(١) لأول مرة منذ وفاة المرحوم محمد طلعت حرب ، احتفل فى ٢٠ فبراير ١٩٥٧ ، بتخليد ذكراه احتفالا عاما شاركت فيه الحكومة والشعب .

كما أقيم له تمثال فى أهم ميادين العاصمة وأطلق عليه ميدان طلعت حرب كما تغير اسم شارع سليمان باشا الى شارع طلعت حرب .

استمرار نموها ، أو اقامة منشآت أخرى على نمطها ، وهى الوسيلة التى لجأت اليها القوى الاستعمارية أكثر من مرة على امتداد تاريخ مصر •

ويمكن للمرء أن يتخيل لو لم تنجح المساعى الاستعمارية فى هذا الشأن ، واستمر البنك على سياسته فى انشاء الشركات ودعم الصناعات ، وخصوصا فى الفترة خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، عندما توافرت الأموال وزادت حاجة مصر للتنمية الاقتصادية ، وذلك كالدور الذى لعبه البنك بعد الحرب العالمية الأولى • لو تم هذا لاستثمرت أموال مصر التى تجمعت خلال سنى الحرب فى صالح اقتصادها ، ولخف العبء كثيرا على القوى الوطنية التى اضطلعت بالمسئولية بعد ذلك ، ولبدأت التنمية الاقتصادية التى احتضنتها الثورة الوطنية بعد هذا ، على أساس أقوى وأعرض من الشركات والمشروعات التى كان يمكن أن تعجل بتحقيق الأهداف وتخفيف جزء من مشاكل الوطن •

ثالثا : وبالنظر الى شروط الحكومة ــ فى البنود من السادس الى الثامن ــ فيما يتعلق بادارة البنك وشركاته ، فانه يتضح محاولة الحكومة المكشوفة فى أن تلقى تبعية الأزمة على سوء ادارة البنك وشركاته ، الى الحد الذى فرضت فيه التدخل تحت ستار تدعيم البنك • ومن الواضح أن المقصود بعبارة ادارة البنك ــ بطريقة غير مباشرة ــ خطورة هذه الادارة على الهيكل الاقتصادى الاستعمارى الذى كان سائدا خلال تلك الفترة ، ونجاح هؤلاء الرجال فى خلق بنك مصرى وطنى صميم ، وفى تجميع المدخرات الوطنية ، وفى مقاومة الاحتلال الاقتصادى الأجنبى ، وتنمية وانشاء الصناعات لاصلاح الاختلال الاقتصادى ، ومد القطاعات الاقتصادية المختلفة بما تحتاجه من تمويل •

رابعا : فيما يتعلق بالبند الثانى والرابع من هذه الشروط ــ والخاصة بعدم توافر الأصول المصرفية المرعية من حيث توافر الضمان المناسب للعمليات التى يعقدها البنك ، وارتفاع قيمة ما تجمع لدى البنك من أراض وعقارات • فيبدو أن الحكومة ــ فى ذلك الوقت لم تلق اعتبارا للظروف والأوضاع التى مر بها الوطن منذ عام ١٩٢٩ وحتى عام ١٩٣٨ •

اذ لم يكن هناك مفر من أن تتأثر اقتصاديات مصر بشكل عنيف ــ بعد حالة الرواج الشديدة التى أعقبت الحرب العالمية الأولى ، ثم حالة الانكماش الواضحة فى أعوام ١٩٢١ ، ١٩٢٢ ، ثم فترة الانتعاش النسبى بعد ذلك والتى

أعقبتها الصدمة الاقتصادية العالمية التى اجتاحت العالم فى خريف عام ١٩٢٩ .
ولهذا ومنذ بداية موسم ١٩٣٠/٢٩ أخذت أسعار القطن فى الهبوط بشكل واضح ، مما أدى الى تدخل الحكومة فى السوق أكثر من مرة وعلى نطاق واسع ، الاأنها لم تتمكن من ايقاف الموجة التنازلية فى أسعار القطن » وتبين الأرقام التالية مدى الهبوط التدريجى الذى حل بأسعار القطن :

(ثمن القنطار بالريال)

السنة	متوسط أسعار القطن	السنة	متوسط أسعار القطن
١٩١٩/٢٠	٨٧,٨١	١٩٢٩/٣٠	٢٠,٣٦
١٩٢٠/٢١	٣٤,٥٠	١٩٣٠/٣١	١٢,٠٤
١٩٢١/٢٢	٣٤,٢٩	١٩٣١/٣٢	١٠,٠٨
١٩٢٢/٢٣	٣٠,٧١	١٩٣٢/٣٣	١٢,٢٨
١٩٢٣/٢٤	٣٩,٨٠	١٩٣٣/٣٤	١١,٣٩
١٩٢٤/٢٥	٣٩,٤٩	١٩٣٤/٣٥	١٣,٢٥
١٩٢٥/٢٦	٣٠,٤٦	١٩٣٥/٣٦	١٣,٦٣
١٩٢٦/٢٧	٢١,٥٣	١٩٣٦/٣٧	١٤,٣٥
١٩٢٧/٢٨	٢٩,٦٨	١٩٣٧/٣٨	١٠,٧٧
١٩٢٨/٢٩	٢٥,٨٨	١٩٣٨/٣٩	١٠,٦٨

وقد أخذت أسعار الحاصلات الزراعية من حبوب وغلال وأرز فى الهبوط، كما انخفضت قيمة أسعار الأوراق المالية ، وانخفضت قيمة العملة المتداولة .
ومن الطبيعى أن يتأثر الملاك العقاريون الذين اقترضوا أموالا بضمان رهن عقارى طويل الأجل سواء بشراء أراض أو لاصلاحها عن دفع الأقساط المستحقة للبنوك العقارية وللدائنين الآخرين ، وكادت البنوك العقارية وأصحاب الديون يهددون المزارعين بنزع ملكية عقاراتهم ، وكثرت القضايا أمام المحاكم المختلطة بصفة خاصة ،وأصبح أمام المحاكم ثلث الثروة العقارية تقريبا مهددا بانتقاله الى البنوك والأفراد من الأجانب ، وتدخلت الحكومة فى عام ١٩٣١ فقسطت السلف الزراعية ومتأخرات أثمان البذور والسماد لمدة خمس سنوات بلا فائدة ، كما صدر مرسوم بتأجيل ٣٠٪ من ايجارات الأراضى الزراعية لهذا العام لمدة سنة ، ومرسوم آخر باعتبار العشرين فى المائة التى تأجلت من ايجارات السنة السابقة تخفيضا نهائيا .

كما اتفقت الحكومة مع الشركة العقارية المصرية ــ وهى شركة مصرية يملك بنك مصر وجماعة من المساهمين المصريين غالبية أسهمها ــ على أن تتولى

شراء الأطيان المعروضة للبيوع الجبرية بأسعار مقبولة ، وتمدها الحكومة بالمال اللازم لتحقيق هذا الغرض ، وتتولى هذه الشركة ادارة تلك الأطيان الى حين وجود مشتر مصرى لها بسعر مناسب مع اعطاء المدين الأصلى وعائلته ، ثم أهل منطقته حق الأولوية فى الشراء حتى فترة محددة • وقد تدخلت الشركة منذ عام ١٩٣١ فى البيوع الجبرية ، وكان لتدخلها أثر كبير فى رفع أسعار الأطيان المعروضة للبيع •

ولتنظيم العلاقة بين الملاك من جهة والبنوك العقارية من جهة أخرى ، تدخلت الحكومة بموجب تشريع صدر فى عام ١٩٣٣ لتجميد المتأخر من الديون، مع اضافة الأقساط التى لم تستحق بعد ، وتحويل المجموع الى سلفيات جديدة، وبسعر فائدة مخفضة ، على أن تسدد فى خلال ثلاثين أو خمس وثلاثين سنة ، وتعويضا للبنوك العقارية وافقت الحكومة على أن تشترى من البنوك العقارية ثلثى المتأخرات [1] •

ولم تتمكن الحكومة حتى عام ١٩٣٦ من تسوية كل الديون الا ديون الدرجة الأولى ، وظلت المحاولات تبذل لتسوية ديون الدرجة الثانية دون طائل ، حتى لجأت الحكومة الى علاج الأزمة بتخفيض جزء من الدين بحسب دراسة كل حالة على حدة بمقتضى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٩ ، والقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ وتألفت لذلك لجان تسوية الديون العقارية • الا أن فترة الحرب مكنت معظم المدنيين من دفع أقساط ديونهم ، بل مكنت أغلبهم من أن يدفعوا جزءا من تلك الديون مقدما ، وأن يدفعوا كل ديونهم بعد ذلك ، مما أدى الى انتهاء آخر أزمة عقارية من العديد من الأزمات التى تعرضت لها الثروة العقارية فى مصر •

ويتضح من هذا العرض الى أى مدى تعرضت الثروة العقارية للمشكلات فى الثلاثينيات من هذا القرن ، مما ترتب عليه حدوث أزمة فى الضمانات المقدمة للجهاز المصرفى ، وخصوصا وأن العقارات كانت من الضمانات الهامة التى تقدم فى تلك الفترة ــ ولو بصفة ضمان اضافى • بالاضافة الى أن الضمانات الأخرى

---

(١) أصدرت الحكومة لتغطية هذا المبلغ اذون خزانة من فئتين : الأولى بفائدة ٤٪ لمدة خمس سنوات وقيمتها مليون جنيه ، والثانية بفائدة ٤٫٥٪ لمدة عشر سنوات وقيمتها ٢٫٥ مليون جنيه، وطرحت الثانية للاكتتاب العام عن طريق بنك مصر والبنك الأهلى . وغطى الاكتتاب فيما لا يتجاوز ثلاثة أيام ، وكانت قيمة الاكتتابات التى غطت عن طريق بنك مصر تبلغ مليون جنيه ،

والمتمثلة فى الأقطان والمحاصيل الزراعية والأوراق المالية أخذت قيمتها تتناقص بانخفاض أسعارها • وبما أن الدخل القومى كان يعتمد أســـاسا على القطاع الزراعى والذى واجهت محاصيله انخفاض أسعارها ــ فى بعض الأحيان ــ عن تكلفة الانتاج فقد تأثرت قدرة عدد كبير من المدينين على سداد ديونهم نظرا لانهيار دخولهم ، أو قدرتهم على تقديم ضمانات اضافية لاستغراق أملاكهم فى الرهـــون •

اذا فأى نقد لضمانات بنك مصر ، أو لازدياد قيمـــة الأراضى والعقارات التى انتقلت اليه هو فى الواقع جزء من التبريرات التى افتعلت حينذاك لتضليل الرأى العام عن حقيقة أسباب الأزمة وأهدافها • اذ منذ نشأة بنك مصر وهو يسير على الأسس المصرفية فيما يختص بمنح القروض والسلفيات وتحـــديد الضمانات الكافية لتغطيتهـــا ، بل يمكن القول بأن بنك مصر كان بشكل عام حريصا كل الحرص عند تحديد هذه الضمانات ، ولهـــذا نرى فى تقرير مجلس الادارة عن سنة ١٩٢٥ ما نصــــه « ان خطة البنك فى التسليف معروفة لدى عملائه الكثيرين ، فهو لا يجازف بتسليف مبالغ على الأقطان أكثر مما تحتمله قيمتها ، مع مراعاة ما يجوز أن يطرأ عليها من هبوط فى الأسعار ، ولهذا فانه بفضل هذا الحـــــذر قد استطاع أن يجتاز أزمة هبوط أسعار القطن بعد بداية الموسم الحـــالى (١٩٢٤/٢٥) دون أن يتأثر ، ودون أن يكره بوجـــه عام عملاءه على تصفية مراكزهم » •

وعلى هذا فليس معنى انخفاض قيمة هذه الضمانات نتيجة ظروف اقتصادية قهرية عامة هو عدم توافرها ــ كما أشيع ــ بدليل أن البنك قد استطاع استرداد أغلب الأموال التى وصـــــفها ــ خبراء الحكومة ــ فى ذلك الحين بأنها ديون مشكوك فيها أو معـــدومة وبمجرد تغـير الظروف الاقتصـــادية ، وأن ما أعدم منها فعلا انما كان يمثـــل نســـبة المخاطرة العادية التى يواجهها كل بنك تجارى ويحسب حسابها ، وخصوصا فى الظروف التى خلقتها تسويات الديون العقارية ، والتى واجههـــا البنك فعـــلا منـــذ عام ١٩٣٨ بتكوين احتيـــاطى خاص باسم « الاحتياطى فوق العادة للطـــــوارىء والديون المشكوك فيها أو العادمة تحت تصرف مجلس الادارة » •

ومن جهة أخرى ، فنظرا للظروف السابقة لم يكن هناك وسيلة أمام البنك الا اتباع سياسة الرفق بأصــــحاب القروض الشخصية فى وقت كانت الأزمات

الاقتصادية تتوالى فيه على البلاد ، وكان البنك فى ذلك مدفوعا بأمل انقضاء هذه الأزمات وسداد القروض الشخصية ، ففضل هذا السبيل على تصفية مراكز العملاء دون جدوى نظرا لاضطراب حالتهم المالية ، وتأكد البنك أنه لن يستفيد فى هذه الحالة سوى أن يتحول من البنك الوطنى المصرى الصميم الى أداة أخرى من أدوات البطش الكثيرة التى كانت موجودة • وكانت ادارة البنك محقة فى هذا الاتجاه ، اذ ما أن تغيرت المواقف المالية لهؤلاء العملاء نتيجة لتغير الظروف حتى أقبلوا على تسديد ديونهم •

وكان من الطبيعى أيضا أن يرتفع مقدار الأراضى والعقارات التى انتقلت ملكيتها الى البنك نتيجة للأوضاع السابقة ، واضطراره فى بعض الحالات الى نزع ملكية مدينية ، كما أنه نتيجة لوطنية البنك واستعداده لبذل كل جهد فى سبيل الحيلولة دون وقوع المواطنين بين براثن المرابين أو البنوك الأجنبية التى انصرف اهتمامها بصلة خاصة الى الاستيلاء على الثروة العقارية فى البلاد ، تدخله فى بعض الحالات منذ بداية الأزمة العقارية الى تتبع قضايا نزع ملكية بعض مدينيه ، والى شراء بعض الأملاك المعروضة للبيع ، على أن يقوم البنك ببيعها بمجرد تغيير الظروف ، وكان البنك يعهد الى الشركة العقارية المصرية بادارة هذه الأملاك •

ولكن بالرغم من كل هذه الظروف الغير عادية ، فلم يذهب بنك مصر الى حدود الخطورة فى توظيف أمواله فى هذه الأصول العقارية ، وكما حاولت الافتراءات والادعاءات المضللة تصوير الموقف ، فان قيمة الأراضى والعقارات التى انتقلت ملكيتها للبنك لم تتعد مبلغ السبعمائة ألف جنيه عام ١٩٣٦ ، ومبلغ التسعمائة ألف جنيه عام ١٩٣٧ ، ووصلت الى ما يزيد قليلا عن المليون جنيه عام ١٩٣٨ • وكما كانت تتوقع ادارة البنك فبمجرد تغيير الظروف وانتهاء الأزمة العقارية ، سهل التصرف فى هذه الأصول ، وأصبحت قيمتها تتمشى مع النسبة التى تظهر بها عادة بين أصول البنوك التجارية ، ويدل على ذلك رصيد الأطيان والعقارات تحت البيع كما يظهر فى الميزانيات السنوية للبنك منذ عام ١٩٤١ •

	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨
القيمة جنيه	٣٠٢,٥٤٣	٢٩٧,٣٨٦	٢٣٠,٦٨٧	٢١٤,٠٠٦	١٤١,٦٥٤	٥٤,٩٩٠	٣٠,٢٣٥	—

ومن كل هذا يظهر مدى التناقض فى موقف الحكومة عام ١٩٣٩ ، اذ بينما تعانى مصر من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية وما أحدثته من ارتباك فى ميزانيات الأفراد والجماعات ، مما حال دون استطاعة عدد كبير من المدينين من الوفاء بتعهداتهم ، وما ترتب عليه من أزمة عقارية طاحنة ، حاولت الحكومة بشتى الطرق حلها بالعديد من التشريعات الخاصة بتسوية الديون العقارية ، والتى أدت بدورها الى احداث ارتباك كبير فى حركة سداد الديون ، بل الى توقف بعض المدينين الذين كان فى استطاعتهم السداد انتظارا عما تسفر عنه هذه التسويات . وبالرغم من كل هذه الحقائق استغلت الحكومة الموقف لاظهاره وكأنه مشكلة خاصة ببنك مصر ، وليست نتيجة حتمية لظروف عامة شملت كل أوجه النشاط الاقتصادى .

خامسا : يتضح من البند الثالث من هذه الشروط ــ والخاص بضرورة الاحتفاظ بنسبة عالية وتكوين محفظة الأوراق المالية بحيث تشمل أوراقا من الدرجة الأولى ، وأن تشمل الأوراق المالية المصرية والأجنبية ، فلا يكتفى بالأوراق المصرية وحدها . يتضح منه مدى ما وصلت اليه المحاولات الهادفة الى تغير الاتجاه الاقتصادى الوطنى للبنك وارغامه على شراء الأوراق المالية الأجنبية ، خدمة للمصالح الاستعمارية .

وقد سبق أن بينا أن الأوراق المالية التى يحتفظ بها البنك فى محفظته كانت من أوراق الدرجة الأولى ــ أما فيما يختص بالأوراق المالية الخاصة بشركات مصر ، فلم يكن البنك يغطى قيمتها من الودائع ــ كما أشيع وقتئذ بغير حق ــ بل كان البنك يعتمد على مقابلتها باستقطاع جزء من أرباحه السنوية ، بعد توزيع أرباح مجزية على المساهمين ، وتكوين الاحتياجات المختلفة اللازمة لتأمين موقفه المالى . ولا تنفى أن هذا المخصص كانت قيمته ــ فى بعض السنوات ــ تقل عن حصة البنك فى أسهم الشركات التى قام البنك بتأسيسها أو تنميتها ــ كما تبين الأرقام التالية :

(١٠٠٠ جنيه)

السنة	المخصص من الأرباح	قيمة اسهم الشركات	الفرق	السنة	المخصص من الأرباح	قيمة اسهم الشركات	الفرق
١٩٢٣	٢٠,٠٠٠	١٤,٥٠٠	٥,٥٠٠	١٩٣١	٢٠٠,٠٠٠	٢٧٩,٧٦١	٧٩,٧٦١−
١٩٢٤	٥٠,٠٠٠	٣٧,٩٩٧	١٢,٠٠٣	١٩٣٢	٢١٠,٠٠٠	١٩٧,١٠٥	١٢,٨٩٥−
١٩٢٥	٨٠,٠٠٠	٧٥,٨٤٣	٤,١٥٧	١٩٣٣	٢١٥,٠٠٠	٢٢٣,٤١١	٨,٤١١−
١٩٢٦	١٠٥,٠٠٠	٩٧,٩٧٩	٧,٠٢١	١٩٣٤	٢٣٥,٠٠٠	٣١٥,٠٤٢	٨٠,٠٤٢−
١٩٢٧	١٤٠,٠٠٠	٢٣١,٥١٠	٩١,٥١٠−	١٩٣٥	٢٥٥,٠٠٠	٣١٥,٤٥٠	٦٠,٤٥٠−
١٩٢٨	١٦٠,٠٠٠	١٩١,٥٢٠	٣١,٥٢٠−	١٩٣٦	٢٧٥,٠٠٠	٤٤٠,٩٢٢	١٦٥,٩٢٢−
١٩٢٩	١٨٠,٠٠٠	٢٣٧,٣٦٤	٥٧,٣٦٤−	١٩٣٧	٢٧٥,٠٠٠	٥١٢,٩١٠	٢٣٧,٩١٠−
١٩٣٠	١٨٠,٠٠٠	٢٧٥,٥٧٨	٥,٥٧٨−	١٩٣٨	١٧٧,٠٠٠	١٧٨,١٩٨	١,١٩٨−

ويتضح من الجدول السابق ضآلة هذا الفرق ، وعدم امكان القول بأن أرقامه تمثل تجميدا للودائع ، أو انخفاضا لنسبة السيولة فى البنك ـ كما أشاعت الجهات صاحبة المصلحة ، وكما تناقلها البعض على علاته دون التأكد من حقيقة الموقف ، ويتضح من الآتى نسبة هذا الفرق الى اجمالى الودائع :

السنة	الفرق	الودائع	٪	السنة	الفرق	الودائع	٪
١٩٢٧	٩١,٥١٠	٥,٥١٧,٨١٧	٪١,٦٠٠	١٩٣٤	٨٠,٠٤٢	١١,٣٧٤,٦٢٢	٪ ,٧٠٠
١٩٢٨	٣١,٥٢٠	٦,٨٧٢,٥٨٤	٪−,٤٠٠	١٩٣٥	٦٠,٤٥٠	١٣,١٧٢,٠٢٤	٪ ,٤٠٠
١٩٢٩	٥٧,٣٦٤	٧,٤٨٧,١٥٤	٪−,٧٠٠	١٩٣٦	١٦٥,٩٢٢	١٥,٣٥٢,١٨٢	٪١,٠٠٠
١٩٣٠	٩٥,٥٧٨	٧,٤٩٤,٦٤٦	٪١,٢٠٠	١٩٣٧	٢٣٧,٩١٠	١٦,٨٢٠,٤٨٢	٪١,٤٠٠
١٩٣١	٧٩,٧٦١	٧,٣٦١,٣٧٥	٪١,٠٠٠	١٩٣٨	١,١٩٨	١٧,٢٠٠,٦٢٢	٪,٠٠٦
١٩٣٣	٨,٤١١	١٠,٥٢٧,٥٦٣	٪٠,٠٧٩				

وحتى ولو لم نأخـــذ فى الاعتبار قيمـة المخصص المحتجز من الأرباح ، واعتبرنا جدلا أن جميع الأوراق المالية الخاصة بشركات مصر جميعها أصـول خطرة أو مجمدة ، فلا يغير هذا من موقف السيولة فى شىء ، فلم تتعد قيمة هذه الأوراق بحال ، اجمالى حقـوق المسـاهمين ، وكانت قيمتها بالنسبة للودائع

ضئيلة ، كما كانت قيمة نسبة أسهم شركات مصر الى قيمة محفظة الأوراق المالية [١] تأخذ اتجاها هبوطيا • كما يتضح من الآتى : —

عام	قيمة أسهم شركات مصر لدى البنك ١	إجمالى حقوق المساهمين ٢*	الودائع ٣	قيمة محفظة الأوراق المالية ٤**	نسبة ١ : ٢ ٪	نسبة ١ : ٣ ٪	نسبة ١ : ٤ ٪
١٩٢٧	٢٣١,٥١٠	١,٥١٣,٨٣٣	٥,٥١٧,٨١٧	٤١٧,٧٢٤	١٥,٢	٤,١	٥٥,٤
١٩٢٨	١٩١,٥٢٠	١,٥٦٤,٤١٩	٦,٨٧٢,٥٨٤	٦٩٥,٣٥٨	١٢,٣	٢,٧	٢٧,٥
١٩٢٩	٢٣٧,٣٦٤	١,٦١٥,٤٥٣	٧,٤٨٧,١٥٤	٨٧٦,٩٩٩	١٤,٧	٣,١	٢٧,٠
١٩٣٠	٢٧٥,٥٧٨	١,٦٣٥,٠٣٦	٧,٤٩٤,٦٤٦	٩٦٤,٨٣٧	١٦,٨	٣,٦	٢٨,٥
١٩٣١	٢٧٩,٧٦١	١,٦٨٧,٧١٩	٧,٣٦١,٣٧٥	٩٠٩,٢٩٣	١٦,٦	٣,٨	٣٠,٧
١٩٣٢	١٩٧,١٠٥	١,٧٤٠,٤٦٩	٨,٤٩٥,٧٩١	١,٢٧٢,٨٥٥	١١,٣	٢,٣	١٥,٧
١٩٣٣	٢٢٣,٤١١	١,٧٩٤,٦٠٧	١٠,٥٢٧,٥٦٣	١,٣١٣,٤٥٨	١٢,٥	٢,١	٣٢,٠
١٩٣٤	٣١٥,٠٤٢	١,٨٤١,٣٦٥	١١,٣٧٤,٦٢٢	١,٦٦٦,١٧٩	١٧,١	٢,٧	١٨,٩
١٩٣٥	٣١٥,٤٥٠	١,٨٩٩,٤٠٣	١٣,١٧٢,٠٢٤	١,٩٠٧,٣٣٥	٢٣,٢	٢,٣	١٦,٥
١٩٣٦	٤٤٠,٩٢٢	١,٩٥٢,٦٥٦	١٥,٣٥٢,١٨٢	٢,٦٤٣,٦٣٠	٢٦,٣	٢,٨	١٦,٦
١٩٣٧	٥١٢,٩١٠	١,٩٩٦,١٨٧	١٦,٨٢٠,٤٨٢	٣,٢٠١,١٥٠	٢٥,٧	٣,١	١٦,٠
١٩٣٨	١٧٨,١٩٨	٢,٠٣٤,٤٤١	١٧,٢٠٠,٦٢٢	٣,٦٩٧,٨٧٦	٨,٧	١,٠	٤,٨

أما عن نسبة السيولة العامة للبنك — كما تظهر فى الجدول التالى — فهى تبين من جهة أن البنك قد حافظ عليها طوال السنوات موضوع المناقشة ، كما تعكس من جهة أخرى الظروف الاقتصادية التى مر بها الوطن ، هذا ونذكر أن هذه النسبة تبين خط الدفاع للبنك أو المعدل النقدى السريع للسيولة ، خلال فترة يطلق عليها « فترة التنفس » والتى يمكن خلالها للبنك التجارى أن يحول أصوله الأخرى شبه السائلة الى أموال • وتتمثل هذه الأصول أساسا فى أوراق مالية من الدرجة الأولى ، وعلى ذلك لو أضفنا الأوراق المالية لدى البنك لكانت النسبة الفعلية للسيولة هى نسبة مرتفعة ومتوافرة لو كان الجهاز المصرفى

(١) كانت محفظة الأوراق المالية للبنك تتكون من أوراق الدرجة الأولى اذا كانت تشمل أوراق الدين الحكومى — أذون الخزانة — أوراق البنك الأهلى — أوراق البنك العقارى .. بالاضافة الى أوراق شركات مصر التى كانت فى محفظة خاصة •

* رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة •

** بدون اضافة أسهم شركات مصر •

وقتئذ جهازا وطنيا سليما يحتضـنه بنك مركزى يعمل لصــالح الاقتصــاد الوطنى [1] .

السنة	الأصول البالغة السيولة (١)*	الودائع (٢)	نسبة ١ : ٢ ٪	الأصول البالغة السيولة محفظة الأوراق المالية (٣)	نسبة ٣ : ٢ ٪
١٩٢٧	٢,٤٢٤,٥٩٢	٥,٥١٧,٨١٧	٤٣,٩	٢,٨٤٢,٣٢٠	٥١,٥
١٩٢٨	٢,٧١٦,٢٧٦	٦,٨٧٢,٥٨٤	٣٩,٥	٣,٤١١,٦٣٤	٤٩,٦
١٩٢٩	٢,٥٧٦,٧٧٥	٧,٤٨٧,١٥٤	٣٤,٤	٣,٤٥٣,٧٧٤	٤٦,١
١٩٣٠	٢,٨٦٧,٥٨١	٧,٤٩٤,٦٤٦	٣٨,٢	٣,٨٣٢,٤١٨	٥١,١
١٩٣١	٢,٦٣٩,٤٠٥	٧,٣٦١,٣٧٥	٣٥,٩	٣,٥٤٨,٦٩٨	٤٨,٢
١٩٣٢	٢,٦٨٣,٦١٨	٨,٤٩٥,٧٩١	٣١,٥	٣,٩٥٦,٤٧٣	٤٦,٦
١٩٣٣	٣,٠٠٣,٤٧١	١٠,٥٢٧,٥٦٣	٢٨,٥	٤,٣١٦,٩٢٩	٤١,٠
١٩٣٤	٢,٧٦٤,١٣٣	١١,٣٧٤,٦٢٢	٢٤,٣	٤,٤٣٠,٤١٢	٣٨,٩
١٩٣٥	٣,٠٣٩,٢٧٨	١٣,١٧٢,٠٢٤	٢٣,٠	٤,٩٤٦,٦١٣	٣٧,٦
١٩٣٦	٤,١٤٠,٥٣٢	١٥,٣٥٢,١٨٢	٢٧,٠	٦,٧٨٤,١٦٢	٤٤,١
١٩٣٧	٤,٢٩٣,٩٣٣	١٦,٨٢٠,٤٨٢	٢٥,٥	٧,٤٩٥,٠٨٣	٤٤,٥
١٩٣٨	٣,٠٦٩,١٨٨	١٧,٢٠٠,٦٣٢	١٧,٩	٦,٧٦٧,٠٦٤	٣٩,٣

ومن هذا يتضح أنه بالرغم من أن المعدل النقدى السريع لسيولة البنك انخفض فى عام ١٩٣٨ ، الا أن معدل السيولة كان يبلغ ٣٩,٣ ، وأن البنك قد حافظ على معدل نقدى سريع طوال الفترة السابقة بمتوسط قدره ٣٠,٧٪ ، وبمقارنته بمعدل السيولة الالزامى السائد حاليا لدى الجهاز المصرفى وقدره ٢٥٪ ، نجد أن البنك كان يحافظ على نسبة سيولة مناسبة . هذا ومما يجب اضافته فى هذا المجال أن نسبة كبيرة من ودائع البنك كانت تتمثــل فى صــورة ودائع لأجــل وتوفير ، كما يتضح من الجدول التالى :

(١) تنص معظم التشريعات المصرفية ـ كما ينص قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ـ فى المادة (٥٠) على انه « يجوز للبنك المركزى فى حالة نشوء اضطراب مالى أو طارىء آخر يؤثر فى ثبات حالة الائتمان او يدعو الى مواجهة احتياجات ضرورية فى السوق المالية ان يقدم للبنوك قروضا استثنائية بضمان اى اصل من اصولها يعينه مجلس ادارة البنك على أن تخضع هذه القروض من حيث آجال استحقاقها أو الشروط الأخرى للقواعد التى يقررها المجلس المذكور » .

(*) الأصول البالغة السيولة : نقدية بالصندوق ، ودائع طرف البنــوك الاخرى ، الاوراق التجارية تحت التحصيل .

السنة	الودائع لأجل	صندوق التوفير	وديعة الحكومة لتمويل الصناعى والزراعى	مجموع الودائع المستقرة	النسبة من الودائع الإجمالية
١٩٢٧	١,٥٧٥,٣٣٩	—	٢٥٨,٩٣٤	١,٨٣٤,٢٧٣	٣٣,٢
١٩٢٨	١,٩٧٧,٦٤٦	١٤٠,٠٢٦	٣٣٩,٨٠٧	٢,٤٥٧,٤٧٩	٣٥,٧
١٩٢٩	٢,١٩٦,٦٢٣	٢٢٧,٢٨٥	٦٧٩,٥٤٣	٣,١٠٣,٤٥١	٤١,٤
١٩٣٠	٣,٢٦٧,٧٦٣	٢٩٢,٢٥٣	—*	٣,٥٦٠,٠١٦	٤٧,٥
١٩٣١	٢,١٨٠,٤٨٠	٣١٧,٢٦٥	٩٨٨,٩٦٢	٣,٤٨٦,٧٠٧	٤٧,٣
١٩٣٢	٢,١٤٦,٠٠٨	٤٩٠,٧٥٣	٨٩٣,٩٢٧	٣,٥٣٠,٦٨٨	٤١,٥
١٩٣٣	٢,١٠٥,٨٧٤	٦٩٨,٧٢٤	٨٨٤,٣٤٦	٣,٦٨٨,٩٤٤	٣٥,٠
١٩٣٤	٢,٢٧١,١٤٩	٨١٠,٨٦١	٨٧٠,٣٨٨	٣,٩٥٢,٣٩٨	٣٤,٧
١٩٣٥	٢,٥٥٢,٧٠٤	٩٦٧,٨٨٠	٨٨٧,٣١٢	٤,١٣٧,٨٩٦	٣١,٤
١٩٣٦	٢,٧١٥,٧٤٩	١,١٩٨,١٧٧	١,٠٠٦,٨٩٥	٤,٩٢٠,٨٢١	٣٢,٠
١٩٣٧	٢,٧٢٦,٥٢٣	١,٣٩٢,٤١٠	١,٠٢٧,٠٣٣	٥,١٤٥,٩٦٦	٣٠,٥
١٩٣٨	٢,٩٦١,٠١٤	١,٥٢٢,١٠١	١,٠٤٧,٥٧٤	٥,٥٣٠,٦٨٩	٣٢,١

* مضافة الى الودائع الآجلة

وتدل النسب السابقة على أن ثلث ودائع البنك كانت فى حالة من الاستقرار النسبى تتيح له توظيفها دون التعرض لسحبها الفورى ، اللهم الا فى حالة حدوث ذعر عام ، وهو ما لا يمكن لبنك أن يتفاداه الا اذا احتفظ بكل ودائعه عقيمة . كما سبق أن أشرنا .

وحتى تنتهى من هـذه المناقشة ، فخير ما ندلل به على تناقض الحكومة حينذاك ــ بالشروط التى فرضتها ، والتى تدل على أن البنك وشركاته فى حالة بالغة الخطورة ، فى الوقت الذى كان تقييمها للبنك كما أعلنته على الملأ فى البيان الذى أذاعه « حافظ عفيفى » فى ٢٤ يوليو عام ١٩٤١ ، وقال فيه أن بنك مصر وشركاته « منشأة قومية بكل ما تعنيه هذه الكلمة ، ويؤثر رواجه وتقدمه فى كل نواحى نشاط البلاد ، كما تتأثر بضـعفه أو كساده جميع المرافق الحيوية » . كما جاء فى البيان أيضا « أننا يجب أن نعود بالذاكرة الى حالتنا الاقتصـادية والمالية ، ونصيب أهل البلاد منها قبل انشاء البنك لنعرف ما أفادت هذه النهضة الاقتصـادية التى ابتدأت بانشاء البنك ، ومدى تمع هذه الثورة الاجتماعية الاقتصادية التى رفع علمها طلعت حرب باشا سنة ١٩٢٠ » . ويستطرد البيان فى جزء آخر « ان عدد موظفى البنك وشركاته يبلغ نحو ثلاثة آلاف موظف مصرى، وان عدد العمال فى هذه الشركات يبلغ نحو اثنين وثلاثين ألفا من العمال ، وعلى

ذلك تعول هذه المؤسسات أكثر من ٣٥ ألف أسرة ، يتناولون مرتبات سنوية تزيد على مليون من الجنيهات .. كما وأن البنك قد ساعد مساعدة قيمة على تحسين ميزان مصر التجارى بما أسسه من منشآت صناعية لتنتج مصنوعات كانت تستورد كلها من الخارج .. ان مقدار ما يدفعه بنك مصر وشركاته الى الحكومة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، ومن الرسوم الجمركية وغيرها ، لا تقل قيمته عن أربعمائة ألف جنيه سنويا » .

هل كان الدعم ضرورة ملحة :

حظى موضوع الدعم ، بالكثير من الجدل والمناقشات على جميع المستويات ، وخصوصا على المستوى الأكاديمى ، الا أنه من الملاحظ أن معظمها لا تسانده الحقائق ، ويستمد أساسه من التصور والاجتهاد . وسوف نحاول فى هذا المجال سرد الحقائق الهامة الخاصة بالدعم ، حسما لأى جدل ، وخدمة للتاريخ الاقتصادى لمصر وللبحث العلمى .

ولا شك فى أن الموقف المالى لبنك مصر فى هذه الفترة ، يعتبر خير مدخل لهذا الموضوع ، اذ كانت الأرقام الاجمالية لميزانيات البنك كالآتى [1] :

تطور ارقام ميزانيات البنك قبل وخلال الأزمة (١٠٠٠ جنيه)

البند	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١
الأصول				
١ – أصول بالغة السيولة	٣,٠٦٩	,٩٧٣	٢,٣٢٩	٣,٠٧٨
٢ – أوراق مالية	٣,٨٧٦	٣,٨٤٣	٣,٦٦٠	٤,٥٠٠
٣ – سلف وقروض	١١,٧٢٦	٨,٣٣٣	٦,٧٦١	٧,٢٢٠
٤ – أصول أخرى	٢,٧٧٣	١,٢٢٦	١,٣٥٦	,٧٠٥
إجمالى الأصول	٢١,٤٤٤	١٤,٣٧٥	١٤,١٠٦	١٥,٥٠٣
الخصوم				
١ – رأس المال	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠
٢ – احتياطيات وأرباح مجمعة	١,١٢١	—	—	,٣٤٧
٣ – الودائع	١٧,٤٨٢	١٣,٢٢٤	١٢,٩٠٧	١٣,٨٨٥
٤ – خصوم أخرى	١,٨٤١	,١٥١	,١٩٩	,٢٧١
إجمالى الخصوم	٢١,٤٤٤	١٤,٣٧٥	١٤,١٠٦	١٥,٥٠٣

(١) لم تنشر ارقام ميزانيات عامى ١٩٣٩ و ١٩٤٠ فى ذلك الوقت . كما استبعدت بنود الدعم فى السنوات ١٩٣٩ و ١٩٤٠ و ١٩٤١ .

من الأرقام السابقة يتبين الآتى :

(أ) عدم ظهور احتياطيات أو أرباح مجمعة سنتى ١٩٣٩ و ١٩٤٠ ، نظرا لتخصيصها فى تكوين جزء من احتياطى الدعم (وتبلغ هذه الاحتياطيات والأرباح أكثر من مليون ونصف مليون جنيه) .

(ب) انخفاض قيمة الأصول البالغة السيولة من ١ر٣ مليون جنيه عام ١٩٣٨ الى ٩٧٣ ألف جنيه عام ١٩٣٩ ، نتيجة لسحب الودائع ، الا أن هذا البند ارتفع الى ٣ر٢ مليون جنيه عام ١٩٤٠ ثم الى ١ر٣ مليونا عام ١٩٤١ بمجرد زوال الأزمة المفتعلة .

(جـ) انخفض رقم السلف والقروض من ٧ر١١ مليون جنيه عام ١٩٣٨ الى حوالى ٢ر٧ مليونا عام ١٩٤١ ، وقد تم هذا التخفيض بسبب خصم القروض المشكوك فيها .

(د) كما انخفضت قيمة الودائع من ٥ر١٧ مليون جنيه عام ١٩٣٨ الى ٩ر١٣ مليونا عام ١٩٤١ ، ويرجع ذلك الى زيادة السحب عليها عامى ١٩٣٩ و ١٩٤٠ ، وخصوصا ودائع الحكومة وصندوق التوفير الحكومى ، بدليل أن ودائع الأفراد قد ارتفعت من حوالى ٦ر٥ مليون جنيه عام ١٩٣٩ الى ٤ر٦ مليونا عام ١٩٤٠ ثم الى حوالى ــر٩ مليون جنيه عام ١٩٤١ ، مما يدل بصورة قاطعة على مدى اشتراك السلطات المصرية الحاكمة فى ذلك الوقت فى افتعال الأزمة . اذ كانت أرقام الودائع تفصيليا خلال سنوات الأزمة كالآتى :

البيان	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١
ودائع لأجل	٢,٩٧٥,٥١٠	٣,٢٨٩,٦٠٦	٢,٥٧٩,٩٧٥
حسابات جارية للحكومة	٢,٤٨١,٩٥٦	٢,١٣٢,٤٠٨	١,٢٠٧,٨٤٥
حسابات جارية للأفراد	٥,٥٥٦,٥٩٧	٦,٤١٢,٦١٥	٨,٩٧٣,٦٥٨
مجموع	١١,٠١٤,٠٦٣	١١,٨٣٤,٦٢٩	١٢,٧٦١,٤٧٨

هذا وتوضح ايرادات البنك خلال السنوات الثلاثة المذكورة ، على متانة مركزه المالى المولد لهذه الايرادات .

	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١
إيرادات	٤١٨,٩١٨	٣١٧,٧٨٥	٤٣٦,٣١٣
مصروفات	١٧٩,٨٨٧	١٥٧,٢١٨	٢٠٦,٣٠٧
صافى الربح	٢٣٩,٠٣١	١٦٠,٥٦٧	٢٣٠,٠٠٦

ولكن بالرغم من الدلالة الواضحة لكل الأرقام السابقة ، فقد كان من الواضح أن هناك أمرا آخر يقصد بهالبنك ، اذ عهد الى خبراء حسابيين منالانجليز بفحص حالة البنك ، وقدموا تقريرهم فى نوفمبر عام ١٩٤٠ ، ثم تقريرا تكميليا فى أوائل عام ١٩٤١ ، وتفيد هذه التقارير أن البنك فى حاجة الى تكوين احتياطى قدره ٤٫١٩١٫٤٨٤ جنيه يخصص منه مبلغ ٦٢٥٫٥٢٨ جنيه لتغطية ما أسماه التقرير « بالخسائر المحققة » حتى نهاية عام ١٩٤٠ والباقى ويبلغ ٣٫٥٦٥٫٩٥٦ جنيها لمواجهة الخسائر المحتملة مستقبلا ، وقد تم تدبير هذا الاحتياطى على الوجه التالى :

قيمة الإحتياطى القانونى الخاص بالبنك حتى نهاية عام ١٩٣٨	٤٢٩,٩١٧	
قيمة الإحتياطى فوق العادة للديون المكشوك فيها للطوارئ	٣٧٣,٠٠٠	
قيمة الإحتياطى المخصص للاستثمارات الصناعية والتجارية	١٧٧,٠٠٠	
قيمة الأرباح المرحلة	٥٤,٥٢٦	
قيمة صافى أرباح عام ١٩٣٩	٢٣٩,٠٣١	
قيمة صافى أرباح عام ١٩٤٠	١٦٠,٥٦٧	
جزآ من أرباح عام ١٩٤١ (من إيرادات عمليات غير مصرفية)	٣٥٠,٠٠٠	
جزآ من أرباح عام ١٩٤١	١٥٠,٠٠٠	
		١,٩٣٤,٠٤١
قيمة ماساهمت به الحكومة بالغاء المال المخصص لسلف الصناعية والزراعية	١,١٠١,٦٦٤	
قيمة ماساهمت به الحكومة بالغاء وديعة صندوق توفير البريد الحكومى	١,١٥٥,٧٧٩	
		٢,٢٥٧,٤٤٣
		٤,١٩١,٤٨٤

من التسوية السابقة يمكن تبين الآتى :

١ ـ ان الخسائر التى وصفها التقرير بأنها محققة والتى قدرت قيمتها بمبلغ ٦٢٥ر٥٢٨ جنيها ـ ومع التسليم أنها ديون معدومة فعلا ـ فقد كان يقابلها احتياطيات بلغت قيمتها ٨٥٧ر٤٤٢ جنيه ، بالاضافة الى احتياطى الاستثمارات الصناعية وقدره ١٧٧ ألف جنيه ، وبخلاف أرباح عامى ١٩٣٩ و ١٤٩٠ ومجمـوعها ٥٩٨ر٤٤٩ جنيها ، أى أن اجمالى هذه البنود يبلغ ٠٤٠ر٥٣٤ر١ جنيه ، الأمر الذى يدل دلالة قاطعة على أنه لا يوجد ما يبرر حتمية تدخل الحكومة بالدعم من هذه الناحيــة .

٢ ـ ان ما ساهمت به الحكومة ـ لا يتعدى مبلغ ٤٤٣ر٢٥٧ر٢ جنيها ، ولا يزيد فى الحقيقة عن كونه ودائع لدى البنك عبارة عن رصيد الأموال المخصصة للسلف الصـــناعية ، وسلف الجمعيات التعاونية الزراعية ، ومقداره ٦٦٤ر١٠١ر١ جنيه ، ورصـــيد صندوق توفير البريد الحكومى ويبلغ ٧٧٩ر١٥٥ر١ جنيه . ولا تعـدو التســوية الغاء هذه الخصوم مقابل تخفيض بند السلف والقروض من جانب الأصول بنفس المقدار .

بمعنى أن مساهمة الحكومة فى الدعم كانت فى الواقع عبارة عن مجرد قيود حسابية خفضت بها قيمة الأصول والخصـــوم ، ولم يضف هذا الدعم مبالغ سائلة جديدة على موارد البنك ، وبمعنى آخر آن التدخل لم يتمثل الا فى توقف الحكومة ـ الى حين ـ عن سحب هذه الأرصـدة ، وهو الاجراء الذى كان يمكن أن تتخـذه الحكومة فى سبتمبر ١٩٣٩ ، دون افتعال لأزمة أو تدخل صـورى بالدعم .

أما باقى مبلغ (التسوية) وقدره ٥٠٠ ألف جنيه ، فقد غطى منه ٣٥٠ ألف جنيـــه من أرباح البنك من بعض شركات مصر ، أما الباقى وقدره ١٥٠ ألف جنيه فغطى من أرباح عام ١٩٤١ . ويعلق « حافظ عفيفى » فى البيان السابق الاشارة اليه على هذه النقطة اذ يقول « أن سداد هذا المبلغ الضخم ، وقدره نصف مليون جنيـه لن يؤثر على أرباح البنك العادية هذا العام (١٩٤١) فهذا المبلغ

أرباح غير عادية لم تنتج عن عمليات البنك المتعددة التى تعرفونها ، وبهذا استطاع بنك مصر بوسائله الخاصـــة ، ومن أرباح بعض شركاته أن يسدد هذا المبلغ الضخم من أرباح سنة واحدة ، فضمن بذلك للمساهمين الاحتفاظ بقيمة أسهمهم الاسمية دون أن يتناولها أى تخفيض ، وهذا دليل جديد قاطع على حيوية بنك مصر ، وعلى متانة مركز أكثرية مؤسساته » .

٣ ـ خصصت الحكومة لها ، مقابل التدخل بالدعم (الشـــكلى) ألف حصة تأسيس غير محـــددة القيمة تشترك فى توزيع الأرباح بنسبة ٣٥٪ بعد خصـــم ١٠٪ للاحتيـــاطيات ، ٥٪ (من قيمة رأس المال) كدفعة أولى للمساهمين . وقد بلغ نصيب هذه الحصص منذ انشـــائها حتى وقت استردادها فى سبتمبر عام ١٩٤٤ حـــوالى ٤٢٤٫٦٩١ جنيها [١] .

وتبرهن قدرة البنك على اســـترداد هـــذه الحصص فى فترة لا تزيد عن ثلاث سنوات ، ودون أن تتأثر أصوله أو ينخفض رأس ماله ، على متانة مركزه المالى ، وما فيه من قوة ذاتية على هذا السداد ، كما تعطى دليلا ماديا آخر لا يقبل المناقشة ، على أن هذه القدرة كانت موجودة ، ولم تتراجع الا أمام اصرار بعض القوى المغرضة على سحب الودائع فى ظروف عامة يحوطها الذعر ، مما أظهر هذه القدرة وكأنها غير موجودة ، الا أن تغير الظروف فى فترة قياسية أطلق هـــذه القدرة الذاتية مرة أخرى متحدية الادعاءات التى أطلقت .

هذا ويلاحظ أن النسبة التى كانت تتقاضاها الحكومة كربح عن موقفها من بنك مصر ، كانت عالية جدا ، بل ذهبت الى أكثر من هـــذا ـ عند المفاوضة على اســـترداد الحصص ـ اذ طلبت الحكومة فى بادىء الأمر أن تقوم هذه الحصص لا على أساس المبلغ الذى (دفعته) الحكومة فعلا ، بل على أساس نسبة الربح التى كانت تغلها هذه الحصص ، ثم تراجعت عن طلبهـــا واستردت قيمة الحصص فقط .

حقا لقد انقشعت هذه الأزمة المفتعلة سريعا حيث لم يكن لها جذور قوية ،

---

(١) تم الاتفاق بين البنك والحكومة ، على أن يسترد البنك منها الألف حصة تأسيس التى كانت قد أنشئت لصالحها بموجب القانون . وقد تمت هذه التسوية فى ٢ سبتمبر عام ١٩٤٤ بأن رد البنك للحكومة مبلغ ٢٫٢٥٧٫٤٤٢ جنيها ، التى توقفت الحكومة عن سحبها من البنك تنفيذا لذلك القانون ، واصبحت حصص التأسيس ملكا خاصا للبنك .

ومع ذلك فقد تركت آثارا ضارة بالاقتصـــاد القومى ، كما أراد الاستعمار والرجعية ، اذ ظلت مصر تعانى منها حتى قيام الثورة الوطنيـــة • فقد نجح الاستعمار فى عرقلة أى نمو صناعى وتجميد أهم هدف من أهداف البنك وهو المشاركة فى تنمية الصناعة فى مصر ، وبالفعـل فان البنك لم يقم بأى مشروع صناعى حتى عام ١٩٥٢ ، فيما عدا شركة مصر للحرير الصـــناعى التى أنشئت عام ١٩٤٦ ، فى حين أن البنك أنشأ على مدى ثمانية عشر عاما عددا من المشروعات لم تشـــاهدها مصر على مدى نصف قرن أو يزيد من تاريخها الاقتصادى ، كما لم يقتصر دور البنك بالنسبة للصـــناعة على المساهمة فى رؤوس أموال الشركات التى أقامها ، بل تعدى ذلك الى تقـديم العون المالى لها كلما أعوزتها الحاجة اليه ، لمواجهة متطلباتها النقدية فيما يتصل بسياستها التسويقية أو تنفيذ برامجها التوسعية تمشيا مع اطراد نشاطها المتزايد ، كما لم يضن البنك بعنايته التمويلية على المنشآت الصناعية الأخرى التى لم يساهم فيها ، وبذلك كان بنك مصر هو البنك الوحيد الذى أمد الصناعة الوطنية بما يلزمها من أموال سـواء للانشاء أو للاستمرار فى الانتاج ، وذلك بمـدها بالقروض القصـــيرة الأجل أو المتوسطة ، كما أمكن بفضل جهوده هذه تكوين جيل من الفنيين والاداريين توافرت لهم مهارات وخبرات خاصة مرتبطة مع البيئة المصرية ، عاونت فى اقامة وادارة الكثير من الصناعات فيما بعد •

وكان من نتيجة هذا الموقف أن تشتت الأموال الطائلة التى تجمعت خـلال الحرب العالمية الثانية وما تلاها من سنوات ، وكان من المستطاع أن تستغل هذه الأموال فى انماء اقتصاديات مصر ، لو ترك بنك مصر ليسير على سياسته التى سار عليها فى استثمار هذه الأموال فيما يعود على الاقتصاد المصرى • الا أن تجميد نشاط بنك مصر الصناعى حد من مجال الاستثمار المجزى • وفتح الباب على مصراعيه لجزء كبير من هذه الأموال للتدفق الى نواحى الاسراف المختلفة فيما لا يفيد ، سواء فى داخل البلاد أو خارجها • ولجزء آخر من هذه الأموال لتستعمله مجموعة من الانتهـازيين والمغامرين للزحف الى مجالات الأعمـال المختلفة ، متوخين مصلحتهم الخاصة دون اهتمام بالمصلحة العامة ، حتى أصبحت سمة فترة الحرب وما بعدها تتميز بالمشروعات الوهمية أو الاستغلالية ، والمضاربات الكبيرة بهدف الربح السريع ، مما تبخر معه جزء لا يســتهان به من الثروة القوميـــة •

واذا كانت القوى الاستعمارية ، وقوى الاستغلال الاقتصادى الأجنبى ، قد نجحت فعلا فى ضرب الاقتصاد المصرى عام ١٨٤١ ، ونجحت مرة أخرى فى افتعال موجة التشكيك عام ١٩٣٩ وتجميــــد النمو السريع الذى بدأ يحققه الاقتصاد الوطنى على يد بنك مصر . الا أنها لم تنجح عام ١٩٥٦ فى تسديد نفس الضربة لاقتصادنا ، للتغير الجذرى فى الأوضاع ، وسقوط القناع وظهور الوجه الاستعمارى السافر للبنوك الأجنبية والمؤسسات المشابهة ، وذهب كل ما هو دخيل ومستغل وبقى على الزمن بنك مصر فى خدمة الاقتصاد الوطنى .

بنك مصر

منذ الثـورة الوطنية عام ١٩٥٢

الثورة والجهاز المصرفى :

منذ انشاء بنك مصر عام ١٩٢٠ لم يطرأ على البنوك التجارية فى سياستها أو فى هيكلها تغيرات جذرية تذكر ، اللهم الا زيادة عددها بشكل كبير حتىأن عدد البنوك زاد من سبعة بنوك فى أواخر القرن الماضى الى ما يقرب من خمسة وعشرين بنكا فى نهاية عام ١٩٥١ ، مما نتج عنه احتدام المنافسة بينها لاجتذاب الودائع واقراض تجار القطن وكبار المستوردين من الأجانب ، وكثيرا ما تسببت هـذه المنافسة فى تخفيض أسعار الخدمات المصرفية ، والتساهل فى تنفيذ العمليات حتى ولو بعدت عن الأصول الفنية المصرفية السليمة .

ومن الغريب أنه بالرغم من التطور الذى أصاب الاقتصاد المصرى منذ انشاء بنك مصر ، ألا نجد بنكا مصريا صميما قد أنشىء طوال هذه الفترة وحتى قيام الثـورة . وان كان قد تأسس قبل قيام الثـورة بنكان برأسمال مصرى عربى مشترك هما البنك المصرى العربى عام ١٩٥٠ ، وبنك القاهرة فى مايو ١٩٥٢ . ولهذا فقد كان وجود بنك مصر فى وسط هذا العدد من البنوك الأجنبية عامل توازن هام فى الجهاز المصرفى ، اذ بلغ متوسط استثماراته فى هذه الفترة ٧٠٪ من استثمارات البنوك المشـتركة فى غرفة المقاصة ، وودائعه حوالى ٤٠٪ من اجمالى ودائعها ، وسلفياته وقروضه حوالى ٤٠٪ من قروضها .

وقد حدث تغير ملحوظ فى أعمال البنوك بعد فرض الرقابة على النقد خلال الحرب العالمية الثانية اذ تعـذر على البنـوك الأجنبية الالتجاء الى الوسائل التقليدية السابقة فى التمويل ، ولم تعد تحتاج الى موارد اضـافية على نطاق واسع نظرا لزيادة الودائع المحلية من جهة ، واتجاهها الى الاقتراض من البنك الأهلى المصرى من جهة أخرى ، لمواجهة التمويل الموسمى بضمان سندات وأذون مقومة بعملات قابلة للتحويل تودعها المراكز الرئيسية لدى فرع البنك الأهلى المصرى فى لندن ، واضطرت البنوك أيضا الى استثمار الفائض من أموالها خلال الصيف فى شراء اذون الخزانة المصرية بعد أن حرم عليها القانون عملية تحويل الفائض

من أموالها الى الخارج واسترداده بسعر صرف ثابت • أى أن البنوك اضطرت للعمل فى حدود ما لديها من امكانيات ، وبمعنى أن التمويل المحلى كان العنصر الأساسى فى عمليات البنوك ، غير أن سياسة تلك البنوك لم تتغير كثيرا ازاء المشروعات الوطنية ، ولم يلعب الجهاز المصرفى أى دور يذكر فى النشاط الاقتصادى حتى قيام الثورة ، فقد كانت البنوك تقوم ـ فقط ـ بايداع احتياطى لها طرف البنك الأهلى المصرى (منذ عام ١٩٤٧ وبعد خروج مصر من قاعدة الاسترلينى) ودون اجبار من القانون لها بذلك [1] • كما كانت تتردد فى منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية ، ولم يكن للدولة أى تدخل يذكر لحث البنوك على منح الائتمان •

ويمكن القول أن أول تدخل حكومى مقنن ومنظم فى الجهاز المصرفى كان بموجب صدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ ، الذى خول للبنك الأهلى المصرى الاضطلاع بمهام البنك المركزى ، مما ترتب عليه تأكيد ما يقع على عاتقه من مسئولية فى الهيمنة على النظامين النقدى والمصرفى • والواقع أن هذا القانون كان البداية الأولى لتجميع البيانات والاحصائيات عن البنوك المختلفة للوقوف على مراكزها الحقيقية ، ومع ذلك فبالرغم من صدور هذا القانون فلم يمثل بداية الاشراف الفعلى على الجهاز المصرفى ، اذ لم يعط أى سلطة للرجوع على البنوك فى الأحوال التى تستدعى ذلك • كما سمح للبنك الأهلى المصرى الاستمرار فى منافسة البنوك التجارية فى النشاط المصرفى •

وبعد عام ١٩٥٢ « كانت حكومة الثورة تدرك خطورة أى تغيير سريع شركات مساهمة تخضع لقانون هذه الشركات ، وكذلك لم يكن للبنك الأهلى بعد أن أصبح بنكا مركزيا جهازا للتفتيش أو الاشراف ولكن كان يقوم بتسجيل البيانات التى ترد اليه من البنوك الأخرى فقط •

وبعد عام ١٩٥٢ « كانت حكومة الثورة تدرك خطوة أى تغيير سريع أو كبير فى الجهاز المصرفى ، لهذا كانت معالجتها له برفق واضح فى المبدأ ، فلم تشأ أن تؤمم البنك الأهلى المصرى بالرغم من الحاح الظروف الاقتصادية ،

---

(1) تطلب الامر تعاون البنوك عام ١٩٤٧ ، وتمثل هذا التعاون أن البنوك المشتركة فى نظام المقاصة تعهدت احتياريا طبقا لاتفاق ودى بالاحتفاظ باموال نقدية فى صورة ارصدة لدى البنك الأهلى تحدد على أساس نسبة اتفق على حدودها من التزاماتها تحت الطلب ، ولكن ظل الاتفاق معمولا به دون جزاء قانونى عند المخالفة •

وبالرغم من دعوة كثير من الاقتصاديين الى ذلك ، ولم تشأ أن تفرض على البنوك التجارية اتباع سياسة خاصة فى التمويل ، وان كان النقاد قد أخذوا على تلك البنوك عدم مساهمتها فى مشروعات التنمية التى كانت تعدها الحكومة ، وفى الوقت الذى تضخمت فيه أرصدتها النقدية » [1] .

ومع ذلك فقد اتجهت الحكومة الى تقوية مجموعة البنوك المصرية باقامة بنك الجمهورية الذى أنشىء فى فبراير سنة ١٩٥٦ برأسمال قدره مليون جنيه ، اكتتبت فيه الحكومة وصندوق توفير البريد ومصلحة التأمين والادخار وهيئة التحرير ووزارة الأوقاف بحوالى ٣٧٪ ، واشتركت النقابات العمالية والمهنية وصناديق التأمين الخاصة بحوالى ١٧٪ ، أما الباقى فخصص للاكتتاب العام بضمان بنك مصر . ومن الاجراءات الهامة التى اتخذت فى المجال المصرفى منع أعضاء مجلس ادارات البنوك أو مديريها من العمل فى أكثر من بنك .

الا أن تأميم قناة السويس كشف عن حقيقة الدور الذى تلعبه البنوك الأجنبية. فبعد تأميم القناة طلبت الحكومة من البنوك التجارية الأجنبية الابتعاد عن الخلافات السياسية التى افتعلتها بعض الدول الغربية ، ولكن ما من شك فى أن الأوامر صدرت من مراكز هذه البنوك فى الخارج للتدخل ، عن طريق الضغط الاقتصادى ، حيث خيل لها أن الفرصة سانحة لضرب اقتصاديات مصر ، وخصوصا وأن الحصار الاقتصادى - وقتئذ - كان مفروضا علينا من لندن وباريس وواشنطون . ولهذا قامت فروع البنوك الأجنبية الموجودة فى مصر بالاتصال بعملائها للاسراع بفتح الاعتمادات المستندية الخاصة بعمليات الاستيراد ، وذلك حتى تتبدد أرصدة مصر فى الخارج من العملات الأجنبية ، كما طلبت تلك البنوك ومراكزها الرئيسية من البنوك الأخرى المشايعة لها فى دول كثيرة بعدم منح البنوك فى مصر التسهيلات المصرفية العادية . كما عززت البنوك الأجنبية الضغط الخارجى بضغط آخر داخلى يتمثل فى قبض يدها عن تمويل محصول القطن ، ولهذا قررت البنوك الأجنبية فى صيف عام ١٩٥٦ أن تمتنع عن تمويل محصول القطن . الا أن حكومة الثورة قابلت هذه التحركات المعادية باجراءات حاسمة مضادة ، فنظمت استخدام تراخيص الاستيراد ، وقامت البنوك الوطنية المصرية بالاتصال ببنوك الدول الصديقة لتيسير تمويل الاستيراد ، كما سارع بنك مصر بتحمل العبء الأكبر فى تمويل محصول القطن على الوجه الأكمل .

---

(١) دكتور عبد الرازق محمد حسن : المرجع السابق .

وبمجرد أن وقع العدوان الثلاثى فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ فرضت الحراسة فورا على أموال الدول المعتدية ، وكان من أهم هذه الأموال البنوك الانجليزية والفرنسية المنتشرة فى كل أنحاء مصر • وكان هذا الاجراء فى الواقع من أهم القرارات التى واجهت الجهاز المصرفى المصرى • اذ كان المعتقد حينئذ أن الخبرة العملية اللازمة لادارة هذه البنوك على نطاق واسع لم تكن متاحة بعد ، وخصوصا وأن المديرين الأجانب لتلك البنوك قدموا استقالاتهم عندئذ على نطاق واسع ظنا منهم أن مصر ستفشل فى ادارة هذه المؤسسات • ولكن سرعان ما اتضح أن الادارة المصرية المباشرة للبنوك الأجنبية والتى كان لبنك مصر دور هام فى توفيرها بالخبرة والكفاءة المطلوبة لا تقل كفاءة أو خبرة عن الادارة السابقة للأجانب ، وأنها جنبت مصر نتائج الاجراءات التى كان المديرون الأجانب يقومون باتخاذها فى غير صالح الاقتصادى القومى • ولهذا لم تتوان الحكومة فور جلاء القوات الأجنبية عن اصدار قانون التمصير الذى كان له أكبر الأثر فى احداث تغيرات جوهرية فى النظام المصرفى المصرى • وقضى القانون (رقم ٢٢) الصادر فى يناير ١٩٥٧ بقصر العمل المصرفى على الشركات المساهمة المصرية ، وأن يكون رأس المال والادارة لمصريين دائما •

وقد صفيت البنوك الفرنسية والبريطانية وانتقلت أصولها وخصومها الى بنوك مصرية قائمة وأخرى أنشئت خصيصا لهذا الغرض ، كما اشترت المؤسسة الاقتصادية من الحارس العام أسهم الفرنسيين والبريطانيين فى البنك الأهلى والبنوك العقارية • وبيع بنك الرهونات المصرى الى بنك التضامن المالى ، وانتقلت أصول وخصوم البنك الشرقى الى بنك الاتحاد التجارى ، كما انتقلت أصول بنك باركليز وخصومه الى بنك الأسكندرية الذى كانت تملك المؤسسة الاقتصادية أسهمه بالكامل • وفى نفس الوقت انتقلت أصول وخصوم البنك العثمانى وبنك يونيان الى بنك الجمهورية ، وانتقلت أصول وخصوم بنكى الكريدى ليونيه والكنتوار الى بنك القاهرة •

وبعد شهور قلائل من صدور قانون التمصير ـ صدر فى ١٣ يوليه عم ١٩٥٧ قانون البنوك والائتمان رقم (١٦٣) • وتضمنت نصوصه أحكام قانون التمصير السابق ، بالاضافة الى أحكام هامة أخرى خاصة بتنظيم الاشراف على الائتمان وتحديد علاقة البنوك بالبنك المركزى • وقد منح القانون البنك الأهلى بصفته بنكا مركزيا سلطات واسعة لتحقيق الأهداف المطلوبة منه ، ووضع التنظيمات

الخاصة بالبنوك ، وأعطى البنك المركزى سلطات واسعة للرقابة على البنوك ، كما استحدث القانون نصوصا جديدة للرقابة على البنوك العقارية والصناعية والزراعيــة .

تأميم البنوك :

تم تأميم بنك مصر والبنك الأهلى فى ١١ فبراير ١٩٦٠ ، وفى أول ديسمبر من نفس العـــام أمم البنك البلچيكى والدولى بمصر . والحقيقة ان تأميم البنك الأهلى وكان فى مرتبة البنك المركزى للدولة قد تأخـــر كثيرا فى مصر عن معظم الدول الأخرى ، وخصوصا وأن الاتجاه نحو ملكية الدولة للبنوك المركزية ساد منذ فترة طويلة فى معظم الدول . وقد بين وزير الاقتصاد فى بيانه الذى صـــدر بمناسبة تأميم البنك « أن ترك البنك الأهلى فى شـــكل شركة مساهمة يملكها الأفراد أمر غير مقبول . اذ لا يعقل أن يكون لشركة خاصة كل السلطات الممنوحة للبنك الأهلى .. كما لا يعقل أن يســـاهم الأفراد فى أرباح البنكنوت وأرباح ما يتم عن عمليات النقد الأجنبى لحساب الدولة فى الوقت الذى لا يقـــوم فيه الأفراد بأى عمل ايجابى فى تنفيذ هذه الأعمال التى تعتبر من صميم اختصاصات الدولة » .

وفى الحادى عشر من شـــهر فبراير عام ١٩٦٠ صـــــدر القـــانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ والذى بمقتضاه تحول بنك مصر من شركة مساهمة مصرية تخضـــع لقـــانون الشركات الى مؤسسة عامة تمتلكها الدولة . وقد نص القـــانون على الآتى : —

١ — يعتبر بنك مصر مؤسسة عامة وتنتقل ملكيته الى الدولة .

٢ — تتحول أسهم بنك مصر الى ســــندات على الدولة لمدة اثنى عشر سنة وبفائدة قدرها ٥٪ سنويا ، ويحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر اقفال فى بورصة القاهرة فى ١١ فبراير عام ١٩٦٠ .

٣ — يكون تداول السندات وفق النظم التى كان يتبعها البنك بالنسبة لتداول أســهمه .

٤ — يجوز للحكومة بعد عشر سنوات استهلاك الســـندات استهلاكا كليا أو جزئيا بالقيمة الاســـمية بطريقة الاقتراع فى جلسة علنية ، وفى حالة

الاستهلاك الجزئي يعلن عن ذلك من الجريدة الرسمية ، قبل الموعد المحدد بشهرين على الأقل .

٥ ـ يعين أعضاء مجلس ادارة البنك وتحـــدد مكافآتهم بقرار من رئيس الجمـــهورية .

٦ ـ يظل بنك مصر مســجلا كبنك تجارى ويجــوز له أن يباشر كافة الأعمال المصرفية التى كان يقوم بها قبل صدور هذا القانون .

٧ ـ استثناء من أحكام القانون رقم ١٦٣ لســـنة ١٩٥٧ يجوز لبنك مصر الاحتفاظ بأسهم الشركات المساهمة مما يجاوز الحدود الواردة فى القانون السابق .

٨ ـ يلغى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ ، وكذلك تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون .

ويلاحظ من هذا القانون أن أســـهم البنك قد حولت الى سندات على الدولة ، وأنه قد اتخــذ ســعر آخر اقفال فى سوق الأوراق المالية قبل تاريخ التأميم ، كتعويض لحاملى الأسهم عند الاسترداد . وقد كان آخر سعر تعامل فى البورصة هو ٢٢٧٠ قرشا ، وهو يمثل القيمة التى ستدفع لحاملى الأسهم المحولة الى سندات فى فبراير عام ١٩٧٢ ، التاريخ المحدد لاسترداد قيمة هذه السندات بالكامل . كما سمح القانون بتداول هذه الأسهم المحولة الى سندات فى ســوق الأوراق المالية كما كان يحدث من قبل بالنسبة الى أسهمه وبالشروط والأوضاع نفسها .. وفعلا بدأ التعامل على الأسهم المحــولة الى ســندات على الدولة فى جلسة ١٢ فبراير عام ١٩٦٠ .

وأجاز القانون استهلاك السندات كليا أو جزئيا بعد مضى عشر سنوات من تاريخ التأميم ، أى فى فبراير من عام ١٩٧٠ ، وذلك اذا ما رأت الدولة مصلحة فى ذلك ، غير أن هذا لم يحـــدث حتى الآن ، وبالتالى فان استرداد قيمة هذه السندات سيكون فى نهاية المدة ، أى فى فبراير عام ١٩٧٢ . ونشير فى هذا الصدد الى أن القيمة الكلية لتعويض حملة السندات تبلغ ١١ مليون و ٣٥٠ ألف جنيه ، وبما أن ســـعر الفائدة على هذه الســـندات تحــدد بـ ٥٪ ســنويا ، أى جنيها و ١٣٥ مليما للسند الواحد (دون خصم الضرائب) فيكون اجمالى الفوائد السنوية للسندات مبلغ ٥٦٧٫٥٠٠ جنيه فى حين أن ما وزعه البنك فى صورة أرباح

عام ١٩٥٨ بلغت ٥٢٧ر٥٠٠ جنيـــه ، وبذلك فان قيمة الفوائد المدفوعة لحملة السندات تزيد عما حصلوا عليه فى صورة أرباح بنحو ٤٠ ألف جنيه .

وقد استثنى قانون التأميم بنك مصر ـ من تطبيق أحكام القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ التى تضمنت حظرا على البنوك من تملك أسهم فى الشركات المساهمة تزيد قيمتها عن ٢٥٪ من رأس مال الشركة ، وبحيث لا تزيد اجمالى هذه الأوراق عن رأس مال واحتياطيات البنك . هذا وقد سبق أن استثنى وزير الاقتصاد عند صدور هذا القانون عام ١٩٥٧ ـ بنك مصر ـ من هذا الخطر ، حتى لا يضطر البنك الى التخلص من الأوراق التى تزيد عن قيمة رأس ماله واحتياطياته (والتى بلغت قيمتها ٨ر٤ مليون جنيه) فى الوقت الذى بلغت فيه الاستثمارات المالية لدى البنك (٩ر١٠ مليون جنيه) ـ وبذلك تكون قيمة الأوراق المالية الزائدة ٥ر٢ مليون جنيه ، بالاضافة الى التخلص من جميع الأوراق التى تجاوزت قيمتها ٢٥٪ من أسهم كل شركة ، وفى الوقت الذى كان بنك مصر يمتلك فى معظم شركاته نسبة تجوز هذا الحد ، ومن هنا يمكن تصور مدى الخسائر التى يمكن أن تتعرض لها هذه الأسهم فى البورصة لو كانت قد طرحت ، مع ما قد تؤدى اليه من زعزعة فى مركز الشركات صاحبة هذه الأسهم .

والواقع فقد كان من المنطقى والعملى ـ والحكومة تعد العدة لتنفيذ خطة التنمية الأولى (٦٠/١٩٦١ ـ ٦٤/١٩٦٥) مما يتطلب توجيه الجهاز المصرفى والسيطرة التامة عليه ـ تأميم بنك مصر باعتباره أكبر بنك تجارى ، ويتحكم فى حوالى ثلث ودائع البنوك ، ويشرف على نصيب هام فى الصناعة . وكذلك تأميم البنك الأهلى القائم بمهام البنك المركزى الذى يشرف على الجهاز المصرفى . كما كان البنك البلجيكى فى عام ١٩٦٠ يعتبر من أهم البنوك المملوكة للأجانب ، اذ بلغت قيمة الودائع لديه عند تأميمه نحو ٨٪ من جملة الودائع لدى البنوك التجارية ، وكان رأس مال البنك يبلغ مليون جنيه كان الأجانب يمتلكون ٧٦٪ منه . وعلى هذا ارتفع نصيب البنوك التى تشترك فى ملكيتها الدولة ـ فى الميزانية الاجمالية للبنوك التجارية من ٤٥٪ عام ١٩٥٧ الى ما يقرب من ٩٠٪ عام ١٩٦٠ .

كما شهد عام ١٩٦٠ حدثا مصرفيا آخر ، اذ صدر فى يوليو القانون رقم (٢٥٠) المعدل فى نوفمبر بقانون رقم (٢٧٧) لسنة ١٩٦٠ بشأن البنك المركزى المصرى والبنك الأهلى المصرى ، وقضى القانون بأن يقسم البنك الأهلى

المصرى الى مؤسستين مستقلتين تختص الأولى بأعمال البنك المركزى ، والثانية للقيام بالأعمال المصرفية التجارية ، كما قضى القانون بنقل بعض أصول وخصوم البنك الأهلى المصرى الى البنك المركزى .

ثم أممت جميع البنوك فى ٢٠ يوليـو بمقتضى القـانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٦١ ، وقد نص قانون التأميم على التعويض بسندات لمدة خمس عشرة سنة على الدولة ذات فائدة سنوية معدلها ٤٪ ، على أن تكون قابلة للتداول فى البورصة ، « على أنه مما لا شك فيه أن هذا الاجراء لم يكن مقصودا به تحقيق سيطرة الدولة على الجهاز المصرفى ، وقد كانت قبل صـــدور قوانين التأميم تشترك فى ملكية جزء من الجهاز يبلغ نصـــيبه فى الميزانية الاجمالية حوالى تسعين فى المائة ، وانما يتعين النظر الى هذا القانون على أنه اجراء نابع عن فلسفة الحكم ومتمشيا مع حتمية الحل الاشتراكى ، باعتبار أن الجهاز المصرفى يعتبر فى مركز حساس وهام بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى ، وفضلا عن ذلك فان استخدام امكانيات البنوك كجهاز فعال لمتابعة خطة التنمية الاقتصادية والاشراف عليها لا يأتى الا اذا كان الجهـــاز المصرفى موجهـا من الدولة وتحت اشرافها بالكامل ، أضف الى ذلك أيضا أن التأميم يعتبر فى الواقع الوسيلة النموذجيـة لأحكام الرقابة على سوق النقد والائتمان كما وقيمة » [١] .

وعلى أثر صدور قوانين التأميم ، تم توزيع البنوك على ثلاث مؤسسات . وهى المؤسسة الاقتصادية التى انشئت عقب العدوان الثلاثى ، ومؤسسة النصر التى ضمت مجموعة الشركات الصـناعية التى أقامتها الدولة ، ومؤسسة مصر التى ضمت بنك مصر وشركاته . ثم أعيد تنظيم المؤسسات على أساس اخضاع كل مجموعة من الشركات المتجانسة لاشراف مؤسسة نوعية واحدة ، وعلى ذلك أخضعت جميع البنوك الى مؤسسة واحدة هى المؤسسة المصرية العامة للبنوك ، التى تكونت بموجب القرار الجمهـورى رقم (١٨٩٩) لسـنة ١٩٦١ الخاص بانشاء المؤسسات العامة النوعية .

وأعقب التأميم اجراءات تنظيمية أخرى تهدف تدعيم الجهـــاز المصرفى ، ولا سيما وأن النشاط كله كان يتركز فى عدد قليل من البنوك التجارية ، ولهذا

---

(١) دكتور محمد زكى شافعى ـ « مقدمة فى النقود والبنوك » .

بدأت سلسلة من الادماجات انتهت فى أكتوبر ١٩٦٣ [1] ، بتخفيض عدد البنوك التجارية الى خمسة بنوك ، وهى بنك مصر (وضم اليه بنك السويس ـ وبنك التضامن المالى) ، والبنك الأهلى المصرى (وضم اليه بنك التجارة) وبنك الأسكندرية (وضم اليه بنك الاستيراد والتصدير) وبنك القاهرة (وضم اليه بنك الاتحاد التجارى) وبنك بور سعيد (وضم اليه بنك الجمهورية) . ونظرا لوجود بعض التعارض فى الاختصاصات بين المؤسسة المصرية العامة للبنوك والبنك المركزى المصرى ، ألغيت المؤسسة بموجب القرار الجمهورى رقم (١٤٦٦) الصادر فى ٢٠ ابريل ١٩٦٤ ، وانتهت بذلك ما كانت تمارسه المؤسستان من ازدواج فى بعض الأعمال مثل الرقابة على البنوك .

وقد تقرر ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٦٤ توزيع الأعمال المصرفية الخاصة بالشركات والمنشآت المختلفة التابعة للمؤسسات العامة على البنوك التجارية بحسب القطاعات ، وذلك بقصد ايجاد نوع من التخصص لامكان الاشراف على أنشطة الوحدات الانتاجية عن طريق الجهاز المصرفى والتأكد من أنها تعمل فى نطاق خطة التنمية ، وقد رؤى عدم قصر تعامل بعض القطاعات على بنك واحد ، حتى يمكن أن تساهم البنوك التجارية كلها فى التمويل اللازم لها ، وعلى وجه التحديد بالنسبة للحاصلات الزراعية الرئيسية للبلاد وخاصة القطن والأرز ، وذلك نظرا لكبر حجم التمويل المطلوب ، وللاستفادة الكاملة من فروع البنوك وتوكيلاتها القائمة فى كل أنحاء البلاد ، وكذلك تركت معاملات القطاع الخاص دون قيد أو التزام بتخصيص معين .

وعندما استقرت أوضاع المؤسسات العامة النوعية وشركاتها بعد عمليات التأميم والادماج التى حدثت فى شركات القطاع العام ، ثم توزيع الأعمال المصرفية لوحدات القطاع العام على البنوك التجارية ، وأصبح كل بنك يختص بخدمة قطاع أو مجموعة قطاعات حتى يتسنى له امكان متابعة عملياتها المالية والوقوف على النشاط المالى للقطاع الذى يختص بخدمته ـ بادر البنك المركزى الى التمهيد بقيام الجهاز المصرفى بدوره فى المتابعة المالية . وتستهدف المتابعة المصرفية

(١) صدر القرار الجمهورى (١٠٥٤) لسنة ١٩٦٢ بتصفية ستة بنوك ـ التجارى الايطالى ، والايطالى المصرى ، وفرست ناشيونال ، والتجارى اليونانى ـ الاهلى اليونانى ـ طوكيو . كما قررت الجمعية العمومية لمؤسسة البنوك فى نوفمبر ١٩٦٢ ادماج بنك سوارس فى بنك التضامن المالى ، والمصرى لتوظيف الاموال فى بنك التجارة ، والأهلى التجارى السعودى فى بنك السويس ، وعلى تصفية خمسة بنوك ـ المصرى العربى . التجارى المصرى ـ زلخة ـ اللبنانى للتجارة ـ ويوسف نسيم موصيرى واولاده .

على شركات القطاع العام توفير بيانات سريعة ودقيقة عن التدفقات المالية والنقدية لوحدات القطاع العام ، ومتابعة مراكزها المالية فى فترات دورية ، والوقوف على العجز التمويلى لكل منها فى الوقت المناسب ، وتحديد الائتمان اللازم لها . وتنظيم استخدام الائتمان على مدار السنة بالاسترشاد بالميزانيات التقديرية التى تضعها الوحدات بالاشتراك مع المؤسسات المشرفة عليها .

ويمكن أن نلخص التطورات التى لحقت بالجهاز المصرفى منذ قيام الثورة وحتى الآن فى بضع كلمات ، وهى أن هذا النظام كان عند قيام الثورة نظاما مصرفيا قائما على مجموعة من البنوك الأجنبية أو فروع لهذه البنوك يتوسطها بنك للاصدار ، وهو البنك الأهلى المصرى . الذى كان يتخذ شكل مشروع خاص ، تسيطر عليه المصالح الأجنبية ، وتحدد هذه السيطرة سمات معينة لموارد واستخدامات هذه البنوك ، والى جانب هؤلاء كان يقوم بنك مصر كصرح وطنى فى مواجهة خضم جارف معاد من المصالح الأجنبية . والآن أصبح الجهاز المصرفى جهاز وطنى يتبع نظام التخصص القطاعى فى معاملاته مع شركات القطاع العام ويمارس دورا هاما فى متابعة نشاطها ، وترتبط موارده واستخداماته بأهداف التنمية الاقتصادية .

الثورة وبنك مصر :

التقاء اهداف البنك مع أهداف الثورة :

كانت من أهم أسباب نشأة بنك مصر الضرورات الاقتصادية الوطنية التى ألحت منذ بداية القرن الحالى . ولهذا جاءت مبادؤه وسياساته ترجمة حرفية للاحتياجات الوطنية التى كانت تسعى مصر جاهدة لتحقيقها . ومن هنا تلاقت مبادىء البنك مع أهداف الثورة الوطنية فى المجال الاقتصادى منذ قيامها عام ١٩٥٢ . ومن يتتبع معظم التطورات التى لحقت بالاقتصاد المصرى ــ وبالجهاز المصرفى منذ بداية هذا القرن وحتى قيام الثورة ، يلاحظ تماما أن الظروف قد سمحت أخيرا بايجاد المناخ المناسب لتحقيق الآمال والمبادىء والأهداف التى كان البنك يرنو لها ويحاول مخلصا تحقيقها . وبذلك انتهت حقبة كان بنك مصر يقف فيها وحده مجاهدا ، محققا الكثير من الأهداف ، وعاجزا عن تحقيق أخرى لكثرة العراقيل واتساع نفوذ الدخيل المستعمر ، وجاءت حقبة أخرى تتحمل فيها الدولة العبء ، وتصبح التنمية الاقتصادية وانشاء الصناعات حجر الزاوية فى السياسة الاقتصادية لمصر الثورة .

حتمية الاتجاه الى التصنيع :

فمنذ الوهلة الأولى ، وجدت الادارة الثورية أنه لا مفر من الدخول فورا فى مجال الاصلاح الزراعى بقوانين الاصلاح الزراعى ، وتنظيم الانتاج الصناعى وحمايته ورفع كفايته ، وكانت البداية انشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى عام ١٩٥٣ . ومن هنا نلاحظ مدى أهمية الدعوة التى قام بها بنك مصر والتى تقدم بها رسميا الى الحكومة القائمة عام ١٩٢٩ مطالبا بانشاء هيئة خاصة بتنمية الصناعات ، الا أن هذه الدعوة لم تجد لها أى صدى فى ذلك الحين . ويعتبر المجلس الدائم نقطة الانطلاق لسياسة الدولة نحو تحقيق النمو الاقتصادى عن طريق التخطيط العلمى السليم ، كما كان نواة لهيئات تخطيطية أخرى لكل قطاعات الاقتصاد القومى ، والتى تجمعت فى النهاية فى وزارة التخطيط القومى . وبذلك يعتبر المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى الخطوة الأولى لتقوية القطاع الصناعى وتوفير الأسس والقواعد السليمة لنموه .

ولقد كان من الضرورى أن تقوم حكومة الثورة بسن بعض التشريعات الهادفة الى حماية الانتاج الصناعى وتشجيع رأس المال على العمل فى مجاله ، ومن أهم هذه التشريعات القانون رقم ٤٣٠ لعام ١٩٥٣ ، الذى يقضى بتقرير بعض الاعفاءات من ضرائب الدخول للشركات الصناعية . ويذكرنا القانون السابق بالمطالبة الملحة من جانب بنك مصر للحكومات السابقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى قيام الثورة بتخفيف عبء الضرائب عن القطاع الصناعى . ومثال ذلك ما ينص عليه تقرير مجلس الادارة عن عام ١٩٤٩ « بالرغم ما أظهرته الحكومات المتعاقبة من النوايا الحسنة والرغبة الأكيدة فى تشجيع الصناعة ، فقد أثقلتها فى الوقت نفسه بكثير من الضرائب المتلاحقة التى زاد عددها وزادت حصيلتها سنة بعد أخرى . ان الصناعة فى مصر مولود حديث يحتاج ، لكى يستقر وينمو ، الى كثير من الرعاية والمعونة والتأييد . والآن وقد زال الرواج الذى مكن للصناعة من القيام بكل ذلك ، فانها ستواجه ظروف الأحوال الطبيعية وهى مثقلة بمختلف الضرائب .. وفى الواقع ان ما تحتاجه الصناعة المصرية لكى تنمو وتزدهر ، وتستوعب أكبر عدد ممكن من أبناء البلاد ، يمكن تحقيقه بسهولة ، وذلك بعدم ارهاقها بتشريعات لا تراعى فيها جميع الظروف المحيطة بها ، أو بضرائب متلاحقة ثقيلة » .

ولقد أسهمت مجهودات الدولة التى بذلت فى السنوات الأربع الأولى وحتى عام ١٩٥٦ — فى تحسين كفاية القطاع الصناعى بقدر محسوس ، وان

لم يكن بالمعدل الكافى لتحقيق النمو السريع ، ومن ثم اتجهت الدولة نحو وضع تخطيط منظم شامل للقطاع الصناعى ، وفى اطار الاقتصاد القومى ككل ، ووضعت الخطة موضع التنفيذ الفعلى ابتداء من عام ١٩٥٧ فى صورة برنامج للتصنيع حدد له فترة خمس سنوات تنتهى فى عام ١٩٦١ . وتم تنفيذ عدد كبير من مشروعات البرنامج حتى عام ١٩٦٠ بداية الخطة الخمسية الأولى ، أما الجزء الباقى فقد تمت اضافته الى المشروعات المقررة للقطاع الصناعى ضمن خطة التنمية الشاملة . وبالرغم من أن البرنامج السابق يتصف بالشمول وبالتخطيط العلمى الحديث . فمع ذلك يمكن أن نشير الى أن بنك مصر فى تقريره ـ المقدم عام ١٩٢٩ عن انشاء الصناعات الأهلية ـ قد طالب بضرورة وضع برنامج صناعى قومى لمدة عشرة أعوام .

واذا كان بنك مصر ـ منذ أواخر العشرينات من هذا القرن ـ يطالب الحكومات السابقة ، بالمشاركة فى تكوين رأسمال الشركات الصناعية ومثال ذلك ـ افراد الفصل السادس بأكمله تحت عنوان « ضرورة اشتراك الحكومة فى تكوين رأس مال للأعمال الصناعية الجديدة » من التقرير المقدم من البنك عن انشاء الصناعات الأهلية ـ ومن أهم ما جاء فيه ما يأتى : « كان من النظريات الاقتصادية قبل الحرب نظرية تقضى بوجوب ابتعاد الدولة عن مزاولة الأعمال الصناعية والتجارية ، حتى تترك حرية العمل فيها للأفراد والجماعات .. والنظريات الاقتصادية فى ذاتها لا يصبح الأخذ بها قضية مسلمة دون مراعاة الظروف الخاصة بكل أمة وبكل زمان ، فقد تصدق نظرية من النظريات بصفة عامة ولكنها لا تصدق على حالة خاصة فى زمن معين . لهذا فاننا نحسب مصر من البلاد التى لا يصح أن تطبق عليها النظرية القائلة بوجوب ابتعاد الدولة عن مزاولة الشؤون الصناعية والتجارية بذاتها .. والأسباب التى تسوغ اشتراك الدولة فى الأعمال الصناعية عديدة نذكر منها ما يأتى :

أولا : ان احتياجات البلاد الى الأعمال الصناعية كثيرة ، وقدرة البلاد على التوفير والاقتصاد محدودة . وفى اشتراك الحكومة فى هذه الأعمال ما يساعد يقينا على تحقيقها فى زمن أقل بكثير من الزمن الذى يصل فيه مجهود الأمة المصرية وحدها الى الغاية نفسها .

ثانيا : ان الاسراع فى تحقيق احتياجات البلاد الصناعية يفتح أبوابا للعمل تنصرف اليها ميول المصريين فيخف الطلب على وظائف الحكومة ويخف خطر

العاطلين عن الأعمال ، هـذا الخطـر الذى بدأ يرتسـم فى أفق الحياة المصرية الاجتماعيـة .

ثالثا : ان احياء الصناعات التى يستطاع احياؤها فى البلاد المصرية وتوسيع نطاق ما يجب توسيعه منها ، يبعث مصر صناعية بجوار مصر الزراعية ويجعل الصناعة تساير الزراعة مسايرة منسقة منسجمة ، ويهيىء الجو للتوازن المعقول فى الانتاج الصناعى والزراعى ، وينمى أسباب الثروة من ينابيعها الأصلية .

رابعا : ان الدولة مكتظة خزائنهـا بالمال الاحتياطى ، وهذا المال يزيد عاما بعد عام . وليست زيادته المتوالية علامة رخاء تام بقدر ما هى علامة على أن الأعمال الانشـائية النافعة لا تتم بالقـوة الواجبة للاتمام ، وأن ما يبقى من الاعتمادات المالية المقررة يعود كما جاء الى الاحتياطى ، وأن موارد الدولة بالرغم من هذا لا تزيد عن حاجاتها ، انما تزيد عن قدرتها على القيام بالأعمال الانشائية الواجبة . وأن السعى الى مضاعفة قدرتها على الانشاء أمر تقضى به الضرورات العاجلة حتى لا تبقى البلاد طويلا محرومة من الأعمال النافعة التى تحتاج اليها والتى لا يحدها حصر . وأفضل هذه الأعمال ما كان مثمرا ، والأعمال الصناعية من الأعمال المثمرة التى يصح توظيف جزء من الاحتياطى العمومى فيها ، وهى أعمال ينبغى اعتبارها قومية بالنظر الى شدة الحاجة اليها . واعتبار الاشتراك فيها واجبا قوميا للسبب نفسه ، واعتبار العمل المقصود بها عمـلا ذا منفعة عامة بالنظر لما يترتب عليـه من نفع عام .. اذ لا فرق فى النتيجة العـامة ، من حيث رفاهية الأمة وانتفاع الحكومة بهذه الرفاهية بين انشـاء خزان تتوافر به المياه لاحياء أرض موات ، أو اشباع أرض زراعية صالحة ، وبين احياء صنعة تتوافر فيها أسباب الرزق للأيدى العاملة فيها . وتكوين الكفايات للتحويل الصناعى ، وانتاج ما تحتاج اليه البلاد من أشياء مصنوعة » .

الا أن دعوة البنك لم تجد الاستجابة الكاملة ، ولكن ما أن انتقلت مقاليد الحكم الى الادارة الشعبية الوطنية ، حتى وجدت أن هذه المشاركة يجب أن تكون على أوسع مدى ، وفى اطار من التخطيط العلمى ، وما ان اتضحت الرؤيا أكثر ، حتى اتضح أنه لا يمكن تنفيذ برنامج التنمية الاقتصادية تماما الا بحتمية الاتجاه الاشتراكى وانتقال وسائل الانتاج الى الدولة .

اصلاح اختلال التوازن الاقتصادى :

وكان لقاء بنك مصر مع الثورة الوطنية كاملا فى ضرورة العمل على اصلاح اختلال التوازن الاقتصادى المصرى ، نتيجة للاعتماد على قطاع الزراعة ، وضرورة الاتجاه الى الصناعة باعتبارها الميدان الذى يمكن أن يرتفع فيه معدل النمو بدرجة أكبر منه فى الميادين الأخرى ، وبالتالى يمكن عن طريق الصناعة اختصار الطريق للتنمية الاقتصادية العامة . واذا كان بنك مصر قد نجح فى هذا السبيل الى حد كبير فى ظروف يمكن القول بأنها كانت شبه مستحيلة ، الا أن نجاحه كان أقل من احتياجات مصر الفعلية وخصوصا وأن الجهود الاستعمارية والرجعية تمكنت من تجميد جهود البنك فى هذا المجال منذ نهاية الثلاثينيات ، ومع ذلك فقد قدم بنك مصر دعامة حقيقية كانت خطوة هامة على طريق التنمية الصناعية التى اتجهت الدولة الى تنفيذها على أوسع نطاق منذ عام ١٩٥٧ .

مقاومة الاحتلال الاجنبى الاقتصادى :

وقد حاول بنك مصر جهوده فى مقاومة الاحتلال الاقتصادى الأجنبى ، الا أن نجاحه فى هذا السبيل جاء متواضعا ، لأن النفوذ الاقتصادى كان يدعمه ويقويه احتلال عسكرى ، ولذلك تطلعت القوى الوطنية منذ عام ١٩٥٢ الى استقلال مصر واسترداد سياستها كاملة ، وكان الاصرار على الجلاء ، الذى تم بعد قيام الثورة بعامين . وبذلك سهل القضاء على النفوذ الأجنبى فى شتى النواحى الاقتصادية .

تجميع المدخرات الوطنية :

ومنذ نشأة البنك وهو يعمل على تجميع المدخرات الوطنية ، لتوظيفها واستغلال جزء من أرباحها للقيام بالمشروعات الاقتصادية ، كما حث على التوفير والادخار لتكوين المدخرات الوطنية . ولقد أصبح هذا الاتجاه عملا وطنيا نشارك فيه جميع أجهزة تجميع المدخرات فى الجمهورية العربية المتحدة ، حيث أن المدخرات الوطنية تعتبر أمرا حيويا وهاما لتمويل مشروعات خطط التنمية من جهة ، وترشيد الاستهلاك الفردى فى المستويات المنطقية المطلوبة من جهة أخرى.

وقد أظهرت التطورات التى حدثت فى الجهاز المصرفى منذ الثورة ، مدى عمق وسلامة فلسفة المبادىء التى سار عليها الرواد الأوائل عند نشأة البنك ، فكثير من النقد والاعتراضات وجه الى بنك مصر عند قيامه ــ لجعل أسهم البنك اسمية وللمصريين . وادارته مصرية محضة ، وحاولوا التشكيك فى قدرة المصريين

واستعدادهم فى الأعمال المصرفية والمالية • وبالرغم من أن حكمة قيام لبنك على هذه المبادىء الوطنية قد ثبتت على مر الأعوام ، وفى كل الظروف ، فانها لم تتضح بكل هذا العمق والأهمية كما ظهرت عم ١٩٥٧ • ودون أى تعليق نذكر ما قضى به قانون التمصير (رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧) - بألا تقوم بالأعمال المصرفية سوى الشركات المساهمة المصرية ، على أن تكون أسهمها جميعا اسـمية ، ومملوكة لمصريين دائما ، وكذلك يشترط فى أعضاء مجالس ادارتها والمسئولين عن الادارة فيها أن يكونوا مصريين •

كما ظهرت الحكمة من ضرورة استخدام المصريين فى مجل العمل المصرفى . عندما قام الموظفون الأجانب ومديرو البنـوك الأجنبيـة التى وضعت تحت الحراسة بالاستقالة عام ١٩٥٦ • فلو لم تكن الأجيـال التى تربت فى بنك مصر منذ عام ١٩٢٠ موجودة ، لزادت حساسية الموقف ، ولما استطاعت مصر وقتها سد ثغرة من الثغرات الكثيرة التى حاول الاستعمار استغلالها • كما ساعدت شركات مصر من تزويد الشركات الأخرى التى قامت أو تلك التى أنشئتها الثورة بالمديرين على مستوى المسئولية ، وبالعمل الذين كانوا نواة صالحة لتكوين جيل من العمال المهرة المدربين •

واذا كانت القوى الاستعمارية وبعض البنوك الأجنبيـة ، قد حاولت عام ١٩٣٩ تجريح سياسات بنك مصر فى توظيف أمواله ، حتى ولو كانت لصالح الاقتصاد القومى • فقد أظهرت الأيام الحقيقة كاملة • اذ أثبتت الحراسة الوقائية التى فرضت على البنوك الأجنبية عام ١٩٥٦ ، أن الوسائل التقليدية لرقابة البنك الأهلى غير فعالة بالدرجة الكافية ، ولا تحول بينها وبين العبث بالاقتصاد القومى، اذا ما رغبت فى ذلك ، كما اتضح أن البنوك الأجنبية تتحيز للأجانب على حساب المصريين فيما تمنحه من قروض ، ولم تكن تطالب عملاءها الأجانب بالضـمانات الكافية مما أضاع فرصة تحصيل الكثير من القروض عند المطالبة بسدادها •

كما قد وجه النقد فى بعض الأحيان ، لارتباط شركات مصر بالبنك ، وذلك على لرغم من كون هذا الارتباط لا يزيد عن الاتفاق فى الأهداف القومية الاقتصادية العامة ، بجانب الصلة المادية التى تتمثل أساسا فى حصر المعاملات المالية لهذه الشركات مع البنك ، مما يتيح نوعا من أنواع المتابعة للاحتياجات المالية لهذه الشركات ، وطريقة استخدام القروض التى تحصل عليها ، ثم أثبتت الظروف فى عام ١٩٦٤ ضرورة الأخذ بهذا الاتجاه ، فطبق نظام التخصص القطاعى ثم نظام المتابعة المصرفية لوحدات القطاع العام •

البنك والشركات الصناعية بعد الثورة :

ومن الناحية العملية ـ فقد انتعش نشاط البنك فى مجال الشركات الصناعية مرة أخرى بعد قيام الثورة بفترة بسيطة ، فقام فى عام ١٩٥٣ بتقديم العون اللازم لشركات مصر لتدعيم مراكزها المالية ولزيادة انتاجها ؛ ومن هذه الشركات شركة مصر للحرير الصناعى ، وشركة مصر لنسج الحرير ، وشركة مصر للغزل والنسج بالمحلة الكبرى ، وشركة مصر للغزل والنسج الرفيع ، وشركات الملاحة البحرية ، وكذلك شركة مصر للطيران التى قررت الحكومة أن تساهم فى زيادة رأس مالها بمقدار نصف مليون جنيه كما قررت لها اعانة سنوية .

ومنذ عام ١٩٥٤ بدأ البنك فى الاشتراك فى المشروعات الصناعية الجديدة التى تقيمها الدولة ، فساهم فى تأسيس شركة الحديد والصلب المصرية بمبلغ ٦٠٠ ألف جنيه ، وفى تنمية شركة الجوت بمبلغ ٥٠ ألف جنيه ، كما أسس كل من شركة مصر للفنادق وشركة مصر للألبان والأغذية . ويلاحظ فى هذا الصدد ان مجموع ما ساهم به البنك مع شركاته فى تأسيس كل من شركة الحديد والصلب المصرية بلغ مليون جنيه ، وشركة مصر للفنادق مبلغ ٢٢١ ألف جنيه .

وساهم البنك فى أغلب المشروعات الحيوية التى أقيمت عم ١٩٥٥ ، فاشترك فى تأسيس كل من شركة الصناعات والكيماويات المصرية بمبلغ ٦٠٠ ألف جنيه ، وفى الشركة القومية لانتاج الأسمنت بمبلغ ٩٠ ألف جنيه ، والشركة العامة لمنتجات الجوت ٥٠ ألف جنيه ، وأسس شركة مصر للتجارة الخارجية مساهما فى رأس المال بمبلغ ٥٠ ألف جنيه .

وساهم البنك فى عام ١٩٥٦ فى تأسيس الشركة العامة لصناعة الورق بمبلغ ٥٠ ألف جنيه ، وأسس شركة مصر للكيماويات وساهم فى رأس مالها بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه . كما اشترك البنك فى عام ١٩٥٧ بمبلغ ٨٠٠ ألف ليرة سورية فى البنك الصناعى السورى الذى تكون بواسطة الحكومة لتنمية الصناعة فى سوريا .

وفى نهاية عام ١٩٥٩ قام البنك ـ وبناء على طلب هيئة تنمية السنوات الخمس بتمويل عملية التعديلات والانشاءات الجديدة اللازمة لشركة مصر للتمثيل والسينما باستوديو مصر ، وبلغ اجمالى هذا التمويل حتى منتصف عام ١٩٦٦ حوالى ١٥٠ ألف جنيه . كما أسس البنك فى عام ١٩٦٠ شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج وساهم فى رأس مالها بمبلغ ٥٠٠ ألف جنيه .

وأصبح موقف البنك عام ١٩٦٠ عند تأميمه من ناحية الشركات التى أسسها والتى ساهم فيها كالآتى :

الشركات التى قام البنك بتأسيسها		الشركات التى قام البنك بالاسهام فيها	
١ – مطبعة مصر	١٩٢٢	١ – الشركة العقارية المصرية (قام البنك بتمصيرها عام ١٩٢٥)	١٨٩٦
٢ – شركة مصر لحلج الأقطان	١٩٢٤	٢ – تلغراف ماركونى	١٩٢٦
٣ – شركة مصر للنقل والملاحة	١٩٢٥	٣ – شركة مصر للهندسة والسيارات	١٩٤٤
٤ – شركة مصر للتمثيل والسينما	١٩٢٥	٤ – شركة البلاستيك الأهلية	١٩٤٥
٥ – شركة مصر للغزل والنسيج	١٩٢٧	٥ – شركة الحديد والصلب المصرية	١٩٥٤
٦ – شركة مصر لمصايد الأسماك	١٩٢٧	٦ – الشركة العامة لمنتجات الجوت	١٩٥٤
٧ – شركة مصر لنسج الحرير	١٩٢٧	٧ – شركة الصناعات الكيماوية «كيما»	١٩٥٥
٨ – شركة بنك مصر لبنان	١٩٢٩	٨ – الشركة القومية لإنتاج الأسمنت	١٩٥٥
٩ – شركة مصر لتصدير الأقطان	١٩٣٠	٩ – البنك الصناعى السورى	١٩٥٧
١٠ – شركة مصر للطيران	١٩٣٢	١٠ – الشركة العامة للثروة المعدنية	١٩٥٩
١١ – شركة بيع المصنوعات المصرية	١٩٣٢		
١٢ – شركة مصر للتأمين	١٩٣٤		
١٣ – شركة مصر للملاحة البحرية	١٩٣٤		
١٤ – شركة مصر للسياحة	١٩٣٤		
١٥ – شركة مصر للغزل والنسج الرفيع	١٩٣٨		
١٦ – شركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح	١٩٣٨		
١٧ – شركة مصر لصباغى البيضا	١٩٣٨		
١٨ – شركة مصر للمناجم والمحاجر	١٩٣٨		
١٩ – شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت	١٩٣٨		
٢٠ – شركة مصر للمستحضرات الطبية	١٩٤٠		
٢١ – شركة مصر للحرير الصناعى	١٩٤٦		
٢٢ – شركة مصر للفنادق	١٩٥٥		
٢٣ – شركة مصر للألبان والأغذية	١٩٥٦		
٢٤ – شركة مصر للتجارة الخارجية	١٩٥٥		
٢٥ – شركة مصر للكيماويات	١٩٥٦		
٢٦ – شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج	١٩٦٠		

ومن ناحية أخرى ، فمن تكرار القول أن نبرز أهمية المبادرة التى قام بها بنك مصر عام ١٩٥٦ فى تمويل القطن ، وتفويت الفرصة على المستعمر فى استغلال الموقف ، اذ أنها لم تكن المبادرة الأولى التى قام بها البنك ، فقد تكررت هذه المواقف أكثر من مرة ، وخصوصا فى فترات الأزمات ، كالأزمة العالمية فى الثلاثينات ، وفترة الأزمة العقارية ، وابان حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، ومرة أخرى

عام ١٩٥٠ حيث عمدت البنوك التجارية الأجنبية الى الحد من تمويلها لمحصول القطن ، وعلى العموم فليس هذا بمستغرب فقد ثبت بشكل قاطع أن كثيرا ما استخدمت البنوك الأجنبية والمؤسسات المشابهة كوسيلة للضغط الاقتصادى فى كثير من الأحيان ، وحتى على حساب ربحيتها فى بعض الظروف ، مقابل الوصول الى الأهداف السياسية التى تهدف اليها الجهات التابعة لها هذه المؤسسات .

تزايد انتشار فروع البنك بعد الثورة :

أخذ البنك ـ منذ عام ١٩٥٢ ـ فى تدعيم مبدأ انشار فروعه لتوصيل خدماته المصرفية الى كل أماكن الوطن العربى ، حتى أصبح أكثر البنوك المصرية انتشارا فى الخارج ، ففتح فروع السودان حتى بلغت تسعة فروع ، وفى ليبيا فرعين ، وفى السعودية فرعين ، ووصلت فروع البنك فى سوريا فى عام ١٩٥٨ أحد عشر فرعا ، وفى اليمن افتتح البنك أربعة فروع ، وعلى المستوى المحلى ودعما لضرورة تجميع المدخرات القومية التى أصبحت أمرا حيويا وهاما ، أخذ البنك فى انشاء وتدعيم وحدات الداخل ، وواصل خطته فى تعميم وحداته فى سائر جهات الجمهورية وخصوصا فى المناطق المحرومة من الخدمات المصرفية ، ونتيجة لهذه السياسية فقد بلغ عدد هذه الوحدات فى الوقت الحالى ١٣٧ وحدة ، بالاضافه الى وحدات البنك فى الخارج وعددها ثمانية وحدات تتركز فى جمهورية السودان [١] (نتيجة لسياسات التعريب والتأميم فى بعض البلاد العربية) .

وتوضح المقارنة التالية مدى تعدد وحدات البنك بالنسبة للبنوك التجارية الأخرى .

	عام ١٩٦٨	عام ١٩٦٩
ـ إجمالى الوحدات بالبنوك	٣٧٩	٣٨٢
ـ إجمالى وحدات بنك مصر	١٤٤	١٤٥
ـ نسبة الثانية للأولى	٪٣٨٫٢	٪٣٨

(١) أمم الجهاز المصرفى فى السودان فى مايو ١٩٧٠ .



الخزائن الحديدية / بنك مصر المركز الرئيسي – القاهرة

هذا فضلا عن انتشار هذه الوحدات كالآتى :

القاهرة والجيزة	الاسكندرية	منطقةوجهبحرى	منطقه قبلى	مكاتب العملة	فروع السودان	مجموع
٢٨	٧	٥٣	٣٥	١٤	٨	١٤٥

القوى العاملة بالبنك :

يرجع الى بنك مصر الفضل فى تكوين جيل من الفنيين والاداريين تتوافر لديهم خبرات ومهارات عاونت أو تعاون على اقامة وادارة الكثير من المشروعات المصرفية والمالية والصناعية والتجارية وقد تبع البنك فى سبيل تنمية هذه الخبرات الفنية والادارية كل الوسائل الممكنة ٠

وتمشيا مع سياسة البنك التى تستهدف رفع كفاءة العاملين به تم انشاء مركز لتدريب العاملين افتتح فى عام ١٩٦٨ ويتابع هذا المركز تنفيذ برنامج تدريبى واسع النطاق يشمل جميع العاملين سواء على المستويات الاشرافية أو العاملين الجدد وحديثى العهد بالخدمة ٠ هذا بجانب استمرار البنك فى ايفاد موظفيه فى بعثات دراسية وتدريبية بالداخل والخارج بهدف اكتساب خبرات جديدة ٠

والى جانب هذا الدور التعليمى والتدريبى الذى لعبه بنك مصر قام بدور كبير فى مجال الخدمات الاجتماعية ظهر أول ما ظهر فى انشاء صندوق تعاون وتوفير لموظفى البنك وذلك باستقطاع مبلغ ٥٠٠ جنيه فى ميزانية عام ١٩٢١ ، وقد أنشىء الصندوق فعلا فى سنة ١٩٢٢ حيث بلغ رأس ماله ١٢٧٨ جنيه فى حين كان عدد موظفى البنك ١٣٤ (عدا الموظفين تحت التمرين وعددهم ٢٤) ٠

وفى سنة ١٩٢٣ بينما بلغ عدد موظفى البنك ٢٠٩ موظفا (عدا الموظفين تحت التدريب وعددهم ٢٤) أصبح رأس مال الصندوق ٣٢٩٦ جنيها من ذلك ١١١٣ جنيه قيمة ما تبرع لهم به البنك وتوالت بعد ذلك زيادة حصيلة الصندوق على مر السنوات حتى سنة ١٩٣٤ حيث بلغ رصيد الصندوق ٦٦٦٢٢ جنيها شاملة تبرع البنك ثم حول هذا الرصيد فى سنة ١٩٣٦ الى شركة مصر لعموم التأمينات ضمانا للتأمين على حياتهم وتوفير مكافأة مجزية تصرف للعامل عند التقاعد أو العجز أو الوفاة ٠ ولم يأل البنك جهدا فى توفير كل ما يكفل لموظفيه وعماله من تحسين صحتهم ورفع مستواهم الاجتماعى والثقافى فمن الناحية العلاجية أنشأ البنك عيادة باطنية تبعتها عيادة رمدية وخصص بصفة دائمة

بعض السادة الأطباء لعلاج الموظفين فى أوقات العمل الرسمية ، كما أعد بعض الأخصائيين لعلاجهم واتفق مع بعض المستشفيات لاجراء العمليات الجراحية وعلاج الحالات المستعجلة والمزمنة علاوة على تخصيص بعض الصيدليات لصرف الأدوية وبذلك أصبح الموظف يعالج علاجا شاملا .

وقد أنشأ بنك مصر وشركاته اتحادا رياضيا بقصد تقوية الروابط الاجتماعية وبث الروح الرياضية بين أعضائه وايجاد صلات التعاون والتعارف بينهم مع تنظيم المباريات الرياضية وتزويد الفرق الرياضية بالمدربين الأكفاء ، ولتحقيق هذه الأغراض أقام البنك مع شركاته ناديا خاصا أطلق عليه (نادى طلعت حرب لبنك مصر وشركاته) .

ويقوم البنك باصدار نشرة اقتصادية ربع سنوية تحمل اسمه وتوزع مجانا على المعنيين بتتبع التطورات الاقتصدية المحلية والدولية .

وفيما يلى عرض لتطور القوى العاملة فى البنك .

تطور حجم القوى العاملة فى بنك مصر وتطور وحدات البنك فى الفترة من ديسمبر ١٩٢٤ الى يونيو ١٩٦٩ .

السنة	إجمالى عدد العاملين	عدد وحدات البنك	متوسط عدد العاملين بكل وحده
١٩٢٤/١٢/٣١	٣٧٦	١٠	٣٨
١٩٢٩/١٢/٣١	٦٨٠	١٩	٣٦
١٩٣٤/١٢/٣١	٧٨٧	٢٤	٣٢
١٩٣٩/١٢/٣١	١١٣٢	٢٤	٤٧
١٩٤٤/١٢/٣١	١٥٣٧	٢٥	٦٢
١٩٤٩/١٢/٣١	٢٢١٦	٣٥	٦٣
١٩٥٤/١٢/٣١	٢٧٨٤	٤٤	٦٣
١٩٥٩/١٢/٣١	٤٠٤٥	٧١	٥٧
١٩٦٤/١٢/٣١	٥٣٧٠	٩٢	٥٨
١٩٦٥/٦/٣٠	٥٣٩٢	٨٧	٦٢
١٩٦٦/١٢/٣١	٥٢٦٢	٨٧	٦٠
١٩٦٧/١٢/٣١	٥١٦٤	٨٧	٦٠
١٩٦٨/١٢/٣١	٥٠٥٥	٨٦	٥٩
١٩٦٩/٦/٣٠	٥٢١٣	٨٨	٥٩

ويمكن أن نلاحظ من الجدول السابق الاتجاه الصـــعودى لعـدد العاملين حتى ديسمبر ١٩٦٤ ، ثم الاتجاه الهبوطى فيما بعد ذلك ويمكن أن يفسر هذا الاتجاه بأنه بعد اندماج البنوك فى ١٩٦٤ توقف البنك عن التعيين مع استمرار الخروج سواء للتقاعد أو الانتقال الى أعمال أخرى • الا أن اتجاه حجم القوى العاملة فى الفترة من يونيو ١٩٦٨ الى يونيو ١٩٦٩ اتجه مرة ثانية للزيادة نتيجة للتعيينات التى استلزمها توسع البنك فى فتح وحدات جديدة كما هو واضح من الجدول نفسه •

والجدول التالى يبين تكلفة العاملين بالبنك فى الفترة من سنة ١٩٦٤ الى يونيو سنة ١٩٦٩ •

السنة	تكلفة القوى العاملة بالألف جنيه	الأهمية النسبية فى المصروفات	التغير	معدل التغير %	متوسط الأجر الفردى بالجنيه
يونيو ١٩٦٤	٣٣٢٧	٤٦,٩	٨٥٥	٣٤,٥	٦٢١,٤
« ١٩٦٥	٣٥٤٠	٤٤,٤	٢٠٣	٦,١	٦٥٦,٥
« ١٩٦٦	٣٤٥٣	٤٩,٩	١٢٤—	٣,٥—	٦٥٦,٦
« ١٩٦٧	٣٤١٠	٥٢,٣	٤٣—	١,٢—	٦٦٠,٣
« ١٩٦٨	٣٣٨٥	٥١,٩	٢٥—	٧,٠—	٦٦٩,٦
« ١٩٦٩	٣٥٣١	—	١٤٦	٤,٣	٦٧٧,٤

يتضح من الجدول السابق أن تكلفة العاملين تتزايد مع زيادة حجم القوى العاملة حيث تبدأ بالزيادة حتى يونيو ١٩٦٥ ثم فى الانخفاض الى أن تسـتعيد الاتجاه الصعودى فى يونيو سنة ١٩٦٨ الى يونيو ١٩٦٩ •

النشــاط التجارى للبنك

توسعت أعمال بنك مصر وزاد نشاطه بمعدلات كبيرة منذ انشائه وحتى الآن ، وتمشى هذا النشاط مع الأوضاع الاقتصادية والظروف العامة التى سادت خلال نصف القرن الأول من حياته ، كما ارتبط هذا النشاط بالأهداف والمبادىء التى عمل البنك على تحقيقها خلال مرحلة الرأسمالية الوطنية (١٩٢٠ ــ ١٩٥٢)، وبالأهداف العامة للدولة فى مرحلة التنمية الاقتصـــادية والتحول الاشتراكى منذ (١٩٥٢) ، وخلال الخمسين عاما الماضية ، أصبح بنك مصر فى مقدمة البنوك التجارية فى كثير من بنود الموارد والاستخدامات ، فتزايدت احتياطياته وودائعه بشكل كبير ، وكثر عدد عملائه ، وارتفعت قيمة قروضه وسلفياته واستثماراته . كما تضاعف دور البنك فى تمويل عمليات التجارة الخارجية ، وقد صاحب نمو موارد البنك تغير جوهرى فى تلك الموارد ومجالات توظيفها ، وفى توجيه سياسة البنك المصرفية والادارية .

راس المال والاحتياطات :

كان تطور أرقام رأس المال والاحتياطيات كالآتى :

(١٠٠٠ جنيه)

	١٩٢١	١٩٣١	١٩٤١	١٩٥١	١٩٥٥	١٩٦٠	٦٦/٦٥	٦٩/٦٨
رأس المال	٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
الاحتياطيات	٧	٦٨٧	١١٨	٤٥٠٠	٥٨٠٠	٧٦٠٠	٨٨٠٠	٩١٠٠

بدأ البنك برأس مال صغير ــ ٨٠ ألف جنيه مصرى ــ أخذ ينمو مع كل اكتتاب عام لأسهم البنك ، حتى بلغ رأس المال فى ٢٦ ديسمبر عام ١٩٢٧ مليون جنيه ، وتمشيا مع اتساع أعمال البنك وازدياد ودائعه ، زيد فى عام ١٩٥٥ من مليون جنيه الى مليونى جنيه ، وذلك باصدار ٢٥٠ ألف سهم جديد تم الاكتتاب فيها جميعا بتوزيعها على المساهمين بقدر ما يمتلك كل منهم من أسهم قديمة ، وبقيمة اسمية قدرها أربعة جنيهات للسهم الواحد .

ومنذ نشأة البنك وهو ينهج سياسة حريصـــة فى تكوين الاحتياطيات وتدعيمها ، وقد خدمت هذه السياسة البنك فى مواجهته لمشاكل الســوق التى كانت تتنازعها المصالح الأجنبية ، وتتسم بأحوال اقتصادية غير مستقرة ، بالاضافة

الى عدم وجود بنك مركزى وطنى يوفر الســـيولة عند الضرورة ويتعاون مع البنوك القائمة ، وقد ظهرت أهمية هذه السياسة فعلا ابان عامى ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ عندما استخدمت الاحتياطيات لتغطية جزء من بنود الدعم ــ كما سبق أن بينا ــ كما أسهمت هذه السياسة فى تكوين الشركات الصناعية والتجارية التى قام البنك بانشائها ، اذ كان البنك يخصص جزءا من احتياطياته لتمويل انشـــاء هذه الشركات • ومنــذ عام ١٩٤١ عمــد البنك الى تدعيم احتياطياته باحتجاز جزء مناسب من الأرباح الكبيرة المتولدة نتيجة الحرب العالمية الثانية ، ولذا فقد ارتفعت الاحتياطيات من حوالى ١١٨ ألف عام ١٩٤١ الى أكثر من ٤ر٣ مليون جنيه عام ١٩٥١ • ثم واصل الرقم ارتفاعه التدريجى حتى بلغ ٩ر١ مليون جنيه عام ٦٨/١٩٦٩ ، ولهذا فقد بلغت قيمة الاحتياطيات أكثر من أربعة أضـــعاف رأس المال ، هذا بخلاف المخصصات الأخرى •

والقياس التالى للبنوك التجارية يوضح مدى تفوق احتياطيات بنك مصر الحرة على البنوك التجارية مجتمعة :

(مليون جنيه)

	٦٨/٦/٣٠	٦٩/٦/٣٠	التغير	النسبة
ــ إجمالى إحتياطيات البنوك	١٨٫٩	٢٠٫٠	١و١	٥٫٨٪
ــ إجمالى إحتياطيات بنك مصر	٩٫٠	٩و١	٠و١	١و١٪
ــ نسبة الثانية إلى الأولى	٤٧٫٦٪	٤٥٫٥٪		

الودائع :

تطورت أرقام الودائع منذ نشأة البنك كالآتى :

(مليون جنيه)

	١٩٢١	١٩٣١	١٩٤١	١٩٥١	١٩٥٥	١٩٦٠	٦٥/٦٦	٦٨/٦٩
ودائع جارية	٠٫٣٩٨	٣٫٩	١٠٫٢	٥٢٫٢	٥٨٫٣	١٠٢٫٧	٨٢٫٩	٨٥٫٨
ودائع لأجل	٠٫٠٠٧	٣٫٢	٢٫٥	٥٫٨	٦٫٢	٩٫٨	٣٣٫٨	٥٠٫٤
ودائع توفير	٠٫٠٠٠	٠و٣	٠٠٫٩	٣٫٦	٤٫٥	٧٫٥	٢١٫٨	٢٣٫١
إجمالى الودائع	٠٫٤٠٥	٧٫٤	١٣٫٦	٦١٫٦	٦٩٫٠	١٢٠٫٠	١٣٨٫٥	١٥٩٫٣
نسبة الودائع لأجل ولتوفير للإجمالى	٠٠٠٠	٤٧٫٣٪	٢٥٫٢٪	١٥٫٢٪	١٥٫٥٪	١٤٫٤٪	٤٠٫١٪	٤٦٫١٪

واذا كانت الودائع تعتبر المصـدر الرئيسى لمصـادر الأموال فى البنوك التجارية ، فقد عمد البنك منذ انشائه الى جذبها وتنميتها مستخدما كافة الوسائل فى ذلك ، وكان من جراء توافر الأموال عقب الحرب العالميـة الأولى ، واثارة النزعة القومية عقب ثورة ١٩١٩ ، أن نجح بنك مصر فى جذب مقدار طيب من الودائع ، اذ كانت حوالى ٤٠٥ ألف جنيه عام ١٩٢١ فطفرت الى ٧ر٤ مليون جنيه عام ١٩٣١ ، هذا بالاضافة الى أن نسبة كبيرة من الودائع فى هذه الفترة كانت اما ودائع آجلة واما لتوفير (بلغت هذه النسبة عام ١٩٣١ : ٣ر٤٧٪) وساعد على ذلك أنه لم يكن الوعى المصرفى أو نشاط الأعمال بين المصريين يستدعى وجود الودائع الجارية والتعامل على نطاق واسع بأدوات الائتمان ، بل كان جزء كبير من الودائع الجارية نفسها يميل الى الاستقرار وعدم تعرضه للسحب .

ولهذا فعندما زاد النشاط الاقتصادى واتسع نطاق الأعمال خـلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، ارتفعت الودائع الى ٦ر١٣ مليون جنيه عام ١٩٤١ ، وتضاعفت الى ٦ر٦١ مليون جنيـه عام ١٩٥١ ، ولكن انخفضت نسبة الودائع الآجلة الى اجمالى الودائع فأصبحت (٢٥٪) ثم الى (٢ر١٥٪) .

وبالرغم من الارتفاع المستمر فى أرقام الودائع لدى البنك ، فانه يبذل منذ عام ١٩٥٢ كل الجهود الممكنة لتنميتها والارتفاع بأرقامها . ولقد تزايدت قدرة البنك على جذب الودائع عن طريق وحداته المنتشرة فى كل البلاد ، ولما كان من أهم وظائف الجهاز المصرفى فى المجتمع الاشتراكى تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو تمويل مشروعات التنمية وفق الخطة العامة للدولة ، فقد اهتم بنك مصر بصـفة خاصة بالودائع ذات الصفة المستقرة ، وكذلك بالودائع الادخارية التى ارتفعت نسبتها الى اجمـالى الودائع (١ر٤٠٪ عام ١٩٦٦/٦٥) ثم الى (١ر٤٦٪ عام ١٩٦٩/٦٨) . ومن هذا يتضح نجاح البنك فى تعبئة المدخرات ، ومسايرته للاتجاه العام للدولة فيما يختص باسهامه فى التنميـة ، ومما يؤكد كذلك ثقة الجمهور فى البنك . وخصوصا اذا أخذنا فى الاعتبار أن الجزء الأكبر من هذه الودائع تعتبر ودائع أفراد وتمثل الادخار الشعبى الأصيل الذى عنى بنك مصر بتشجيعه بكافة الوسائل .

هذا وقد ابتكر بنك مصر نوعا جديدا من الودائع ذات الطبيعة الادخارية (الودائع المتضاعفة) وهو نظام ينفرد به واضعا أمام المدخرين أحد الأساليب الجديدة التي تحقق لهم عديدا من المزايا ، سواء فيما يتعلق بمضـاعفة قيمة

الوديعة أو الفائدة السنوية التى تمنح لهم ، وقد بدأ فى تنفيذ هذا النظام منذ أول يونية سنة ١٩٦٨ ٠ كما أدخل البنك نظاما حديثا فى التوفير (نظام التوفير ذو الجوائز) ومن مزايا هذا النظام امكانية الحصول على فوائد بمعدل ٣٫٥٪ سنويا فضلا عن فرصة الحصول على جوائز مالية ٠٠ تصل الجائزة الأولى منها الى ١٠٠٠ جنيه وكل عشرة جنيهات من المبلغ المودع يعطى الحق للعميـــل فى الحصـــول على رقم يخول له الاشتراك فى السحب الذى يتم مرتين فى السنة٠ ويمكن لجميع المشتركين فى هذا النظام وفى جميع الأحوال الحصول على قرض بضمان الوديعة بنسبة ١٠٠٪ من قيمتها ٠

القروض والسلفيات :

كان تطور أرقام بند القروض والسلفيات والكمبيالات المخصومة كالآتى :

(مليون جنيه)

١٩٢١	١٩٣١	١٩٤١	١٩٥١	١٩٥٥	١٩٦٠	٦٦/٦٥	٦٩/٦٨
٠٫٣٥	٧٫٧	٧٫٢	٣٦٫٤	٤٢٫٦	٨٤٫٦	٨٦٫٣	١٠٩٫٥

تميزت الســـياسة الائتمانية لبنك مصر فى فترة العشرينات والثلاثينات بالاقبال على تمويل محصول القطن والاقراض عليه ٠ وتدل أرقام الوارد لشون البنك من القطن خلال هذه الفترة على اهتمـــامه الزائد بعملية تمويل القطن ٠ فبعد أن كان بنك مصر عام ١٩٢١ الثانى عشر فى الترتيب من بين ١٣ بنكا تصدر باسمها الأقطان من ميناء البصل بالأسكندرية أصـــبح أول البنوك عام ١٩٢٦ وبدأ يسيطر على جزء هام فى حركة تصريف الأقطان منذ ذلك العام ٠

كما اتجه البنك ـ خلال نفس الفترة الى توفير السلفيات والقروض اللازمة للشركات سواء التى أسهم فى انشائها أو غيرها من المشروعات الوطنية الأخرى ٠ ولهذا فقد ارتفعت قيمة القروض والسلفيات من حوالى ٣٤٩ ألف جنيه عام ١٩٢١ الى ٧٫٧ مليون جنيه عام ١٩٣١ ٠ ولكن فى فترة الأربعينات اتسمت السياسية الائتمانية للبنك بعدم التوسع والحرص فى منح القروض نظرا لتزايد النشـــاط الاقتصادى الذى ارتبط بظروف الحرب العلمية الثانية وما بعدها ، وارتفاع نسبة

المخاطر فى التسليف من جهـــة ، وتزايد الأموال المتدفقة وانكماش الطلب على القروض من جهة أخرى ٠

ولكن منذ عام ١٩٥٢ ، اتجه البنك بسياسته الأئتمانية الى الاســـهام فى تمويل المشروعات لتنمية الانتاج والمعاونة فى النهضة الاقتصادية ٠ وأدت زيادة رأس مال البنك واحتياطياته وودائعه الى زيادة موارده ، وبالتالى مقدرته على منح التسهيلات الأئتمانية ، ولهذا تزايدت قيمة السلف والقروض الممنوحة بكافة الضمانات بشكل كبير ٠ اذ توسع البنك فى ســـياسته الأئتمانية ، وأقبل على تمويل المحاصــيل الزراعية الرئيسية ، وعلى رأسها القطن والأرز ، وقد ساعده على ذلك تعدد وانتشار وحداته بالريف ، فضلا عن استعداداتها الفنية اللازمة للتمويل من حيث توفير أماكن التخزين ، وكذلك القوى العاملة المتخصصة فى هذا النوع من النشاط ، فضـــلا عن الموارد التى يمكن اتاحتها للتمويل عند الحــاجة ٠

وتتيجة لاتساع القطاع العام واضـــطلاعه بأعباء تنفيــذ خطة التنميــة الاقتصادية ، اتجه البنك الى تزويده بالطاقات التمويلية اللازمة ، مع تعـــديل معايير دراسة القروض والسلفيات ، فاحتل الغرض من السلفة ومدى ما تحققه فى عملية التنمية المقام الأول ، بعد أن كان « الضمان » هو المعيار الأساسى ٠ ويقوم بنك مصر منذ عام ١٩٦٤ بتمويل القطاع المخصص له وهو قطاع الغزل والنسيج ، ولا شك فى أن الجهود التى بذلها ويبذلها بنك مصر فى سبيل توفير كافة التسهيلات والخدمات المصرفية داخليا وخارجيا لهـذا القطاع سواء قبل نظام التخصص أو بعده قد أسهمت الى حد كبير فى مستوى النمو المرتفع الذى حققه هذا القطاع ٠

هذا وقد أدخل البنك خدمات تمويلية أخرى يعتبر رائدا فيها ، وهى نظام سلف تمويل شراء الســـلع المعمرة معاونة للمستهلك على اقتناء هذه السلع ، وتوفيرا لسيولة التجار دون تجميد رأسمالهم فى أقساط العملاء وكذلك لتيسير انسياب الانتاج والمخزون من هذه السلع ، وكذلك نظام التسليف بضـــمان الذهب والرهونات ويعتبر بنك مصر البنك الوحيد الذى يزاول هذا النوع من التسليف ٠

وكانت ثمرة هذه السياسة أن ارتفعت السلف والقروض الى رقم قياسى لم يتحقق من قبل ، فقد بلغت ١٠٩ر٥ مليون جنيه عام ١٩٦٩/٦٨ ، وذلك بعد أن

كانت ٨٦٫٣ مليون جنيـــه عام ٦٥/ ١٩٦٦ ، بزيادة قدرها ٢٣٫٢ مليون جنيه وبمعدل بلغ ٢٦٫٨٪ أما بالنسبة لاجمـــالى القروض والسلفيات فى البنوك التجارية فكان القياس كالآتى بملايين الجنيهات :

	٣٠/٦/٦٨	٣٠/٦/٦٩	التغيير	النسبة
– إجمالى القروض والسلفيات فى البنوك	٢٧٤٫٥	٢٨٧٫٩	١٣٫٤	٤٫٩٪
– إجمالى القروض فى بنك مصر	٨٠٫٩	٩٥٫٥	١٤٫٦	١٨٫٠٪
– نسبة الثانية إلى الأولى	٢٩٫٥٪	٣٣٫٢٪		

محفظة الأوراق المالية :

تطورت السياسة الاستثمارية لبنك مصر مع أهدافه من جهة ومع الظروف الاقتصادية السائدة فى كل فترة من جهة أخرى • ونوضح فيما يلى تطور أرقام محفظة الأوراق المالية للبنك فى سنوات مختلفة :

(مليون جنيه)

١٩٢١	١٩٣١	١٩٤١	١٩٥١	١٩٥٥	١٩٦٠	٦٥/٦٦	٦٨/٦٩
٠٫٠٣	١٫٢	٤٫٥	٨٫٤	١١٫٣	٢٢٫١	٤٠٫٩	٣٨٫٨

ولقد ارتبطت ســياسة البنك الاستثمارية (فى الفترة من عـام ١٩٢٠ الى ١٩٢٩) بالأحداث السائدة ، والتى سبق أن تناولناها بشىء من التفصـيل ـ فالتزم البنك بسياسة مؤداها عدم توزيع كل ما يحصل عليه من أرباح على المساهمين ، بل احتجز جزء منها بغرض انشاء شركات تجارية وصناعية ، وقد تمكن البنك بفضل هذه السياسة من الاكتتاب فى جزء كبير من رؤوس أموال الشركات التى أنشأها •

وفى فترة الثلاثينات حيث سادت الأزمة الاقتصادية العالمية ، عمد بنك مصر الى تطوير سياسته الاستثمرية بما يتلاءم والأوضاع الاقتصـــادية السائدة ، فبعد أن كان البنك يتحمل فى العشرينات مسئولية اقامة الشركات وتأسيسها اتجه الى الاشتراك مع شركات أخرى قائمة ، بجانب سياسة تحمل عبء انشاء بعض الشركات التى تبناها خلال العشرينات •

وكما سبق أن بينا ـ فقد نجح الاستعمار وأعوانه فى عام ١٩٣٩ ـ عن طريق أزمة بنك مصر المفتعلة ـ عرقلة أى نمو صناعى وتجميد أهم هدف من أهداف البنك وهو المشاركة فى تنمية الصناعة فى مصر . وبالفعل فان البنك لم يقم بأى مشروع صناعى حتى عام ١٩٥٢ ، وانعكس ذلك على سياسة البنك الاستثمارية خلال تلك الفترة ، اذ لم يكن هناك مجال أمام البنك الا الاستثمارات الحرة المتنوعة . وقد هيأت الظروف المالية فى الدولة منفذا هاما للاستثمارات ، حيث أصدرت الحكومة أول قرض أهلى لتمويل القطن فى تاريخ مصر ، كما طرحت لأول مرة أيضا أذونا على الخزانة المصرية ، وكانت هذه الأوراق مجالا مناسبا ليستخدم فيه البنك الموارد الزائدة لديه ، واكتتب البنك فيها بمبالغ كبيرة بلغت خلال عام ١٩٤٣ وحدة ٢ر٧ مليون جنيه ، ومع ازدياد السيولة فى البنك ـ خلال هذه الفترة ـ كانت السندات الحكومية منفذا هاما لاستثمارات البنك التى ارتفعت قيمتها لديه عام ١٩٤٦ لتمثل أهمية نسبية فى مكونات محفظة أوراقه المالية بلغت ٦ر٦٩٪ وهى أعلى نسبة وصلت اليها قيمة هذه الأوراق منذ انشاء البنك .

وقد كانت الاستثمارات الحكومية عاملا فعالا فى موازنة السيولة لدى البنك فحينما تزايدت حركة التصدير خلال عام ١٩٥٠ وتطلب الأمر توفير النقد السائل وما صاحب هذه الحركة من ارتفاع أسعار القطن مما أدى الى زيادة طلبات العملاء ، كانت هناك فرصة لتصفية جزء كبير من الأوراق الحكومية .

وبعد قيام الثورة عام ١٩٥٢ ـ وتمشيا مع التطورات الاقتصادية الجديدة ـ سارع بنك مصر الى العودة الى السياسة الاستثمارية السابقة ـ التى كان متبعها فى العشرينات والثلاثينات ـ وذلك بعد أن أمن المناورات السياسية.

وتأكد أن أهدافه التى سعى الى تحقيقها بكافة الوسائل أصبحت الدولة تتبناها ضمن برنامج شامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولهذا تخلى البنك بصورة نهائية عن هذه السياسة ، وذلك بأن أسهم فى العديد من المشروعات ، وتحمل مسئولية القيام ببعضها الى جانب مساهمته فى القروض الحكومية بمعدلات مرتفعة ، وتم كل ذلك فى ضوء الالتزام بالقواعد المتعارف عليها فى سياسات البنوك التجارية بما يتطلبه الموقف من ضرورة توفير السيولة لتلبية احتياجات العملاء فى حينها .

وقد انعكست تماما الاجراءات الاقتصادية التى اتخذت فى بدء مرحلة

التحول الاشتراكى منذ عام ١٩٦١ ـ على سياسة بنك مصر الاستثمارية ولذا أصبحت الأوراق المالية لديه تتمثل فى أوراق حكومية أو مضمونة من الحكومة ، وساعد على ذلك الآتى :

١ ـ تحويل أسهم البنك نفسه الى سندات على الدولة .

٢ ـ اشتراك البنك فى قرض الانتاج عام ١٩٦١ .

٣ ـ الاسهام فى السندات التى أصدرها بنك التسليف الزراعى والتعاونى (قبل تحويله الى مؤسسة عامة) .

٤ ـ ما تقرر ـ عقب تأميم الشركات وتحويل الأسهم الى سندات على الدولة ـ من تيسيرات على صغار المستثمرين ، وقد أسهم البنك فى هذه التيسيرات عن طريق شراء الأسهم المؤممة وصرف القيمة نقدا ، ودخلت هذه الأوراق ضمن محفظة الأوراق المالية للبنك .

٥ ـ تطبيق قرار البنك المركزى بأن تحتفظ البنوك التجارية بحد أدنى من الأوراق الحكومية تتحدد نسبها على أساس نسبة الأوراق الى اجمالى الأصول فى ٣١ ديسمبر ١٩٦١ ، وقد ترتب على زيادة موارد البنك ـ زيادة الأوراق الحكومية حفاظا على النسبة .

٦ ـ اكتتاب البنك فى أذون الخزانة عام ١٩٦٦/٦٥ .

٧ ـ تجنيب ٥٪ من الأرباح الصناعية القابلة للتوزيع فى شركت القطاع وتخصيصها لشراء سندات حكومية أو ايداعها البنك المركزى فى حساب خاص ، وذلك اعتبارا من عام ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ تطبيقا للقرار الجمهورى رقم (٨٨٦) الصادر فى ٢٨ فبراير ١٩٦٧ .

ولهذا فان محفظة الأوراق المالية لبنك مصر منذ عام ١٩٦١ وما بعدها ، اخذت تنحصر فى الأنواع الآتية : اذون وسندات اذنية على الخزانة ـ سندات قروض الانتاج ـ الأسهم المحولة الى سندات على الدولة وأوراق أخرى (تتضمن الأوراق الأخرى سندات البنك الصناعى) ـ سندات مؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى ـ أسهم فى شركات أجنبية (أسهم بنك مصر لبنان ـ وأسهم بنك النهضة العربية بليبيا) ـ ثم المودع فى البنك المركزى مقابل الاستثمار فى سندات حكومية .

هذا وقد ارتفعت قيمة محفظة الأوراق المالية طرف البنك من ٣٣٫١ مليون عام ١٩٦٠ الى ٤٠٫٩ مليون عم ١٩٦٦/٦٥ ، وانخفضت فى عام ١٩٦٩/٦٨ الى ٣٨٫٨ مليون جنيه نتيجة لاستهلاك بعض القروض الحكومية ، ويوضح هذا جزءا من اسهام البنك اسهاما فعالا فى تنمية الاقتصاد القومى .

وبمقارنة اجمالى محفظة الأوراق المالية للبنوك التجارية مجتمعة ، بمحفظة الأوراق المالية لبنك مصر ، تفيد نتيجة المقارنة كالآتى بملايين الجنيهات :

	٣٠/٦/٦٨	٣٠/٦/٦٩	التغيير	النسبة
– إجمالى محفظة الأوراق المالية للبنوك بدون أذون الخزانة	١٢٥٫٢	١٢١٫٦	–٣٫٦	–٢٫٨٪
– إجمالى محفظة الأوراق المالية لبنك مصر لاتتضمن أذون الخزانة	٣٩٫١	٣٨٫٧	–٠٫٤	–١٫٠٪
– نسبة الثانية إلى الأولى	٣١٫٢٪	٣١٫٨٪		

كما يسهم البنك فى تكوين الدخل القومى فى شكل قيمة مضافة بهذا الدخل سنويا والتى تتمثل فى الأجور والمرتبات ، والايجارات المدفوعة ، وصافى الربح ، وقد تطورت أرقام هذه القيمة وزادت زيادة مطردة ، كما يتضح من أرقام السنوات الثلاث الماضية ، وهى خاصة بفروع الداخل فقط :

(مليون جنيه)

	١٩٦٧/٦٦	١٩٦٨/٦٧	١٩٦٩/٦٨
– أجور ومرتبات	٣٫٢٠٨	٣٫١٤٠	٣٫٢٤٩
– أرباح	١٫٠٢٠	٢٫٣٩٢	٢٫٤٧٧
– إيجارات	٫١٨٤	٫١٧٨	٫١٨٥
	٤٫٤١٢	٥٫٧١٠	٥٫٩١١

مساهمة البنك فى تمويل التجارة الخارجية

يقوم بنك مصر بدور هام فى تنمية التجارة الخارجية تصدير أو استيراد أو بتقديم الخدمات المصرفية والتسهيلات الأئتمانية الخارجية ، وقد ساعد على ذلك ما يتمتع به من ثقة كبيرة لدى البنوك الأجنبية . وذلك فى ضوء الأهداف والنظم القائمة فى مجال التجارة الخارجية وفى ظل نظام توزيع العمليات المصرفية على البنوك التجارية .

ونظرا لأن نشاط الاستيراد يقتصر على شركات القطاع العام فان نصيب بنك مصر يقتصر على واردات القطاع المهنى له وهو قطاع الغزل والنسيج .

أما فى مجال التصدير فان القطاع الخاص يشترك مع القطاع العام وبالتالى فقد استطاع بنك مصر أن يحصل على نصيب هام من صادرات القطاع الخاص أو القطاعات الأخرى غير المخصصة بالاضافة الى صادرات قطاع الغزل والنسيج .

كما أن بنك مصر قد استطاع أن يستأثر بالنصيب الأكبر من المدخرات بالعملات الأجنبية بالحسابات المقيمة والغير مقيمة وذلك لما يمتاز به من حسن السمعة والكفاءة فى الخدمة المصرفية على المستوى المحلى والعالمى .

وسوف نستعرض فيما يلى دور بنك مصر فى مجال تنمية التجارة الخارجية : —

اولا : دور بنك مصر فى تنمية الصادرات :

(ا) تطور نصيب بنك مصر فى اجمالى الصادرات

(مليون جنيه)

	عام ٦٧ /٦٨			عام ١٩٦١		
	إجمالى الصادرات	بنك مصر	٪	إجمالى الصادرات	بنك مصر	٪
قطن	١٠٩,٦	٣٢,٤	٪٣٠	١٠٤,٦	١٤,٤	٪١٤
غزل ومنسوجات	٤٦,٤	٤٤,١	٪٩٥	٢٠,٠	٣,٤	٪١٧
أرز	٢٨,٦	١٦,٥	٪٥٧	٧,٢	,٣	٪ ٤
أخرى	٦١,٩	٢,٣	٪ ٤	٢٨,٤	,٢	٪ ١
	٢٤٦,٥	٩٥,٣	٪٣٩	١٦٠,٢	١٨,٣	٪١١

ملحوظة :

وصلت الارقام الخاصة ببنك مصر فى سنة ٦٨/٦٩ الى مستويات أكثر ارتفاعا الا أننا لم نذكرها لعدم توفر الارقام الاجمالية للصادرات .

يتضح من البيان السابق الآتى :

١ ــ الارتفاع الكبير فى نصيب بنك مصر من اجمالى الصادرات اذ بلغ فى سنة ٦٧/٦٨ حوالى ٣٩٪ وكان فى سنة ١٩٦١ حوالى ١١٪ .

٢ ــ الارتفاع الكبير فى حجم الصادرات المنفذة عن طريق بنك مصر اذ بلغت فى سنة ٦٧/٦٨ حوالى ٩٥ر٣ مليون جنيه وكانت فى سنة ٦١ حوالى ١٨ر٣ مليون جنيه بزيادة قدرها ٧٧ر٠ مليون جنيه بمعدل زيادة قدرها ٤٢١٪ .

٣ ــ ارتفاع اجمالى الصادرات بالجمهورية خلال تلك الفترة بمعدل أقل بكثير من معدل ارتفاعها طرف بنك مصر اذ بلغت فى سنة ٦٧/٦٨ حوالى ٢٤٦ر٥ مليون جنيه وكانت فى سنة ١٩٦١ حوالى ١٦٠ر٢ مليون جنيه بزيادة قدرها ٨٦ر٣ مليون جنيه بمعدل زيادة قدرها ٥٤٪ .

٤ ــ تركزت الزيادة فى الصادرات المنفذة عن طريق بنك مصر فى صادرات القطن وصادرات الغزل والمنسوجات وصادرات الأرز وهى تمثل العناصر الأساسية فى نشاط التصدير على المستوى القومى وفيما يلى تفصيل ذلك :

صادرات القطن : ــ ارتفع نصيب بنك مصر من صادرات القطن فى سنة ٦٧/٦٨ الى ٣٠٪ وكان فى سنة ١٩٦١ ١٤٪ فقط نتيجة لزيادة حجم المنفذ عن طريق البنك بمعدل ١٢٥٪ .

صادرات الغزل والمنسوجات : ارتفع نصيب بنك مصر من صادرات الغزل والمنسوجات فى سنة ٦٧/٦٨ الى ٩٥٪ وكان فى سنة ١٩٦١ ١٧٪ فقط نتيجة لزيادة حجم المنفذ عن طريق البنك بمعدل ١١٩٤٪ .

صادرات الأرز : ارتفع نصيب بنك مصر من صادرات الأرز فى سنة ٩٧/٦٨ الى ٥٧٪ وكان فى سنة ١٩٦١ ٤٪ فقط نتيجة لزيادة حجم المنفذ عن طريق البنك بمعدل ٥٣٦٦٪ .

وواضح من العرض السابق مدى الكفاءة التى يتسم بها نشاط بنك مصر فى مجال تنمية الصادرات وخاصة بالنسبة للعناصر الأساسية منها .

(ب) تطور اعتمادات التصدير طرف بنك مصر

(مليون جنيه)

	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨
إعتمادات التصدير طرف البنك	٥٠٫٠	٤٦٫١	٤٦٫٧	٦٣٫٣	٧٤٫٤
إجمالى الصادرات المنفذه عن طريق البنك	٨٧٫٩	٧٩٫٠	٨٥٫٥	٩٥٫٣	١٠٥٫١
صادرات قطاع الغزل والنسيج المنفذه عن طريق البنك	٣١٫٨	٣٥٫٤	٤٤٫١	٤٤٫٠	٤٨٫٢
نسبة صادرات قطاع الغزل إلى إجمالى الصادرات	٪٣٦	٪٤٥	٪٥٢	٪٤٦	٪٤٥

بعد أن استعرضنا نشاط بنك مصر فى مجال التصـــدير من ناحية حجم الصادرات آثرنا أن تعقد مقارنة من زاوية أخرى وهى حجم اعتمادات التصدير التى فتحت طرف البنك ولذلك آثرنا اظهار نصيب قطاع الغزل والنسيج المخصص للبنك من اجمالى نشاط البنك فى مجال التصدير •

ويتضح من البيان السابق الآتى :

١ ـ الارتفاع الكبير فى قيمة اعتمادات التصدير المفتوحة طرف البنك فى سنة ٦٩/٦٨ عن سنة ٦٥/٦٤ اذ بلغت الزيادة حـوالى ٢٤٫٤ مليون جنيـــه بمعدل ٤٩٪ •

٢ ـ الارتفاع الكبير فى حجم الصادرات المنفذة عن طريق البنك بالمقارنة لحجم اعتمادات التصدير المفتوحة طرفه اذ بلغت الزيادة عن الاعتمادات حوالى ٣٠٫٧ مليون جنيه بمعدل ٤١٪ وهى تمثل الصادرات مقابل مستندات تحصيل مقدمة للبنك وكذلك تمثل صادرات فتحت اعتماداتها طرف البنـــوك الأخرى الا أنها نفذت عن طريق بنك مصر لما يتمتع به من سمعة حسنة على المســـتوى العـالمى •

٣ ـ ان صادرات قطاع الغزل والنسيج لا تمثـــل الا حوالى ٤٥٪ من اجمالى الصادرات المنفذة عن طريق البنك وذلك نتيجة لنشاط البنك فى مختلف مجالات التصدير الغير مخصصة •

ثانيا : دور بنك مصر فى خدمة نشاط الاستيراد :

كما سبق أن أشرنا فى مقدمة البحث فانه قد ترتب على نظام توزيع العمليات المصرفية على البنوك التجارية وقصر نشاط الاستيراد على شركات القطاع العام

أن اقتصر نصيب بنك مصر فى مجال الاستيراد على واردات قطاع الغزل والنسيج ومما أن القطاع يقوم أساسا على تصنيع القطن المصرى فان وارداته تقتصر على المواد والخامات المساعدة التى لا تنتج محليا وهى تمثل نسبة ضئيلة من قيمة المنتج . هذا بالاضافة الى قطع الغيار والآلات اللازمة للتوسعات بل ان بعض الخامات المساعدة تستورد عن طريق شركات التجارة المخصصة لبنك آخر . وبالتالى فان واردات القطاع يعتبر فى مستوى منخفض بالمقارنة بواردات القطاعات المخصصة للبنوك الأخرى اذ يعتبر قطاع الغزل والنسيج من القطاعات المصدرة أساسا .

تطور اعتمادات الاستيراد المفتوحة عن طريق بنك مصر

(مليون جنيه)

بيان	٦٢/٦٣	٦٧/٦٨	٦٨/٦٩
إجمالى الواردات	٣٤٤و٣	٣٤٥و٥	لم يتوافر
إعتمادات الاستيراد المفتوحة عن طريق بنك مصر	١٩و٥	٢٥و٩	٤١و٩
نسبة بنك مصر إلى إجمالى الواردات	٦٪	٨٪	—
الصادرات المنفذة عن طريق بنك مصر	٣٦و٥	٩٥و٣	١٠٥و١
نسبة تغطية الصادرات للواردات طرف بنك مصر	١٨٧٪	٣٦٨٪	٢٥١٪

ويتضح من البيان السابق الآتى :

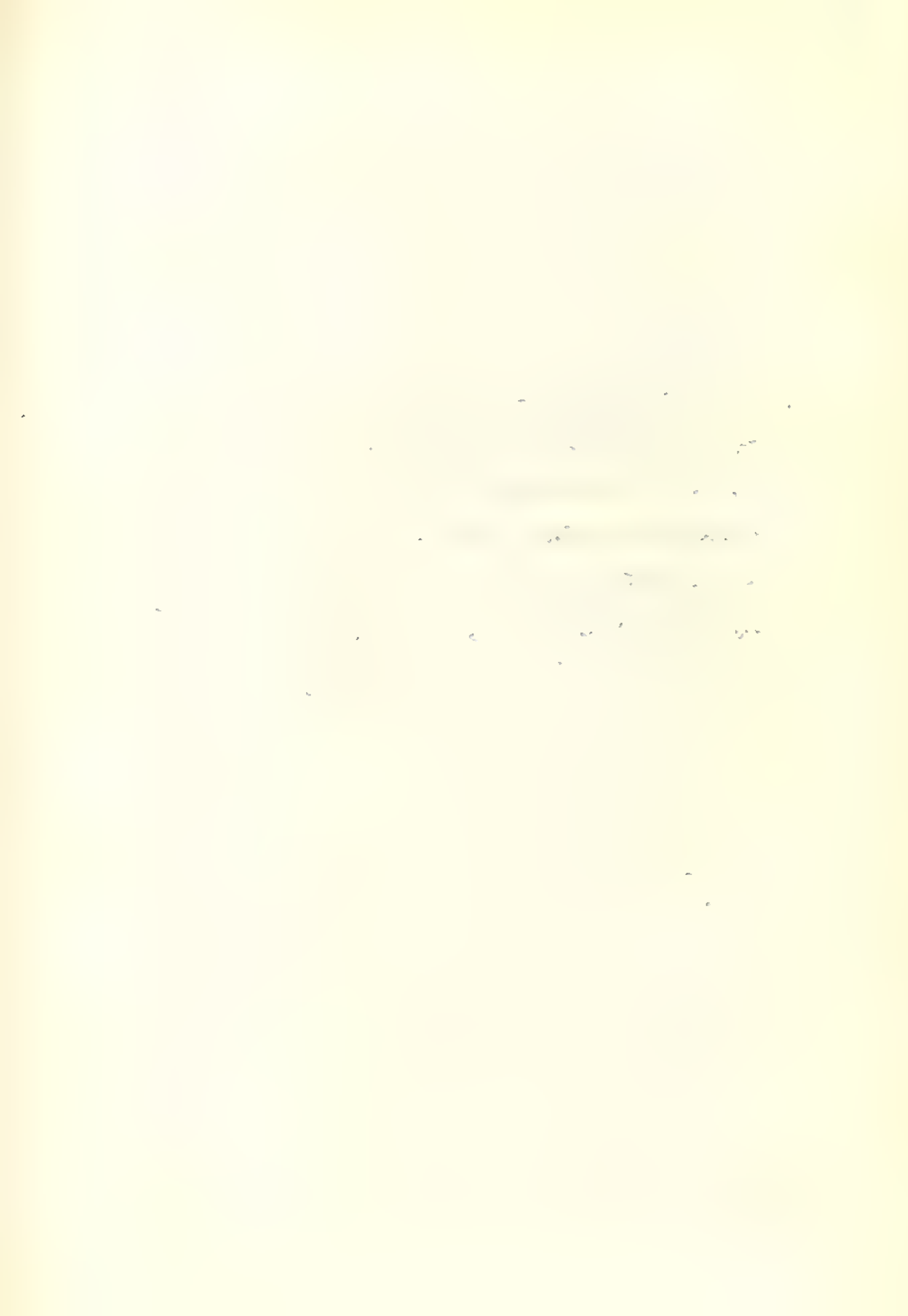
١ ــ ان اجمالى الواردات على مستوى الجمهورية فى سنة ٦٧/٦٨ مازالت فى مستواها سنة ٦٢/٦٣ .

٢ ــ ان اعتمادات الاستيراد طرف بنك مصر قد تضاعفت فى سنة ٦٨/٦٩ بالمقارنة بنسبة ٦٢/٦٣ اذا ارتفعت بحوالى ٢٢ر٤ مليون جنيه بمعدل ١١٥٪ .

٣ ــ ان نصيب بنك مصر من اجمالى الواردات قد ارتفع فى سنة ٦٧/٦٨ عن سنة ٦٢/٦٣ وذلك نتيجة لارتفاع اعتمادات الاستيراد المفتوحة طرف البنك وثبوت اجمالى الواردات ولم تتيسر المقارنة سنة ٦٨/٦٩ لعدم وجود الأرقام الاجمالية .

٤ ــ ان قيمة الصادرات المنفذة عن طريق البنك تزيد عن ضعف قيمة اعتمادات الاستيراد المفتوحة طرفه وهذا يوضح نشاط بنك مصر فى مجال توفير فائض كبير من العملات الأجنبية لاستخدامه فى خطة التنمية .

وبعد ، فهذا هو بنك مصر ، عمل وطنى مخلص ، حقق أهدافا قومية ، وأسهم فى التنمية الاقتصادية بقدر ما أتيح له من قدرات وامكانيات ، فى ظل ظروف لم تكن باستمرار ممهدة الى أن جاءت الثورة بزعامة رائد القومية العربيـــة المغفور له الرئيس جمال عبد الناصر ، فكان التمصـــير والتصنيع والتنمية ، فى سبيل مجتمع اشتراكى تســوده الرفاهية والعدل .



ملف خاص عن بنك مصر

- لمحة من تاريخ حياة طلعت حرب .
- مقتطفات من كتاب علاج مصر الاقتصادى .
- المرسوم الخاص بانشاء بنك مصر .
- تواريخ هامة فى حياة بنك مصر .
- القانون الخاص بتدخل الحكومة لدعم بنك مصر .
- مجالس ادارة البنك منذ انشائه .
- ميزانيات اجمالية مقارنة للسنوات ١٩٢٠/١٩٦٩ .

محمد طلعت حرب

لمحة من تاريخ حياته

ولد محمد طلعت حرب فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٧ بقصر الشوق بجهة الجمالية بالقاهرة من أبوين كريمين . فكان أبوه من عائلة حرب بناحية ميت أبو على من أعمال الزقازيق . وكانت والدته من عائلة صقر من ناحية كفر محمد أحمد بمركز منيا القمح بمديرية الشرقية .

وعاش فى القاهرة حيث كان أبوه المرحوم حسن محمد حرب موظفا بمصلحة السكة الحديد . وبعد أن حفظ القرآن الكريم ، تابع تعليمه حتى نال شهادة الادارة والألسن . ثم التحق مترجما بقلم قضايا الدائرة السنية خلفا للمغفور له الزعيم محمد فريد الذى تولى حينذاك رئاسة هذا القلم . ثم تدرج الى أن أصبح مديرا لأقلام القضايا . ثم عمل مديرا لشركة كوم أمبو ، وأحيلت عليه فى الوقت ذاته ادارة الشركة العقارية المصرية حيث تدرب على الأعمال المالية على يد خبراء ماهرين . واستمر عمله فى هذه الشركة حتى مصرها وأصبحت غالبية رأس مالها فى أيدى المصريين . أما شركة كوم أمبو فقد تنحى عن ادارتها فى سنة ١٩٠٩ ، ثم عاد اليها عضـوا بمجلس ادارتها الى سنة ١٩٣٦ حيث استقال لعدم امكانه التفرغ لها .

واستعان به بعض أصـدقائه من كبار الزراع فى تنظيم وادارة أملاكهم الزراعية الواسعة فنجح نجاحا كبيرا . ومارس لحسابه بعض الأعمال التجارية ــ وقتا ما ــ بجانب عنايته التى اشتهر بها فى ادارة أعماله الزراعية . وبعد جهاد وكفاح استطاع مع بعض رفاقه أن يعلن للناس فى يوم الجمعة الموافق ٧ مايو عام ١٩٢٠ ــ ميلاد بنك مصر .

وأشرف محمد طلعت حرب على أعمال البنك فى حرص وتبصر . وابتعد به منذ يومه الأول عن زحام السياسة والحزبية ، اتباعا للحكمة المأثورة : لكل عمل

رجال • بل لقد فتح أبوابه لخدمة جميع المصريين عامة وخاصة على السواء • ولاحت له تباشير النجاح • وأصبح موضع تقدير وثقة كل حكومة مصرية • وصديقا لكل الأحزاب السياسية المختلفة المبادىء والأهـداف ـ التى كانت قائمة • واستحوذ على ثقة مواطنيه • فأقبلوا على البنك معتزين فخورين •

ولقد كان بنك مصر قدوة حسنة • نهج نهجه كثير من البلاد العربيـة الأخرى • ونسج على منواله كثير من المصريين • فتأسست بنوك وشركات مختلفة هنا وهناك • واسترد المصريون والعرب ثقتهم بأنفسهم فكان هذا التطور العجيب فى الوعى المصرى والعربى على السواء • وكانت ثورة اقتصادية واجتماعية قادها محمد طلعت حرب بحزم وصبر ، ومهارة ، وايمان •

أما عن شخصية محمد طلعت حرب ـ فقد كانت مزيجا من شخصية أصحاب الأعمال الذين لا يعترفون بالخيال ، وشخصية أصحاب الأحلام والالهام • وكان بجانب استغراق كل وقته فى ادارة البنك وشركاته وارهاق أعصابه بمثل هذا العمل الشاق المتواصل ـ ميالا بطبعه لمناصرة الآداب والفنون • فقد شيد دار التمثيل العربى بحديقة الأزبكية وشجع المسرحيات المصرية والعربية والغنائية • فبلغ المسرح فى عهده وبفضل تشجيعه مكانة مرموقة فى ذلك الحين • وكان يقرب اليه النابهين من الكتاب والأدباء والشعراء • وكان لماحا ذكيا ـ اذ قدم له مشروع صدقت فيه فراسته فى الحال • وكان يخشى فتنة الغرور على نفسه وعلى من يعملون معه ، فكان يضيق أشد الضيق بمن يسميه « زعيم مصر الاقتصـادى » وينهى عن الاسترسال فى مثل هذه المسميات •

خلع عليه العبء الباهظ الذى كان يحس به مظهر الجد البالغ ، فباعد بينه وبين البسمة الخفيفة ، حتى اشتهر بين عارفيه بالعبوس • وكان صارما ، وخاصة مع معاونيه من الشباب ـ اذا كلف أحدهم بعمل فأداه فبلغ فيه غاية التوفيق ، ضن عليه بألفاظ الرضا والثناء خشية أن يقعده ذلك عن الاجادة والاتقان •

وكان شعاره الصدق فى القول والاخلاص فى العمل • ويكره الكذب أشد الكره • فاذا وثق فى شخص منحه ثقة لا حد لها • فان كذب عليه مرة أبعـده

وأقصاه • وكان يكره التفرنج والمتفرنجين • ويميـل بطبـه كل الميل الى كل ما هو عربى • وبلغ من شغفه بذلك أن جعل بناية بنك مصر ودار التمثيل من الطراز العربى البديع • وكان كذلك فى بيته وفى اختيار أثاثه وملبسه وفى طعامه وشرابه • ولقد كان صافى النفس ، طيب القلب ، كريما ، عطوفا ، مواسيا ، يرعى جانب ربه ووطنه فى كل عمل يتولاه • ومحمد طلعت حرب ــ كما كان يقول عن نفسه ــ انسان كغيره من البشر • يخطىء ويصيب • فان أخطأ فله من حسن نيته شفيع • وان أصاب فذلك فضل الله •

استأثرت به رحمة الله تعالى فى بلدة العنانية بالقرب من دمياط فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٤١ ودفن بالقاهرة مذكورا فى سجل المكافحين الرواد •

***

مقتطفات من كتاب

علاج مصر الاقتصادى – ومشروع بنك المصريين او بنك الامة

« محمد طلعت حرب » عام ١٩١١

« مقدمة الكتاب الصفحات من ٣ الى ٧

ما زالت الحاجة لانشاء مصرف مصرى حقيقى يعمل بجانب المصارف الموجودة الآن فى مصر يمد يد المساعدة للمصريين ، ويحثهم على الدخول فى أبواب الصناعة والتجارة ، يحرضهم على الاقتصاد والاستفادة من الأعمال المالية ، تزداد يوما بعد يوم وما زالت الفكرة فى تحقيق هذا الغرض تتجسم آنا بعد آخر ، تظهر أياما على صفحات الجرائد ثم تختفى ، تكون موضوع الساعة فى المجالس الخاصة ثم تنزوى حتى جاء المؤتمر المصرى الأول فرأت لجنته أن هذه الفرصة سانحة يجب اغتنامها لأنه لا ينتظر أن يشمل اجتماع من أعيان البلاد وكبرائها مثل ما ضم ذلك الاجتماع فعرضت الفكرة فى تقريرها اذ قالت (لسنا والحمد لله فقراء فى المال فان للمصريين فى البنوك نقودا وودائع لا غلة لها تفى من اليوم لأن تكون رأس مال لبنك مصرى محترم ، ولسنا والحمد لله فقراء فى الرجال الماليين فان كثيرا من رجالنا قد جمعوا بأنفسهم ثروات عظيمات من غير أن يكون عند أحدهم رأس مال الا عمله أو قليل من الحطام الموروث ولسنا ضعفاء الثقة بعضنا فى بعض فقد أثبتنا فى السنين الأخيرة أن لدينا مجاميع تقوم بالأعمال العامة ومثل هذه المجاميع يستحيل أن يبنى لها أساس الا على الثقة ، ان المال والرجال والثقة هى الأركان الثلاثة اللازمة لمشروع مالى عظيم مثل هذا المشروع ، فما الذى يعوقنا عن السير فيه) .

(لا يقال أن من العقبات الشديدة خوف مزاحمة البنوك الأجنبية لأننا وان اعترفنا بأن البنك المصرى سيزاحمها ولكنه لا يعطل عمل واحد منها ولا يؤثر تأثيرا كبيرا فى مقادير كسبه ، لأن مصر لا تزال كالبلد البكر فى الاستغلال وأن البنوك الموجودة فيها الآن على كثرتها لا تفى بحاجاتها فان الأراضى المصرية القابلة للزراعة لم تزرع كلها بعد والفدان المزروع لم يأت الى اليوم بكل ما يستطيع أن يأتيه من الغلة والأرض غير القابلة للزراعة لم يقنط أحد من

احتوائها على معادن مختلفة كالرصاص والبترول وغيرهما وبالجملة فالبلاد لا تزال بكرا من حيث الاستغلال وتحتاج فى استغلالها الى أموال طائلة لا تفى بها الأموال الأجنبية الموجودة فى مصر الآن) •

(انما تكون فائدة البنك المصرى أن لا يتأثر بالاشاعات المكذوبة فلا يقفل بابه عن الناس فتحذو حذوه البنوك الأخرى لأنه بنك البلد واعلم بما يجرى فيه • فائدته تشجيع المشروعات الاقتصادية المختلفة التى تعود عليه وعلى البلاد بالربح العظيم • فائدته الرحمة بالفلاحين عند الحاجة يعطيهم بفوائد معتدلة ومناسبة وهو مع ذلك يربح ولا يخسر • فائدته أن يجعل لمصر صـــوتا فى سوقها المالية ويدافع عن مصالحها كما تدافع البنوك عن مصالحها ومصالح بلادها • فائدته هو ومشروع النقابات الزراعية ومشروع مستودعات التأمين أن تحقق فى الوجـود الكفاءة المالية التى هى الأساس المتين للرقى المطلوب) ••

(على ذلك تقترح اللجنة على المؤتمر أن يقرر وجوب انشاء بنك مصرى برؤوس أموال مصرية) •

فى هذه الكلمات الوجيزة البليغة رسمت اللجنـــة خطة البنك وحددت الغرض منه فسهلت بذلك على من وكلت لهم درس المشروع أمر مهمتهم ولكنا لا نرى بدا من زيادة الشرح فى اقتراح اللجنة حتى ثأتى على ما عساه أن يكون قد تولد فى القلوب من الأمانى الكاذبة أو خالط النفوس من الأوهام الفارغة •

لا يظن أحد أن هذا البنك المراد انشـــؤه بأموال المصريين سيكيل المال جزافا لكل مصرى يطرق بابه لمجرد انه مصرى بلا نظر الى الضمانات التى يقدمها ولا الى شخصيته من حسن المعاملة أو سوئها ولا انه سيساعد كل مشروع يعرض عليه بحجة انه مصرى بدون بحث الفائدة التى تعود منه على الأمة أولا وعلى البنك ثانيا بدون التأكد من فائدته وضرره بل ان مســـاعدة البنك وان كانت النقطة الأساسية فى عمله فهى لا تمنح الا لمن هو أهل لها وجـــدير بها يستوى فى ذلك الأشخاص والمشروعات •

ولا يظن أحد أن هذا البنك المراد انشاؤه بأموال المصريين سيجعل نصب عينيه محاربة البنوك الأجنبية الموجـــودة فى مصر لأن هـــذا خطل فى الرأى لا يجوز أن نقع فيه فقد أدت هذه البنوك الى البـــلاد من الخـدمات الجليلة ما لا يصح لنا نسيانه على أن بقاءها فى مصر طول هذا الزمن ووفرة ما اكتسبت

من الفوائد والأرباح وثقة الناس بها كل ذلك يجعلها فى مركز حصين معه لا يليق بنا أن نعمل على معاكستها نتيجة هذه المعاكسة ربما كانت وبالا علينا وانما كل غرضنا أن يعمل البنك على شاكلة تلك البنـــوك فيستفيد من تجاربها وخبرة رجلها بالأمور المالية وطول ممارستهم العمل بها غير أنه يمتاز عنها بأمر واحــد وهو أن هذه البنوك الأجنبية لا ترمى منذ تأسست الا الى غرض واحـــد هو مصلحة المساهمين غير ناظرة الى مصلحة البلاد الا فيما يوافق مصلحتها فان رأت مكسبا لائحـــا جرت وراءه وفتحت أبوابها لكل طالب وان توهمت أن هناك ضررا مقبلا سدت أبوابها عن كل طالب فهى بذلك لا تنظر الا الى مصـــلحة المساهمين لا تدخل غالبا مصلحة البلاد فى حسابها ولا تنظر اليها . هذا النقص هو الذى يرمى البنك الجديد الى سده لأنه ليس فى استطاعة أجنبى عن البـــلاد مهما كان حسن النية ومهما كانت قوته المالية أن يكون عالما بأحوالها وطبائع أهلها كواحد من أبنائها . أضف الى ذلك ما عساه يكون للســـياسة من الدخل فى معاملات تلك البنوك الأجنبية مما تؤيده الشواهد الحسية فى كل يوم .

ولا يظن أحد أيضا أن البنوك الموجودة مهما تعددت ومهما كبر رأس مالها تمنع بنكا جديدا كهذا من الكسب والربح متى كان متين الأساس متدبر العواقب حسن الادارة . فان البلاد المصرية كما تقول اللجنة لا تزال بكرا فى الاستغلال ولأنه قد مضى ذلك الوقت الذى كان يقول فيه كبـــار الرجال من أمثـــال المسيو (تيير) (ما من بلد وجد فيها بنكان الا قتل أحـــدهما الآخر) لسنا فى حاجـــة للاطالة فى دفع هذه الدعوى التى لا يؤكدها العلم ولا تثبتها التجربة بل يكفى أن نلقى نظرة الى ما فى بلادنا من البنوك المتعددة والى ما يدخل خزائن مساهميها من الأرباح الطائلة لنرى أن مبدأ المسيو (تيير) اذا كان صحيحا فى بعض البقاع أو بعض الأزمنة لظروف خاصة فانه غير صحيح فى الوقت الحاضر فى أى بلد من البلاد .

نعم ان البنوك الأجنبية الموجودة فى مصر قد نجحت نجاحا تاما وكسبت مالا عظيما وكل يوم نسمع بفتح بنك جديد يستنزف أموال البلاد الى الخارج وعلى الرغم من ذلك فان المكان لا يزال فسيحا بجانبها لبنك مصرى يكون له من الربح نصيب وافر باذن الله بدون أن يعتدى على البنـــوك الأخرى أو يعاكسها لأن تلك البنوك قصرت عملها على كبار التجار والملاك تاركة طبقة الصـــغار من المصريين وهم السواد الأعظم يجهلونها وتجهلهم ولا يصلون اليها الا بواســطة المرابين أو التجار الشرهين الذين يقترضون من البنوك بفائدة قليلة ويقرضونها

بالربا الفاحش ويشترون من الفلاح محصولاته بأبخس الأثمان فهذا النوع من العملاء هو الأحق بالرأفة والرحمة وهو الذى أجهدت جميع الأمم أنفسها فى ايجاد طريق لاصلاح حاله لما فى ذلك من اصلاح المجموع . هذا النوع من العملاء هو الذى يجب السعى وراءه واستجلابه لتخليصه من أيدى المرابين أولا ولتعويده على التدبير والاقتصاد ثانيا فان من أكبر أدواء مصر والمصريين انهم لم يعتادوا الى الآن على التدبير والاقتصاد ولا على استثمار فضل أموالهم فاذا توجهت الهمة الى ذلك كانت الفائدة عظمى لأن هذه الطبقة اذا سلكت سبيل الاقتصاد والاستثمار نمت ثروتهم ومتى نمت ثروتهم نمت ثروة البلاد وصار لمصر فى السوق المالية ذلك الصوت المسموع الذى تشير اليه اللجنة فى تقريرها . فما ثروة الحكومة الانجليزية ولا ثروة الحكومة الألمانية ولا ثروة الحكومة الفرنسية التى جعلت لتلك البلاد ذلك الصوت النافذ الا ثروة الأهالى التى جمعوها بحسن اقتصادهم وتدبيرهم وما نقصد بثروة الأهلى أولئك الكبراء من المزارعين والتجار والصناع فقط وانما نقصد فى المقال أولئك الصغار الذين لم يكن لهم هم صرف ما تصل اليه أيديهم فى ما لا ينفع أو كنزه بلا فائدة تعود عليهم منه ولا على بلادهم فلما تربت فيهم ملكة الاقتصاد وذاقوا لذة استثمار المال وتولدت فى نفوسهم الثقة بمن يقدر من مواطنيهم على استغلال تلك الأموال أمنوا جانبهم وسلموهم أموالهم فتجمعت بعد بعثرتها وكان وراء اجتماعها ذلك النفوذ الهائل الملازم لكل مجموع قدرت الخير العميم على البلاد والفضل الجزيل على العباد وأصبحت تلك الأموال المتجمعة صاحبة الحول والطول والأمر والنهى فى كل الشئون الداخلية والخارجية كما سنشرحه فيما يلى من الكلام .

ولما كان من الصعب معالجة حالنا الاقتصادية الا بعد تصويرها ووصفها بارزة للعيان كان من الموافق شرح تاريخ الحالة الاقتصادية فى مصر فى عهدها الجديد أى من عهد اسماعيل الى الآن وما اتجهت اليه الفكرة من ذلك الحين من تخليص المصريين من يد المرابين واصلاح حالهم ثم نردف ذلك بتاريخ البنوك فى العالم وتأثير بنوك كل بلد فى حالته الاقتصادية وفى ترويج مصالحه التجارية والصناعية فى الداخل وفى الخارج ثم نجعل ما عملته البلاد الأخرى لتحسين حال السواد الأعظم من أممها ليسهل اختيار ما يوافق بلادنا ويلائم حالتنا من بين تلك الأنماط المختلفة فاذا أصبت فالحمد لله على النتيجة وان أخطىء فلى من حسن النية أكبر شفيع .

نوفمبر ١٩١١ — محمد طلعت حرب

محمد طلعت حرب

علاج مصر الاقتصادى ـ ومشروع بنك المصريين او بنك الامة عام ١٩١١

الصفحات من ٢٥ ـ ٣٠

البنك الوطنى المصرى

الذى طالما حومت الأفكار حواليه وتشوقت الأنفس اليه وقد ذكرته جميع جرائدنا الوطنية وأثنت على الساعين فيه ودعت الناس الى معاونتهم « ثم بشرتنا بحصول تلك المعاونة من خاصة نبهاء الوطن وعيون أعيانه وعدد غفير من أعيان نوابنا الكرام ورجالنا العظام وقد جرت فى شأن هذا البنك مذكرات ومراسلات بين كثيرين من أكابر أرباب المناصب الرفيعة وما فيهم الا كل موافق معاضد وداع بالنجاح ولم يحصل لهذا المشروع أى معارضة من جانب أبناء الوطن لتعينهم فيه النفع كل النفع ولوثوقهم بحصول الفائدة للمصلحة العامة على يده » .

« ورب معترض يتوهم فيه مخالفة للشريعة المطهرة بدعوى أنه لابد من دخول الربا فى معاملاته فيحاول اغراء الناس بأن مصادقة أبناء الوطن لا يمكن أن تتجاوز حد الكلام لكون معظمهم ممن حرم الربا عليهم شرعا .. فنحن نطيب خاطر المعترض ونزيل الوهم مبينين أن الشريعة المطهرة انما حرمت الربا المحض وليس ذلك من لوازم البنك التى لا يقوم بدونها بل بنكنا متنزه عنه لأنه انما قصد من انشائه خدمة المصالح الوطنية بالصدق والأمانة وبحسب شرائع البلاد . وأشغاله التسليف والعمولة من بيع وشراء لحساب عملائه . وجميع هذه الأشغال أرباحها أرباح معاملة جائزة شرعا وحكم المشارك فيها حكم المشارك بالمضاربة وهذه الشركة جائزة شرعا باجماع المذاهب . ثم ان القرض بالمرابحة بطريق المعاملة جار منذ القدم وذكره مستفاض فى كتب الفقه ومثاله « أن يبيع المطلوب منه المعاملة من الطالب ثوبا قيمته عشرون دينارا بأربعين دينارا ثم يقرضه ستين دينار أخرى حتى يصير له على المستقرض منه مائة دينار ولم يحصل للمستقرض الا ثمانون دينارا . ذكر الخصاف انه جائز وهذا مذهب محمد بن سلمى امام بلخ . وكان شمس الأئمة الحلوانى يفتى بقولة الخصاف ويقول ..

هذا ليس بقرض جر منفعة بل هذا بيع جر منفعة » (ابن عابدين = رد المختار على الدار المختار ، الجزء الرابع صفحة ١٧٥) .

وجاء فى الجزء المذكور صفحة ١٧١ فى مطالب .. اذا قضى المديون الدين قبل حلول الأجل أو مات لا يؤخذ من المرابحة الا بقدر ما مضى « نقلا عن القنية حيث قال فيها برمز نجم الدين ما نصه » ..

قضى المديون الدين قبل الحلول أو مات فأخذ من تركته فجواب المتأخرين انه لا يأخذ من المرابحة التى جرت بينهما الا بقدر ما مضى من الأيام قيل له ـ أى لنجم الدين ـ اتفتى به أيضا ؟ قال نعم . قال ولو أخذ المقرض القرض والمرابحة قبل مضى الأجل فللمديون أن يرجع بحصة ما بقى من الأيام . وذكر الشارح آخر الكتب انه أفتى به المرحوم مفتى الروم أبو السعود وعلله بالرفق من الجانبين . قلت .. وبه أفتى الحانوتى وغيره . وفى الفتاوى الحامدية .. سئل فيما اذا كان لزيد بذمة عمرو مبلغ دين معلوم فرابحه عليه الى سنة ثم بعد ذلك بعشرين يوما مات عمر المديون فحل الدين ودفعه الوارث لزيد فهل يؤخذ من المرابحة شىء أولا ؟ لجواب جواب المتأخرين انه لا يؤخذ ربح المرابحة التى جرت المبايعة عليها بينهما الا بقدر ما مضى من الأيام . قيل للعلامة نجم الدين .. أتفتى به قال نعم كذا فى الأنقروى والتنوير وأفتى به علامة الروم مولانا أبو السعود .

« ومن تدبر هذه النقول وجدها منطبقة وأى انطباق على المعاملة المقصودة فى البنك الوطنى وتحقق أن أرباحه جائزة شرعا . ولا يخفى أن القرض بالمرابحة بطريق المعاملة بلغ فى عهد ساكن الجنان السلطان سليمان فئات فادحة قيل ثلاثين أو أربعين فى المئة فصدر الأمر السلطانى مبنيا على معروضات مولانا المفتى أبى السعود بأن لا تعطى العشرة بأزيد من أحد عشر ونصف كما ذكر ابن عابدين (جزء صفحة ١٧٥) وأرباح البنك لا تبلغ هذا الحد المنصوص عليه فى كتب الفقه (١٥٪) بل ربما لا تتجاوز نصفه لأن الغاية الأولى منه نفع البلاد والتخفيف عن الفلاح وانتشاله من ظلم المرابين الذين يتمتعون بعرق جبينه وخيرات أرضه غنيمة باردة ويقرضونه بالربا الفاحش ثلاثين وأربعين فى المئة » .

وأزيد من ذلك فى أحيان كثيرة مسترهنين منه أطيانه الى آجال محدودة حتى اذا ما حل الأجل وارتوت أنفسهم الشرهة من ذلك الربا الحرام أجبروه على

بيع أطيانه منهم بما حسن لديهم من الثمن والفـــلاح يجيبهم الى ذلك مكرها لأن الربا قد أثقل كاهله وألقاه الى الأرض وسد فى وجهه باب الرجاء .

« فمن نظر الى هذه الحالة التعيسة التى آل اليها أمر الفلاح ـ وهو حياة القطر وقوامه ـ أيقن انها اذا استمرت سنين قليلة تنتقل ملكية الأراضى المصرية أو معظمها الى الأجانب ويمس ابن مصر ـ لا سمح الله ـ أكارا فى أرضه وأرض أجداده على انه لم يبق محل ، للخوف من تلك العقبى بعد مباشرة الاكتتاب فى البنك الوطنى المصرى . وسيتم انشاؤه عما قريب ان شاء الله فتسر به نفـوس وتنقبض نفوس ليتسنى لهم نيل مآربهم وهو استمرار نير رباهم الفاحش على رقاب المفتقرين من أبناء الوطن الى الاستقراض لأنهـم علمو انه « اذا أنشىء البنك الوطنى المصرى تحولت أشغال الوطنيين اليه وامتنع عليهم الربا الفاحش فقد رأيناهم يفترون على أبناء الوطن مفتريات ما أنزل الله بها من سلطان ويرمونهم بالعجز عن التعاون على درء مضرة أو جلب منفعة وبالتقصير عن انشاء بنك وطنى ينقذ بلادهم من نير الأجنبى لجهلهم وضـعفهم وضيق ذات يدهم .. وسيقطع الوطنيون ألسنتهم بسيف ماض يثبته لهم العيان ويبرهنون لهم أن الأمة التى كانت منشأ التمدن ومذهبة العالم منذ القدم لا ترمى بالجهـــل بعد أن نهضت لاستعادة مجدها السالف واجتازت فى سبيل التمـــدن فى سنين قليلة مسافة لم يبلغها غيرها من الأمم فى أجيال . وان البلاد التى تحملت مظالم المماليك وأمراء الغزو ثم تغلبت عليهم جميعا . والبلاد التى أدت نفقات الحروب والاصلاحات التى أجراها ساكن الجنان محمد على باشا خديوى مصر الأول . والبلاد التى لم تقو ضرائب الأيدم السالفة ومغارمها الفادحة على تدميرها لا يصح أن تتهم بالضعف وضيق ذات اليد . على أن بنكا وطنيا لا يفرض النهـوض به على فرد ولا على أفراد معدودين من الأمة وانما يطلب من الأمة بأجمعها أن تتحد وتتعاون على انشائه من الخادم الذى يأخذ سهما واحـدا الى السـيد المثرى الذى يشترك بآلاف وهذه الميزة ترفع هذا البنك عن سائر البنوك وتكفل له الفلاح الأتم لأنها تجعل جميع أبناء الوطن سعاة له يستميلون الناس اليه ولا شك انهم جميعا يختارونه على ســـواه لأنه منهم ولهم يعاملهم بلسانهم ويعتنى بأشغالهم مثل اعتنائهم بها ثم انه يفيد البلاد فى الأعمال الخطيرة ويكون عضـدا لرجالها على انقاذ كثير من مصالحها كمصلحة الدومين والدائرة الســـنية وغيرهما من يد الأجانب وقد وافقت مباشرة انشائه وقت نهوض نبهاء الوطن وصرف معظمهـم جهدهم صوب هذه المهمة وقد تحققوا جميعا أن البنك الوطنى هو الوسيط

الوحيد الذى يبلغهم أمنيتهم لأن لابد من ضمانة أمينة لاستخلاص تلك المصالح من يد الأجانب وهذه الضمانة لا يؤديها الا البنك الوطنى . فعلى أبناء الوطن جميعا أن يتسابقوا اليه ويتنافسوا فى مساهمة مؤسسيه ومشاركتهم فيه . وكثيرا ما قرأنا فى الجرائد الوطنية أن البلاد لا تطيق هذا الجور وانها ناهضة لرفع نيره ولا ريب عندنا أن الجرائد انما ترجمت فى ذلك عما يجتاح فى صدر جميع أبناء الوطن . ولكن لا يخفى أننا فى مقام أعمال مادية محضة لا يفيد فيها الا الدرهم العين وأن ينفق الدرهم فى هذا السبيل فما الفائدة من ادخاره ؟ على انه ليس هناك نفقة لأن رأس مال البنك ينجز به ويجر المنفعة لأصحابه ويعود على البلاد بمنافع عمومية لا تذكر المنافع الشخصية فى جانبها بشىء .. الا وهى تخليص الوطن من الرق المالى للأجانب وما ذلك بعسير لأن الاجتهاد والمثابرة فى العمل يكفيان تحقيق الأمل . والقوة فى الاتجار ومن تذكر أن سلطنة الانكليز الهندية التى يبلغ خط تخومها نصف محيط الكرة الأرضية — وهى من أخصب بقاع الدنيا وأكثرها سكانا — انما اتصلت بملك الانكليز من جهد شركة تجارية أنشئت فى صدر المائة الثامنة عشرة وعلم أن رأس مالها كان عند التأسيس ثلاثين ألف جنيه تحقق صحة ما جاء فى هذه الرسالة من فوائد الاشتراك وقوة المال فى الأعمال .. ورجاؤنا أن هذا المثال يكون كافيا لاستنهاض عزيمة من لا يزال متقاعدا عن خدمة بلاده متغفلا عما فى الاتحاد من القوة وأن يكون باعثا للجميع على تعضيد مشروع البنك الوطنى والتحالف على انشائه . فانه لا فلاح للوطن بدون تخليص الفلاح من ظلم المرابين . ولا عز للدولة ولا حرية الا بانقاذ مصالحها من يد الأجانب ، والغايتان لا تدركان الا بفتح خزينة البنك الوطنى المصرى » .

« فعلى أمراء القطر ووجهائه وأغنيائه وكل من يهمهم شأنه أن ينضموا الى اخوانهم الأوائل الذين افتتحوا باب الاشتراك ويسارعوا معهم الى فتح البنك الوطنى المصرى فان الوقت من ذهب لا يرد اذا ذهب والله يعطى الفوز لمن طلب يمنه واحسانه .

محمد طلعت حرب

علاج مصر الاقتصادى ـ ومشروع بنك المصريين او بنك الامة ـ عام ١٩١١

« أريد الآن أن أستلفت سيادتكم الى مسألة من أشد المسائل صعوبة ومشقة على مصر فى الوقت الحاضر وهى الحالة العسيرة التى صارت اليها أملاك الفلاحين فى الوجه البحرى وذلك من عهد قريب على أن هذه تشبه أن تكون الحالة التى نصادفها فى الهند ويظهر أن منشأ هذه الارتباكات هو واحد فى البلدين (مصر والهند) وأن الظروف التى أدت الى امتدادها متماثلة فلما كان زمام الهند فى يد الحكومة الوطنية كان الدائن لا يلقى من الحكومة شيئا يسيرا من المساعدة على تحصيل ديونه اذا لم نقل انها لم تكن تساعده البتة فكان مضطرا اذ ذاك الى اتخاذ طرق دنيئة كأن يلازم مديونه ملحا عليه بالطلب واقفا أمام بابه منقطعا عن الأكل فيضطر أصحاب المنزل أن ينقطعوا عن الأكل مثله مراعاة لأحكام الشرف عندهم وفى بعض الأحوال يؤول به الأمر الى قتل نفسه ليوقع مديونه فى جريمة القتل . وأن الفلاحين المصريين يعتقدون أن الدائن لم يكن له فى الأيام السالفة حق فى حجز أملاك مديونه وبيعها وأن الشريعة الاسلامية لا تسوغ الحكم الغيابى ولكن كما أن ادخال القوانين الانكليزية الى الهند قضى للدائنين بحقوق جديدة كذلك المحاكم المختلطة فى القطر المصرى فانها من جهة حركت فى الفلاح الميل الى عقد سلف اذ أنها قبلت أن تكون أطيانه ضمانة قانونية ومن الجهة الأخرى منحت للدائن المرتهن سهولة عظيمة وحقوقا واسعة فى بيع الأطيان المرهونة فنشأ عن ذلك أن ديون الفلاحين قد ازدادت من بضع سنين زيادة سريعة حتى أصبح توسط الحكومة فى وقت من الأوقات لازما ضروريا اذا أريد منع انتزاع أراضى واسعة من يد الفلاحين » « ويتبين من سجلات المحاكم المختلطة أن قيمة الرهون المسجلة من ست سنين أى من عام ١٨٧٦ (الذى أنشئت تلك المحاكم فيه) الى الآن ـ قد بلغت من ٥٠٠ر٠٠٠ جنيه الى ٧٠٠ر٠٠٠ جنيه تقريبا وأن جانبا عظيما من هذا المبلغ يشتمل فضلا عن قيمة السلف على قيمة الفوائد المتجمعة التى معدلها الاعتيادى ٣ فى المائة شهريا

أو ستة وثلاثون فى المائة سنويا غير أن هذه الديون ليست كلها على الفلاحين بل ان جانبا منها على الأمراء والباشاوات ومنها أيضا ١٣٨٧٢٩٥ جنيها مصريا على عقارات الأسكندرية والمحروسة وكيف كان الحـــال فان المبالغ المسجلة باسم الفلاحين البالغة ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه تقريبا كافية لاحداث اضطراب شديد وقد نتج عن انشاء الشركتين الماليتين ـ شركة لانداندمورتكج والبنك العقارى ـ ارتفاع فى قيم الأطيان ونزول فى معدل الفوائد وقبلت هاتان الشركتان التسليف بطريق الاستهلاك غير أن الفلاح مع انه كان قادرا على الاقتراض منهما بشروط مبنيــة على الانصاف لم يمتنع عن أخذ مبالغ أخرى من مسلفين آخرين • أما الفائدة الآن فمعدلها ١٥ فى المائة ولكن المسلفين يقترحون غالبا فوائد معدلها أزيد كثيرا والفلاح المصرى لا يهتم بالمستقبل وانما هو كالطفل ميال الى ارضـــاء شهواته بأى وجه كان فمن أجل ذلك تراه ينقاد بحكم الجهــل الى موافقات تفضى به الى الخراب وانتزاع الملكية من يده فان المحاكم المختلطة تؤيد من غير حق مصـالح الدائن المرتهن فترى هذا الدائن فى غالب الأحيان يتمكن بواسطة التراخيص له من المحاكم فى البيع من المحصول على أملاك بنصف قيمتها » •

« وفى ٣٠ يونيو ســنة ١٨٨٢ قد بلغ الدين برهن على ٤٠٠٠٠٠ فدان ٥٨٢١٩١٢ جنيها مصريا والفائدة التى تدفع على هذا المبلغ بمعدل ١٦ فى المائة تكون ٩٣١٥٠٥ من الجنيهات المصرية ثم أن الضريبة على ثلث الأطيان المرهونة اذا قدرناها بجنيه واحد عن كل فدان أو أكثر من ذلك فتكون ٥٠٠٠٠٠ جنيه « وبناء على ذلك تكون الأطيان المرهونة متحملة لمبلغ قدره ١٤٣١٥٠٥ جنيهات مصرية سنويا وهو عبارة عن ٣ جنيهات و ١١ شلنا فى كل فدان وذلك فضلا عن ضرائب أخرى والنفقات اللازمة للفلاحين وعائلاتهم » •

« ولما كانت الأطيان التى تقوى على تحمل مجموع تلك النفقات قليلة فى القطر المصرى كان ذلك مؤديا الى انتقال ملكيتها من أربابها الحاليين الى دائنين أجانب ولابد أن ينشأ عن مثل هذا عسر زراعى يكون سىء العاقبة على الدائنين كما يكون على المديونين والحكومة » •

« وقد عرضت طرق عديدة لاتقاء هذه المصيبة المتوقع حصـولها حتى انه طلب من الحكومة أن تمد هؤلاء المديونين بمساعدتها بتخفيضها معدل الفوائد الفاحشة وأن تضمن الدفع وتضيف فى نظير ذلك ضريبة الأطيان شيئا يكون لها عبارة عن تأمين غير أن لنا فى الأمر وجها آخر يستوجب النظر فيه وهو هل يمكن

أن يؤتى بشيء ما يمنع الفـــلاح من عادته المكدرة وهى الاسترسال فى عقد السلف .

« نقول انه يمكن نيل هذه البغية بتقليـــل حقوق الدائن التى تقضى له بالحجز ونزع الملكية على مديونيه بمقتضى حكم صدر له عليه وأن يحظر حجز الأدوات الزراعية وبيعها غير أن هذه الوسائل تكاد أن لا تؤدى الا الى تلطيف الشر وتخفيض الضرر بعض الشيء فذلك أميل الى استحسان الطريقة القاضية أن يكون امكان بيع أطيان الفلاح لوفاء الديون منحصرا فى حـــدود ضيقة . ولا شك أن تجمع الأطيان فى أبعديات واسعة لا يوافق مصر الا فى الجهات التى يزرع فيها قصب السكر واما تجزئتها فهى أصلح بالنسبة الى التربة والموقع وبناء على هذا ليس من مانع ــ من حيث الاقتصاد ــ يمنع الحكومة من أن تضــع للفلاح حدودا واضحة لا يتعداها من بيع أطيانه بمقتضى لائحة تنظم على هذه الصورة وهى أن تنحصر صلاحية الحجز والبيع لوفاء الدائن فى قسم من أطيان الفلاح وأما ما بقى منها فيكون محفوظا لتعيشه وتعيش عائلته منه ومثمونا من جميع الدعاوى » .

«غير أن الخمسة ملايين جنيه التى هى قيمة الديون برهون ليست عبارة عن جميع ديون الفــلاح فاننى قد علمت من ثقات أن عليــه أيضا مقــدارا بين ثلاثة وأربعة ملايين لمرابى القرى بســندات يتمكنون بها من بيع أطيانه بالسرعة الغريبة التى يمكن بها المرتهنون من بيع الأطيان المرهونة » .

« وانى قبل الانتقال من هذا الموضوع أقدم لسيادتكم صورة مشروعين أعدا لتخليص الفلاح من حالته : أحدهما خصـــوصى والآخر يتم بمســاعدة الحكومة » .

« أما الأول فهى أن تنشيء بنوكا زراعيــة فى جميع المديريات تكون على حسب الطريقة المأخوذ فى استعمالها فى بعض أقسام الهند الغربية . وأهم ما فى ذلك هو أن يجمع رأس المال اللازم لادارة حركة البنك من ذوى الثروة فى الجهة التى ينشأ فيها البنك وتلك النقود اللازمة لتسديد الديون الزراعية ــ بناء على اتفاق يبرم مع المداينين ــ يجب أن تسلف من الحكومة مقســـطة على البنك لسنتين بفائدة أربعة فى المائة سنويا وبتعهد البنك بتسليف النقود بفائدة تكون ١٢ فى المائة سنويا ولكن لا يسوغ أن تتجاوز السلفة مقدار الخمسة والسبعين فى المائة من قيمة الأطيان المرهونة » .

« ولا ينحصر الغرض من قبول تلك السلف فى تحسين الأطيان وانما تكون السلف بأى أمر كان . وتعد السندات بكيفية تصــدق عليها الحكومة ويجب تسجيل السلف ومراجعة حسابات البنوكة من مأمورى الحكومة . وفى مواعيد الاستحقاق تحصل المبالغ المستحقة للبنك بواسطة مأمور التحصيل كأنها دين للحكومة وتتنازل الحكومة عن رسم الدمغة والقيد والتسجيل من جميع الأعمال المتعلقة بالبنوكة » .

« أما المشروع الثانى فهو أن يستخدم البنك العقــارى لذلك الغرض (وهذا البنك منشأ فى القطر وقد دارت حركة أعماله) وأن يعين بعض من موظفى الحكومة ليكونوا أعضاء مجلس ادارته فيسير بذلك مصلحة أميرية بالفعل » .

« ومتى تأيد هذا البنك بضمانة الحكومة له على هذه الصــورة أمكنه الحصــول على النقود اللازمة بفائدة قليلة وجعلها تحت أمر الحكومة لشراء الديون » .

« ولأجل تسديد السلف يفرض على الأطيــان أقساط موزعة على مدة طويلة . وتشتمل الأقساط على الفائدة التى تكون بمعدل تعينه الحكومة وكذلك على مبلغ يسير بعد للاستهلاك . ويمكن أن مأمور التحصــيل عند تحصيلهم أموال الضريبة الأميرية يحصلون تلك الأقساط ويدفعونها للبنك العقارى » .

« أما فوائد استعمال التقسيط المعروف جيدا عند الحكومة المصرية والمتبع فيها فهى أن تكون الحكومة ممتازة فيما يتعلق بأملاك المديون فيمكنها أن توقف الدائن عن بيع أرض الزراع أو بيع محصولاتهم باستيفاء دينه حتى تستوفى هى جميع الأقساط المستحقة لها فهذه الوساطة يمنع الفلاح من عقد سلف جديدة لأنه متى قيد بدفع التقسيط نقصت قيمة أطيانه من حيث التأمين ولم يبق للمرابين مصلحة ما فى دفعه الى الاستلام » .

« ثم انه يقام فى كل مديرية وكلاء يكونون تحت سيطرة البنك مكلفين بأمر نقود السلف القصيرة الآجال التى يحتاج اليها الزارعون للقيام بمصاريف الأشغال الزراعية وهم الى الآن لا يزالون يأخذون هذه النقود من المرابين ولما كان من الممكن أن يعلم حقيقة كل فلاح من اقتداره المالى أمكن اذ ذاك أن تحدد السلف بالقدر الذى يسهل عليه سداده من دون تضييق عليه » .

المرسوم الخاص بانشاء بنك مصر

(ملحق الوقائع المصرية ـ العدد ٣٢ ـ الصادرة في يوم الثلاثاء ٢٤ رجب سنة ١٣٣٨ ـ ١٣ ابريل سنة ١٩٢٠)

مرسوم

بتأسيس شركة مساهمة تدعى «بنك مصر»

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على عقد الشركة الابتدائى المحرر بصفة عرفية فى القاهرة - بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢٠ بين حضرات :

أحمد مدحت يكن باشا	المقيم	بالقاهرة
يوسف اصلان قطاوى باشا	«	«
محمد طلعت حرب بيك	«	«
عبد العظيم المصرى بيك	«	بمغاغة
عبد الحميد السيوفى بيك	«	بالقاهرة
الدكتور فؤاد سلطان	«	«
اسكندر مسيحه أفندى	«	«
عباس بسيونى الخطيب أفندى	«	بالقرشية(الغربية)

وجميعهم من رعايا الحكومة المصرية لأجل تأسيس شركة مساهمة تدعى «بنك مصر» .

وبعد الاطلاع على نظام الشركة المساهمة المذكورة ، وبعد الاطلاع على المادة ٤٠ من قانون التجارة الأهلى ، والمادة ٤٦ من تكوين التجارة المختلطة .

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - رخص لحضرات : أحمد مدحت يكن باشا ويوسف اصلان قطاوى باشا ومحمد طلعت حرب بيك «............» بأن يؤسسوا على ذمتهم وتحت مسؤوليتهم فى القطر المصرى شركة مساهمة تدعى «بنك مصر» بحيث لا يترتب على هذا الترخيص أدنى مسؤولية تعود فى أية حال من الأحوال على الحكومة وبشرط أن يتبع المذكورون فى ذلك قوانين البلاد وعاداتها ونصوص النظام المرفقة نسخة منه بهذا المرسوم موقعاً عليها منهم .

٢ - لا يترتب على اعطاء هذه الرخصة أدنى مسؤولية أو احتكار أو إمتياز من الحكومة أو عليها .

٣ - على وزير المالية تنفيذ مرسومنا هذا

صدر بسراى عابدين فى ١٤ رجب سنة ١٣٣٨ (٣ أبريل ١٩٢٠)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية

يوسف وهبه

***

عقد شركة ابتدائى

فيما بين الموقعين على هذا وهم :

أحمد مدحت يكن باشا	المقيم	بالقاهرة
يوسف اصلان قطاوى باشا	«	«
محمد طلعت حرب بيك	«	«
عبد العظيم المصرى بيك	«	مغاغة
عبد الحميد السيوفى بيك	«	بالقاهرة
الدكتور فؤاد سلطان	«	«
اسكندر مسيحه أفندى	«	«
عباس بسيونى الخطيب أفندى	«	(بالقرشية)

وجميعهم من ذوى الأملاك ومصريو التبعية

قد تم الاتفاق على ما يأتى :

مادة ١ – اتفق الموقعون على هذا على تأسيس شركة مساهمة مصرية تحت عنوان «بنك مصر» يكون مركزها بالقاهرة والسعى للحصول على المرسوم السلطانى بالترخيص لهم بتأسيس هذه الشركة ويكون الغرض منها القيام بجميع أعمال البنوك من خصم وتسليف على بضائع وسندات وأوراق مالية والكامبيو والعمولة وقبول الامانات والودائع وفتح الحسابات والاعتمادات وبيع وشراء السندات والأوراق المالية ، والاشتراك فى إصدار السندات والأوراق المالية .... وغير ذلك مما يدخل عادة فى أعمال البنوك بلا قيد ولا تحديد .

٢ – رأس مال هذه الشركة ثمانون الف جنيه مصرى موزعة على عشرين الف سهم ، ثمن كل سهم منها أربعة جنيهات مصرية . ويقرر المؤسسون أنه صار اكتتاب ودفع كامل رأس المال من المكتتبين الآتى بيان اسمائهم بعد :

	عدد الاسهم
حضرة صاحب المعالى أحمد مدحت يكن باشا	٥٠٠
« « السعادةيوسف اصلان قطاوى باشا	٢٥٠
« « العزة محمد طلعت حرب بيك	٥٠٠
« « « عبد العظيم المصرى بيك	١٠٠٠
« « « عبد الحميد السيوفى بيك	٢٥٠
« الدكتور فؤاد سلطان	٢٥٠
« صاحب العزة اسكندر مسيحة بيك	٢٥٠
« عباس بسيونى الخطيب أفندى	٢٥٠
« صاحب العزة على إسماعيل بيك	٦٠٠
سعادة محمد الشريعى باشا	٥٠٠
حضرة صاحب العزة عبد الرازق القفار بيك	٥٠٠
« « « محمد موسى الفقاعى بيك	٥٠٠
حضرات أولاد بدوى الشيمى وشركاؤهم	٥٠٠
سعادة حسن عبد الرازق باشا	٣٠٠
حضرة صاحب المعالى عدلى يكن باشا	٢٥٠
سعادة عباس الدره ملى باشا	٢٥٠
« أحمد خيرى باشا	٢٥٠
جناب الخواجه يوسف شيكوريل	٢٥٠
حضرة صاحب العزة على ماهر بيك	٢٥٠
« « « أحمد أيوب بيك	٢٥٠
« « « أحمد حجازى بيك	٢٥٠
« « « إسماعيل جاد بركات بيك	٢٥٠
حضرة صاحب العزة محمد سليمان الوكيل بيك	٢٥٠
« « « محمد إبراهيم خليفة بيك	٢٥٠
« « « مراد الشريعى بيك	٢٥٠
« « « محمد لبيب البتانونى بيك	٢٥٠
« « « محمود عبد النبى بيك	٢٥٠
« « « سلطان محمود بهنسى بيك	٢٥٠
« « « عبد الستار الباسل بيك	٢٥٠
« عباس على الجزار أفندى	٢٥٠
« صاحب العزة سالم السيد بيك	٢٥٠
« « « عبد الرحمن فهمى بيك	٢٥٠
« « « إبراهيم نصار بيك	٢٥٠
« « « حسنين عبد الغفار بيك	٢٥٠
« محمد على محمد أفندى	٢٥٠
« صاحب العزة يوسف جعفر مظهر بيك	٢٥٠
« « « على اسلام بيك	٢٥٠
« « « السيد على بيك	٢٥٠
« « « حبيب مسيحة بيك	٣٧٥
« لبيب إبراهيم أفندى	٢٥٠
« ميخائيل صليب منقريوس أفندى	٢٥٠
« صاحب العزة حسن شعراوى بيك	٢٥٠
حضرة الشيخ محمد نصر الحولى	٢٥٠
« إبراهيم يوسف الفار أفندى	٢٥٠
« الشيخ عبد الله خضر	٢٥٠
« صاحب العزة الدكتور محمود عبد الوهاب بيك	٢٥٠
« الشيخ محمد أحمد نوير	٢٥٠
« صاحب العزة أحمد إحسان بيك	٢٠٠
« على القنيمى أفندى	٢٠٠
« الشيخ أحمد السيد زين	١٨٠
سعادة محمد محرز باشا	١٢٥
حضرة صاحب العزة محمد أحمد الشريف بيك	١٢٥
« « « سليمان يسرى بيك	١٢٥

الاسم	عدد الأسهم
حضرة صاحب العزة الدكتور على إبراهيم بيك	١٢٥
» » » إبراهيم شكرى بيك	١٠٠
» » » مرقص حنا بيك	١٠٠
» » » مصطفى رشيد بيك	١٠٠
» » » محمد علوى الجزار بيك	١٠٠
» » » محمد أحمد الخادم بيك	١٠٠
» » » محمد نبيه بيك	١٠٠
» » » عيسوى خضر بيك	١٠٠
» » » الدكتور محمود ماهر بيك	١٠٠
» » » صاروفيم مينا عبيد بيك	١٠٠
» » » فهمى رزق الله عبيد بيك	١٠٠
» » » الدكتور محمد طاهر بيك	١٠٠
» رجب فهمى أفندى	١٠٠
» أحمد شوقى أفندى	١٠٠
» عبد الله محمد عبد الله البلهاسى أفندى	١٠٠
» أحمد سالم باعبيد أفندى	١٠٠
» محمد البابا أفندى	١٠٠
» كامل إمبابى أفندى	١٠٠
» محمد الخولى أفندى	١٠٠
» صاحب العزة مصطفى المكاوى بيك	١٠٠
» صاحب العزة وهيب دوس بيك	٧٥
» الدكتور سليمان الحكيم	٦٥
» محمد بدوى البيلى أفندى	٥٠
» الأفوكاتو إسماعيل حمزة أفندى	٥٠
» إسماعيل زهدى أفندى	٥٠
» الدكتور محمود شريف	٥٠
» صاحب العزة الافوكاتو كامل صدقى بيك	٥٠
» » » سلامه ميخائيل بيك	٥٠
» الدكتور سيد عبد الحميد سليمان	٥٠
» » محمد ناجى	٥٠
» صاحب العزة محمد عبد النبى بيك	٥٠
حضرة صاحب العزة على القريعى بيك	٥٠
» محمد الطويل أفندى	٥٠
» الدكتور محمد كمال	٥٠
» » عبد الحميد فهمى	٥٠
» محرم ثابت سيد أحمد أفندى	٥٠
» الدكتور محمد كامل الخولى	٥٠
» » نجيب اسكندر مسيحة	٥٠
» » توفيق حنا	٥٠
» على سعد الدين أفندى	٥٠
» عبد الملك سليمان أفندى	٥٠
» صاحب العزة الدكتور	
» إبراهيم طيطه أفندى	٥٠
» يوسف لطيف أفندى	٥٠
» الدكتور سالم هنداوى	٥٠
» » عثمان البنهاوى	٥٠
» » إبراهيم الشوربجى	٥٠
» » محمد إبراهيم خليفة	٥٠
» » عوض صدقى	٥٠
» صاحب العزة محمد توفيق الترجمان بيك	٥٠
» » » عبد الرحمن الطوير بيك	٥٠
» محمد رفاعى أفندى	٥٠
» صاحب العزة محمد طاهر نور بيك	٥٠
» رزق البياضى أفندى	٥٠
» الدكتور زكى خالد	٥٠
» صاحب العزة حسين المنزلاوى بيك	٥٠
» » » رشوان محفوظ بيك	٣٠
» أحمد هدية أفندى	٢٥
» صاحب العزة أحمد فؤاد طلعت بيك	٢٥
» الشيخ يحيى حسن الأغا	٢٥
» شكرى طهاب أفندى	٢٥
» صاحب العزة الافوكاتو عبد الرحمن الرافعى بيك	٢٥
حضرة عبد العزيز حسنين أفندى	٢٥
» محمود مصطفى الحكيم أفندى	٢٥
» يوسف مصطفى الحكيم أفندى	٢٥
» إبراهيم مصطفى الحكيم أفندى	٢٥
» إسماعيل شكرى أفندى	٢٥
» الدكتور مصطفى أبوعلم	٢٥
» الافوكاتو على كمال حبيشة افندى	٢٥
» صاحب العزة محمد حلمى عيسى بيك	٢٥
» » » أحمد حمدى بيك	٢٥
المجموع	٢٠٠٠٠

وقد دفع المكتتبون قيمة كامل هذه الأسهم وقدره ثمانون الف جنيه مصرى أودعت فى بنك مصر روما بمصر كما يتضح من الشهادة المعطاة من البنك المذكور بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢٠ .

ويعترف المتعاقدون بأنهم قابلون للأحكام المدونة بالقرارين الصادرين من مجلس الوزراء فى ١٧ أبريل سنة ١٨٩٩ و ٣ يونيه سنة ١٩٠٦ المنشورين فى الجريدة الرسمية فى ٦ مايو سنة ١٨٩٩ بالعدد ٤٨ و ٤ يونيه سنة ١٩٠٦ العدد ٦١ ، ويعتبرونها جزء لهذا العقد والنظام المرفق به ، وقد وكلوا الافوكاتو إبراهيم فورتى فى إجراء كل التعديلات التى تطلبها رياسة مجلس الوزراء فى نص هذا العقد الابتدائى أو فى نص النظام المرفق به وكذلك فى إجراء ما يلزم للحصول على المرسوم السلطانى المرخص بتأسيس الشركة وفى إتمام الاجراءات القانونية اللازمة لذلك من نشر وخلافه .

وقد تحرر هذا من تسع نسخ ليكون بيد كل من المتعاقدين . يصير إيداعها بسكرتارية مجلس الوزراء لطلب الترخيص .

القاهرة ٨ مارس سنة ١٩٢٠

الامضاءات :

أحمد مدحت — عبد الحميد السيوفى — عبد العظيم المصرى — محمد طلعت حرب — فؤاد سلطان — عباس الخطيب — اسكندر مسيحه — يوسف اصلان قطاوى .

***

نظام الشركة

(بعض البنود الهامة الواردة به)

مادة ٢ — غرض الشركة هو القيام بجميع أعمال البنوك من خصم وتسليف على بضائع وسندات وأوراق مالية والكامبيو والعمولة وقبول الأمانات والودائع وفتح الحسابات والاعتمادات وبيع وشراء السندات والأوراق المالية والاشتراك فى إصدار السندات والأوراق المالية وغير ذلك مما يدخل عادة فى أعمال البنوك بلا قيد ولا تحديد .

مادة ٤ — مدة هذه الشركة خمسون سنة تبتدىء من يوم تأسيسها نهائياً .

مادة ٥ — يجوز زيادة رأس المال بقرار من جمعية المساهمين العمومية المنعقدة بهيئة غير اعتيادية طبقاً للمادة ٣٣ بعد . إنما لا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الاسمية وإذا صدرت بأكثر من هذه القيمة فالزيادة تضاف على المال الاحتياطى القانونى ويجب دفع كامل قيمتها وقت الاكتتاب .

مادة ٨ — التصرف فى الاسهم يكون بواسطة التنازل عنها وقيد التنازل فى دفاتر الشركة ولذلك يجب أن يقدم للشركة إقرار بالتنازل وإقرار بقبول موقع على الأول من المتنازل وعلى الثانى من المتنازل إليه ولا يتم التنازل سواء كان بالنسبة للمتعاقدين أو بالنسبة للشركة إلا باجراء قيده بدفاترها والتأشير على السهم والتوقيع على دفتر الشركة والسهم من اثنين من أعضاء مجلس الإدارة أو مندوبين يعينهما المجلس لهذا الغرض ويجوز للشركة أن تطلب إثبات تبعية المتنازل إليه وصحة إمضاء الفريقين بطريقة قانونية .

مادة ١٤ — يقوم بادارة هذه الشركة مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء على الأقل ومن خمسة عشر عضوا على الأكثر تنتخبهم الجمعية العمومية ، وبوجه الاستثناء قد عين المؤسسون أعضاء المجلس الأول من المذكورين :

حضرة صاحب المعالى مدحت يكن باشا .
» » السعادة يوسف أصلان قطاوى باشا
» » العزة محمد طلعت حرب بيك
» » » عبد العظيم المصرى بيك
» » » عبد الحميد السيوفى بيك
» » » اسكندر مسيحه بيك .
» الدكتور فؤاد سلطان .
» عباس بسيونى الخطيب أفندى
» الخواجه يوسف شيكوريل
» صاحب العزة على ماهر بيك .

ويبقى المجلس الأول فى وظيفته مدة ثلاث سنوات وبعد انقضاء هذه المدة يتجدد المجلس باعتبار ثلاثة أعضاء فى آخر كل سنة . والأعضاء الخارجون من مجلس الإدارة يجوز على الدوام إعادة إنتخابهم

مادة ١٩ — يتحتم على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة أن يكون مالكاً لمائتين وخمسين سهماً على الأقل وهذه الأسهم تكون مخصصة لضمان أعمال إدارته ولا يجوز التصرف فيها طول مدة وظيفته ولغاية إخلاء طرفه ، ويصير إيداعها فى صندوق الشركة ويسلم لصاحبها إيصال بدون به تخصيصها للغرض المذكور .

مادة ٢٥ — لا يقبل بالجمعية العمومية إلا المساهمون الذين يملكون خمسة أسهم على الأقل ، وكل مساهم توفرت فيه الشروط اللازمة لحضور الجمعية العمومية يمكن أن ينيب عنه مساهماً آخر يكون عضواً من أعضاء الجمعية . ولكل عضو من أعضاء الجمعية العمومية ولكل واحد من موكليه صوت واحد عن كل خمسة أسهم متى كان عدد الأسهم التى يمتلكها كل منهم أقل من مائة فاذا كان يملك أسهماً فوق هذا العدد فله صوت واحد عن كل عشرين سهماً فوق المائة ثم صوت عن كل مائة سهم فوق الالف .

مادة ٣٥ — يستعمل إيراد الشركة أولا لدفع مصاريفها وما تستلزمه إدارة أعمالها ودفع فوائد السندات أو السلفيات وما يزيد بعد ذلك هو ربح الشركة ويخصم من هذا الربح :

(أولا) المائة عشرة لتكوين مال إحتياطى قانونى

(ثانيا) مبلغ يكفى لتوزيع ربح قدره خمسة فى المائة على الأسهم . والباقى بعد ذلك يؤخذ منه عشرة فى المائة لمجلس الإدارة وما يتبقى يصير توزيعه على المساهمين إلا إذا قررت الجمعية العمومية تخصيصه كله أو بعضه لاحتياطيات غير عادية . وإذا لم يكف الربح العادى نفسه فى سنة من السنين لتوزيع ٥٪ على الأسهم تؤخذ الكمالة من الاحتياطيات الغير عادية أولا ثم من الاحتياطى القانونى .

مادة ٣٦ — متى بلغ الاحتياطى نصف رأس المال يجوز إيقاف الخصم للحصة المخصصة لتكوينه ولكن إذا انخفض عن ذلك يعود خصم المال لاعادته كما كان.

تواريخ هامة فى حياة بنك مصر

- عقد الشركة الابتدائى ٨ مارس سنة ١٩٢٠
- صدور المرسوم السلطانى بتأسيس البنك ٣ ابريل سنة ١٩٢٠
- أول جمعية عمومية عادية ٧ مايو سنة ١٩٢٠
- بدء مزاولة النشاط ١٥ نوفبر سنة ١٩٢٠
- صدور أول ميزانية عمومية للبنك ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٠
(كانت عن نشاطه فى المدة من ١٥ نوفبر وحتى نهاية ديسمبر من سنة ١٩٢٠)
- تداول أسهم البنك فى بورصة القاهرة للأوراق المالية سنة ١٩٢٢
- مثل البنك بالانتخاب بلجنة بورصة الأوراق المالية سنة ١٩٢٢
وكانت العضوية من قبل وقفاً على الأجانب.
- أسس البنك أول شركاته « مطبعة مصر » مايو سنة ١٩٢٢
(صدر مرسوم بانشائها فى ١٥ أغسطس ١٩٢٢)
- انتقل البنك إلى عمارته الحالية ٥ مايو سنة ١٩٢٧
- كفالة الحكومة لأصحاب الودائع فى البنك - قرار البرلمان فى ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠
- القانون الخاص بتدخل الحكومة لدعم البنك ٢٤ يوليه سنة ١٩٤١
(قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١)
- قانون تأميم بنك مصر ١١ فبراير سنة ١٩٦٠
(القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠)
- تكوين مؤسسة مصر - وضم بنك مصر وشركاته اليها ٢ مارس سنة ١٩٦١
(القرار الجمهورى رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١)
- تكوين المؤسسة المصرية العامة للبنوك - وضم البنك اليها ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦١
(القرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١)
- أدمج كل من بنكى السويس والتضامن المالى - فى البنك - بموجب قرار المؤسسة المصرية العامة للبنوك الصادر فى أكتوبر عام ١٩٦٣
- إلغاء مؤسسة البنوك - وانضمام البنك إلى البنك المركزى المصرى - ٢٠ ابريل سنة ١٩٦٤ - بموجب القرار الجمهورى رقم ١٤٦٦ لسنة ١٩٦٤
- خصص قطاع الغزل والنسج - ليقوم البنك بنشاطه المصرفى والرقابة والمتابعة المالية له - فى أول يوليه ١٩٦٤
- تحويل بنك مصر إلى شركة مساهمة عربية - ٣١ مارس سنة ١٩٦٥ - بموجب القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥

القانون الخاص بتدخل الحكومة لدعم بنك مصر

(القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ ــ الصادر فى ٢٤ يولية)

نحن فاروق الأول ملك مصر :

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ــ وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى : عملا على أداء كفالة الحكومة لأصحاب الودائع ببنك مصر تنفيذا لقرار البرلمان فى ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠ ، وعلى تحقيق الأغراض التى رسمها القرار المذكور ، يؤذن للحكومة أن تأخذ من الاحتياطى العام .

(أ) مبلغ ٦٦٤ر١٠١ر١ جنيها واردا من الاحتياطى المحبوس باسم « أموال مخصصة للسلف الصناعية وسلف الجمعيات التعاونية » ويخصص لالغاء البند الوارد بنفس الاسم وبنفس المبلغ فى « خصوم » بنك مصر وذلك فى حسابه الختامى عن السنة التى انتهت فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ .

(ب) سندات من دين مصر الموحد والممتاز قيمتها الحقيقية ٧٧٩ر١٥٥ر١ جنيها تحول لحساب صندوق توفير البريد لالغاء مبلغ معادل من بند وارد فى خصوم بنك مصر باسم « صندوق توفير البريد » وذلك فى حسابه الختامى عن السنة التى انتهت فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ .

ويتولى البنك لحساب الحكومة ادارة بنود الرصيد التى كانت سببا فى الغاء ديونها وتقسم بين الحكومة والبنك المبالغ التى يتم تحصيلها من البنود المذكورة زيادة على التقدير الذى قدرت بها فى الميزانية التى اعتمدت أساسا لهذه التسوية بقدر ثلاثة الأرباع للحكومة والربع للبنك .

المادة الثانية : عملا على اعادة تنظيم بنك مصر وفقا لقرار ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠ المتقدم ذكره تتخذ الاجراءات الآتى بيانها ويعدل تبعا لذلك نظام شركة بنك مصر وشركات مصر التابعة له . كالآتى :

١ — يظل رأس مال البنك بقيمته الأصلية ١٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه ، وتحقيقا لذلك يؤذن للبنك فى أن يخصص لتعويض خسائره عدا احتياطياته وأرباح السنتين الماليتين ١٩٣٩ و ١٩٤٠ والمبالغ المشار اليها فى المادة السابقة مبلغ ٣٥٠٫٠٠٠ جنيه ناتجا من أرباحه من بعض شركاته ، كما يؤذن للحكومة أن تأخذ من الاحتياطى العام سندات من دين مصر الموحد والممتاز قيمتها الحقيقية ١٥٠٫٠٠٠ جنيه يحول لحساب صندوق توفير البريد لالغاء مبلغ معادل من بند وارد فى خصوم بنك مصر باسم « صندوق توفير البريد » • ويرد المبلغ المأخوذ على هذا الوجه للحكومة وفقا لأحكام الفقرة الخامسة •

٢ — تنشأ ألف حصة تأسيس لا تحدد لها قيمة وتسلم الى الحكومة على أن تكون ملكا خاصا لها فى مقابل تدخلها المالى لتعضيد البنك • ويجوز بالاتفاق بين الحكومة والبنك أن تقسم الحصة الى عشرة أجزاء على أن لا تباع هذه الحصص الا للمصريين •

وتشترك حصص التأسيس فى توزيع الأرباح على الوجه المحدد فى الفقرة الخامسة من هذه المادة • كذلك تشترك عند الاقتضاء فى توزيع موجودات البنك (رأس ماله واحتياطياته) وفى هذه الحالة يكون نصيبها منه بنسبة متوسط ما خصها الى مجموع الأرباح فى الخمس السنوات الأخيرة •

٣ — يعين مندوب للحكومة لدى البنك تكون اختصاصاته بوجه عام مراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات والترتيبات التى تتخذ تنفيذا له ولنظم البنك فاذا وقعت مخالفة أو رأى أن تصرفا يضر بمصلحة البنك قدم المندوب ملاحظاته كتابة الى مجلس الادارة فاذا لم يؤخذ بها رفع تقريرا بذلك الى وزير المالية • ويكون له بحكم القانون حق حضور جميع اجتماعات مجلس الادارة والجمعيات العمومية ويكون له صوت استشارى فى كل المسائل •

٤ — يعرض انتداب مجلس ادارة البنك لعضو أو أكثر من أعضائه للبت فى المسائل التى يعينها على مجلس الوزراء للتصديق عليه • ولوزير المالية بعد موافقة مجلس الوزراء أن يطلب عقد الجمعية العمومية غير العادية بواسطة مجلس الادارة •

٥ — يكون توزيع الأرباح بالترتيب والنسب الموضحة فيما بعد :

(أ) ١٠٪ للاحتياطى المنصوص عليه فى نظام البنك .

(ب) ما يكفى لدفع ربح للمساهمين مقداره ٥٪ من كامل رأس مال البنك الاسمى أى ١٬٠٠٠٬٠٠٠ جنيه .

(جـ) ويوزع الباقى على الوجه الآتى :

٢٥٪ لحصص التأسيس ويرفع هـذا النصيب الى ٣٥٪ عند اتمام رد مبلغ ١٥٠٬٠٠٠ جنيه المشار اليه فى الفقرة (أ) من هذه المادة ، ٤٥٪ لرد مبلغ الـ ١٥٠٬٠٠٠ جنيه المتقدم ذكره للحكومة ، وعند اتمـــام هذا الرد يخصص ٣٥٪ لاحتياطى خاص — ٥٪ مكافأة مجلس الادارة .

٢٥٪ يخصص طبقا لما يقترحه مجلس الادارة وتقرره الجمعية العمومية لربح اضافى يدفع للمساهمين أو الى احتياطى خاص على أنه حتى يتم رد مبلغ الـ ١٥٠٬٠٠٠ جنيه المتقدم ذكره للحكومة لا يجوز تخصيصه كله أو بعضه لربح اضـــافى للمساهمين . على أنه فى الثلاث سنوات الأولى للعمـل بهذا القانون يضاف نصيب حصص التأسيس الى احتياطى رد مبلغ الـ ١٥٠٬٠٠٠ جنيه المتقدم ذكره .

٦ — تحـول شركات مصر التابعة للبنك والتى تكون ناجحة فى أعمالها ما حبس فى رصيد ثابت من حســـاباتها المدينة للبنك الى أسـهم أو سندات وتعرض للاكتتاب بها وتجعل الأولوية فى هذا الاكتتاب لأصحاب الودائع ولمساهمى بنك مصر . ويجب أن يتم هذا التحويل فى خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

٧ — تحول أسهم هذه الشركات الاسمية المملوكة لبنك مصر الى أسهم لحاملها ، تمهيدا لتداولها فى المستقبل بين الجمهور بشروط توضع بالاتفاق مع الحكومة يراعى فيها ألا تزيد نسبة الأسهم لحاملها على ٢٥٪ من مجموع أسهم كل شركة .

المادة الثالثة : يؤذن للحكومة بالاتفاق مع مجلس ادارة بنك مصر فى أن تدخل على أنظمة البنك عدا التعديلات التى نص عليها فى المواد السابقة تعديلات

أخرى فيما يتعلق بنقل الأسهم الاسمية وحق الاشتراك فى مناقشات الجمعية العمومية وذلك فى سبيل العمل على حسن ادارته وعلى حماية مصالح المساهمين.

المادة الرابعة : لا يجوز تغيير التعديلات التى تقرر تنفيذا لهذا القانون الا بموافقة الحكومة .

المادة الخامسة : نظرا للظروف الخاصة المتعلقة بالسنتين الماليتين ١٩٣٩ و ١٩٤٠ ولاعادة تنظيم البنك تعتبر صحيحة نيابة أعضاء مجلس ادارة بنك مصر الحاليين ومن يعين لتكملة عددهم أو بدلا منهم ، وتستمر كذلك حتى انعقاد الجمعية العمومية فى سنة ١٩٤٢ ، ولا تقدم الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن السنتين الماليتين ١٩٣٩ و ١٩٤٠ الى الجمعية العمومية ولا يكون لها من أجل ذلك أن تقرهما . كذلك يعتبر صحيحا تعيين مراجعى الحسابات الذى باشره مجلس الادارة فى سنة ١٩٤٠ ، ويخول المجلس حق تقدير أتعابهم عن مراجعة حسابات سنتى ١٩٣٩ و ١٩٤٠ . ولا يكون لهؤلاء المراجعين أن يدعوا الجمعية العمومية عملا بالمادة ٢٣ من نظام البنك ويعفون من المسئولية بسبب عدم تلك الدعوة .

المادة السادسة : فى تطبيق القانون الخاص بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية تعتبر الشركات التى يملك بنك مصر ٧٥٪ على الأقل من اسهمها جزءا لا يتجزأ من البنك ، وعلى ذلك يستعمل ما يبقى من أرباحها — بعد توزيع الأرباح على مساهميها وتكوين احتياطيتها — فى رد مبلغ الـ ١٥٠٫٠٠٠ جنيه المتقدم ذكره فى الفقرة (١) من المادة الثانية ، وعند اتمام رده يلحق ذلك الباقى باحتياطيات البنك الخاصة .

مجالس ادارة بنك مصر

منذ انشائه سنة ١٩٢٠ حتى الآن

احمــد مدحت يكن

رئيس مجلس الادارة

١٩٢٠ ــ ١٩٤٠

الاسم	الصفة	المدة
محمد طلعت حرب	نائب رئيس وعضو منتدب	١٩٢٠ ــ ١٩٣٩
د . فؤاد سلطان	عضو منتدب	١٩٢٠ ــ ١٩٤٠
يوسف أصلان قطاوى	عضــو	١٩٢٧ ــ ١٩٤٠ ١٩٢٠ ــ ١٩٢٤
عبد الحميد السويفى	عضــو	١٩٢٠ ــ ١٩٣١
على ماهر	عضــو	١٩٢٠ ــ ١٩٢٥
عبد العظيم المصرى	عضــو	١٩٢٠ ــ ١٩٢٦
اسكندر مسيحة	عضــو	١٩٢٠ ــ ١٩٣٣
يوسف شيكوريل	عضــو	١٩٢٠ ــ ١٩٣٩
عباس بسيونى الخطيب	عضــو	١٩٢٠ ــ ١٩٣٠
عبد الفتاح اللوزى	عضــو	١٩٢٥ ــ ١٩٤٠
أحمد عبد الوهاب	عضــو	١٩٢٧
مصطفى ماهر	عضــو	١٩٣٠ ــ ١٩٣٢
عيسوى حسن زايد	عضــو	١٩٣٢ ــ ١٩٣٧
سلطان محمود بهنس	عضــو	١٩٣٢ ــ ١٩٣٣
اسماعيل جاد بركات	عضــو	١٩٣٤ ــ ١٩٤٠
كامل ابراهيم	عضــو	١٩٣٤ ١٩٣٦ ــ ١٩٤١
عبد الحى خليل	عضــو	١٩٣٥ ــ ١٩٤٠
فؤاد سليم الحجازى	عضــو	١٩٣٧ ــ ١٩٣٩

د • حافظ عفيفى	عضو منتدب	١٩٣٩ — ١٩٥١
عبد المقصود أحمد	عضو منتدب	١٩٣٩ — ١٩٥٥
محمد محمود خليل	عضو منتدب	١٩٣٩ — ١٩٥٣
محمد بهى الدين بركات	عضـــو	١٩٣٩ — ١٩٤٠
محمود شكرى	عضـــو	١٩٣٩ — ١٩٥٥
على أمين يحيى	عضـــو	١٩٣٩ — ١٩٥٨

دكتور حافظ عفيفى
رئيس مجلس الادارة
١٩٤٠ - ١٩٥١

عبد المقصود أحمد	نائب رئيس وعضو منتدب	١٩٣٩ — ١٩٥٥
يوسف أصلان قطاوى	عضـــو	١٩٢٠ — ١٩٢٤ ١٩٢٧ — ١٩٤٠
عبد الفتاح اللوزى	عضـــو	١٩٢٥ — ١٩٤٠
كامل ابراهيم	عضـــو	١٩٣٤ ١٩٣٦ — ١٩٤١
عبد الحى خليل	عضـــو	١٩٣٥ — ١٩٤٠
محمد محمود خليل	عضـــو	١٩٣٩ — ١٩٥٣
محمد بهى الدين بركات	عضـــو	١٩٣٩ — ١٩٤٠
محمود شكرى	عضـــو	١٩٣٩ — ١٩٥٥
على أمين يحيى	عضـــو	١٩٣٩ — ١٩٥٨
اسماعيل صدقى	عضـــو	١٩٤٠ — ١٩٤٦ ١٩٤٧ — ١٩٥٠
محمد زكى الابراشى	عضـــو	١٩٤٠ — ١٩٤٥
عبد القوى أحمد	عضـــو	١٩٤٠
عبد الرحمن فهمى	عضـــو	١٩٤١ — ١٩٤٦
يوسف أحمد الجندى	عضـــو	١٩٤١
محمد توفيق خليل	عضـــو	١٩٤١ — ١٩٥٥

عبد الحميد عبد الحق	عضو	١٩٤٢ ، ١٩٤٥ — ١٩٤٨
خليل على الجزار	عضو	١٩٤٢ — ١٩٥٨
على ماهر	عضو	١٩٤٥ — ١٩٥٢
مراد وهبه	عضو	١٩٤٥ — ١٩٥٥
حسن مختار رسمى	عضو	١٩٤٦ — ١٩٥٥
الياس اندراوس	عضو	١٩٥٠ — ١٩٥٢
حسين محمد الجندى	عضو	١٩٥٠ — ١٩٥١
أحمد عبود	عضو	١٩٥٠ — ١٩٥٥
محمد رشدى	عضو	١٩٥٠ — ١٩٦٩
محمد أمين شهيب	عضو	١٩٥١ — ١٩٥٥
محمد لطفى محمود	عضو	١٩٥١ — ١٩٥٥

عبد المقصود احمد
رئيس مجلس الادارة
١٩٥١ — ١٩٥٥

محمد رشدى	نائب رئيس وعضو منتدب	١٩٥٠ — ١٩٦٩
الياس اندراوس	عضو منتدب	١٩٥٠ — ١٩٥٢
محمد محمود خليل	عضو	١٩٣٩ — ١٩٥٣
محمود شكرى	عضو	١٩٣٩ — ١٩٥٥
على أمين يحيى	عضو	١٩٣٩ — ١٩٥٨
محمد توفيق خليل	عضو	١٩٤١ — ١٩٥٥
خليل على الجزار	عضو	١٩٤٢ — ١٩٥٨
على ماهر	عضو	١٩٤٥ — ١٩٥٢
مراد وهبه	عضو	١٩٤٥ — ١٩٥٥
حسن مختار رسمى	عضو	١٩٤٦ — ١٩٥٥
أحمد عبود	عضو	١٩٥٠ — ١٩٥٥
محمد أمين شهيب	عضو	١٩٥١ — ١٩٥٥
محمد لطفى محمود	عضو	١٩٥١ — ١٩٥٥

على اسـلام	عضـو	١٩٥٣ ـ ١٩٥٥
محمد محمود جلال	عضـو	١٩٥٣ ـ ١٩٥٧
د • عبد الجليل العمرى	عضو منتدب	١٩٥٤ ـ ١٩٥٥
د • عبد الحميد الشريف	عضـو	١٩٥٤ ـ ١٩٥٥
محمود العتال	عضـو	١٩٥٥ ـ ١٩٦١
أحمد فؤاد	عضـو	١٩٥٥ ـ رئيس مجلس الادارة حاليا
محمود محمد لطفى	عضـو	١٩٥٥ ـ ١٩٦١

دكتور عبد الحميد الشريف

رئيس مجلس الادارة

١٩٥٥

محمد رشدى	نائب رئيس وعضو منتدب	١٩٥٠ ـ ١٩٦٩
د • عبد الجليل العمرى	عضو منتدب	١٩٥٤ ـ ١٩٥٥
محمود العتـال	عضو منتدب	١٩٥٥ ـ ١٩٦١
أحمد فؤاد	عضـو	١٩٥٥ ـ رئيس المجلس حاليا
على أمين يحيى	عضـو	١٩٣٩ ـ ١٩٥٨
محمد توفيق خليل	عضـو	١٩٤١ ـ ١٩٥٥
خليل على الجزار	عضـو	١٩٤٢ ـ ١٩٥٨
أحمد عبود	عضـو	١٩٥٠ ـ ١٩٥٥
محمد محمود جلال	عضـو	١٩٥٣ ـ ١٩٥٧
محمد محمود لطفى	عضـو	١٩٥٥ ـ ١٩٦١
د • حسن محمد أبو السعود	عضـو	١٩٥٥ ـ ١٩٥٦
يوسف مرقص حنا	عضـو	١٩٥٥ ـ ١٩٦١

محمد رشدى

رئيس مجلس الادارة

١٩٥٥ ـ ١٩٦٩

محمود العتـال	نائب رئيس وعضو منتدب	١٩٥٥ ـ ١٩٦١
أحمد فؤاد	عضـو منتدب	١٩٥٥ ـ رئيس المجلس حاليا
على أمين يحيى	عضـو	١٩٣٩ ـ ١٩٥٨

خليل على الجزار	عضـــو	١٩٤٢ — ١٩٥٨
أحمد عبود	عضـــو	١٩٥٠ — ١٩٥٥
محمد محمود جلال	عضـــو	١٩٥٣ — ١٩٥٧
محمود محمد لطفى	عضـــو	١٩٥٥ — ١٩٦١
د • حسن محمد أبو السعود	عضـــو	١٩٥٥ — ١٩٥٦
يوسف مرقص حنا	عضـــو	١٩٥٥ — ١٩٦١
د • محمد على عرفه	عضـــو	١٩٥٥ — ١٩٦١
على بدوى	عضـــو	١٩٥٦ — ١٩٦١
محمود حسن	عضـــو	١٩٥٦ — ١٩٥٨
أحمد توفيق البكرى	عضـــو	١٩٦٠ — ١٩٦١
محمود الحسينى العسقلانى	مدير عام وعضو	١٩٦٢ — ١٩٦٥
محمد كامل البهنساوى	عضـــو	١٩٦٢ — ١٩٦٦
أحمد مختار قطب	عضـــو	١٩٦٢ — ١٩٦٦
محمد على الشربينى	عضو ممثل للعاملين	١٩٦٢ — عضو المجلس حاليا
سيد أحمد مرعى	عضو منتدب	١٩٦٣ — ١٩٦٧
مصطفى فريد خليفة	عضـــو	١٩٦٤ — ١٩٦٦
محمد صادق الطوبجى	مدير عام وعضو	١٩٦٦ — ١٩٦٩
محمد بدران محمد	عضـــو	١٩٦٦ — عضو المجلس حاليا
د • عبد الرازق محمد حسن	عضـــو	١٩٦٩ — عضو المجلس حاليا

أحمـد فـؤاد

رئيس مجلس الادارة الحالى

١٩٦٩

محمد يوسف البنانى	مدير عام وعضو	١٩٦٩
محمد بدران محمد	عضـــو	١٩٦٦
د • عبد الرازق محمد حسن	عضـــو	١٩٦٩
محمد على الشربينى	عضو ممثل للعاملين	١٩٦٢

أسماء أعضاء مجالس ادارة بنك مصر

منذ انشائه سنة ١٩٢٠ ـ مرتبه ترتيبا ابجديا

الاسم	الصفة	المدة
أحمد توفيق البكرى	عضـــو	١٩٦٠ ـ ١٩٦١
أحمد عبد الوهاب	عضـــو	١٩٢٧
أحمد عبود	عضـــو	١٩٥٠ ـ ١٩٥٥
أحمد فؤاد	عضو ـ فعضو منتدب ونائب رئيس فرئيس مجلس ادارة	١٩٥٥ ـ رئيس المجلس حاليا
أحمد مختار قطب	عضـــو	١٩٦٢ ـ ١٩٦٦
أحمد مدحت يكن	رئيس مجلس الادارة	١٩٢٠ ـ ١٩٤٠
أسكندر مسيحه	عضـــو	١٩٢٠ ـ ١٩٣٣
اسماعيل صدقى	عضـــو	١٩٤٠ ـ ١٩٤٦ ١٩٤٧ ـ ١٩٥٠
الياس اندراوس	عضو ـ فعضو منتدب	١٩٥٠ ـ ١٩٥٢
د . حافظ عفيفى	عضو منتدب ـ فرئيس مجلس ادارة	١٩٣٩ ـ ١٩٥١
حسن محمد أبو السعود	عضـــو	١٩٥٥ ـ ١٩٥٦
حسن مختار رسمى	عضـــو	١٩٤٦ ـ ١٩٥٥
حسين محمد الجندى	عضـــو	١٩٥٠ ـ ١٩٥١
خليل على الجزار	عضـــو	١٩٤٢ ـ ١٩٥٨
سلطان محمود بهنس	عضـــو	١٩٣٢ ـ ١٩٣٣
سيد أحمد مرعى	عضو منتدب	١٩٦٣ ـ ١٩٦٧
عباس بسيونى الخطيب	عضـــو	١٩٢٠ ـ ١٩٣٠
عبد الجليل ابراهيم العمرى	عضو منتدب	١٩٥٤ ـ ١٩٥٥
عبد الحميد السيوفى	عضـــو	١٩٢٠ ـ ١٩٣١
عبد الحميد شريف	عضو ـ فعضو منتدب ورئيس مجلس ادارة	١٩٥٤ ـ ١٩٥٥

الاسم	الصفة	المدة
عبد الحميد عبد الحق	عضـــو	١٩٤٢ ١٩٤٥ — ١٩٤٨
عبد الحي خليل	عضـــو	١٩٣٥ — ١٩٤٠
د . عبد الرازق محمد حسن	عضـــو	١٩٦٩ — عضو المجلس حاليا
عبد الرحمن فهمى	عضـــو	١٩٤١ — ١٩٤٦
عبد العظيم المصرى	عضـــو	١٩٢٠ — ١٩٢٦
عبد الفتاح اللوزى	عضـــو	١٩٢٥ — ١٩٤٠
عبد القوى أحمد	عضـــو	١٩٤٠
عبد المقصود أحمد	عضو منتدب — فنائب رئيس فرئيس مجلس ادارة	١٩٣٩ — ١٩٥٥
على اسـلام	عضـــو	١٩٥٣ — ١٩٥٥
على أمين يحيى	عضـــو	١٩٣٩ — ١٩٥٨
على بدوى	عضـــو	١٩٥٦ — ١٩٦١
على ماهر	عضـــو	١٩٢٠ — ١٩٢٥ ١٩٤٥ — ١٩٥٢
عيسوى حسن زايد	عضـــو	١٩٣٢ — ١٩٣٧
فؤاد سلطان	عضو منتدب	١٩٢٠ — ١٩٤٠
فؤاد سليم الحجازى	عضـــو	١٩٣٧ — ١٩٣٩
كامل ابراهيم	عضـــو	١٩٣٤ ١٩٣٦ — ١٩٤١
محمد طلعت حرب	نائب رئيس — وعضو	١٩٢٠ — ١٩٣٩
محمد أمين شهيب	عضـــو	١٩٥١ — ١٩٥٥
محمد بدران محمد	عضـــو	١٩٦٦ — عضو المجلس حاليا
محمد بهى الدين بركات	عضـــو	١٩٣٩ — ١٩٤٠
محمد توفيق خليل	عضـــو	١٩٤١ — ١٩٥٥
محمد زكى الابراشى	عضـــو	١٩٤٠ — ١٩٤٥
محمد رشدى	عضو — فعضو منتدب ونائب رئيس فرئيس مجلس ادارة	١٩٥٠ — ١٩٦٩

محمد صادق الطوبجى	عضو ومدير عام	١٩٦٦ ـ ١٩٦٩
محمد على الشربينى	عضو ممثل للعاملين	١٩٦٢ ـ عضو المجلس حاليا
د . محمد على عرفه	عضـــو	١٩٥٥ ـ ١٩٦١
محمد محمود جلال	عضـــو	١٩٥٣ ـ ١٩٥٧
محمد محمود خليل	عضـــو	١٩٣٩ ـ ١٩٥٣
محمد لطفى محمود	عضـــو	١٩٥١ ـ ١٩٥٥
محمد يوسف البنانى	مدير عام وعضو	١٩٦٩ ـ عضو المجلس حاليا
محمود الحسينى العسقلانى	مدير عام وعضو	١٩٦٢ ـ ١٩٦٥
محمود العتـــال	عضـــو ـ فعضـــو منتدب ونائب رئيس	١٩٥٥ ـ ١٩٦١
محمود حسن	عضـــو	١٩٥٦ ـ ١٩٥٨
محمود شكرى	عضـــو	١٩٣٩ ـ ١٩٥٥
محمود محمد لطفى	عضـــو	١٩٥٥ ـ ١٩٦١
مراد وهبـــه	عضـــو	١٩٤٥ ـ ١٩٥٥
مصطفى فريد خليفة	عضـــو	١٩٦٤ ـ ١٩٦٦
مصطفى ماهر	عضـــو	١٩٣٠ ـ ١٩٣٣
يوسف أحمد الجندى	عضـــو	١٩٤١
يوسف أصلان قطاوى	عضـــو	١٩٢٠ ـ ١٩٢٤ ١٩٢٧ ـ ١٩٤٠
يوسف شيكوريل	عضـــو	١٩٢٠ ـ ١٩٣٩

ميزانيات اجمالية مقارنة

	١٩٢٠	١٩٢١	١٩٢٢	١٩٢٣
الأصول				
النقدية فى الصندوق وفى البنوك	٢١٠٩٨٠	٢١٣٦٧٧	٣٥٠٥٢٠	٨٢٥٦٣١
محفظة الأوراق المالية	٣٢٩٩٦	٢١٣٢٠	٥٤٩٩٢	١٦٨٧٢٠
سلف	١٧٧٦٢	٣٤٨٧٨٥	٨٥٨٦١٧	١١٧٣٦٨١
حسابات مدينة متنوعة	٢٢٧٠٤	٢١٢٦٢	٣٣٦٠٧	٣٢١٢٥
مجموع الأصول	٣٨٤٤٤٢	٦٠٥٠٤٤	١٢٩٧٧٣٦	٢٢٠٠١٥٧
بنود حسابات نظامية (*)	٢٥٤٤٠٣	٨٠٩٦٠	٧٥٠٣٢	٣٥٢٥٧٦
مجموع الميزانية	٤٠٩٨٤٥	٦٨٦٠٠٤	١٣٧٢٧٦٨	٢٥٥٢٧٣٣
الخصوم				
رأس المال	١٧٥١٠٨	٢٠٠٥٢٨	٢٦٩١٨٤	٣١٣٢٢٨
الاحتياطيات	—	—	١٦٢٣	١٤٦٦٠
الودائع	٢٠٠٩٦٠	٤٠٥٤٠٦	٩٨١٢١٨	١٧٦٩٣٥٦
حسابات دائنة متنوعة	٣٧٣٤	١٨٤١٨	٤٦٣٣٧	١٠٦٤٤٨
مجموع الخصوم	٣٧٩٨٠٢	٦٢٤٣٥٢	١٢٩٨٣٦٢	٢٢٠٣٦٩٢
بنود حسابات نظامية (*)	٣٠٠٤٣	٦١٦٥٢	٧٤٤٠٦	٣٤٩٠٤١
مجموع الميزانية	٤٠٩٨٤٥	٦٨٦٠٠٤	١٣٧٢٧٦٨	٢٥٥٢٧٣٣
الأرباح والخسائر				
إيرادات	٨٧٢٨	٣٨٦٥٢	٧٠٧٢٧	١١٩٦٣٨
مصروفات	٥٤٧٩	٢٢٤٢٣	٤٠٣٥٥	٥٧١١٧
	٣٢٤٩	١٦٢٢٩	٣٠٣٧٢	٦٢٥٢١

(*) بنود حسابات نظامية يجب عدم تعليتها حسب الأصول المحاسبية الحديثة .

للسنوات (١٩٢٠ / ١٩٣٠)

(جنيه)

١٩٢٤	١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣٠
١٠٠٣٤٤٥	٨٧٨٣١٨	١٣٦٠٨٠٣	١٣٨٠٨٨٧	١٧٥٢٤٨٣	١٤٠٦٧٠٤	١٤١٧١١٥
١٨٠٥٦٩	٢٤٤٠٦٦	٣٤١٨٤٢	٦٤٩٢٣٤	٨٨٦٨٧٩	١١١٤٣٦٣	١٢٤٠٤١٦
٢٠٨٩٣٣٩	٣٠٥٣٧٨٤	٣٦٥٣٠٣٠	٤٩٣٧١٧٣	٥٦٨٣٨٩٦	٦٥٣٠٩٤٥	٦٣٣٧٦٩٩
٤٤٤٦٨	١٢١٦٣٣	١٣٧٥٠٥	٢٩٤٠٦٩	٣١٤١٢٤	٣٤٤٣٥٧	٣٧٦٥٨٧
٣٣١٧٨٢١	٤٢٩٧٨٠١	٥٤٩٣١٨٠	٧٢٦١٣٦٣	٨٦٣٧٣٨٢	٩٣٩٦٣٦٩	٩٣٧١٨١٧
٥٢٢٥١٥	٩١١٥٧٨	١٢٣٠٤٣٧	٩٩٢٤٧٥	١٠٤٢٧٥١	١١١٧٧١٠٤	١٥٤٢١٥٤
٣٨٤٠٣٣٦	٥٢٠٩٣٧٩	٦٧٢٣٦١٧	٨٢٥٣٨٣٨	٩٦٨٠١٣٣	١٠٥٧٣٤٧٣	١٠٩١٣٩٧١
٤٧٤٩٢٤	٧٢٠٠٠٠	٧٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
٣٠٩١٢	١٣٧٠٤١	١٦٢٨٧٩	٣٢٤٦٣٥	٣٤٨٢٠٣	٣٧٣١٠٢	٣٩٨٠٥٠
٢٦٢٣٩٥٣	٣١٨٩٩١٩	٤٤٢٤٧٠٧	٥٥١٧٨١٧	٦٨٧٢٥٨٤	٧٤٨٧١٥٤	٧٤٩٤٦٤٦
١٦٨١٤٣	٢٤٢٣٩٠	٢٩٤٤٦٢	٣٦٠١٦٢	٤١٥٤٣٨	٤٥٥٨٣٠	٤٥٤٣٨٧
٣٢٩٧٩٣٢	٤٢٨٩٣٥٠	٥٦٠٢٠٤٨	٧٢٠٢٦١٤	٨٦٣٦٢٢٥	٩٣١٦٠٨٦	٩٣٤٧٠٨٣
٥٤٢٤٠٤	٩٢٠٠٢٩	١١٢١٥٦٩	١٠٥١٢٢٤	١٠٤٣٩٠٨	١٢٥٧٣٨٧	١٥٦٦٨٨٨
٣٨٤٠٣٣٦	٥٢٠٩٣٧٩	٦٧٢٣٦١٧	٨٢٥٣٨٣٨	٩٦٨٠١٣٣	١٠٥٧٣٤٧٣	١٠٩١٣٩٧١
١٦٤٧٧٧	٢١٥٨٠٣	٢٤١٤٤٥	٢٧٩٠٨١	٢٩٥٣٤٩	٣٠٢٢٩٥	٢٧٣١٥٨
٧٨٤٧٩	١٠٧٤٢٧	١٢٣٨٩٧	١٤٣٤٠٩	١٤٦٣٥٣	١٥٢٨٠٧	١٥٨٢٣٢
٨٦٢٩٨	١٠٨٣٧٦	١١٧٥٤٨	١٣٥٦٧٢	١٤٨٩٩٦	١٤٩٤٨٨	١١٤٩٢٦

ميزانيات اجمالية مقارنة

	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤
الأصـــــول				
النقود بالصندوق وفى البنوك	١٠٧٥٩٥٣	١٢٦٤٥٤٢	١٦٣٩١٥٨	١٤٧٣٩٧٤
محفظة الأوراق المالية	١١٨٩٠٥٥	١٤٦٩٩٥٩	١٥٣٦٨٦٩	١٩٨١٢٢٣
سلف	٧٦٧٢٣٢٥	٨٣١٨٦٦٣	٨٧٢٥٤٨٦	٩٣٨٠٩٠٦
حسابات مدينة متنوعة	٣٨١٦٩٧	٣٧١٤٥٢	٣٧٠٦١٥	٣٧٤٠٨٣
مجموع الأصول	١٠٣١٩٠٣٠	١١٤٢٤٦١٦	١٢٢٧٢١٢٨	١٣٢١٠١٨٦
بنود حسابات نظامية (*)	٢٠٧٣٩٤٩	١٧٠٠٩٣٢	١٨٨٥٨٣٦	١٧٧٧٢٠٣
مجموع الميزانية	١٢٣٩٢٩٧٩	١٣١٢٥٥٤٨	١٤١٥٧٩٦٤	١٤٩٨٧٣٨٩
الخصـــــوم				
رأس المال	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
الاحتياطيات	٤١٧٠٤٣	٤٤٨٠٢٤	٤٨٧٠٦٣	٥٢١٢٥٤
الـــودائـــع	٧٣٦١٣٧٥	٨٤٩٥٧٩١	١٠٥٢٧٥٦٥	١١٣٧٤٦٢٢
حسابات دائنة متنوعة	١٤٥٣٨٩٨	١٤٥٨٧٣٩	٦١٠٩٩٩	٦٧٠٥٥٨
مجموع الخصوم	١٠٢٣٢٣١٦	١١٤٠٢٥٥٤	١٢٦٢٥٦٢٧	١٣٥٦٦٤٣٤
بنود حسابات نظامية (*)	٢١٦٠٦٦٣	١٧٢٢٩٩٤	١٥٣٢٣٣٧	١٤٢٠٩٥٥
مجموع الميزانية	١٢٣٩٢٩٧٩	١٣١٢٥٥٤٨	١٤١٥٧٩٦٤	١٤٩٨٧٣٨٩
الأرباح والخسائر				
إيرادات	٢٨٤١٢٩	٢٨٠٩٨٨	٢٨٦٥٦٦	٢٩٦٠٧٤
مصروفات	١٤٩٣١٢	١٤٠٦٠٣	١٤٤٦٥٦	١٥١٢٨٦
	١٣٤٨١٧	١٤٠٣٨٥	١٤١٩١٠	١٤٤٧٨٨

(*) بنود حسابات نظامية يجب عدم تعليتها حسب الأصول المحاسبية الحديثة .

للسنوات (١٩٣١ / ١٩٢٨)

(جنيه)

١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠
١٨٢٠٧٢٧	٢٩٥٨٤١٢	٣٢٠٩٦٩٧	١٩٦٣٣١٩		
٢٢٢٢٧٨٤	٣٠٨٤٥٥١	٣٧١٤٠٥٩	٣٨٧٦٠٧٤	ميزانيات غير منشورة	
١٠٥٨٥٢٧٣	١٠٦٣٣١٥٣	١١١٠٩٦٨٢	١٢٤٧٨٢٨٥		
٣٦٢٨١٩	٤٣٧٨٠٩	٤٢٢٤٣٤	٤٢٣٣٨١		
١٤٩٩١٦٠٣	١٧١١٣٩٢٤	١٨٤٥٥٨٧٢	١٨٧٤٠٩٥٨		
٢٠٧٥٨٠٥	٢١٨٦٩٠٢	٢٦٥٥٥١١	٢٧٠٣٦٢٣		
١٧٠٦٧٤٠٨	١٩٣٠٠٨٢٧	٢١١١١٣٨٣	٢١٤٤٤٥٨٢		
١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠		
٥٥٥٧٣٢	٥٩٠٣٥٢	٦٢٤٤٤٦	٧٦٥٤٧١		
١٣١٧٢٠٢٤	١٥٣٥٢١٨٢	١٦٨٢٠٤٨٢	١٧٢٠٠٦٢٣		
٧٠٦٣٤٨	٦٦٢١٢٨	٧٢٧٠٩٨	٦٢٩٠٣١		
١٥٤٣٤١٠٤	١٧٦٠٤٦٦٢	١٩١٧٢٠٢٦	١٩٦٠٥١٢٥		
١٦٣٣٣٠٤	١٦٩٦١٦٥	١٩٣٩٣٥٧	١٨٣٩٤٥٧		
١٧٠٦٧٤٠٨	١٩٣٠٠٨٢٧	٢١١١١٣٨٣	٢١٤٤٤٥٨٢		
٣١١٧١٢	٣١٢٦٧٢	٣١١٩٦٦	٣١١٤٠٢		
١٦٥٥١٦	١٧١٧٣٥	١٨١٧١٢	١٨٦٩٤٦		
١٤٦١٩٦	١٤٠٩٣٧	١٣٠٢٥٤	١٢٤٤٥٦		

ميزانيات اجمالية مقارنة

	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤
الأصـــــول				
النقود بالصندوق وفى البنوك	٣٠٧٧٩٦٣	٦٥٣٦٨٧٥	٩٢١٢٣٦٢	١٢٠١١٢٨٧
محفظة الأوراق المالية	٤٥٠٠٢٤٠	٥١٤١٣٢٨	٧٨٦٢٩١٤	١٢٢١٨٣٧٦
سلف	٧٢١٩٨٦٥	٨٤٣٠٤٢٨	٨٣٩٣٠٧٨	١١٨٤٢٥٩٣
حسابات مدينة متنوعة	٧٠٤٩٢٨	٧٧٤٩٢٦	٦٩٨٦٣٥	٧٥٥٣٧٥
مجموع	١٥٥٠٢٩٩٦	٢٠٨٨٣٥٥٧	٢٦١٦٦٩٨٩	٣٦٨٢٧٦٣١
الخصـــــوم				
رأس المال	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
الاحتياطيات	١١٧٤٩٣	١٦٨٩٩٦	٥٠٥٤٤٩	١١٣٨٠٠٩
الـــــودائـــــع	١٣٨٨٤٤٠٩	١٨٤٥٧٨١٥	٢٢٩٦٦٧٥٧	٣٢٨٨٣٢٩٠
حسابات دائنةمتنوعة	٥٠١٠٩٤	١٢٥٦٧٤٦	١٦٩٤٧٨٣	١٨٠٦٣٣٢
مجموع	١٥٥٠٢٩٩٦	٢٠٨٨٣٥٥٧	٢٦١٦٦٩٨٩	٣٦٨٢٧٦٣١
الأرباح والخسائر				
إيرادات	٧٨٦٣١٢	٧٦٨٨٩٦	١٠٥٢١٤٩	١٢٣٨٧٣٢
مصروفات	٥٥١٣٠٧	٣٣٠٩٥٨	٤٦٢٧١٢	٥٣٩٦٤٠
	٢٣٥٠٠٥	٤٣٧٩٣٨	٥٨٩٤٣٧	٦٩٩٠٩٢

للسنوات (١٩٤١ / ١٩٥٠)

(جنيه)

١٩٥٠	١٩٤٩	١٩٤٨	١٩٤٧	١٩٤٦	١٩٤٥
٢٣٠٠١٧٢٣	١٤١٠٩٦٥٠	٢٤٣١٣٧٠٣	٢٨٩٠٨٧٢٣	٣٠٦١٧٦٥٩	٢٦٤٨٤٦٤٢
٧٩٣٨٠١٢	١٢٣٥٠١٤٨	١٢٩٠٢٩٣٤	١٤٢٤٤١٦٢	١٤١١٨٢٤١	١١٨٢١٩٩٠
٣٢٠٣١٣١٧	٣٣٦٧٠٦٨١	٢٦٧٨٩٣٨٠	١٥٦٥٠٤٩٩	١١٣٦٩٨٣٢	١٢٨٦٥٩٥٩
١٤٧٧٣١٩	٣٢٥٦٥٤٩	٩٤٦٠٩٢	٥٧٠١٧١	٧٨٩٩٦٥	٧١٢٦٠٣
٦٤٤٤٨٣٧١	٦٣٣٨٧٠٢٨	٦٤٩٥٢١٠٩	٥٩٣٧٣٥٦٥	٥٦٨٩٥٦٩٧	٥١٨٨٥١٩٤
١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
٤٢٢٥٢٣٣	٣٨٩٣٦٨٣	٣٥٥٧٤٩٢	٣١٨٥٠٤٩	٢٧٩٠٢٠٩	١٨٦٠١٠٧
٥٤٦٤٣١٣٢	٥٤٥١٩٦٠٥	٥٧٠٦٠٨٥٨	٥١٨٨٠١٩٩	٥٠٥٢٨٧١٩	٤٦٩٠٥٦٤٥
٤٥٨٠٠٠٧	٣٩٧٣٧٤٠	٣٣٣٣٧٥٩	٣٣٠٨٣١٧	٢٥٧٦٧٦٩	٢١١٩٤٤٢
٦٤٤٤٨٣٧١	٦٣٣٨٧٠٢٨	٦٤٩٥٢١٠٩	٥٩٣٧٣٥٦٥	٥٦٨٩٥٦٩٧	٥١٨٨٥١٩٤
١٧٨٢٩٣١	١٧٢٠٠٥١	١٦٢٩٣٠٥	١٣٨٦٣٩٩	١٤٠٦٩٦٨	١٤٢٧٨٥٧
٩٩٥٢٧١	٩٣٧٥٠٣	٨٥١٥٢٢	٦١٠٣١١	٥٧٠٩٢٦	٦٨٢٤٨٧
٧٨٧٦٦٠	٧٨٢٥٤٨	٧٧٧٧٨٣	٧٧٦٠٨٨	٨٣٦٠٤٢	٧٤٥٣٧٠

ميزانيات اجمالية مقارنة

	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤
الأصـــــول				
النقود بالصندوق وفى البنوك	٢٥٣٣١٨١٩	١٧٢٨٩٨٦٣	١٧٣٨٧٨٥٩	١٣٥٧٨٩٤٨
محفظة الأوراق المالية	٨٣٥٨٦٤٤	١٠٥٢٣١٩١	١٠٩٣٠٤١٧	١٠٢١٦٢٥٧
سلف	٣٦٣٩٥٥٩٤	٣٧٤٣٦٠٢١	٣٥٣٠٨٣٤٤	٤٨٥٤٠٤٥٨
حسابات مدينة متنوعة	١٧٩٣٤٣٧	١٤٢٣٢٦٣	١٦٧٨١٩٠	١٤٧٤٤٢٢
المجموع	٧١٨٧٩٤٩٤	٦٦٦٧٢٣٣٨	٦٥٣٠٤٨١٠	٧٣٨١٠٠٨٥
الخصـــــوم				
رأس المال	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
الاحتياطيات	٤٥٣٤٦١١	٤٨٤٧٢٦٤	٥١٦٠٥٦٠	٥٤٦٣٠٥١
الـــــودائـــــع	٦١٦١٠٢٨٣	٥٨٠٨٠٠٢٠	٥٦٤١٢٦١٠	٦٣١٥٦٨٩١
حسابات دائنة متنوعة	٤٧٣٤٦٠٠	٢٧٤٥٠٥٤	٢٧٣١٦٤٠	٤١٩٠١٤٣
المجموع	٧١٨٧٩٤٩٤	٦٦٦٧٢٣٣٨	٦٥٣٠٤٨١٠	٧٣٨١٠٠٨٥
الأرباح والخسائر				
إيرادات	١٩١٠٦٠٨	٢٠٢٤٧٥٦	١٨٩٥٠٠١	٢١٢٣٤٦٤
مصروفات	١١١٥٠٥٧	١٢٢٧٦٥٩	١١٢٣٩٣٩	١٣٢٧٠٥١
	٧٩٥٥٥١	٩٧٠٩٧	٧٧١٠٦٢	٧٩٦٤١٣

للسنوات (١٩٥١ / ١٩٦٠)

(جنيه)

١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
٢٤٥١٨٧٣٢	١٥٢٥٣٢٧٥	٢٣٠٧٩٠٥١	٢١٩٣٨٧٣١	٢١٠٢٥٢٤٠	١٧٤٤٦٩٣٤
١١٣٣٢٨٢١	١٦٦٤٣١٩٦	١٧٦٢٣٠٦٠	١٩٣٢١٨٣٧	٢٣٦٠٨٧٩٤	٣٢٠٩٠٤٠٧
٤٢٥٥٤٠١٦	٦١٩٥٦٦٩٩	٥٧٥١٧٧٦٦	٦٥٦٩٢٦٠٥	٧٩١١٩٤٨٦	٨٤٥٩٢٠٣٠
١٧١١٥٣٧	٢٠١٥٧٩٧	٢١٠٠٩٦٥	٣٥٦٦٨١٩	٣٥٥٧٦٨١	٣٨٧٥٣٧٢
٨٠١١٧١٠٦	٩٥٨٦٨٩٦٧	١٠٠٣٢٠٨٤٢	١١٠٥١٩٩٩٢	١٢٧٣١١٢٠١	١٣٨٠٠٤٧٤٣
٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
٥٧٩٨٢٨٤	٦١٠٠٢٥٢	٦٣٦٢١٢٣	٦٦٦١٦٥٩	٧١١٣٨٤٤	٧٦١٣٨٤٤
٦٩٠٢٠٨٣١	٨١٣١٢٠٨٣	٨٥٢٢٧٥٩٢	٩٤٨٠٠٥٧٢	١٠٩٣٩٣٢٤٩	١٢٠٠٠٨٤٣٣
٣٢٩٧٩٩١	٦٤٥٦٦٣٢	٦٧٣١١٢٧	٧٠٥٧٧٦١	٨٨٠٤١٠٨	٨٣٨٢٤٦٦
٨٠١١٧١٠٦	٩٥٨٦٨٩٦٧	١٠٠٣٢٠٨٤٢	١١٠٥١٩٩٩٢	١٢٧٣١١٢٠١	١٣٨٠٠٤٧٤٣
٢٤٢٩٦٦٧	٢٦٣٦٤٥٢	٢٩١١١٣٢	٣٢٤٨٧٢٤	٣٥٥٥٦٦٤	٣٣٣٥١٧٠
١٦١٧٦٩٦	١٩٢١١٠١	٢١٠٥٠٢١	٢١٩٩٠٥٢	٢٤٦٣١٩٤	٢٦٤٠١٧٢
٨١١٩٧١	٧١٥٣٥١	٨٠٦١١١	١٠٤٩٦٧٢	١٠٩٢٤٣٠	١١٣٤٩٩٨

ميزانيات اجمالية مقارنة

	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤
الأصول				
النقود بالصندوق وفى البنوك	١٥٨١٠٩١٣	١٨٥٧٧٧٢٧	٢٣٩٤٨٣١٣	٤٣٧٢٣٢٣٨
محفظة الأوراق المالية	٣٣٣٥٩٨٥٠	٣٦٣١٧٢٧١	٣٧٢٥٧٦٥٧	٥٠٧٥٩٨٩٥
سلف	٧٩١٣٥٩٩٤	٦٠٠١٢٣٣٢	٧٣٨٠١٤٦٦	٩١٦٩٢٥٥٧
حسابات مدينة متنوعة	٩٩٩٧٤٣٩	١١٣٥٤١١٤	١٣١٦٩١٣٩	٧٢٢٠٣٣٨
المجموع	١٣٨٣٠٤١٩٦	١٢٦٢٦١٤٤٤	١٤٨١٧٦٥٧٥	١٩٣٣٩٦٠٢٨
الخصوم				
رأس المال	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
الاحتياطيات	٨١١٣٨٤٤	٨٣١٦٦٨٣	٨٤٢٠٧٦٣	٨٥٨٢٠١٩
الودائع	١٢٦٩١٠٧٩	١٠١٤٧٧٧٠٥	١٢٠٧٨٧١٨٨	١٢٤٥٠٩٠٨٤
حسابات دائنة متنوعة	١٥٤٩٩٢٧٣	١٤٤٦٧٠٥٦	١٦٩٦٨٦٢٤	٥٨٣٠٤٩٢٥
المجموع	١٣٨٣٠٤١٩٦	١٢٦٢٦١٤٤٤	١٤٨١٧٦٥٧٥	١٩٣٣٩٦٠٢٨
الأرباح والخسائر				
إيرادات	٣٨٨٩٠٩٣	٣٢١١٤٣٦	٦٧٩٥٥٤٤	٩٤٣٧٥٧٩
مصروفات	٢٥٣٦٨٣١	٢٥١٧٥٥٨	٥٧٢٠٥١٣	٨٠٣٠١٨٢
	١٣٥٢٢٦٢	٦٩٣٨٧٨	١٠٧٥٠٣١	١٤٠٧٣٩٧

للسنوات (١٩٦١ / ١٩٦٩)

(جنيه)

١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
٣٣٠٠٦١١٥	٦٠٠٥٦٧٧٧	٦٠٩١٦٥٦٥	٤٨٤٣٠١٢٥	٦٨٠٤٠٣٩١	
٤٩٨٩٦١٩٠	٥٣٩١١٨٦٧	٤٨٦٥٤٧٢٩	٤٩١٠٢٨٢٣	٣٨٧٦٦٠٦٣	
٨٧٤٠٨٣٢٧	٨١٢٤٤١١٩	٨٥٢٦٥٤٨١	٨٠٩٢٣٦٣٤	٩٥٤٧٤٢٠١	
١٦٤٥٩٩٤١	١٠٩١٥٥١٦	١٤٨٠٢٨٩٦	١٣٠٧٧١٠٩	١٥٥١٣٦٨٤	
١٨٦٧٧٠٥٧٣	٢٠٦١٢٨٢٧٩	٢٠٩٦٣٩٦٧١	١٩١٥٣٣٦٩١	٢١٧٧٩٤٣٣٩	
٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	
٨٧٤٤٩٣٣	٨٧٩٩٣٠٨	٨٨٧٤٤٤١	٨٩٦٠٩١٧	٩١١١٨٩٧	
١٢٣٩٤٥٤٨٨	١٣٨٥٠٧٤٥٤	١٤٤٥١٤٨٢٧	١٤٧٤٤٣٤٦٠	١٧٣١٣٥١٢٣	
٥٢٠٨٠١٥٢	٥٦٨٢١٥١٧	٥٤٢٥٠٤٠٣	٣٣١٢٩٣١٤	٣٣٥٤٧٣١٩	
١٨٦٧٧٠٥٧٣	٢٠٦١٢٨٢٧٩	٢٠٩٦٣٩٦٧١	١٩١٥٣٣٦٩١	٢١٧٧٩٤٣٣٩	
٩٦٢٢١١٤	٨٢٢٦٠١٠	٧٩٦١٥١٨	٨٥٨٩٦٤٦	٩٥٩٦٨١٣	
٨٨١٠٤٠٨	٧٤٧٤٦٧٧	٦٥١٦٦٦٢	٧٠٧٩٨٤٧	٧٩١٢٥٨٥	
٨١١٧٠٦	٧٥١٣٣٣	١٤٤٤٨٥٦	١٥٠٩٧٩٩	١٦٨٤٢٢٨	

شركات بنك مصر

١٩٢٢ - ١٩٦١

الجزء الثانى

- مقـــدمة

- قطاع الغزل والنسيج :

* شركة مصر للغزل والنسيج/المحلة الكبرى .
* شركة مصر/حلوان للغزل والنسيج .
* شركة مصر/للغزل والنسج الرفيع/كفر الدوار .
* شركة مصر صباغى البيضا .
* شركة مصر للحرير الصناعى .
* شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج .

- قطاع القطن :

* شركة مصر لحليج الأقطان .
* شركة مصر لتصدير الأقطان .

- قطاع المال والائتمان :

* شركة مصر للتأمين .
* بنك التضامن المالى .
* بنك مصر لبنان .

- قطاع النقل :

* شركة مصر للنقل والملاحة .
* شركة مصر للطيران .
* شركة مصر للملاحة البحرية .

- قطاع الكيماويات :

* شركة مصر للمستحضرات الطبية .
* شركة مصر لصناعة الكيماويات .

- **قطاع السياحة :**

* شركة مصر للسياحة .
* شركة مصر للفنادق

- **قطاع خدمات التوزيع :**

* شركة بيع المصنوعات المصرية .

- **القطاعات الاخرى :**

* مطبعة مصر .
* شركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح .
* شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت .
* الشركة العقارية المصرية .

- **شركات لم تستمر :**

شركات بنك مصر

مقـدمة :

ان أى دراسة لتاريخ النهضة الاقتصادية فى مصر لابد أن تتصدرها دراســة لتاريخ بنك مصر ، كما لا تستكمل دراسة تاريخ بنك مصر ما لم تعط اهتماما كافيا وتلقى مزيدا من الضوء على شركات بنك مصر • فقد كانت شركات بنك مصر أولى الشركات القومية بالبلاد ، وأصبحت الصناعات التى أقامها البنك تمثـل الركيزة الأساسية لحركة التصنيع الحديثة ، كما ويمثل رجالات بنك مصر اليوم قطاعا هاما من القيادات الادارية والفنيـــة التى تشرف على أهم المؤسسات والشركات •

بدأت النهضة الاقتصادية يقودها « طلعت حرب » بقـدم ثابتة وعقيـدة راسخة ، وقد أدت بوادر هذه النهضة ونجاحها الى تحول معتقدات الناس من أن مصر بلد زراعى ، اقتصادها معقد لا يقوى عليه سوى الأجانب ــ الى الايمان بقدراتهم واستعدادهم للعمل فى المجال الاقتصادى على قدم المساواة مع الأجانب•

فقد قام بنك مصر عام ١٩٢٠ كبنك أعمـــال ، وأنشأ خـــلال الفترة من ١٩٢٠/١٩٦٠ عددا من الشركات بلغت ثلاثين شركة : منها سبع وعشرون شركة قام هو بانشائها ، وثلاث شركات امتلكها البنك بعد فترات من انشائها • وقد تعرضت أربع شركات من شركات البنك للتصفية ، بينما لم تكتمل احدى شركاته نتيجة لصعوبات مختلفة عاصرتها • وبذلك كان عدد شركات البنك العاملة عند انشاء مؤسسة مصر وصدور القوانين الاشتراكية عام ١٩٦١ خمســة وعشرين شـــركة •

وقد أنشأ البنك أول ما أنشأ مطبعـــة مصر فى عام ١٩٢٢ لتموين البنك بجميع المطبوعات ثم تبعها بشركة مصر لحليج الأقطان فى عام ١٩٢٤ ، وتوالى انشاء بنك مصر لشركات جديدة حتى وصل عدد الشركات التى أنشأها حتى عام ١٩٢٥ خمس شركات ، وخـلال الفترة من عام ١٩٢٦ الى عام ١٩٣٠ أنشأ البنك ست شركات أخرى • وخلال الثلاثينيات سجل البنك نشاطا هائلا فى خدمة الاقتصاد القومى حيث أنشأ اثنى عشرة شركة جديدة ، فوصل عدد الشركات

التابعة للبنك فى عام ١٩٤٠ خمسا وعشرين شركة • ثم توقف البنك عن انشاء شركات جديدة خلال الفترة من عام ١٩٤٠ الى عام ١٩٤٦ ، نتيجة لأحكام قانون الدعم التى فرضت على البنك الكف عن انشاء شركات جديدة ، الا أن سياسة البنك القومية والوطنية جعلت السلطات تسمح له فى عام ١٩٤٦ بانشاء شركة مصر للحرير الصناعى التى أنشأها البنك ليدفع عن المصانع المحلية ضرر الاعتماد على الأسواق الأجنبية فى توفير حاجياتها من ألياف وخيوط الحرير ، ذلك الضرر الذى ظهر واضحا خلال فترة الحرب العالمية الثانية • وبعد قيام الثورة عاود بنك مصر نشاطه فى انشاء الشركات عن طريق تنفيذ عدد من مشروعات خطة السنوات الخمس للصناعة • فبلغ عدد الشركات التى أنشأها البنك خلال الفترة من عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٦٠ أربع شركات • ثم أنشئت مؤسسة مصر فى أول عام ١٩٦١ واليها آلت جميع شركات بنك مصر ، وفى ديسمبر ١٩٦١ أنشئت المؤسسات النوعية فكانت شركات بنك مصر تمثل النواة الأساسية لشركات هذه المؤسسات وخاصة مؤسسة الغزل والنسيج •

وقد حققت شركات البنك فى مجموعها تقدما عظيما ونتائج باهرة على مر السنين فتضاعفت مجموع الأموال الموظفة والمستثمرة فيها ، وأصبح لبنك مصر الفضل فى ادارة حجم كبير من الأعمال الناجحة ذات الأهداف القومية • وقد كشفت سياسة بنك مصر فى انشاء الشركات على أسس وعناصر اقتصادية هامة كان أبرزها ما يلى :

١ ـ انشاء الصناعات الأهلية :

كان هدف بنك مصر ألا يقف النشاط الاقتصادى فى مصر عند حد النشاط الزراعى ، فان كانت مصر فى الأصل بلدا زراعيا فانها لا تستطيع أن تعتمد على الزراعة وحدها لمواجهة احتياجات المستقبل مع ظروف الأراضى الزراعية المحدودة المساحة والزيادة السكانية غير المحدودة • ومن هنا يجب عليها أن تهتم بالصناعة لتنوع من ثرواتها وحتى تكفى البلاد حاجتها من مصنوعاتها الذاتية بقدر ما يتيسر لها ذلك بشرط أن تكون هذه الصناعات الجديدة فى شكل شركات أهلية مصرية وليست أجنبية •

الا أننا يجب أن نذكر هنا أن فكرة الشركات الأهلية والمصرية عند بنك مصر لم تكن تحمل فى طياتها معنى العصبية العمياء • بل نجد أن بنك مصر سعيا الى تحقيق أسمى الغايات وأفضل النتائج ، قد لجأ الى الاستعانة بجميع الخبرات

المحلية والأجنبية فى عديد من المجالات ــ كما بينا فى الجزء الأول ــ فقد استعان فى بعض الحالات بالأجانب كى يتدرب على أيديهم المصريون ويأخذوا عنهم فنون وأسرار الصناعات الجديدة ، حتى اذا ما تحقق للمصريين الخبرة الكافية لجأ البنك الى التمصير التام لادارة شركاته . وبذلك فلم يستنكف البنك من الاستعانة بخبرة الأجانب ولكنه عرف كيف يضع لها الحدود بحيث يحصل منها على أحسن استفادة بدون الخضوع لأى سيطرة منها .

وقد حمل طلعت حرب منذ فجر القرن العشرين رسالة تمصير القطاعات الحيوية فى البلاد وخاصة قطاع المال والائتمان الذى يمثل الممول الرئيسى لأى سياسة انمائية والذى بدون تمصيره لا يمكن أن تستوفى البلاد استقلالها الاقتصادى وقدرتها على التنمية . وكان من أولى ثمار هذه الرسالة انشاء بنك مصر ذاته ، ومن بعد حمل البنك لواء هذه الرسالة التى على هديها أقام عددا من شركاته من أبرزها شركة مصر للتأمين لايجاد دعامات مصرية كافية فى قطاع المال والائتمان ، وشركة مصر للسياحة لتدريب المصريين فى أكثر القطاعات مصدرا للدخول والعملات الأجنبية التى لم تكن تستثمر فى البلاد . وقد شملت وسيلة بنك مصر فى تمصير القطاعات الهامة خلق شركات جديدة برؤوس أموال مصرية وادارة مصرية ، أو تمصير رؤوس أموال وادارة بعض الشركات القائمة كما حدث بالنسبة للشركة العقارية المصرية لتوسيع قاعدة الشركات الوطنية .

٢ ــ استغلال ثروات البلاد باقامة شركات عديدة :

كانت ثروات البلاد نهبا للأجانب الذين كانوا يقومون باستغلالها ، ولم يكن للمصريين دور يذكر فى المشروعات الاقتصادية عدا الزراعة . وكان من الواضح أن تكون مبادرة بنك مصر فى مجال الصناعة والاهتمام بما يرتبط بمحصول البلاد الرئيسى وهو القطن . ومن هذا المنطلق الفكرى قام بنك مصر بانشاء صناعات الغزل والنسيج والحليج وتصدير الأقطان ، وأيضا صناعة استخراج بذرة القطن لاستغلال أهم محاصيل البلاد وهو القطن لصالح المواطن المصرى ، كما قامت شركة مصر لمصايد الأسماك لزيادة الانتفاع من الثروة السمكية على أسس أكثر تقدما . ثم قامت شركة مصر للمناجم والمحاجر لاستغلال الخامات المجودة فى باطن الأرض ، كذلك كان قيام شركة مصر للسياحة ، وشركة مصر للفنادق لغرض الاستفادة من مكانة مصر السياحية وعائد السياحة الضخم الذى كان مصدر ايراد هام للأجانب الذين كانوا يحتكرون هذا القطاع .

٣ ـ التكامل الاقتصادى بين شركات مصر :

استوفى عدد لا بأس به من شركات بنك مصر مستوى مقبولا من التكامل الاقتصادى بين بعضها البعض ، وكان هدف بنك مصر من هذا تحقيق قدر من الوفر فى تكاليف المنتج النهــائى • فقد أنشئت مطبعـــة مصر لتخفيض تكاليف مطبوعات البنك • وأنشئت شركة مصر للنقل والملاحة للتوفير من تكاليف نقـل القطن الذى يدخل فى صناعة الغزل والنسيج ، كما كان من أحد أهداف انشــاء شركة مصر للتأمين ، الوفر فى تكلفة تأمينات الشحن والنقـــل والحريق بالنسبة لمصانع شركات البنك ، كما أقيمت شركة مصر للأسمنت المسلح للقيام بالانشاءات والتوسعات اللازمة لشركات البنك • ومن أوضح أشكال التكامل الرأسى بين شركات البنك التكامل بين شركة مصر لحليج الأقطان وشركات غزل ونســيج القطن ، ثم بين شركات النسيج وشركة بيع المصنوعات المصرية •

وحتى داخل قطاع الغزل والنسيج ذاته ، كان هناك تكامل واضح رغم أن البعض قد يعتقد بأن شركات البنك الست فى هذا القطاع تمثل نوعا من التكرار ، ذلك أنه بينما تخصصت شركة المحلة فى انتاج الأقمشة الرفيعة والممتازة ، أنشئت شركة مصر/حلوان لانتاج الأقمشة الحريرية ، وشركة مصر صباغى البيضا لتقوم بأعمال التبييض والتجهيز والصباغة ، وأخيرا تخصصت شركة مصر/شبين الكوم فى انتاج الغزل الرفيع •

٤ ـ دفع عملية التنمية :

أعطى بنك مصر اهتماما كبيرا لفروع النشاط التى تخدم التنمية الأساسية بالبلاد والتى تدفع بعجلة التنمية بسرعة • ومن أبرز الأدلة على ذلك اهتمام البنك بقطاع النقل بمختلف وسائله • اذ عنى بالنقل الجوى والبحرى والنهرى وأنشأ فى كل مجال شركة مصرية كبيرة وكان البنك يراعى المصلحة القومية قبل أن ينظر الى مكاسبه الذاتية السريعة ، ذلك أنه أقبل على انشاء شركات يعلم مقدما أنها قد تمنى بخسائر ، ولذلك اتفق مع الحكومة المصرية على تقديم اعانات لشركات النقل تقديرا منها للخدمات الجليلة التى يقدمها البنك لهذه الشركات •

٥ ـ تكوين جيل من رجال الصناعة :

كان جهاز بنك مصر وشركاته هو المدرسة التى عمدت الى تدريب القيادات التى لعبت دورا هاما فى التنمية الاقتصادية للبلاد ، وكانت هــذه القيادات نواة

صالحة لتكوين جيل من رجال الصناعة الفنيين والاداريين ، اعتمدت عليهم البلاد فى تنفيذ سياسة التمصير ثم التأميم منذ عام ١٩٥٦ •

ولا غرو فقد اهتم بنك مصر وشركاته ببناء عنصر الكفاية الادارية والانتاجية لدى العاملين ، فعمدت شركات مصر الى ايفاد العديد من المسئولين والعاملين فى بعثات للخارج اما ليعودوا بالمصانع الجديدة ووسائل ادارتها أو ليقفوا على أحدث التطورات فى فنون الصناعات ويكتسبوا مزيدا من الخبرة والدراسة ، وبهذا فتحت شركات مصر بابا جديدا للعمل أمام شبابنا الناهض وأصبح مدرسة عملية لشئوننا الاقتصادية • كما اهتمت شركات بنك مصر بعمالها فكفلت لهم أحدث سبل التدريب المهنى ، كل فى مجال تخصصه لرفع كفايتهم الانتاجية ورفع مستوى الأداء •

ولم تقف اهتمامات شركات مصر عند حد تدريب العامل ورفع انتاجيته بل هتمت بالجانب الانسانى أيضا ، وراعت أن توفر للعامل من وسائل الرعاية والخدمات الاجتماعية ما يخلق منه الانسان المستقر فى حياته المطمئن لمستقبله • ففد عنيت جميع شركات مصر منذ بدء نشأتها بتوفير الرعاية الطبية والاجتماعية لعمالها وعائلاتهم ، فأنشأت بعض الشركات مستشفيات ضخمة ومتكاملة مزودة بأحدث الأدوات والأجهزة لعلاج العمال والموظفين بينما أنشأ البعض الآخر عيادات طبية لهذا الغرض وأتيح للعمال والموظفين العلاج لدى أكبر الأطباء المتخصصين بدون مقابل •

وفى بعض المناطق أقام عدد من شركات البنك مجموعات من المبانى السكنية وأجرتها لعمالها بأجور زهيدة لتضمن لهم سبل الاستقرار على أحدث النظم الصحية وزودتها بالمطاعم التى تقدم لهم الوجبات بأسعار رمزية • كما هيأت الشركات لعمالها مظاهر الاستمتاع المفيد بوقت الفراغ بأن أقامت لهم النوادى التى من أبرزها نادى طلعت حرب بالقاهرة وكونت من بينهم الفرق الرياضية والفرق الكشفية ، كما أقامت لهم المكتبات العامة للقراءة والاطلاع • وقد أولت شركات البنك التعليم رعاية خاصة ، فبادرت منذ انشائها باقامة فصول مكافحة الأمية وأنشئت المدارس لأبناء العاملين فى مستوى مراحل التعليم ، كما أقامت بعض الشركات دورا لحضانة أبناء العاملين ، كما يسرت أغلب شركات مصر وسائل الانتقال للعاملين بها •

٦ ـ خلق مراكز صناعية كبرى :

يرجع لبنك مصر الفضل فى خلق مراكز صناعية كبرى لأول مرة فى البلاد ، تبعتها بالضرورة انشاءات وخدمات جديدة ، وبهذا فقد عنى البنك منذ سنوات بحل المشكلة التى تعانى منها الآن وهى ازدحام العاصمة والضواحى نتيجة لتخلف الأقاليم .

ففى كل من المحلة الكبرى وكفر الدوار أقام بنك مصر مركزا صناعيا هاما يستوعب الأول ٢٨ ألف عامل ، وضم المركز الثانى عند انشاء مؤسسة مصر أكثر من ٢٠ ألف عامل عدا أسرهم وذويهم . وقد توافرت لهذا الحجم السكانى الضخم من القوة الشرائية ما خلق قدرا من الطلب الفعال كان عاملا على اشاعة الرواج فى عديد من القطاعات الأخرى فى المنطقة . كما أدى قيام شركات البنك فى هذه المناطق على قيام عدد من الصناعات والخدمات المرتبطة بها مما أضاف الى ازدهار هذه المناطق .

هذا وقد شمل اهتمام بنك مصر عديدا من القطاعات الاقتصادية الهامة ، التى تعكس فى مجموعها مدى ما اتصفت به سياسة بنك مصر التصنيعية من شمول وتكامل والتى تؤكد رسالة بنك مصر التى عقد عليها العزم من أن يكون أول جهاز للتخطيط الاقتصادى وأول بنك للأعمال يقدم للبلاد غاية ما يستطيع من خدمات فى حدود طاقاته وامكانياته وتجاوب القوى الوطنية معه وتعضيدها له .

وحتى يمكننا تحليل نشاط شركات مصر مع أكبر قدر من التركيز وتجميع البيانات سنجمل هذه الشركات فى قطاعات أساسية يضم كل قطاع عددا من الشركات التى يجمع بينها عناصر مشتركة مثل وحدة المادة الخام أو وحدة المنتج النهائى أو وحدة الخدمة المقدمة للمواطنين .

تعطى البيانات التالية صورة ـ لحجم نشاط شركات بنك مصر ـ فى نهاية عام ١٩٥٩ وقبل تأميمه ـ موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة :

اسم الشركة	تاريخ التأسيس	رأس المال عند التأسيس	رأس المال فى ديسمبر ١٩٥٩	اسهام البنك	٪
أولا : قطاع الغزل والنسيج :					
١ – شركة مصر للغزل والنسيج	١٩٢٧	٣٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٥٦,١٠٠	٪٢٦,٤
٢ – شركة مصر حلوان للغزل والنسيج	١٩٢٧	١٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٧٤١,٢٧٢	٪٧٤,١
٣ – شركة مصر للغزل والنسج الرفيع	١٩٣٨	٢٥٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٩٧٣,٦٥٦	٪٤٨,٧
٤ – شركة مصر صباغى البيضا	١٩٣٨	٢٥٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٧٢٠,١٥٢	٪٣٦,٠
٥ – شركة مصر للحرير الصناعى	١٩٤٦	٢,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٦,٦٧٦	٪ ٨,٦
٦ – شركة مصر شبين الكوم	١٩٥٩	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٪٢٥,٠
ثانيا : قطاع الأقطان :					
١ – شركة مصر لحليج الأقطان	١٩٢٤	٣٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	٥٧,٧٢٠	٪٢٣,١
٢ – شركة مصر لتصدير الأقطان	١٩٣٠	١٦٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٢٤٥,٣٢٠	٪٦١,٣
٣ – شركة مصر لصناعة وتجارة الزيو	١٩٣٨	٣٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٥٨,٤٣٦	٪٧٧,٩
ثالثا : قطاع المال والائتمان :					
١ – بنك التضامن المالى	١٩٠٩	٣,٤١٢	٥٠٠,٠٠٠	—	—
٢ – شركة مصر للتأمين	١٩٣٤	٢٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٢١٤,٧٧٦	٪٤٣,٠
٣ – بنك مصر لبنان	١٩٢٩	١٦٠,٠٠٠	٣٢٠,٠٠٠	٢٦٧,٦٠٠	٪٨٣,٠
رابعا : قطاع النقل :					
١ – شركة مصر للنقل والملاحة	١٩٢٥	٤٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	١٢٧,٠٦٨	٪٨٤,٧
٢ – شركة مصر للطيران	١٩٣٢	٢٠,٠٠٠	١,٣٥٠,٠٠٠	٦٣١,٩٠٠	٪٤٦,٨
٣ – شركة مصر للملاحة البحرية	١٩٣٤	١٠٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠	٣٧٧,٧٢٠	٪٥٠,٤
خامسا : قطاع السياحة :					
١ – شركة مصر للسياحة	١٩٣٤	٧,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٢٤,٠٩٦	٪٤٨,٢
٢ – شركة مصر للفنادق	١٩٥٥	١,٧٥٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٦٠	٪ ٥,٠
سادسا : قطاع الكيماويات :					
١ – شركة مصر للمستحضرات الطبية	١٩٤٠	١٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٢٩,٥١٢	٪٩,٨
٢ – شركة مصر لصناعة الكيماويات	١٩٥٩	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٪٢٥,٠
سابعا : قطاعات اخرى :					
١ – الشركة العقارية المصرية	١٨٩٦	٢٩٠,٠٠٠	١١٦,٠٠٠	٤٩,٠٩٨	٪٤٢,٣
٢ – مطبعة مصر	١٩٢٢	٥,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٣٥,٥٥٢	٪٦٥,٥
٣ – شركة مصر للتمثيل والسينما	١٩٢٥	١٥,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٨١,١٨٤	٪٨١,٢
٤ – شركة مصر لمصايد الأسماك	١٩٢٧	٢٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٧٠,٩٠٠	٪٩٤,٥
٥ – شركة بيع المصنوعات	١٩٣٢	٥,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	١٣٩,٧٦٠	٪٢٨,٠
٦ – شركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح	١٩٣٨	٦,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	١٦,٧٣٢	٪٥,٦
٧ – شركة مصر للمناجم والمحاجر	١٩٣٨	٤٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٪٨٧,٥
٨ – شركة مصر للألبان والأغذية	١٩٥٦	٤٠٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠	١٤٣,١٤٠	٪١٩,١

قطاع الغزل والنسيج

يعتبر عام ١٩٢٧ البداية الحقيقية لصناعة الغزل والنسـيج فى مصر ، تلك البداية التى سجلها قيام بنك مصر بانشاء شركة مصر للغزل والنسـيج بالمحلة الكبرى . فقامت شركة المحلة نموذجا صادقا للصناعة الوطنية ، معهدا صالحا تنبع منه الخبرة العلمية والعملية فى صناعة الغزل والنسيج والصباغة والتجهيز ، وان كان قد سبقها تكوين شركة الغزل الأهليـة عام ١٩١١ فى الأسكندرية فقد كانت هذه الشركة تعمل بكفاءة أقل وبمعدات أولية ، وفى ظروف صعبة .

وقد اتجه بنك مصر الى العناية بصناعة الغزل والنسيج فى اطار السـياسة التخطيطية التى رسمها لنفسه ، والتى كان من أسسها التركيز على تنميـة قطاع اقتصادى معين تكون له القدرة على جذب وتنمية وتطـوير عدد من القطاعات الأخرى ، لتفاعلها معه انتاج أو تسـويقا . وعلى ذلك ركز بنك مصر على قطاع الغزل والنسيج لاعتبارات عدة من أهمها :

١ ــ تصنيع المادة الأولية التى تمثل المحصول الرئيسى للبـلاد وهو القطن الذى ظل العائد منه محفوفا باسـتغلال المستورد الأجنبى والدول الرأسـمالية الصناعية ، فحرمت البلاد من الحصـول على العائد العادل لأهم ثرواتها فى الوقت الذى يمكنه فيها تحقيق أفضل استغلال له مع توظيف قدر كبير من الأيدى العاملة وخلق دخول جديدة اذ هى لجأت الى تصنيعه .

٢ ــ توفير احتياجات الاستهلاك المحلى من أحد السلع الهامة التى تدخل فى عداد الضروريات ، مع ما يتبع ذلك من توفير ما ينفق سنويا على استيراد الأقمشة وتوجيه شطر من هذا الوفر لتمويل انشاء صناعات جديدة .

٣ ــ تحقيق مكاسب اقتصادية للوطن فى مجـال توازن المدفوعات الخارجية واستفادة البلاد من تحسن نسب التبادل التجارى متى أمكن استبدال تصـدير القطن بتصدير المنتجات القطنية ، بالاضافة الى زيادة القيمة المضـافة فى المجتمع وخلق فرص للعمالة وجيل من العمال الصناعيين .

شركات بنك مصر للغزل والنسيج :

يرجع لبنك مصر الفضل فى ارساء الدعامة الأولى لصناعة الغزل والنسيج فى مصر • فقد تم عام ١٩٢٧ انشاء ثلاث شركات للغزل والنسيج ، هى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وشركة مصر لنسج الحرير بدمياط وشركة مصر للكتان • فكان قيام هذه الشركات الثلاث فى وقت واحد تعبيرا صادقا عن نظرة بنك مصر الشاملة لقطاع الغزل والنسيج والاهتمام بتغطية مختلف فروع انتاجه من قطن وحرير وكتان ، وان كانت شركة المحلة قد بدأت عملاقا فى قطاعها فهى لم تتوقف عن تطوير نفسها وزيادة طاقاتها وتنويع منتجاتها وفى عام ١٩٣٧ ضمت هذه الشركة أول مصنع للصوف فى البلاد • أما شركة مصر لنسج الحرير فقد بدأ نشاطها بنسج خيوط الحرير الطبيعى المستورد من الخارج ثم تنوع انتاجها ليضم نسج الحرير الصناعى المعتمد على الألياف الصناعية المنتجة محليا بالاضافة الى بعض المنتجات الراقية كالقطيفة والدانتيلا والأقمشة المطرزة • فى حين لم يكتب لشركة مصر للكتان أن تستمر فصفيت فى عام ١٩٤٩ •

ثم قام بنك مصر فى عام ١٩٣٨ بانشاء شركة مصر للغزل والنسج الرفيع بكفر الدوار التى قامت لاستكمال حلقة هامة فى سلسلة صناعة الغزل والنسيج وهى التخصص فى انتاج خيوط الغزل الرفيع والأقمشة الممتازة التى لم تكن تنتج فى البلاد من قبل • وذلك لسد حاجة السوق المحلية من كافة أنواع الأقمشة القطنية الفاخرة وفتح مجال التسويق الخارجى للمنتجات المصرية ، وفى نفس العام « ١٩٣٨ » اتفق بنك مصر مع جماعة صباغى براد فورد • Bradford Dyers • الانجليزية على انشاء شركة صباغى البيضا فى كفر الدوار لتقوم بأعمال الصباغة والطباعة والتجهيز لمنتجات الشركة الشقيقة مصر للغزل والنسج الرفيع بدلا من تصديرها لاجراء هذه العملية فى الخارج • وفى هذا أقوى دليل على مدى التكامل بين شركات البنك واهتمام بنك مصر باستكمال جميع مراحل الصناعة بما يحقق وصول المنتج لمرحلة الاستهلاك النهائى تحت مسئولية شركات البنك •

وبعد الحرب العالمية الثانية ، فى عام ١٩٤٦ • قام بنك مصر بانشاء شركة مصر للحرير الصناعى التى أضافت منتجا جديدا لمجموع منتجات شركات البنك وذلك لتوفير احتياجات صناعة نسج الحرير من خيوط وفبران الحرير الصناعى بعد أن عانت شركات نسج الحرير من توقف استيراد هذه الخيوط وتعطيل الكثير من أنوالها خلال فترة الحرب •

وأخيرا وفى عام ١٩٥٩ أوكلت وزارة الصناعة لبنك مصر ، لما له من خبرة طويلة وحسن دراية فى هذا القطاع ــ اقامة شركة مصر للغزل والنسيج بشبين الكوم ، ضمن خطة السنوات الخمس للصناعة • وكان الهدف من اقامة هذه الشركة هو تصنيع منطقة شبين الكوم وتوفير العمل لعدد كبير من العمال بجانب زيادة صادرات هذا القطاع •

وبذلك بلغ عدد شركات الغزل والنسيج التى شيدها بنك مصر بين ١٩٢٧ ، ١٩٦٠ سبع شركات صفيت احداها • بينما استمرت الشركات الست الأخرى تباشر نشاطها وتتوسع فى طاقاتها وتنوع من انتاجها الذى أصبح يعطى مختلف فروع هذه الصناعة من غزل ونسيج وتجهيز وتبييض لكل من القطن والصوف والحرير وأيضا الحرير الصناعى • هذه الشركات الست هى :

* شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى •
* شركة مصر / حلوان للغزل والنسيج •
* شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع / كفر الدوار •
* شركة مصر صباغى البيضا •
* شركة مصر للحرير الصناعى •
* شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج •

وسنقصر دراستنا هنا على هذه الشركات الست فقط دون شركة مصر للكتان التى قد صفيت •

وقد نجح بنك مصر فى تطوير هذه الصناعة حتى أصبحت تمثل مركز الصدارة فى القطاع الصناعى من حيث توفير احتياجات السوق المحلى والتصدير للعالم الخارجى ، ومن حيث تجهيزها بأحدث المعدات والآلات • وبذا تمت صناعة الغزل والنسيج التى وضع أسسها بنك مصر ، باكورة الصناعات فى مصر والدعامة الأولى لاقتصادنا الوطنى المتحرر ونهضتنا الصناعية فبقيام هذه الصناعة بدأت معايير التصنيع السليم ترسخ فى المجتمع ، كما كان نجاحها حافزا لقيام الصناعات المحلية الواحدة تلو الأخرى •

ويعطينا الجدولان التاليان صـورة واضحة لمدى أهمية وثقـل شركات بنك مصر للغزل والنسيج داخل هذه الصناعة • اذ يضـــم الجدول الأول أرقاما مقارنة لأبرز أوجه نشاط هذه الشركات بالمقارنة بأرقام الصناعة كلها عند تأميم شركات بنك مصر • وتدلل هذه الأرقام على أن شركات البنك كانت تغذى البلاد بما يقرب من نصف احتياجاتها من الغزل والمنسوجات بينما يلقى الجدول الثانى الضوء على مدى غنى ومتانة المركز المالى لشركات البنك بالمقارنة بشركات القطاع كله • وذلك من مقارنة بعض أرقام الميزانية المجمعة لشركات البنك فى عام ١٩٦٠ بأرقام أول ميزانية مجمعة للشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج فى ١٩٦١ ، والبالغ عـددها وقتئذ ٣٣ شركة (شاملة شركات البنك) •

أرقام مقارنة لنشاط شركات بنك مصر للغزل والنسيج

بمجموع نشاط صناعة الغزل والنسيج فى مصر

البيان	١٩٦٠			١٩٦١		
	شركات البنك (١)	القطاع كله (٢)	نسبة ٪ ١ إلى ٢	شركات البنك (١)	القطاع كله (٢)	نسبة ٪ ١ إلى ٢
عدد مغازل القطن	٤٨٣٨١٦	١١٢٢٤٧٨	٤٣,١	٤٩٧٣٧٦	٩٢٢٠٣٣٠	٤٠,٧
عدد أنوال القطن	٨٤١٨	٢١٨٥٤	٣٨,٥	٨٦٨٤	٢١٩٧٠	٣٩,٥
غزل القطن بالألف طن	٤٢,٩	١٠٣	٤١,٦	٤٦,٩	١١١	٤٢,٢
نسج القطن بالمليون متر	٣١٠	٤٨٢,٧	٦٥,٥	٣٤٠*	٧٢٦	٤٦,٨
إنتاج الحرير الصناعى ١٩٥٢=١٠٠	٢٨٠	٢٠٨	٠٠	٢٨٦	٢٠٨	٠٠٠

* يشمل انتاج شركة مصر / صباغى البيضا

ارقام مقارنة لميزانية شركات البنك للغزل والنسيج

بالميزانية المجمعة للشركات التابعة للمؤسسة المصرية للغزل والنسيج

بالمليون جنيه

	شركات البنك ١٩٦٠ (١)	شركات المؤسسة ١٩٦١ (٢)	نسبه ١ إلى ٢ ٪
	مليون جنيه	مليون جنيه	٪
الخصوم			
رؤوس الأموال	١٥	٤٨,٤	٣٠,٩
الاحتياطيات والمخصصات	٢٦,٢	٤٠	٦٥,٥
الأربـــــاح	٣,٩	٩	٤٣,٣
مجموع الموارد الذاتية	٤٥,١	٩٧,٤	٤٦,٣
الأصـــول			
الآلات والمعدات	١٣,٤	٣١	٤٣,٢
مجموع الأصول الثابتة	٢١,٢	٤٩,٢	٤٣
مجموع الميزانية	٧٥	١٦٠,٥	٤٦,٧

نظرة على الشركات التى أسسها البنك

الغزل والنسيج

شركة مصر للغزل والنسيج / المحلة الكبرى :

تعتبر شركة مصر للغزل والنسيج أولى كبرى شركات بنك مصر ، وقد أنشئت فى ٢٦ أغسطس ١٩٢٧ ، للقيام بأعمال الغزل والنسيج والتبييض والصباغة والطباعة اعتمادا على استخدام القطن المصرى ، وقد واجهت الشركة منافسة شديدة من الأقمشة الأجنبية فور ظهـــور منتجاتها سنة ١٩٣١ لانخفـــاض تكلفة الأقطان المستخدمة فى الصناعة الأجنبية بالنسبة للأقطان المصرية • فأثارت منذ ١٩٣٤ حملة للمطالبة بفرض نظام حصص على الواردات من المنسوجات بغرض حماية الصناعة المصرية على أساس الربط بين كميات المنسوجات المستوردة من كل دولة وكمية الأقطان المصرية المصدرة اليها • ثم استطاعت أن تشق طريقها وسط تيارات جارفة وظلت تعمل بامكانياتها المحدودة ، ومواردها الضئيلة الى أن أعلنت الحرب العالمية الثانية فأمكنها مواجهة الموقف وتموين البلاد بالجزء الأكبر مما تحتاجه من كساء ثم سارت الشركة بخطوات واسعة نحو التطـــور التدريجى حتى قطعت شوطا بعيدا سجلت فيه على مر السنين أرقاما قياسية سواء فى انتاج الغزل أم المنسوجات القطنية والأقمشة الصوفية والبطاطين وخيوط التريكو •

رأس المـال :

وقد تطور رأس المال فزيد من ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه قيمة رأس مال التأسيس الى ٥٠٠٫٠٠٠ جنيـــه فى ١٩٣٣ ، ثم الى ٨٠٠٫٠٠٠ جنيـــه فى ١٩٣٤ ، ١٫٠٠٠٫٠٠٠ فى ١٩٣٦ ثم ضوعف الى ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه فى ١٩٥١ وأخيرا زيد رأس المال فى سنة ١٩٥٧ الى ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه •

وقد اشترط منذ التأسيس قصر ملكية رأس المال على المصريين كسياسة عامة يتبعها بنك مصر بالنسبة لأسهم الشركات التى يؤسسها •

كذلك أصدرت الشركة فى بدأ نشاطها مجموعة من السندات :

الأولى فى سنة ١٩٣٤	وقيمتها	٣٥٠٠٠٠ جنيه	}	وقد استهلكت جميعها
والثانية فى سنة ١٩٣٥	وقيمتها	٤٥٠٠٠٠ «		
والثالثة فى سنة ١٩٣٦	وقيمتها	٢٠٠٠٠٠ «		

الطاقة الانتاجية :

توسعت هذه الشركة وزادت طاقتها الانتاجيــة مستخدمة أحدث المعدات والأساليب الفنية فى الانتاج .

وعند بدء التشغيل كان لدى الشركة ١٢٢٠٠ مغزلا يضمها مصنع واحد ، ٤٨٤ نولا ميكانيكا . وقد استهلك قدر كبير من الآلات أثناء الحــرب فقامت الشركة بتجديد طاقتها الانتاجية تباعا ، بل وسارت حثيثا فى تنفيذ برامج التوسعات حتى وصل عدد المغازل حاليا الى ٢٢٥٠٠٠ مغزل تضمها ستة مصانع ، ووصل عدد الأنوال الى ٤٠١٠ نول أتوماتيكى موزع على تسعة مصانع ، وتعتبر مصانع شركة مصر للغزل والنسيج أكبر المصانع المتكاملة فى الشرق الأوسط ، اذ تضم أيضا أقسام التجهيز والمبيضة والمصبغة والطباعة المجهزة بأحدث الآلات وأدق الصبغات، وتنفرد الشركة بأنها تضم مصنعا للقطن الطبى يعتبر الوحيد من نوعه فى الشرق الأوسط ، ويقوم بسد حاجة السوق المحلى والأسواق العربية . وقد أنشىء هذا المصـــنع فى عام ١٩٢٩ . كما انه فى عام ١٩٣٨ أنشأت الشركة مصنعا متكاملا لغزل ونسج وتجهيز الصوف أصبح الآن أضخم مصنع للصوف فى الشرق الأوسط وزود بأحـــدث الآلات ذات الكفاية العالية ويتميز انتاجه بتنوعه وتشكيلاته الواسعة ويضم مصنع الصوف حاليا ١٢٩٤١ مغزلا ، ١٧٤ نولا أتوماتيكيا .

الانتــاج :

ومع توســـعات الشركة الهائلة تلك ، أصبحت تســتهلك حاليا أكثر من ٣٨ ألف طن من القطن الخام بعد أن كان استهلاك القطن الخام يقدر بألف طن فى عام ١٩٣١ . وكان من الطبيعى أن ارتفع انتاج غزل القطن من ٨٤٤ طنا فى ١٩٣١ الى ٣٤٠٠٠ طن حاليا . وارتفع انتاج المنسوجات القطنية من ٤ مليون متر فى عام ١٩٣١ الى ١٣٤ مليون متر حاليا تشمل مختلف أنواع الأقمشة ، وقد بلغ انتاج القطن الطبى ١٧٦ طنا فى ١٩٣١ ارتفع الآن الى ٩٠٠ طن سنويا ووصــل انتاج مصانع الصوف الى ١١٠٠ طن من الخيوط ، ٢ مليون متر من الأقمشة ،



شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى
(١٩٧٠)

كما يشمل انتاج مصنع الصوف انتاج البطاطين والصـــوف واحتياجات القوات المسلحة والمصالح الحكومية من الزى الخاص .

وقد اتجهت الشركة منذ ١٩٤٨ الى التصدير لأسواق العالم المختلفة ، وبدأت منتجاتها تلقى اقبالا من كافة أسواق العالم . ولما كانت منتجات الشركة قد حظيت بسمعة طيبة فى الأسواق الخارجية فقد ارتفعت قيمة صادراتها من ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٥٣ الى ٣ مليون جنيه فى عام ١٩٥٨ . وأصبحت صادراتها تمثل حاليا حوالى ٣٥٪ من اجمالى قيمة صادرات البلاد من الغزل والمنسوجات .

القوة العاملة :

أولت شركة مصر للغزل والنسيج القوة العاملة بها رعاية كافية فعنيت بتكوين الكفايات اللازمة بالنسبة للمديرين ورؤساء العمل والعمال فأوفدت المبعوثين الى الخارج وعملت على تعيين الفنيين من خريجى الورش والمدارس الصناعية ، ثم استكملت تأهيلهم بايفادهم الى المصانع فى الخارج حتى يعـودوا قادرين على ادارة المغازل والأنوال وعلى تدريب اخوانهم .

وقد كانت شركة المحلة ، بوجه خاص ، معهدا علميا لتغذية الصناعة عموما بكل ما تحتاجه من خبراء وفنيين ومنظمين وعمال مهرة حيث تم تدريب عدد كبير من المشرفين والعمال على الطرق الفنية والعلمية للعمل وأصبحت التلمذة الصناعية شرطا من شروط الاستخدام فى المصانع .

وتضم شركة مصر للغزل والنسيج منذ نشأتها وحتى الآن قوى عمالية هائلة تعتبر من أضخم أحجام التوظف فى المنشآت الصناعية فى مصر . ففى سنة ١٩٦٠ وصل حجم القوى العاملة فى شركة المحلة الى ١٧٫٦ ألف عامل وفرت لهم الشركة من الخدمات الاجتماعية كل ما ييسر لهم مستوى معيشـــة مميز بالاضافة الى الأجور التى اتصفت بارتفاعها النسبى عن سائر الشركات حيث وصـل متوسط أجر العامل فى الشهر عشرين جنيها فى سنة ١٩٦٠ .

شركة مصر / حلوان للغزل والنسيج

سجلت فى ٢٠ أغسطس ١٩٢٧ تحت اسم شركة مصر لنسج الحرير ، وقد أنشئت فى بداية الأمر فى دمياط وفقا للاتفاق بين بنك مصر وعائلة اللوزى التى كانت قد أقامت صناعة الحرير فى دمياط منذ سنة ١٨٣٩ وكانت عمليات التبيض والطباعة والتجهيز تتم فى كفر العلو بجوار حلوان ، حيث نقلت مصانع النسيج فيما بعد عام ١٩٤٩ .

وكان نشاط الشركة فى البداية وحتى عام ١٩٣٥ قاصرا على نسج خيوط الحرير الطبيعى المستورد من الخارج ثم بدأت الشركة فى انتاج الحرير الصناعى حتى أصبح غالبية انتاج الشركة من الحرير الصناعى . ولما نشبت الحرب العالمية الأخيرة اضطرت الشركة تحت ظروف توقف الاستيراد الى انتاج الأقمشة القطنية للمساهمة فى سد حاجة البلاد من هذه الأقمشة وبعد الحرب توسعت الشركة فى انتاج الأقمشة من الفبران والحرير الصناعى .

راس المال :

تأسست الشركة برأس مال قدره ١٠٫٠٠٠ جنيه زيد الى ٣٥٫٠٠٠ ألف جنيه فى سنة ١٩٣٠ ثم تدرج فى الزيادة الى أن وصل الى ٢٥٠٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٤٥ ومع بدء الاهتمام بتوسيع الطاقة الانتاجية للشركة زيد راس المال على فترات متقاربة ، اذ زيد فى ١٩٥٦ الى ٥٠٠٫٠٠٠ جنيه ثم ضوعف فى ١٩٥٧ الى مليون جنيه وفى ١٩٦٠ الى ٢ مليون جنيه ثم زيد فى ١٩٦١ الى ٣ مليون جنيه ، وكشأن شركة مصر/للغزل والنسيج كانت ملكية أسهم رأس المال قاصرة على المصريين .

كذلك اضطرت الشركة خلال الخمسينيات الى اصدار مجموعات متتالية من السندات كان أولها فى سنة ١٩٥٠ وقيمتها ١٢٥٫٠٠٠ وبالمثل كانت قيمة الثانية ١٢٥٫٠٠٠ جنيه . أما الثالثة فكانت قيمتها ٧٥٫٠٠٠ جنيه وقد أصدرت فى عام ١٩٥٨ .

الطاقة الانتاجية :

بدأت الشركة نشاطها بعدد من الأنوال لا يتعدى ٢١ نولا زيد الى ٥٢ نولا فى عام ١٩٣٠ ثم زيد تدريجيا الى أن وصل الى ٥٧٢ نولا عام ١٩٥٧ قبل

التوسيعات . وفى أواخر ١٩٥٤ رأى مجلس الادارة القيـــام ببرنامج توسيعات ضخمة بدأ فى تنفيذه عام ١٩٥٨ وقد شمل .

١ ـــ انشاء وحدتين للغزل قوامهما ٦٠ ألف مغزل لانتاج خيـــوط الغزل اللازمة لانتاج النسيج محليا . مما يوفر من تكلفة الانتاج .

٢ ـــ انشاء وحدة جديدة للنسيج قوامها ١٥٦٧ نولا لانتاج أحدث الأقمشة من الحرير الطبيعى والصناعى والفبران والنايلون والقطيفة والأقمشة المطرزة . ويعتبر مصنع البرودريه والجاكار والقطيفة فى الشركة الأول من نوعه فى الشرق الأوســط .

٣ ـــ انشاء وحدة التجهيز .

وتقدر تكاليف مشروع التوسعات هذه بتسعة ملايين من الجنيهات .

الانتـــاج :

وقد انعكس أثر هذه التوسعات على انتاج الشركة فبعد أن كان الانتاج لا يتعدى ١٠ ملايين متر من الأقمشة فى ١٩٥٢ وصل الى ٣٩ مليون متر فى ١٩٦١. ووصل انتاج الغزل الى ٧٠٠٠ طن فى نفس العام .

وتقوم الشركة بتوزيع منتجاتها فى الأسواق المحلية والخارجية وقد قامت الشركة بفتح أسواق جديدة لمنتجاتها فى الخارج ، واستطرد نمو قيمة صادراتها حتى وصلت نسبة قيمة الصادرات الى اجمالى المبيعات المحلية ٣٥٪ عام ١٩٥٧ .

شركة مصر/للغزل والنسيج الرفيع (كفر الدوار)

تمخض عام ١٩٣٨ عن انشاء شركتين هامتين فى قطاع الصناعة القطنية فى مصر • حيث أسفر الاتفاق بين بنك مصر وجماعة شركة براد فورد للصباغة ـ الانجليزية ، ومساهمة البنك فى رأس مال شركة صباغى البيضا التى تولت جماعة براد فورد تأسيسها وقيام البنك بتأسيس شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع/كفر الدوار • وقد اتفق على أن تقوم شركة صباغى البيضا بأعمال الصباغة والطباعة والتجهيز للمنسوجات التى تنتجها الشركة الشقيقة مصر/للغزل والنسج الرفيع •

وقد ظهر انتاج الشركتين باسم (مصر/البيضا) كما اتفقت الشركتان على أن يباع الانتاج المشترك للشركتين عن طريق مكتب مبيعات موحد وفى حساب مشترك •

وقد تأسست شركة مصر/للغزل والنسيج الرفيع فى ١٩٣٨/٩/٢١ وتم تركيب ماكيناتها فى حوالى منتصف ١٩٤٠ وبدأ تشغيل المصانع فى نفس العام •

ويعتبر قيام شركة مصر للغزل والنسج الرفيع بكفر الدوار استكمالا لحلقة هامة وضرورية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر ، وهو التخصص فى انتاج خيوط الغزل والنسيج الرفيعة والتى لم تنتجها من قبل شركات الغزل والنسيج فى أى قطر من أقطار الشرق الأوسط ، وكان لقيام هذه الشركة الفضل فى سد حاجة السوق المحلية لا سيما طوال سنى الحرب العالمية الثانية من كافة أنواع ، الأقمشة القطنية الفاخرة •

راس المال :

تأسست الشركة برأسمال قدره ٢٥٠٠٠٠ر٢٥٠ جنيه مقسم على ٦٢٥٠٠ سهم،وكان أهم المؤسسين بنك مصر (٢٩٥٠٠ سهم) وشركة مصر الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى (١٥٠٠٠ سهم) وجماعة برادفورد (١٢٥٠٠ سهم) وقد ضوعف رأس المال عند بدء التشغيل فى ١٩٤٠ الى ٥٠٠٠٠٠ر٥٠٠ جنيه ثم ضوعف مرتين وذلك الى مليون جنيه فى ١٩٥١ والى ٢ مليون جنيه فى ١٩٥٨ •

الانتاجيــة :

وقد شجع النجاح المنقطع النظير الذى لاقته منتجات الشركة فى ســنواتها لأولى على التوسع فى المنشآت ووحدات الانتاج وعلى تطوير وتنويع منتجاتها خطوة بعد خطوة يدفعها النجاح الى النمو والاطراد فى نجاح آخر وهكذا . حتى أصبحت الشركة فى عام ١٩٦٠ تضم ثلاث وحدات أنشئت تباعا .

الوحدة الأولى عبارة عن مصنع لانتاج الغزل والأقمشة من خيوط نمرة ١٢ الى نمرة ٤٠ .

والوحدة الثانية عبارة عن مصنع لانتاج الغزل والأقمشة من خيط نمرة ٣٢ الى نمرة ١٠٠ .

والوحدة الثالثة عبارة عن مصنع لانتاج الغزل والأقمشة من خيوط نمرة ٦٠ الى نمرة ١٦٠ .

ويشتمل كل مصنع على ثلاث وحدات كاملة « غزل وتحضــير ونسيج » وبذلك فقد وصلت الطاقة الانتاجيــة للشركة عام ١٩٦١ الى ١٧٣٧٢٨ مغزلا ، ٣٢٠٤ نولا .

وبجانب المنتجات من الغزل والأقمشة تنفرد الشركة بانتاج خيوط الحياكة والصيد الرفيعة التى تزيد على نمرة (٦٠) وتمد هذه الشركة الســوق المحلى بمجموعة ممتازة من الأقمشة القطنية والمخلوطة الرفيعة التى تمتاز بالجودة والمتانة والمستوى الرفيع والألوان الثابتة والتجهيزات المتنوعة الأمر الذى مكن لها من الصمود أمام المنافسة العالمية وكون لها أيضا قاعدة تسويقية ضخمة فى مجموعة كبيرة من الدول ، فى مختلف قارات العالم ، فكان انتاج الشركة أول انتاج مصرى من الأقمشة الرفيعة يغزو أسواق البلاد الخارجيه وقد استطاع هذا الانتاج أن يدخل منافسا قويا فى أسواق البلاد العريقة فى هذه الصناعة كأمريكا وأوروبا بجانب غزوه لأسواق القارات الأخرى .

شركة مصر / صباغى البيضا

سجلت عام ١٩٣٨ تحت اسم شركة صباغى البيضـــا ، باتفاق بين جماعة Bradford Dyers الانجليزية وبنك مصر كما ذكرنا من قبل وقد أنشئت بجانب شقيقتها شركة مصر/للغزل والنسج الرفيع فى كفر الدوار .

وفى عام ١٩٥٦ قام بنك مصر بمحادثات مع جماعة صباغى براد فورد بانجلترا انتهت بشراء بنك مصر وشركاته المعنية بصناعة الغزل والنسيج للأسهم التى كانت مملوكة لجماعة صباغى براد فورد . وبذلك تم تمصير رأس مال الشركة وتغير اسمها الى شركة مصر / صباغى البيضا .

رأس المـال :

بدأت الشركة برأس مال قدره ٢٥٠٫٠٠٠ جنيه مقسم على ٦٢٥٠٠ سـهم اكتتبت جماعة براد فورد فى ٣٥١٠٠ سهم منها ، وبنك مصر فى ١٢٥٠٠ سهم . وقد ضوعف رأس المال عند بدء التأسيس فى عام ١٩٣٩ الى ٥٠٠٫٠٠٠ جنيه وفى سنة ١٩٥١ تضاعفت مرة ثانية الى مليون جنيه ثم فى عام ١٩٥٩ تضاعف مرة ثالثة فبلغ ٢ مليون جنيه .

الطاقة الانتاجية :

تضم الشركة ثلاث وحدات انتاجية ضخمة لصباغة وطباعة وتجهيز الأقمشة والمنسوجات وقد روعى أن تستوعب طاقتها الانتاجية جميع المنتجات التى ترد اليها من شركة مصر للغزل والنسج الرفيع . ولذلك تم استبدال جميع الآلات والمعدات بما يسمح بامكان تجهيز كافة أنواع الأقمشة الرفيعة والسميكة قطنية أو حريرية أو مخلوطة .

وفى سنة ١٩٥٩ أتمت الشركة دراسة مشروع تجديد آلاتها وتوسـيع المصانع واستوردت ، أحدث الآلات اللازمة للصباغة والطباعة والتجهيز وبلغت تكاليف هذه التوسيعات حوالى مليونين ونصف مليون من الجنيهات .

وباتمام هذه التجديدات أدخلت الشركة فى الســوق المصرى لأول مرة تجهيزات جديدة مثل الأقمشة ضد التجعد وضد الانكماش وضد الكى والبلسيه والتجهيز الحريرى والشمواه الصناعى والبلاستيك .

كما تولت الشركة تنفيذ مشروع صناعة « التوبس » الذى يهدف الى انتاج الصوف « التوبس » .

الانتــاج :

وقد ساهمت الشركة بمجهود قيم فى سد حاجة السوق المحلى من مختلف الأقمشة القطنية فضلا عن تحقيق تصريف كميات كبيرة من فائض الانتاج ، فقد غزت الشركة بفضل تجديداتها وتجهيزاتها الحديثة أسواق العالم الخارجي وأصبحت منتجات (مصر/البيضا) تتمتع بسمعة طيبة فى الأسواق العالمية مما كان له أثر كبير فى تحقيق ما وصلنا اليه من زيادة فى أرقام التصدير .

شركة مصر / للحرير الصناعى

بدأ استعمال خيوط الحرير الصناعى وخيوط الفبران فى صناعة نسج الحرير فى مصر حوالى عام ١٩٢٥ . وقد ساعد ذلك على اتساع نشاط صـــناعة نسج الحرير . الا أنه مع قيام الحرب الثانية تعذر استيراد خيـــوط وفبران الحرير الصناعى مما عطل الكثير من أنوال نسج الحرير الصناعى الذى أصبح استعماله شائعا بين مختلف طبقات الشعب .

وهنا تنبه بنك مصر الى ضرورة سد هذه الثغرة فى تصنيع البلاد . فما كادت الحرب تتوقف حتى أنشأ البنك شركة مصر للحرير الصناعى فى كفر الدوار فى عام ١٩٤٦ . لتساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتى لصناعة نسج الحرير وتجنيب هذه الصناعة التعرض للتوقف عن الانتاج . كذلك تجنبها استغلال المصـــانع فى الخارج وتحكمها فى أسعار توريد خيوط وفبران الحرير الصناعى للســـوق المصرية .

راس المــال :

أسست هذه الشركة برأسمال قدره ٥ر١ مليون جنيـــه زيد فى نفس عام التأسيس الى ٢ مليون جنيه ثم زيد فى عام ١٩٤٨ الى ٥ر٢ مليون جنيـــه ومرة أخرى زيد فى عام ١٩٥٥ الى ٣ مليون جنيه .

وقد أصدرت الشركة سندات جملة قيمتها ٢ مليون جنيـــــه وذلك على مجموعتين قيمة كل منهما مليون جنيه الأولى فى مارس ١٩٤٨ والثانية فى يونيو ســـنة ١٩٥٠ .

الانتــاج :

وقد بدأت الشركة نشاطها بانتاج خيوط وفبران الحرير الصناعى فى عام ١٩٤٨ واهتمت بالتوسع فى الانتاج وتحسينه وتنويعه فأنتجت من هذه الخيوط والفبران نمرها وأطوالها المختلفة وأنواعها اللامعة والمطفية والملونة ، ثم أدخلت الشركة صناعة ورق السلوفان (مصروفان) عام ١٩٤٩ واستخدمت فى ذلك نفس خامات الحرير الصناعى . ثم امتد نشاط الشركة الى صناعة رئيسية أخرى هى صناعة خيوط وفبران النايلون (مصر نايلون) فأقامت لذلك مصنعا كبيرا بدأت تشغيله



شركة مصر للحرير الصناعي / كفر الدوار

فى عام ١٩٥٨ • وكانت زيادة الاقبال على منتجات هذا المصنع حافزا للشركة على مضاعفة الانتاج لتنوع استعمالاته فى صناعات النسيج والتريكو والجوارب • وفى نفس العام ١٩٥٨ بدأت الشركة انتاج الورق الشفاف المانع للرطوبة لسد حاجة السوق من هذا النوع الجديد •

وبذلك أصبح انتاج الشركة يضم ٦ منتجات رئيسية : (١) الخيوط الحريرية (مصرايون) (٢) ألياف الحرير الصناعى (مصرفيبر) (٣) الورق الشفاف (مصروفن) (٤) الورق (مصروفان) المانع للرطوبة (٥) خيوط النايلون مصرنايلون (٦) ألياف النايلون (مصريلون) •

وقد وصل اجمالى انتاج الشركة من هذه المنتجات فى ١٩٦١ الى ١٠ آلاف طن مقابل ٥ر٣ طن فى سنة ١٩٥٣ •

الطاقة الانتاجية :

وقد ساير تزايد الانتاج وتنوعه بهذه السرعة زيادة الطاقة الانتاجية فوصل عدد ماكينات غزل الحرير الصناعى الى ٦٠ ماكينة فى عام ١٩٥٩ مقابل ٢٦ ماكينة بدأت بها الشركة عام ١٩٤٨ • كذلك ارتفعت الطاقة الانتاجية لمصنع ألياف الحرير الصناعى (الفبران (من ٥ طن فى اليوم عند التأسيس الى ٢٥ طن فى اليوم عام ١٩٥٨ • وفى ١٩٥٧ وصلت الطاقة الانتاجية لوحدة ورق الشفاف الى ٥ر٢ طن فى اليوم مقابل ١/٢ طن فى اليوم عند بدء الانتاج ، وفى أكتوبر ١٩٦٥ تم تركيب وحدة جديدة للورق الشفاف قدرتها الانتاجية ٥ر٤ طن فى اليوم • كما أنشىء مصنع خيوط وألياف النايلون فى عام ١٩٥٨ بطاقة انتاجية يومية قدرها ٢٢٠ كيلو جرام من الخيوط ، ١٥٠٠ كيلو جرام من الألياف ، وقد زيدت الطاقة لمصنع الخيوط الى ٥٠٠ كيلو جرام يوميا •

هذا عدا مصانع انتاج حامض الكبريتيك وثانى كبريتوز الكربون التى أقامتها الشركة لتغطية احتياجها من هذه المواد التى تدخل فى الانتاج •

شركة مصر / شبين الكوم للغزل والنسيج

أنشئت شركة مصر/شبين الكوم ضمن خطة السنوات الخمس الأولى للصناعة، وقد بدأ بنك مصر تأسيسها عام ١٩٥٩ . وكان الهدف من اقامة مصانع هذه الشركة فى شبين الكوم هو تصنيع منطقة شبين الكوم ، وتوفير فرص العمل لعدد كبير من العمال بالاضافة الى فتح الأسواق الخارجية أمام صادرات الغزل المصرى .

وقد رؤى أن يقتصر نشاط الشركة فى البداية على الغزل فتم الاتفاق بين بنك مصر وهيئة (ديا انفست اكسبورت) بجمهورية ألمانيا الديمقراطية على توريد ١٠٠٫٠٠٠ مغزل أتوماتيكى على أن يسدد قيمتها من انتاج الشركة .

وتضم الشركة ثلاثة مصانع . الأول للغزل السميك وقوامه ٨٨٠٠ مغزلا والثانى والثالث للغزل الرفيع وقوام كل منهما ٥٠٫٠٠٠ مغزل .

وقد بدأ انتاج الغزل السميك فى أغسطس ١٩٦١ بمتوسط انتاج شهرى ٧٠ طن متوسط نمرة ٢٠ . أما انتاج الغزل الرفيع فقد بدأ فى ابريل سنة ١٩٦٢

التحليل المالى
لشركات البنك للغزل والنسيج (*)

الموارد الذاتية :

١ - رؤوس الأموال :

سجلت جملة رؤوس أموال شركات بنك مصر للغزل والنسج والتجهيز نموا سريعا ، ففى أقل من ثلاثين عاما ، وذلك بين ١٩٣٢ - ١٩٦١ ارتفعت جملة رؤوس أموال هذه الشركات مما يربو قليلا على نصف مليون الى ستة عشر مليـونا . وتعكس هذه الزيادة على مر السنين مراحل متداخلة من انشاء شركات جـديدة أو زيادة رؤوس أموال الشركات القائمة . ففى عام ١٩٣٢ كان لبنك مصر شركتان فقط هما شركة مصر/المحلة ورأسمالها (٤٥٠٫٠٠٠ جنيه) وشركة مصر/حلوان ورأسمالها (٧٥٠٠٠ جنيه) وفى عام ١٩٤٢ ، أى بعد عقـــد من الزمان أصبح لبنك مصر أربع شركات تضم بجانب ما سبق شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع وصباغى البيضا وقد بلغت جملة رؤوس أموال هذه الشركات ٢٫٠٢٥٫٠٠٠ جنيه وفى عام ١٩٤٨ بعد انشاء شركة مصر للحرير الصناعى كانت رؤوس أموال شركات البنك قد تضاعفت الى ٤٫٢٥٠٫٠٠٠ جنيه وفيما بين ١٩٤٨ ، ١٩٥٨ زيدت رؤوس أموال جميع شركات بنك مصر وذلك بمعدلات تفاوتت بين نصف المثل والأربعة أمثال حتى بلغت جملة رؤوس الأموال هذه ١١ مليون جنيه فى عام ١٩٥٨ ثم أنشئت آخـر شركات بنك مصر وهى شركة مصر/شبين الكوم للغزل والنسيج عام ١٩٥٩ . كما زيدت رؤوس أموال بعض الشركات مما أدى الى ارتفاع رؤوس أموال شركات بنك مصر للغزل والنسيج والتجهيز عام ١٩٦١ عند تأميمها الى ١٦ مليون جنيه ..

٢ - الارباح :

كان طبيعيا أن يساير نمو رؤوس أموال شركات هذا القطاع نموا فى أرباحه المحققة عاما بعد عام . ففى ١٩٣٧ حققت شركة مصر للغزل والنسيج أرباحا قدرها

(*) اقتصرت بيانات التحليل المالى على سنوات مختلفة توضح الاتجاه العام للنشاط هى ١٩٣٢ - ١٩٣٧ - ١٩٤٢ - ١٩٤٥ - ١٩٤٨ - ١٩٥١ - ١٩٥٤ - ١٩٥٦ - ١٩٥٨ - ١٩٦٠ - ١٩٦١ .

٩ر٦٩ ألف جنيه بنسبة ٩ر٦.٪ من رأس المال • وقد ارتبط هذا المعدل بحداثة عهد هذه الشركة والصعاب التى واجهت هذه الصناعة وقتئذ • ثم ما لبثت هذه الأرباح أن سجلت معدلات قياسية خلال سنوات الحرب • وأبرز دليل على ذلك أن أرباح هذه الشركات بلغت ٨٨١١٣٦ جنيه عام ١٩٤٥ بما يعادل ٤٤.٪ من جملة رؤوس أموال الشركات فى ذلك العام • الا أن هذا المعدل المرتفع الذى صاحب ظروف الحرب الاستثنائية لم يدم طويلا • اذ انخفض متوسط نسبة صافى الربح الى جملة رؤوس أموال الشركات العاملة الى ٩ر٢٨.٪ خلال السنوات موضع البحث بين عام ١٩٤٨ ، ١٩٦٠ وفى عام ١٩٦٠ وصلت أرباح هذه الشركات الى ما يقرب من أربعة ملايين من الجنيهات •

وقد يكون من الأفضل هنا أن ننسب صافى الربح الى جملة الأموال الموظفة والمستثمرة باعتبار أن هذا أصدق معدل للتعبير عن مدى ربحية هذه الشركات • فاذا قسمنا السنوات موضع البحث الى ثلاث فترات •• فترة ما قبل الحرب ، وفترة خلال الحرب ، ثم فترة ما بعد الحرب نجد أن معدل ربحية الأموال الموظفة والمستثمرة قد بلغ ١ر٢.٪ ، ٢ر٦.٪ ، ٥ر٥.٪ خلال هذه الفترات الثلاث على التوالى • وهو ما يعكس فى نفس الوقت ثلاث مراحل هى مرحلة البناء والتأسيس فى البداية ، ثم مرحلة الأرباح الاستثنائية التى ارتبطت بظروف الحروب ووقف الاستيراد وتزايد الطلب على منتجات هذه الشركة ، ثم مرحلة الاستقرار والنضج والحجم الاقتصادى •

٣ ـ الاحتياطيات والمخصصات :

ساعد تزايد أرباح شركات بنك مصر بالصورة المذكورة سابقا ، خاصة تزايد مجمل الربح على نجاح الشركات فى تكوين أرصدة ضخمة من الاحتياطيات والمخصصات التى وصلت عام ١٩٦٠ الى ٢ر٣٦ مليون جنيه •

ففى عام ١٩٣٧ لم تكن احتياطيات شركة مصر للغزل والنسيج تتعدى ١١٦ ألف جنيه • بنسبة ١١.٪ من رأس المال • الا أن الرواج الذى عاشته هذه الشركات خلال سنى الحرب مكنها من أن تقفز بنسبة احتياطياتها ومخصصاتها الى جملة رؤوس الأموال الى الضعف فى عام ١٩٤٥ حيث وصلت جملة هذه الاحتياطيات والمخصصات الى ٥ر٥ مليون جنيه • ومن بعد تضاعفت هذه الأرصدة مرة كل خمس سنوات ونصف تقريبا حتى وصلت عام ١٩٥٦ الى ١ر٢٢ مليون جنيه

بما يعادل ثلاثة أمثال رؤوس الأموال • ثم تابعت هذه الأموال نموها حتى وصلت الى ٢٦ر٢ مليون جنيه فى عام ١٩٦٠ •

(جنيه)

السنوات	رؤوس الأموال	الأرباح	الاحتياطيات	المخصصات	مجموع الموارد الذاتية
١٩٣٢	٤٥٠٠٠٠	٣٧٨٠٧	—	—	٤٨٧٨٠٧
١٩٣٧	١٠٠٠٠٠٠	٦٩٩٤٢	١١٦٦٤٣	—	١١٨٦٥٨٥
١٩٤٢	٢٠٢٥٠٠٠	٥٩٧٦٤٥	٦٣٣١٨٢	٣٦٥٩٤٠	٣٦٢١٧٦٧
١٩٤٥	٢١٥٠٠٠٠	٨٨١١٣٦	٣١٤٥٦٨٣	٢٣٧٤٣٥٨	٨٥٥١١٧٧
١٩٤٨	٤٢٥٠٠٠٠	٩٧٠٣٤٨	٥٨٨١٤٨٢	١٢١٣٠٠٩	١٢٣١٤٨٣٩
١٩٥١	٦٧٥٠٠٠٠	١٦٤٨٢٢٥	٧٧٦٥٩٢٧	١٦٣٣٠٦٣	١٧٧٩٧٢١٥
١٩٥٤	٦٧٥٠٠٠٠	١٧٢٨٢٢٧	١١٨٠٠٧٢٧	٢٧٨٣١٤٦	٢٣٠٦٢١٠٠
١٩٥٦	٧٥٠٠٠٠٠	٢٥٦١٣٩٤	١٩٤١٦١١٢	٢٧٠١١٨٧	٣٢١٧٨٦٩٣
١٩٥٨	١١٠٠٠٠٠٠	٣٤٣٨٢٦٠	١٩٦٥٢٨٦٢	٣٤٨١٠٦٣	٣٧٥٧٢١٨٥
١٩٦٠	١٥٠٠٠٠٠٠	٣٩١٧٩٣٣	٢١٨٤٥٩٠٦	٤٤٢١٠٨١	٤٥١٨٤٩٢٠

اجمالى الموارد الذاتية :

تضافر نمو العناصر الثلاثة السابقة وهى رؤوس الأموال والأرباح والاحتياطيات والمخصصات على تكوين دعامة مالية قوية وثابتة لشركات البنك ، تلك الدعامة هى الموارد الذاتية التى استمرت تنمو بسرعة مذهلة فبتتبع هـذه الموارد منـذ عام ١٩٤٢ حيث كان هناك أربع شركات تعمل وتنتج وتربح وتحول من أرباحها للاحتيطيات والمخصصات ، نجد أن جملة هذه الموارد قد وصلت فى عام ١٩٦٠ الى اثنى عشر مثلها فى عام ١٩٤٢ • اذ زادت من ٦ر٣ مليون جنيه فى عام ١٩٤٢ الى ١ر٤٥ مليون جنيه فى عام ١٩٦٠ • ومع تزايد هـذه الموارد استمرت زيادة نسبتها الى جملة الأموال الموظفة والمستثمرة فارتفعت من ٦ر٤٨٪ عام ١٩٤٢ الى ٧٣٪ عام ١٩٥٦ مما يقف دليـلا قويا على مدى متانة المراكز الماليـة لهذه الشركة وقدرتها على مواجهة أية ظروف خارجية طارئة •

الا أن نسبة هذه الموارد الى جملة الأموال الموظفة والمستثمرة انخفضت بعد عام ١٩٥٦ بسرعة فاقت سرعة نموها فوصلت الى ٥ر٦٦٪ عام ١٩٥٨ ثم الى ٥٩٪ فى ١٩٦٠ فعادت بذلك الى معدلها فى عام ١٩٤٨ •

ويمكن أن يرجع تباطؤ هذا المعدل عام ١٩٥٨ الى تباطؤ معدل نمو احتياطيات ومخصصات هذه الشركات نتيجة استخدام شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع (كفر الدوار) فى عام ١٩٥٨ لاحتياطى استهلاك المصانع الجديدة وذلك لاستهلاك

جانب كبير من تكلفة الأصول الثابتة والمعدات الجديدة التى كانت الشركة قد شيدتها فى السنوات السابقة •

وأيضا نتيجة تباطؤ نمو احتياطيات ومخصصات شركة مصر للحرير الصناعى وشركة مصر حلوان للغزل والنسيج •

أما انخفاض هذه النسبة بقدر كبير فى عام ١٩٦٠ فيرجع الى برنامج التوسعات الضخمة الذى تم فى شركة مصر/حلوان للغزل والنسيج والذى أدى الى قفز مجموع ميزانيتها من ٣ر٤ مليون جنيه فى ١٩٥٨ الى ٩ر١٢ مليون جنيه فى ١٩٦٠ • كذلك توسعات شركة مصر صباغى البيضا ، التى صاحبها ارتفاع مجموع الميزانية من ٣ر٧ مليون فى ١٩٥٨ الى ٤ر١٠ مليون فى ١٩٦٠ ، أى أن السبب هنا كان فى تضخم مجموع الأموال الموظفة والمستثمرة لا فى تراجع الموارد الذاتية لهذه المشروعات •

(جنيه)

السنوات	صافى الأرباح (١)	مجموع الموارد الذاتية (٢)	مجموع الميزانية (٣)	نسبة ١ إلى ٣ ٪	نسبة ٢ : ٣ ٪
١٩٣٢	٣٧٨٠٧	٤٨٧٨٠٧	٩٠٣٦٨٧	٤,١	٥٣,٩
١٩٣٧	٦٩٩٤٢	١١٨٦٥٨٥	٤١٨٩٧٠٥	١,٦	٢٨,٣
١٩٤٢	٥٩٧٦٤٥	٣٦٢١٧٦٧	٧٤٤٥٦٩٥	٨,٠	٤٨,٦
١٩٤٥	٨٨١١٣٦	٨٥٥١١٧٧	١٦٣٧٧٥٥٤	٥,٣	٥٢,٢
١٩٤٨	٩٨٠٣٤٨	١٢٣١٤٨٣٩	٢٠٦٥٢١٣٦	٤,٦	٥٩,٦
١٩٥١	١٦٤٨٢٢٥	١٧٧٩٧٢١٥	٢٥٨٩٦٢٠١	٦,٣	٦٨,٧
١٩٥٤	١٧٣٨٢٢٧	٢٣٠٦٢١٠٠	٣٤٣٨١٠٤٦	٥,٠	٦٧,٠
١٩٥٦	٢٥٦١٣٩٤	٣٢١٧٨٦٩٣	٤٤٦٦٨٤٧٧	٥,٧	٧٢,٠
١٩٥٨	٣٤٣٨٢٦٠	٣٧٥٧٢١٨٥	٥٦٤٩٦٦٦٦	٦,٠	٦٦,٥
١٩٦٠	٣٩١٧٩٣٣	٤٥١٨٤٩٢٠	٧٣٠٧٩١٧٥	٥,٣	٦١,٨

تطور الأصول الثابتة :

ارتفعت قيمة صافى الأصول الثابتة لشركات بنك مصر للغزل والنسيج من ٢ مليون جنيه فى عام ١٩٤٢ الى ٢ر٢١ مليون جنيه فى ١٩٦٠ (لا تضم أصول شركة مصر/شبين الكوم للغزل والنسيج) وقد ارتبط تطور هذه الأصول ببناء الشركات الجديدة كما يتضح من زيادة قيمة صافى الأصول من ٤ مليون فى ١٩٤٥ الى ٩ر٦ مليون جنيه فى ١٩٤٨ نتيجة لانشاء شركة مصر للحرير الصناعى أو بالتوسعات فى أصول الشركات القائمة يظهر من أرقام سنوات محددة بالمقارنة بالسنوات السابقة لها وهذه السنوات هى : ١٩٤٥ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٠ •

فقد تميز عام ١٩٤٥ بتضاعف قيمة صافى الأصول من ٢ مليون الى ٤ مليون نتيجة لتوسع شركة مصر للغزل والنسيج (المحلة الكبرى) وارتفاع قيمة صافى الآلات من نصف مليون فى ١٩٤٢ الى ٢ر٢ مليون • كذلك توسع كل من شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع ، مصر صباغى البيضا اللتين كانتا فى مرحلة التأسيس حتى ذلك الوقت •

وفى عامى ١٩٥٤ ، ١٩٥٦ قفزت قيمة الأصول الثابتة لشركات البنك الى ٧ر١١ مليون جنيه ، ٥ر١٤ مليون جنيه على التوالى مقابل ٢ر٦ مليون جنيه فى عام ١٩٥١ وذلك نتيجة لتوسعات شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع لاستكمال تركيب وحداتها مما أدى الى ارتفاع قيمة صافى أصولها الثابتة من ٨ر١ مليون فى ١٩٥١ الى ٢ر٦ مليون جنيه فى ١٩٥٤ ثم الى ٥ر٨ مليون جنيه فى ١٩٥٦ •

أما فى عام ١٩٦٠ فقد زاد صافى قيمة الأصول الثابتة لشركات البنك لتصل الى ٢ر٢١ مليون جنيه مقابل ٦ر١٤ فى ١٩٥٨ وذلك بنسبة ٤٥٪ نتيجة لتوسعات شركة مصر/حلوان للغزل والنسيج السابق الاشارة اليها والتى قفزت بقيمة صافى أصولها الى ٤ر٧ مليون جنيه وهو أعلى رقم سجلته أصول هذه الشركة التى بدأت بداية متواضعة للغاية بالمقارنة بباقى شركات بنك مصر حتى أن مجموع ميزانية هذه الشركة لم يتجاوز ٥٪ من مجموع ميزانيات شركات البنك الخمس باستبعاد شركة مصر/شبين الكوم) خلال فترة عمل هذه الشركات الخمس منذ ١٩٤٩ حتى ١٩٥٨ •

(جنيه)

السنوات	(١) الأصول الثابتة	(٢) الموارد الذاتية	نسبة ١ : ٢ ٪	السندات	قروض صناعية
١٩٣٢	٧٣٤٤٦٥	٤٨٧٨٠٧	١٥٠,٥	—	١٥٠٠٠٠٠
١٩٣٧	٢٢٧٧٥١٤	١١٨٦٥٨٥	١٩١,٩	٩٦٤٤٠٠	١٤٣٠٤٩
١٩٤٢	٢٠١٥٨٩٤	٣٦٢١٧٦٧	٥٥,٦	٨٥١١٠٠	١١٩٨٣٨
١٩٤٥	٤٠٠٥٤٦٢	٨٥٥١١٧٧	٤٦,٨	٧٦٣٤٢٠	—
١٩٤٨	٦٩٦٢٦٠٧	١٢٣١٤٨٣٩	٥٦,٥	١٠٠٠٠٠٠٠	—
١٩٥١	٦٢٥٠١٩٧	١٧٧٩٧٢١٥	٣٥,١	٢١٢٥٠٠٠٠	—
١٩٥٤	١١٧٧٧٨٩٦	٢٣٠٦٢١٠٠	٥١,٠	٢١٦٣٣٦٠	—
١٩٥٦	١٤٥٠٠١٠٥	٣٢١٧٨٦٩٣	٤٥,٠	١٩٧٥٤٠٠	—
١٩٥٨	١٤٦٦٧٣٠٨	٣٧٥٧٢١٨٥	٣٩,٠	٢٥٠٠٥٢٤٠	—
١٩٦٠	٢٢١٤٦٥٢٨	٤٥١٨٤٩٢٠	٤٧,٠	٢٢٥٨٥٨٠	—
المتوسط			٤٥,٦		

نسبة الأصول الثابتة للموارد الذاتية ومبررات الاقتراض طويل الأجل :

سجلت نسبة قيمة صافى الأصول الثابتة الى اجمالى الموارد الذاتية لشركات البنك خلال السنوات موضـع البحث من الفترة ١٩٤٢/١٩٦٠ متوسطا قدره ٤٥ر٦٪ وقد تميزت أغلب السنوات التى تعدت فيها هذه النسبة هذا المعدل بالتجاء شركات البنك للاقتراض الخارجى ، فنلاحظ أن قيمة صافى الأصول الثابتة لشركة مصر للغزل والنسيج ، فى مرحلة التأسيس قد تعدت جملة الموارد الذاتية لها بكثير اذ وصلت نسبة الأول الى الثانى ١٥٠٪ ، ١٩٠٪ خـلال عام ١٩٣٢ ، ١٩٣٧ على التوالى فكان هذا مبررا لحصول الشركة على قرض قيمته ١٥٠ر٠٠٠ جنيه فى ١٩٣٢ ثم طرحها اعتبارا من ١٩٣٣ لثلاث مجموعات من السندات وصلت جملتها فى ١٩٣٦ الى مليون جنيه ظلت هذه السندات تمثل مصـدر تمويل هاما للشركة حتى عام ١٩٤٧ حينما أصبح نمو مواردها الذاتية كافيا لاستهلاك الرصيد المتبقى من هذه السندات والبالغ ٧٣١ ألف جنيه دفعة واحدة ..

وفى فى عام ١٩٤٨ حينما وصلت نسبة صافى الأصـول الثابتة الى اجمالى الموارد الذاتية لشركات البنك الى ٥٦ر٥٪ لجأت شركات البنك للاقتراض الخارجى حيث أصدرت شركة مصر للحرير الصناعى سندات قيمتها مليون جنيـه لتمويل أصولها الثابتة التى وصلت قيمتها الى ٢ر٩ مليون جنيـه أى الى أكثر من جملة مواردها الذاتية التى هى قيمة رأس مال التأسيس البالغ ٢ مليون جنيـه بل ان هذا الوضع دعا الشركة الى اصدار سندات أخرى بنفس القيمة (مليون جنيه) فى عام ١٩٥٠ وأخيرا نجد أن شركة مصر حلوان للغزل والنسيج قد اضطرت الى الاقتراض الخارجى طويل الأجل فى مرحلتين متباعدتين الأولى عند بدء التأسيس عندما اضطرت الشركة لطلب قرض صناعى من الحكومة لتمويل أصولها الثابتة حيث لم يتعد رأسمالها حتى عام ١٩٤٠ مبلغ ٧٥٠٠٠ جنيها والمرحلة الثانية اعتبارا من ١٩٥١ عندما أقدمت على اصدار مجموعتين من السـندات قيمة كل منهما ١٢٥ر٠٠٠ جنيه فى عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥٢ ثم صدرت مجموعة ثالثة قيمتها ٧٥٠ر٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٥٨ حينما قررت القيام ببرنامج توسعات ضخم .

تدعيم بنك مصر لشركاته :

لم يقف دور بنك مصر فى صناعة الغزل والنسيج عند حد انشاء هذه الشركات بل استمر يولى شركاته كل عنايته واهتمـامه فبجانب اكتتاب البنك فى أسهم تأسيس الشركات درج على توفير الجانب الأكبر من احتياجات الشركات للأموال

طويلة وقصيرة الأجل ففى ظروف عدة اضطرت شركات البنك لاصدار سندات لبناء واستكمال أصولها الثابتة وطاقتها الانتاجية سواء فى بداية نشأتها أو فى مراحل توسعاتها فكان بنك مصر فى جميع هذه الحالات أكبر مكتتب فى هذه السـندات اما بمفرده أو هو وشركاته .

كذلك كان للبنك دور كبير فى امداد هذه الشركات بالأموال السائلة اللازمة لتشغيل وادارة الانتاج وكذلك مدها بالتمويل الطـويل الأجل . ومن الأرقام البارزة الدالة على تمويل بنك مصر لشركاته أن نسبة رصيد بنك مصر الدائن الى اجمالى الخصوم الجارية قد بلغ عام ١٩٣٧ فى شركة المحلة ٨١٫٧٪ الا انه مع استمرار نمو وتقدم هذه الشركة ونجاحها فى بناء موارد ذاتية ضخمة أمكنها من أن تتخلص خلال سنوات الحرب من كل التزاماتها الخارجية طويلة الأجـل وأيضا من اعتمادها على بنك مصر فى تمويل أصولها الجارية .

والجدول التالى ينهض دليلا آخر على مدى تمويل بنك مصر لشركاته فى السنوات موضع البحث والمتاح أرقام عنها [١] .

شركة مصر / حلوان

(جنيه)

السنوات	الخصوم الجارية (١)	رصيد بنك مصر الدائن (٢)	نسبة ٢ : ١ ٪
١٩٤٨	٣٨٣٥٠١	١٥٦٨٨٠	٤٠٫٩
١٩٥١	٧٤٠٢٧٨	٤٩٨١٠٠	٦٧٫٢
١٩٥٤	١١٦٨٧٩٤	٨١٩٨٨٩	٧٠٫١
١٩٥٦	١٠٥١٧٨٧	٧٥٦٦٣٢	٧١٫٩
١٩٥٨	١١٠٧٢٤٩	٣٢٦٥٨٨	٢٩٫٤
١٩٦٠	٩٦٢٢٤٤٧	٣٦٣٩٦٦٧	٣٧٫٨
المجموع	١٤٠٧٤٠٥٦	٦١٩٧٧٥٦	٤٤٫٠

(١) يقوم البحث على دراسة تطور بيانات الشركة فى لسنوات : ١٩٣٢ ـ ١٩٣٧ ـ ١٩٤٢ ـ ١٩٤٥ ١٩٤٨ ـ ١٩٥١ ـ ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨ ـ ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ .

شركة مصر / للغزل والنسيج الرفيع كفر الدوار

السنوات	الخصوم الجارية (١)	وصيد بنك مصر الدائن (٢)	نسبة ٢ : ١ ٪
١٩٤٢	١٠٧١٧٤٤	٣٢٣١٧٩	٣٠,١
١٩٥٤	٤٧٦٧٥٩١	٢٦٠٥٥٣	٥,٤
١٩٥٦	٥٠٨٨٨٨٢	١٣١٦١٩٣	٢٥,٨
١٩٥٨	٧١٦٦٢٨١٠	٤٠٠٦٠٣١	٥٥,٩
١٩٦٠	٦٩٥٢٤٠٤	٢٧٣١٩١٣	٣٩,٢
المجموع	٢٥٠٤٣٤٣١	٨٦٣٧٨٦٩	٣٤,٤

شركة مصر للحرير الصناعى

السنوات	الخصوم الجارية (١)	وصيد بنك مصر الدائن (٢)	نسبة ٢ : ١ ٪
١٩٤٨	١٠٨٨١٢٣	٦٦٣٢٠٠	٦٠,٩
١٩٥١	١٢٧٨١٦٦	٥٨٧٥٨٤	٤٥,٩
١٩٥٤	١١٢٨٨٠٤	١٦٤٣١٥	١٤,٥
١٩٥٦	٢٧٥٥٤٢٥	٦٠٧٨٥٣	٢٢,٠
١٩٥٨	٣٧٥٦٢٣٠	١٩٦٣١٠٧	٥٢,٢
١٩٦٠	٤٨٩٥٩٢٨	٢٠٤٨٨٩٥	٤١,٨
المجموع	١٤٩٠٢٦٧٦	٦٠٣٤٩٥٥	٤٠,٤

تطور الانتـاج :

سجل انتاج مشروعات بنك مصر للغزل والنسيج والتجهيز معدلات هائلة للنمو خلال الفترة المحددة موضع البحث ١٩٤٠/١٩٦٠ .

ولتيسير تتبع النمو والتطور سنقسم انتاج هذه الشركات الى أربعة أقسام:

١ — غزل ونسج القطن ويضم انتاج شركتى مصر للغزل والنسج بالمحلة الكبرى ومصر للغزل والنسج الرفيع بكفر الدوار نظرا لتجانس منتجاتهما .

٢ — التجهيز ويمثل انتاج شركة مصر صباغى البيضا .

٣ — منتجات الحرير الصناعى .

٤ — غزل نسج الصوف .

١ — غزل ونسج القطن : تطور انتاج الغزل والنسج بسرعة كبيرة . فخلال عشرين عاما ارتفع انتاج الغزل للأقمشة ليصل فى عام ١٩٦٠ الى ما يقرب من ثلاثة أمثاله فى ١٩٤٠ وقد سجل انتاج غزل ونسج القطن طفرة كبرى خلال سنوات الحرب ففى ١٩٤٠ عند بداية الحرب لم يكن هذا الانتاج يتعدى ١٣ر٥ مليون كيلو من الغزل ، ٧٤ر٦ مليون ياردة من الأقمشة فاذا به يقفز فى عام ١٩٤٢ الى ١٨ر٩ مايون كيلو من الغزل ، ١٠٠ر٨ مليون ياردة فى الأقمشة بمتوسط معدل زيادة ٣٧ر٥٪ لكل منهما . ثم استمر تزايد هذا الانتاج خلال سنوات الحرب حتى بلغت نسبة زيادة انتاج الغزل فى ١٩٤٦ بالمقارنة لعام ١٩٤٠ (٧٥٪) كما بلغت نسبة زيادة انتاج الأقمشة فى ١٩٤٦ بالمقارنة بعام ١٩٤٠ (٧٣ر٨٪) أى بلغ متوسط معدل النمو السنوى لانتاج الغزل والنسج خلال هذه الفترة القصيرة ١٢٪ سنويا .

وما أن توقفت الحرب حتى تباطأ معدل نمو الانتاج بل وتعرض انتاج كل من الغزل والنسج للانخفاض فى بعض السنوات خلال الفترة من ١٩٤٧/١٩٥٠ أى الفترة التالية مباشرة لانتهاء الحرب .

ثم عاود الانتاج نموه منذ ١٩٥١ حتى ١٩٦٠ بمعدلات أكثر استقرارا وأقل سرعة منه خـــلال الحرب وان كان انتاج غزل القطن قد ســـجل زيادة سريعة خلال ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ وذلك بمعـــدلات ٥ر٩٪ ، ٦ر١٠٪ مما أدى الى ارتفاع متوسط معدل النمو السنوى لانتاج شركات البنك من غزل القطن الى ٣ر٦٪ سنويا خلال الفترة ١٩٥١/١٩٦٠ بينما بلغ متوسط معدل النمو السنوى لانتاج الأقمشة خلال نفس الفترة ٨ر٣٪

السنوات	غزل قطن (كيلو)	نسج قطن (باليارده)	تجهيز قطن (باليارده)	غزل صوف (رطل)	نسج صوف (متر)	حرير صناعى (طن)
١٩٣٢	٢١٤٣٣٢٤	١٠١٧٤٤٤٠				
١٩٣٧	١١٢٧١٥٢٦	٥٩٠٠٥٤١٠٠				
١٩٤٠	١٣٥٧٣٣٧٥	٧٤٦٦٦٧٩٦٠		٦١٣١٥٤	٧١١٢٥٠	
١٩٤٢	١٨٩٩٩٣٨٨	١٠٠٨٠٨٣٣٣	١٤٥٠٠٠٠	١١٠٠١٠٣	١٢١٥٣٦٨	
١٩٤٣	٢٠٣٦٢٢٩٧	١٠٥٠٠٤٤٩٠٠		١٠٥٩٣٠٩	١٢٥٠٨٨٦	
١٩٤٤	٢٠٨٣٩٤٦٠	١١٠٤٩٨٧٢٤		١٠٧٦٨٤٠	١٤٦١٤٦٢	
١٩٤٥	٢١١١١٥٠٠	١١٩٣٣٥١٧٥		٨٧٩٤٣٩	١٠٩٠٥٢٧	
١٩٤٦	٢٣٨١٨٠١٥	١٢٩٨٤٠٥٠٥		١١٢٩٦٥٨	١٤٦٤٨٦٦	
١٩٤٧	٢٢٨١٧٧٥٨	١٣١٢٤٨٢٣٤		٨٥١٥٥٩	١٢٠٦٠٨١	
١٩٤٨	٢٦٢٤٦٥٢٩	١٥٩٥٩١٤٦٤		١١٨٢٣٠٠	١٥١٦٤٢٠	
١٩٤٩	٢٥٧١١٩٤٦	١٥٥٢٤٦٢١٢		١٢٧١٣٢٢	١٢٦٥٠٨١	
١٩٥٠	٢٣٩٤٢٧٤٨	١٤٤٥٧٧٦٦٤		١١١٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	
١٩٥١	٢٤٩٦٨٩٤٢	١٦٢٢٦٤٦٣٤		٤٤٠٠٠٠	٧٠٢٠٠٠	
١٩٥٢	٢٥٧٧٤٩٦١	١٧٢٢٧٣١١٩		٣٤٠٠٠٠	٦١٨٠٠٠	
١٩٥٣	٢٥٩٥٢٤٧٤	١٦٨٦٠٢٣٥٢		٨٤٤٠٠٠	١٢١٥٠٠٠	٥٣٠٨
١٩٥٤	٢٨٤٢٨٠٩٩	١٧٦٦١٩٤٤٥		١٢٠٠٠٠٠	١٣٦١٠٠٠	٦٦٣٤
١٩٥٥	٢٩٥٣٦٥١٢	١٨١٣٤٢٦٣٨		١٠٢٤٠٠٠	١٠٢٣٠٠٠	٧٧٨٩
١٩٥٦	٣٠٨٠٣٤٧٧	١٨٠٤٥٢٤٥٩	٧٨٠٠٠٠٠٠	١١٢٢٠٠٠	١٠٦٧٠٠٠	٧٤٣٠
١٩٥٧	٣٢٠٠٠٠٠٠	١٨٩٢٥٩٠٠٠	٧٤٠٠٠٠٠٠		١٤٠٠٠٠٠	٧١٩٨
١٩٥٨	٣٢٤٠٠٠٠٠	٢٠٤٤٩٨٠٠٠	٨٤٠٠٠٠٠٠		١٩٠٠٠٠٠	٩٥٩١
١٩٥٩	٣٥٠٠٠٠٠٠	٢٠٦٠٠٠٠٠٠	٨٣٠٠٠٠٠٠		١٧٨٠٠٠٠	١٠٨١
١٩٦٠	٣٩٢٨٠٠٠٠	٢١٨٨٠٠٠٠٠	٨٤٠٠٠٠٠٠		١٥١٨٠٠٠	٩٨٣٨
١٩٦١	٣٨٩٠٠٠٠٠	٢٢٢١٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠٠٠	٨٤٢٠٠٠	١٤٣٨٠٠٠	١٠٠٧٦

ارقام قياسية للانتاج

السنوات	غزل قطن	نسج قطن	غزل صوف	نسج صوف	حرير صناعى
١٩٤٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	—
١٩٤٢	١٣٩,٩	١٣٥	١٧٩,٤	١٧٠,٨	—
١٩٤٤	١٥٣,٥	١٤٧,٩	١٧٥,٦	٢٠٥,٤	
١٩٤٦	١٧٥,٤	١٧٣,٨	١٨٤,٢	٢٠٥,٩	
١٩٤٧	١٦٨,١	١٧٥,٧	١٣٨,٨	١٦٩,٥	
١٩٤٨	١٩٣,٣	٢١٣,٧	١٩٢,٨	٢١٣,٢	
١٩٤٩	١٨٩,٤	٢٠٧,٩	٢٠٧,٣	١٧٧,٨	
١٩٥٠	١٧٦,٤	١٩٣,٦	١٨١,٠	١٤٠,٥	
١٩٥١	١٨٣,٩	٢١٧,٣	٧١,٧	٩٨,٦	
١٩٥٢	١٨٩,٨	٢٣٠,٧	٥٥,٤	٨٦,٨	
١٩٥٣	١٩١,٢	٢٢٥,٨	١٣٧,٦	١٧٠,٨	١٠٠
١٩٥٤	٢٠٩,٤	٢٣٦,٥	١٩٥,٧	١٩١,٣	١٢٤,٩
١٩٥٥	٢١٧,٦	٢٤٢,٨	١٦٧,٠	١٤٣,٨	١٤٦,٧
١٩٥٦	٢٢٦,٩	٢٤١,٦	١٨٢,٩	١٥٠,٠	١٣٩,٩
١٩٥٧	٢٣٥,٧	٢٥٣,٤	—	١٩٦,٨	١٤٨,٧
١٩٥٨	٢٣٨,٧	٢٧٣,٨	—	٢٦٧,١	١٨٠,٦
١٩٥٩	٢٦١,٥	٢٦٩,١	—	٢٥٠,٢	١٨٩,٩
١٩٦٠	٢٨٩,٣	٢٩٣,٠	—	٢١٣,٤	١٨٥,٣

ويعكس تطور الانتاج بالصورة السابقة تطور الطلب عليه فحتى عام ١٩٣٧ حينما كان الانتاج المحلى يلقى منافسة ضارية من الواردات الأجنبية كانت قيمة انتاج شركة مصر للغزل والنسيج تفوق قيمة مبيعاتها بكثير مما ترتب عليه تراكم قدر من المخزون وصلت قيمته فى ١٩٣٧ الى ٦٢٨ر٨٢٢ جنيه بما يعادل أكثر من ٥٠٪ من قيمة مبيعات الشركة فى نفس العـــام وما ان نشبت الحـــرب وتوقف الاستيراد حتى زاد الطلب المحلى على منتجات هذه الشركة حتى أصبح حجم المنتج السنوى يكاد يغطى حجم الطلب (قيمة المبيعات) مما أدى الى تناقص حجم المخزون لدى الشركة حتى وصلت قيمته فى نهـــاية الحرب فى عام ١٩٤٥ الى ٤١٨٥٦٠ جنيه بما يعادل ٧ر٤٪ فقط من القدرة التســـويقية للشركة (قيمة مبيعاتها) فى ذلك العام • ثم عاد الاستيراد للبلاد مع توقف الحرب العالمية الثانية فانكمش حجم الطلب على منتجات شركات البنك مما أدى الى تناقص انتاجها فى بعض السنوات كما ذكرنا سابقا •

ومنذ ١٩٥١ بدأ انتاج هذه الشركات يأخذ لنفسه مكانه فى السوق المحلى بل أصبح يغزو السوق العالمى وقد انعكس أثر تزايد الطلب على تزايد المبيعات بل ان هذه المبيعات تزايدت بمعدلات أسرع خلال النصف الثانى من الخمسينيات فخلال الفترة ١٩٥٤/١٩٦٠ بلغ متوسط معدل النمو السنوى لقيمة مبيعات شركة مصر للغزل والنسيج ٩ر٤٪ انعكس أثرها على زيادة الانتاج بمتوسط معدل نمو ٩٪ سنويا • وبذلك وصلت قيمة المخزون المتراكم من السلع تامة الصنع لدى شركة المحلة فى عام ١٩٦٠ الى ١ر٣ مليون جنيه بما يعادل ٥ر١٤٪ من قيمة المبيعات فى ذلك العام • أى ان المخزون كان فى حدود معقولة بالنسبة للقدرة التسويقية للشركة •

ومن دراسة تطور نصيب وحدة المنتج من مجموع الأموال الموظفة والمستثمرة فى شركة مصر للغزل والنسيج يتضح لنا أن ما يخص وحدة المنتج بلغ فى عام ١٩٣٧ ما مقداره ٢ر٤٢ جنيها وقد نجد مبررا لذلك فى حداثة عهد الشركة وتحملها بمصاريف تأسيس أو جزء منها علاوة على عدم وصولها الى الحجم الاقتصادى الأمثل ، ومع تزايد الانتاج خلال سنوات الحرب وسبق توسع الانتاج للتوسع الاستثمارى انخفض هذا الرقم من ١٩٤٢ الى ثلث قيمته فى ١٩٣٧ ثم تزايد ثانية فى حدود بسيطة بحيث بلغ متوسطه ٨٤ جنيه خلال السنوات ١٩٤٢ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٨ •

بيانات انتاجية عن شركة مصر للغزل والنسيج (المحلة الكبرى)

(جنيه)

السنوات	(١) قيمة الإنتاج	(٢) قيمة المبيعات	(٣) قيمة المخزون	نسبة ٣ : ٢ ٪	(٤) مجموع الأموال الموظفة والمستثمرة	تكلفة وحدة المنتج من مجموع الأموال الموظفة والمستثمرة نسبة ٤ : ١ ٪
١٩٣٧	١٧٢٤٤٢٦	١٥٠١٧٩٥	٨٢٢٦٢٨	٥٤,٧	٤١٨٩٧٠٥	٢,٤٢
١٩٤٢	٤٨٨١٦١٣	٤٧٧٠٥٥٦	٥٠٨٧٥٤	١٠,٦	٤٢٥١٩٠٧	,٨٧
١٩٤٥	٨٨٥١٨٢٦	٨٨٠٨٨٤٦	٤١٨٥٦٠	٤,٧	٩١٥٧٣٦٨	١,٠٣
١٩٤٨	١٢٢٩٣٣٩٢	١١٧٢٤٣٢٢	٧٨٣٥١٧	٦,٦	٨٥١٤٥٣٢	,٦٩
١٩٥١	١٥٩٤٢٤٧٢	١٣٩٤٠٧٥٨	١٧٩٦٨٨٨	١٢,٨	٨٦٧٣٤٦٩	,٥٤
١٩٥٤	١٤٥٣٩٦٢٣	١٣٩٧٥٥٠٨	١٦٦٢٠٠٢	١١,٨	١٠٧٠٦٥٩٢	,٧٣
١٩٥٦	١٥٩٠٦٣٢١	١٥٥٤١٤٠	٢٥٣٢٤٩٩	١٦,٢	١٤٧٤٩٨٨٧	,٩٢
١٩٥٨	١٨٤٦٣٨٤٤	١٨٩٨٣٢٦١	٢٥٨٤٥٤٧	١٣,٦	٢٠٣٤١٥٨	١,١٠
١٩٦٠	٢٢٣٢٩٨٩٢	٢١٨٤٤٥١	٣١٨٨٧٥٤	١٤,٥	٢٣٣٤١٩٧٨	١٠٤

٢ ـ تجهيز القطن :

كان طبيعيا أن يصاحب تزايد انتاج شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع من القطن المصرى تزايد انتاج شركة مصر صباغى البيضا لما هناك من ارتباط كبير بين نشاط الشركتين والأرقام القليلة المتاحة تكشف لنا عن هذه العلاقة وان كان هناك تفاوت بين حجم انتاج الشركتين بين عام وآخر يمكن أن تعزيه الى وجود بعض الفجوات الزمنية بين الانتاج والتجهيز ويدلل على ذلك تقارب حجم مجموع المنتج فى الشركتين طوال سنوات الفترة المتاح أرقام عنها .

شركة مصر صباغى البيضا

المنتج من نسج القطن بالمليون ياردة

السنوات	شركة مصر للغزل والنسج الرفيع	شركة مصر صباغى البيضا
١٩٥٦	٦٨٫٧	٧٨
١٩٥٧	٧٢	٧٤
١٩٥٨	٨٦	٨٤
١٩٥٩	٩٢	٨٣
١٩٦٠	٩٣	٨٤
١٩٦١	٩٣٫٧	٩٥٫٥
المجموع	٥٠٥٫٤	٤٩٨٫٨

٣ ـ الحرير الصناعى :

سجل انتاج شركة مصر للحرير الصناعى من مختلف المنتجات زيادة كبرى خلال فترة قصيرة نسبيا فاذا أخذنا عام ١٩٥٣ كسنة أساس فيها حجم الانتاج يعادل ١٠٠ نجد أن رقم قياس الانتاج قد وصل الى ١٨٩٫٩ فى ١٩٥٩ ثم تراجع قليلا الى ١٨٥٫٣ فى ١٩٦٠ وقد ارتبط هذا بمجهودات الشركة لزيادة طاقتها الانتاجية وتنويع انتاجها لما يتناسب واحتياجت السوق المحلى بل واحتياجات صناعة نسج الحرير الطبيعى فى البلاد عامة فقد أصبح انتاج هذه الشركة يضم خيوط وفبران الحرير الصناعى والورق السلوفان التى بدأت بها الشركة انتاجها . أصبح يضم خيوط وفبران النايلون الذى تزايد استهلاك الصناعة المعدنية له وأيضا الورق السلوفان المانع للرطوبة كما ذكرنا سابقا .

٤ ـ غزل ونسج الصوف :

حقق انتاج شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى من غزل ونسج الصوف نموا سريعا خلال فترة الحرب وحتى عام ١٩٤٨ على الرغم من حداثة نشأة هذا المصنع وهذه الصناعة فى البلاد عامة ، فخلال هذه الفترة القصيرة بين ١٩٤٠/١٩٤٨ تضاعف انتاج كل من غزل ونسج الصوف ثم تعرضت هذه الصناعة لفترة من الصعاب تراجع معها الانتاج تراجعا كبيرا فى الفترة ١٩٥٠/١٩٥٢ بسبب نقص الخامات والمواد الكيماوية المستوردة مما دفع القائمين على هذه الصناعة الى استعمال الخامات المحلية مخلوطة بالأصواف المستوردة ومن هنا بدأت هذه الصناعة تستعيد نموها تدريجيا حتى وصل انتاج نسج الصوف فى عام ١٩٦٠ الى نفس مستواه فى عام ١٩٤٨ وفى عام ١٩٥٦ كان انتاج شركة مصر المحلة من غزل الصوف يعال ٢٦٪ من مجموع انتاج البلاد من غزل وصوف •

٥ ـ القطن الطبى :

يهمنا هنا أن نشير اشارة سريعة الى تطور انتاج شركة مصر للغزل والنسيج من القطن الطبى • فقد بلغت كمية القطن الطبى المنتج عند بدء نشاط الشركة ١٧٦ طنا فى عام ١٩٣١ • ارتفعت الى ٣٢٧ طنا فى ١٩٥٢ ثم الى ٧٧٤ طنا فى عام ١٩٥٦ وأخيرا وصل حجم هذا الانتاج الى ٩٠٠ طن سنويا •

تطورات الطاقة الانتاجية :

تطورت الطاقة الانتاجية لشركات البنك تطورا ملحوظا اذ استمرت شركات البنك تجدد المعدات المستهلكة ، هذا بجانب توسعات الطاقة الانتاجية ، الأمر الذى جبلت عليه هذه الشركات •

معدات غزل ونسج القطن :

تعرض حجم هذه المعدات لدورة من الانخفاض ثم الارتفاع خلال الفترة موضع البحث • فخلال سنوات الحرب استهلك قدر كبير من مغازل وأنوال شركة مصر للغزل والنسيج (المحلة الكبرى) نتيجة الضغط على الطاقة الانتاجية وارتفاع معدل استغلالها ، ففى عام ١٩٥١ انخفض عدد مغازل هذه الشركة الى ١١٥ ألف مغزل أى ما يعادل ٧٠٪ من عدد المغزل البالغ ١٦٥ ألف فى ١٩٤٢ كما انخفض عدد الأنوال فى ١٩٥١ الى ٢٥٤٧ أى ما يعادل ٦٤٪ من عدد الأنوال البالغ ٣٩٩٢ نولا

فى ١٩٤٢ • فقامت الشركة بتعويض هذا النقص بسرعة كبيرة بل ان عدد مغازل الشركة قد تجاوز فى ١٩٦٠ مستواه فى ١٩٤٢ بنسبة ٣٦٪ •

كذلك أظهر تطور معدات شركة مصر للغزل والنسج الرفيع كفر الدوار تزايدا مستمرا فى عدد المغازل والأنوال نتيجة لقيام الشركة بتركيب وحداتها المختلفة على مراحل متتالية •

وبذلك وصلت جملة مغزل شركات البنك فى ١٩٦١ الى ٤٣٧٣٧٦ مغزلا بما يربو على ضعف حجمها البالغ ٢٠٩٧٦٤ مغزلا فى ١٩٤٢ • كما ارتفع عدد الأنوال فى ١٩٦١ الى ٦٤٨٤ نولا مقابل ٥١٩٨ نولا بنسبة زيادة ٢٥٪ •

تطور الطاقة الانتاجية

السنوات	مصانع القطن*		مصنع الصوف	
	عدد المغازل	عدد الأنوال	عدد المغازل	عدد الأنوال
١٩٣٢	٣٥١٩٢	٨١٠		
١٩٣٧	١٤٩٢٢٠	٣٨٢٦		
١٩٤٢	٢٠٩٧٦٤	٥١٩٨	٨٧٢٥	١٣٥
١٩٤٥	١٧٥٣٨٦	٥١٥٤	٨٧٢٥	١٣٥
١٩٤٨	١٧٢٨٤٧	٤٧٢٦	٨٢٦٢	١١٦
١٩٥١	٢٢٥٥٦٤	٥٠٤٧	٩٤٦٤	١٤٠
١٩٥٤	٣٢٧٠٤٤	٥٨٦٣	٨٧٨٠	١٤٠
١٩٥٦	٣٣٦٤٠٤	٦١٤٥	٨٧٨٠	١٤٠
١٩٥٨	٣٥٧١٠٠	٦٣٤٧	٨٧٨٠	١١٦
١٩٦٠	٤٢٣٠٩٦	٦٤٠١	٨٧٨٠	١٠٤
١٩٦١	٤٣٧٣٧٦	٦٤٨٤	٨٨٦٠	١١٠

الانتاجية :

وقد صاحب تطور عدد المغازل والأنوال بالصورة السابقة تطور الانتاجية بصورة موائمة لذلك وللظروف التاريخية • ففيما بين ١٩٤٢ ، ١٩٤٨ تزايد معدل

* تشمل شركتى المحلة وكفر الدوار فقط .

انتاجية كل من المغازل والأنوال بسرعة فائقة فارتفع معدل انتاجية المغازل من ٧ر٣ كيلو مغزل الى ٨ر١١٣ كيلو مغزل بمعدل زيادة ٦١٪ بينما سجلت انتاجية الأنوال معدل زيادة أعلى من هذا اذ زاد معدل انتاجيـة الأنوال من ٣ر١٩ ألف ياردة نول الى ٧ر٣٣ ألف ياردة نول بمعدل زيادة ١ر٧٤٪ .

وقد ارتبطت هذه الزيادة بتزايد الطلب على منتجات غزل ونسـج القطن وزيادة انتاج هذه الشركات اعتمادا على رفع معدل اسـتغلال الطاقة الانتاجية المتاحة . وبعد الحرب تفاعلت عوامل اعادة بناء معدات شركة مصر للغزل والنسج وتزايد الطاقة الانتاجية لشركة كفر الدوار مع تراجع معدل نمو الطلب لتؤدى الى انخفاض معدل استغلال هذه المعدات وبالتالى انخفاض معـدل انتاجها خاصـة فيما يتعلق بانتاج المغازل ففى ١٩٥١ عاد معدل انتاجية المغازل الى نفس مستواه فى ١٩٤٢ ثم تذبذب هذا المعدل بين الارتفاع والانخفاض بين عام ١٩٥١ ، ١٩٦٠ وقد ارتبطت السنوات التى انخفض فيها هذا المعدل بتركيب مغازل جـديدة فى شركة مصر للغزل والنسج الرفيع . مما كان يعنى بدء تشغيل هذه المعدات عن معدل استغلال منخفض نسبيا . وعموما فقد بلغ متوسط انتاجية المغازل خلال الفترة من ١٩٥١/١٩٦٠ ــ ٧ر٦٢ كيلو مغزل .

أما بالنسبة لانتاجية الأنوال فهى وان تراجعت نسبيا بعد الحرب خـلال السنوات (١٩٥١/١٩٥٦) وهى فترة تزايد بناء هذه الأنوال وتباطؤ معدل نمو الانتاج فقد استعادت تدريجيا مسـتواها المرتفع حتى وصلت فى ١٩٦٠ الى ١ر٣٤ ألف ياردة / نول بما يزيد عن مستواها البالغ ٧ر٣٣ ألف ياردة / نول فى نهاية فترة الحرب .

غزل ونسج الصوف :

لم تتعرض معدات غزل ونسج الصوف الى تغيرات ذات بال فيما عدا تزايدها فى ١٩٥١ لتعويض النقص الذى طرأ عليها فى نهاية الحرب . فقد ظل حجم هـذه المعدات ثابتا تقريبا من ١٩٥١ ، ١٩٦١ باستثناء بعض الاستهلاكات الطفيفة التى تعرضت لها هذه المعدات .

السنوات	عدد المغازل	إنتاج الغزل بالكيلو	معدل انتاجية المغزل بالكيلو	عدد الأنوال	إنتاج الأقمشة بالياردة	معدل انتاجية النول
١٩٣٢	٣٥١٩٢	٢١٤٣٣٢٤	٦٠٫٩	٨١٠	—	—
١٩٣٧	١٤٩٢٢٠	١١٢٧١٥٢٦	٧٥٫٥	٣٨٢٦	٥٩٥٤١٠٠	١٥٤٣٤
١٩٤٢	٢٠٩٧٦٤	١٤٧٤٨٥٧٥	٧٠٫٣	٥١٩٨	١٠٠٨٠٨٣٣٣	١٩٣٩٣
١٩٤٥	١٧٥٣٨٦	١٦٥١١٥٠٠٠	٩٤٫١	٥١٥٤	١١٩٣٣٥١٧٥	٢٣١٥٣
١٩٤٨	١٧٣٨٤٧	١٩٧٨٤٠٠٠	١١٣٫٨	٤٧٢٦	١٥٩٥٩١٤٦٤	٣٣٧٦٨
١٩٥١	٢٢٥٥٦٤	١٦٠٠٠٠٠٠٠	٧٠٫٩	٥٠٤٧	١٦٢٢٦٤٦٣٤	٣٢١٥٠
١٩٥٤	٣٢٧٠٤٤	١٩٧٠٠٠٠٠٠	٦٠٫٢	٥٨٦٣	١٧٦٦١٩٤٤٥	٣٠١٢٤
١٩٥٦	٣٣٦٤٠٤	٢٢٧٠٠٠٠٠٠	٦٧٫٤	٦١٤٥	١٨٠٤٥٢٤٥٠	٢٩٣٦٥
١٩٥٨	٣٥٧١٠٠	٢٠٧٠٠٠٠٠٠	٥٧٫٩	٦٣٤٧	٢٠٤٤٩٨٠٠٠	٣٢٢١٩
١٩٦٠	٤٢٣٠٩٦	٢٥٦٨٠٠٠٠	٦٠٫٦	٦٤٠١	٢١٨٨٠٠٠٠٠	٣٤١٨٢
١٩٦١				٦٤٨٤	٢٢٢١٠٠٠٠٠	٣٤٢٥٣

الحرير الصناعى :

كذلك شهدت مصر للحرير الصناعى فى فترة قصيرة (١٩٤٦/١٩٦٠) توسيعات هائلة وذلك فى المجالات التالية .

غزل الحرير الصناعى :

بدأ مصنع غزل الحرير الصناعى بـ ٣٢ ماكينة غزل قدرتها الانتاجية ٥ر٦ طن فى اليوم عند استكمال بنائه فى ١٩٥٢ وقد زيد عدد هذه الماكينات حتى وصل فى ١٩٥٩ الى ٦٠ ماكينة قدرتها الانتاجية ٥ر١٢ طن فى اليوم .

الياف الحرير الصناعى (الفبران) :

بدأت المصانع بوحدة أليف قدرتها ٥ طن فى اليوم فى عام ١٩٤٨ زيدت قدرتها الانتاجية تدريجيا حتى وصلت الى ١٠ طن فى اليوم فى عام ١٩٥٥ . كما تم تركيب وحدة ثانية جديدة قدرتها ١٥ طن فى اليوم فى عام ١٩٥٨ .

الورق الشفاف :

بدأت المصانع بوحدة قدرتها الانتاجية ١/٢ طن فى اليوم فى عم ١٩٤٩ عدلت أجزاؤها تدريجيا حتى وصلت قدرتها الانتاجية الى ٥ر٢ طن فى اليوم فى عام ١٩٥٧. ثم أنشىء مصنع المصروفان المانع للرطوبة بتحويل الانتاج من الورق الشفاف

العادى الى ورق شفاف مانع للرطوبة وذلك بقدرة انتاجية ٢٫٥ طن فى اليوم وقد بدأ انتاج المصنع خلال ١٩٥٨ •

خيوط وألياف النايلون :

أقيم مصنع لانتاج خيوط وألياف النايلون وقد بدأ انتاجه فى أوائل ١٩٥٨ وقدر انتاج هذا المصنع من الخيوط بـ ٢٢٠ كيلو جرام فى اليوم ، ومن الألياف ١٥٠٠ كيلو فى اليوم ، ثم تم توسيع مصنع الخيوط فى عام ١٩٦١ لزيادة انتاجيته الى ٥٠٠ كيلو فى اليوم •

القوى العاملة :

تعكس الأرقام المتاحة عن تطـور العمالة فى شركات البنك تزايدا مطردا فى اعداد العاملين ، ففى سنة ١٩٦٠ بلغ حجم القـوى العاملة فى شركات البنك الخمس (لم تكن شركة مصر شبين الكوم قد بدأت الانتاج بعد) ٤٤٢٢٨ عاملا مقابل ٣٣٥٣٠ عاملا فى ١٩٥٣ وذلك بمعـــدل نمو سنوى يبلغ ٤٪ وبهذا كان لشركات البنك دور كبير فى استيعاب قدر ضخم من القوى العاملة فى المجتمع •

وقد أولت شركات البنك العاملين فيها رعاية فائقة من حيث توفير مختلف الخدمات الصناعية التى تهدف الى توفير حياة هادئة ومستقرة للعامل تجعل منه انسانا قادرا على تحقيق أعلى انتاجية ممكنة • فبجانب اقامة المستعمرات السكنية التى شيدت لايواء العمال والموظفين وعائلاتهم بأجور زهيدة فى منطقة المحلة وكفر الدوار والتى جهزت بكافة المرافق اللازمة من مطاعم ومساجد ومحال عامة وجمعيات استهلاكية ، أقامت شركات البنك المدارس اللازمة لتعليم أبناء العاملين فى مختلف مراحل التعليم وفصول الأمية لخدمة عمالها كما أقامت العيادات الطبية اللازمة لعلاج العمال والموظفين وعائلاتهم وفى كفر الدوار أقامت شركة مصر للغزل والنسج الرفيع مستشفى كامل التجهيزات والمعدات الطبيـة • وكذلك حرصت شركات البنك على توفير وسائل المواصـلات لعمالها وعنيت بالنواحى الرياضية فأقامت المعسكرات الرياضية والصيفية للعاملين وعائلاتهم •

وقد بلغت مجموع تكلفة القوى العاملة فى شركات البنك الخمس ، يدخل فى ذلك تكلفة الخدمات الاجتمعية بجانب الأجور والمرتبات والمنح السنـــوية مبلغ ١٠٫٣٥٠٫٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٦٠ • وبذلك بلغ متوسط تكلفة العامل فى شركات البنك ٢٣٤ جنيها سنويا مقابل ١٦٠ جنيه متوسط أجر العامل فى قطاع

الغزل والنسيج على مستوى الجمهورية ، وهو ما يعكس مدى اهتمام شركات بنك مصر بعنصر العمل ، ولا غرو فقد راعت هذه الشركات منح عمالها مستوى عادلا من الأجر يتناسب مع ارتفاع مستوى انتاجية العامل الذى نشأ أيضا عن اهتمام شركات البنك بالتدريب المهنى والفنى لعمالها .

تطور عـــدد العمـــال

اسم الشركة / السنوات	المحلة	كفر الدوار	البيضا	حلوان	الحرير الصناعى	المجموع
١٩٥٢	١٥٦٧٤	١٠٤٥٨	٠٠٠٠٠	١٨٦٦	٢٤٠٩	٣٠٤٠٧
١٩٥٣	١٥٦٨٥	١٠٢٣٤	٢٧٨٨	٢١٦٤	٢٦٥٩	٣٣٥٣٠
١٩٥٤	١٥٨٩٥	١٠٦٣٨	٢٨٣٦	٢٣٢٤	٢٩٣٦	٣٤٦٢٩
١٩٥٥	١٥٨٥٣	١٠٤٧٩	٢٨٣١	٢١٧٥	٣١٤١	٣٤٤٧٩
١٩٥٦	١٥٤١٣	١١٢٣٦	٢٨٣٢	٢١٨٩	٣٣٢٧	٣٤٩٩٧
١٩٥٧	١٦٢٤٩	١٢١٢٣	٢٨٦٧	٢٢٥١	٣٢٣٦	٣٦٧٢٦
١٩٥٨	١٦٧٢٣	١٢٦١٥	٢٨٧٧	٢٣٦٠	٣١٩٠	٣٧٧٦٥
١٩٦٠	١٧٤٠٨	١٣٠٦٩	٣٠٥٥	٧٣٥٠٠	٣٣٤٦	٤٤٢٢٨

قطـــاع القطن

يضـم هذا القطاع شركتين من أوائل الشركات التى أنشـأها بنك مصر لاستكمال استغلال محصول البلاد الرئيسى وهو القطن .

وقد تخصصت الشركة الأولى وهى « شركة مصر لحلج الأقطان » فى تجهيز وكبس القطن حتى يكون معدا لعمليات الغزل والنسـيج من جهة أو عمليات التصدير من جهة أخرى ، كما كان لهذه الشركة دور فى اعداد البذرة اللازمةللتقاوى ضمانا لاستمرار جودة المحصول ، كذلك اعداد البذرة اللازمة لصناعة استخراج الزيوت ، تلك الصناعة التى أولاها البنك أيضا اهتمامه فى مرحلة لاحقة ، أما الشركة الثانية وهى « شركة مصر لتصدير الأقطان » فكانت أول شركة مصرية أقيمت فى البلاد لاسترداد الجانب الهام من مكاسب القطن التى ظلت طويلا حكرا لبيوت التصدير الأجنبية .

وقد تعاونت شركات بنك مصر فى تداول محصول القطن من المنتج وحتى أسواق التصدير كما كان لها دور فى توفير احتياجات شركات بنك مصر للغزل والنسيج من الأقطان اللازمة .

شركة مصر لحليج الاقطان

تعتبر شركة مصر للحليج ثانى شركة صناعية أسسها بنك مصر . فهى تمثل الحلقة الأولى من سلسلة المشروعات المتكاملة التى أقامها البنك والتى اعتمد فى انشائها على نظرته الى ضرورة استغلال محصول البلاد الرئيسى (القطن) استغلالا كاملا بأيد وطنية ورأس مال وطنى لخدمة المصالح القومية ، وللمساهمة فى بناء الاقتصاد القومى وزيادة القيمة المضافة فى المجتمع . وكان من حسن سياسة بنك مصر مبادرته بانشاء هذه الشركة فى ٢ أكتوبر ١٩٢٤ ولم يمض على انشاء البنك ذاته أربع سنوات .

وكان الغرض من تأسيس هذه الشركة القيام بجميع عمليات الحليج والكبس والقومسيون والنقل والتأمين وجميع الأعمل المالية التى ترتبط بانتاج أو صناعة القطن يدخل فى نطاق ذلك جميع عمليات شراء وبيع القطن والبذرة لحسـاب الشركة أو لحساب الغير .

شركة مصر لحليج الأقطان

اسم المحلج	تاريخ التشغيل	عدد دواليب المحلج فى ٣٩/٤٠	عدد دواليب المحلج فى ٥٩/٦٠
١ – مغاغة	١٩٢٥	٩٩	١٣٧
٢ – مغاغة	١٩٥٧	–	–
٣ – المحلة الكبرى	١٩٢٦	٧٦	١٦٩
٤ – المحلة الكبرى	١٩٥٥	–	–
٥ – المنصورة	١٩٢٧	١٦٤	١٦٧
٦ – بنها	١٩٢٨	٦٩	٧١
٧ – الواسطى	١٩٢٨	٧٢	٥٦
٨ – جرجا	١٩٣٢	٥٩	٦٤
٩ – الفيوم	١٩٣٣	٥٤	٥٨
١٠ – طامية	١٩٣٣	٤١	٤٦
١١ – بنى قرة*	١٩٣٧	٧١	–
١٢ – بركة جاناس (البحيرة)*	١٩٤٥	٤٠	–
١٣ – الفشن	١٩٤٨	٤٠	٤٦
١٤ – ابوتيج*	١٩٥٣	٧١	–
١٥ – ديروط	١٩٥٥	٥٧	٥٧
١٦ – زفتى	١٩٥٦	٥٢	٥٢
١٧ – المياط	١٩٥٧	٥٠	٥٠
١٨ – قوص	١٩٥٩	٧٠	٧٠
			١٠٤٣

*** محالج مؤقتة :**

١ – بنى قرة عمل من ١٩٣٧/٣٨ الى ١٩٤١/٤٢ .
٢ – بركة جاناس عمل من ١٩٤٥/١٩٤٦ الى ١٩٤٦/٤٧ .
٣ – أبو تيج عمل من ١٩٥٣/٥٤ الى ١٩٥٤/١٩٥٥ .

وقد كان للشركة دور هام فى تمويل محصول القطن فى البلاد وذلك بمد المزارعين والتجار بالقروض المالية التى تسعدهم على انتظار أنسب الأوقات لتسويق انتاجهم .

وكان من أهم أهداف الشركة ، الارتفاع بمستوى صناعة حليج الأقطان للوصول بها الى حد الكمال ، مع العمل على المحافظة على سمعة القطن المصرى فى الخارج ، ومساعدة المنتجين على تصريف أقطانهم سواء لشركات الغزل المحلية ، أو لأسواق التصدير بالتعاون مع شركة مصر لتصدير الأقطان .

الطاقة الانتاجية :

بدأت الشركة أعمالها بدرجة كبيرة من النشاط خلال فترة التأسيس الأولى اذ اهتمت باقامة شبكة واسعة لحليج الأقطان تخدم أهم مراكز انتاج القطن فى الوجهين البحرى والقبلى ولذلك تصاعد عدد محالج الشركة وبالتالى عدد دواليب الحليج التى تضمها هذه المحالج بسرعة كبيرة خلال الفترة ١٩٢٤/١٩٣٣. ففى ١٩٣٢ وصل عدد محالج الشركة الى ثمانية محالج ، وفى ١٩٣٧/١٩٣٨ شغلت الشركة محلجا آخر فى بنى مرة ، فوصل عدد محالج الشركة فى موسم ١٩٣٩/١٩٤٠ عند نشوب الحرب العالمية الثانية الى تسعة محالج قوتها ٧٠٥ دولاب للحليج .

ومع قيام الحرب توقف نشاط الشركة فى اقامة محالج جديدة كما أوقفت تشغيل بعض محالجها القائمة لبضع سنوات . وبنهاية الحرب استأنفت الشركة مجهوداتها لتوسيع طاقتها الانتاجية فبدأت فى نوفمبر ١٩٤٥ باستئجار محلج جديد فى البحيرة لمدة ثلاث سنوات ، وبانتهاء مدة هذا العقد كانت الشركة قد استكملت اقامة محلج جديد فى الفشن شغلته مع اعادة تشغيل محالجها المتوقفة.

ومع موسم ٥٤/٥٥ كانت الشركة قد بدأت مرحلة جديدة من التوسعات شملت اقامة محالج جديدة بمعدل محلج جديد كل سنة ، كما شملت زيادة الطاقة الانتاجية فى المحالج القديمة حتى وصل عدد محالج الشركة العاملة فى موسم ٥٩/٦٠ الى خمسة عشر محلجا تضم ١٠٤٣ دولابا للحليج .

وقد أقامت الشركة فى كل من المحلة الكبرى والمنصورة ومغاغة مراكز حليج هامة كانت الأولى مركزا لتوريد الأقطان لشركة مصر للغزل والنسيج ، والثانية مركزا لتوريد البذرة لمصانع شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت . والثالثة مركزا لتجميع هام فى منطقة الوجه القبلى وقد دأبت الشركة منذ انشائها على ادخال كافة التحسينات والتجديدات اللازمة على محالجها لزيادة قدرتها الانتاجية فأنشأت صالات جديدة لتضريب القطن الزهر قبل حلجه لضمان الحصول على لوطات من القطن متناسقة ومتجانسة طبقا لمواصفات وشروط عملائها وبيوت التصدير ، كما أنشأت ببعض المحالج مجموعة من الغرابيل الكهربائية التى تستعمل فى تنقية الرتب الواطية من القطن الزهر من الأعشاب والأتربة والفصوص الميتة للحصول على رتب أعلى مما يؤدى الى رفع مستوى القطن المصرى عامة وزيادة أسعاره .

كما قامت الشركة بتحويل حجم مكابس البالات من الكبس الابتدائى الذى كان يتم بالأرجل الى الكبس المائى حتى لا تضار تيلة القطن ويحتفظ بخواصه الممتازة ، بينما جهزت الشركة محلجى المنصورة والواسطى بأجهزة الكبس بالبخار.

وبالنسبة لبذرة القطن فقد وجهت الشركة عنايتها الى تحسين عملية تنقية البذرة وتبخيرها واستخلاص الشوائب الغريبة منها لتحسين التقاوى .

ومن أهم ما عنيت به الشركة استبدال ماكينات البخار بماكينات ديزل فى معظم محالجها مما أدى الى خفض نفقات الوقود المستهلك خفضا ملحوظا . كما حولت بعض محالجها الى الادارة بواسطة الكهرباء فاستغنت عن الادارة بماكينات الديزل التى استغلت فى ايجاد احتياطى بالمحالج الأخرى ، حيث أوجدت الشركة فى كل محلج وحدات احتياطية لتوفير القوى فى حالة عطل الوحدات الشغالة حتى لا يتعرض المحلج للتوقف لأى سبب طارىء .

نشـــاط الشركة :

ساعد اهتمام الشركة بتوسيع وتجديد معداتها ، وادخال أحدث التعديلات على زيادة حجم أعمالها ورفع مستوى انتاجها ، ففى موسم ١٩٣٤/١٩٣٥ وهو أول موسم لنشاط الشركة لم تتعد كمية الأقطان المحلوجة لدى الشركة ٤٥ ألف قنطار . وفى خلال عشرة أعوام سجلت هذه الكمية زيادة سريعة فوصلت فى ١٩٣٤/٣٥ الى ١٧ مثلها فى ١٩٢٤/٢٥ ، حيث وصلت كميـة الأقطان المحلوجة الى ٧٨٠ ألف قنطار وخلال نفس الفترة سجلت انتاجية دواليب الحلج قفزة كبرى اذ وصلت الى ١٣٢٩ قنطار / دولاب مقابل ٤٥٣ قنطار / دولاب . ثم استمر نشاط الشركة يعكس تزايد مسـتمرا الى أن تعرض لانتكاسة كبيرة فى موسم ٣٩/٤٠ الذى نشبت فيه الحرب وخلال موسمى ٤٠/٤١ - ٤١/٤٢ استعادت الشركة بصورة مؤقتة مستوى نشاطها السابق ثم انخفض مستوى نشاطها مرة أخرى وبصورة كبيرة خلال موسمى ٤٢/٤٣ ، ٤٣/٤٤ واعتبارا من موسم ٤٤/٤٥ بدأت الشركة تستعيد مستوى نشاطها السابق مع زيادة طاقتها الانتاجية حتى نجحت فى عام ٤٨/٤٩ فى الوصول بستوى نشاطها الى مثيله قبل قيام الحرب. وان كانت طبيعة التحسينات والتجديدات قد أدت بجـانب زيادة الانتاج الى ارتفاع مستوى الانتاجية بصورة ظاهرة . وخلال لفترة من ٤٨/٤٩ ، ٥٢/٥٣ رأت الشركة العمل على زيادة انتاجها ، وان ظلت الطاقة الانتاجية العاملة ثابتة تقريبا مما أدى الى تحسن ملموس ومستمر فى انتاجية المحلج . واعتبارا من

موسم ٥٣/٥٤عملت مؤسسات الشركة على زيادة الكميات المنتجة وتزايد حصة الشركة من مجموع الأقطان المحلوجة فى القطر حتى وصلت هذه النسبة الى ٢٥٪ مقابل ١٤٫٨٪ فى ٥٣/٥٤ ، ١٢٫٣٪ متوسط النسبة عن الفترة من ٤٨/٤٩ — ٥٢/٥٣ •

نشاط الشركة

السنوات	عدد المحالج العامة	عدد دواليب الحليج العاملة	الأقطان المحلوجة بالقنطار	معدل إنتاجية دولاب الحليج بالقنطار	إجمالى الأقطان المحلوجة بالقطر بالقنطار	نسبة إنتاج الشركة إلى الانتاج الكلى٪
١٩٢٤/٢٥	١	٩٩	٤٤٨٥٠	٤٥٣		
١٩٣٤/٣٥	٨	٦٣٤	٧٧٩٤٥٦	١٢٢٩		
١٩٣٩/٤٠	٩	٧٠٠	٤٥٩٩٣٢	٦٥٢		
المتوسط السنوى						
٤٢/٤٣—٤٧/٤٨	٧٫٥	٥٦٢	٦٣٥٢٣٩	١١٣٠	٥٠١٦٤٩٢	١٢٫٦
٤٨/٤٩	٩	٥٦٩	٩٧٦٦٥٠	١٧١٦	٨٨٩٩٧٣٢	١٠٫٩
المتوسط السنوى						
٤٨/٤٩—٥٢/٥٣	٩	٥٦٩	١٠٨٤٩٧٦	١٩٠٦	٨٨٢٠٤٤٢	١٢٫٣
٥٣/٥٤	١٠	٦٤٠	١٠٤٩٤١٢	١٦٣٩	٧٠٨٢٠٠٠	١٤٫٨
٥٤/٥٥	١١	٨١٨	١٣٤٦٤٩٣	١٦٤٦	٧٧٤٦٠٠٠	١٧٫٣
٥٥/٥٦	١٢	٨٧٥	١٢٦٨٤٤٦	١٤٤٩	٧٤٣٧٠٠٠	١٧٫٠
٥٦/٥٧	١٢	٨٥٦	١٦٠٨٧٠٣	١٨٧٩	٧٢٣٠٠٠٠	٢٢٫٢
٥٧/٥٨	١٤	٩٧٣	١٨٠٧٤٧٩	١٨٥٧	٩٠٢١٠٠٠	٢٠٫
٥٨/٥٩	١٤	٩٧٣	٢٠٢٠٩٨٣	٢٠٧٧	٩٩٢٥٠٠٠	٢٠٫٣
٥٩/٦٠	١٥	١٠٤٣	٢٣٧٥٠٠٥	٢٢٧٧	١٠١٧٥٠٠٠	٢٣٫٣
٦٠/٦١	١٥	١٠٤٣	٢٦٦٣٧٥٩	٢٥٥٣	١٠٦٤٣٠٠٠	٢٥٫٠

التحليل المالى :

كان رأسمال التأسيس لشركة مصر لحليج الأقطان ٣٠٫٠٠٠ جنيه زيد فى بدء قيام الشركة على دفعات متتالية صاحبت توسعات المحالج وحتى بلغ رأس المال ٢٥٠٫٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٣٠ وقد ظل كذلك حتى ١٩٦٠/١٩٦١ وقد نص فى قانون التأسيس على عدم جواز تملك أسهم رأس المال لغير المصريين •

* المصدر كتاب الاحصاءات العامة

وقد حققت هذه الشركة معدلات مجزية من الربح مما ساعدها على استهلاك القرض الصناعى البالغ قيمته ١٥٠ ألف جنيه والذى كانت قد حصلت عليه عند بدء انشائها من بنك مصر ثم تمكنت من استهلاكه خلال فترة وجيزة جدا من من ١٩٣٧/٣٨ — ١٩٤٢/٤٣ .

ومنذ أن انتهت الشركة من سداد هذا القرض ، حتى أصبحت هذه الأرباح تشكل موردا غنيا لتغذية احتياطيات ومخصصات الشركة التى تعدى مجموعها قيمة رأس المال اعتبارا من موسم ٤٩/٥٠ وبذلك كانت عناصر التمويل الذاتى تمثل عنصر التمويل الرئيسى بالنسبة لنشاط الشركة ففى موسم ٥٦/٥٧ وصلت نسبة الموارد الذاتية الى مجموع الميزانية ٦٨٪ بينما بلغ متوسط هذه النسبة خلال مجموع السنوات موضع البحث ٥٨٪ .

شركة مصر لحليج الاقطان

جنيه

السنوات	رأس المال	الاحتياطيات والمخصصات	صافى الربح	مجموع الموارد الذاتية	قرض صناعى	بنك مصر	مجموع الميزانية
٤٠/٣٩	٢٥٠٠٠٠٠	٣٤٨٠٨	٤٦١٧	٢٨٩٤٢٥	١٢٨٠٨٦	٣٧٨٤٥	٤٧٣٠٧٧
٤٥/٤٤	٢٥٠٠٠٠٠	١٢١١٢١	٤٧٧٨١	٤١٨٩٠٢	—	٢٨٨١٥٤	٧٢٣٧٧٠
٤٨/٤٧	٢٥٠٠٠٠٠	٢١٢١٤١	٥٠٩٠٧	٥١٣٠٤٨	—	٢٩٠٦٠٩	٨٠٦٥٦٦
٥١/٥٠	٢٥٠٠٠٠٠	٣١١٢٢٤	٧٠٣٧١	٦٣١٥٩٥	—	٧٧٠٢٣	١٣٠٠٨٨٧
٥٤/٥٣	٢٥٠٠٠٠٠	٦١٩٩٠٨	٨٥٦٩٤	٩٥٥٦٠٢	—	٠٠٠٠٠	١٧٥١٨٨٦
٥٧/٥٦	٢٥٠٠٠٠٠	٩٢٨٠٤٤	١١٠١٦٨	١٢٨٨٢١٢	—	٢٢٠٩٢٧	١٨٩٢١٤٨
٦٠/٥٩	٢٥٠٠٠٠٠	١٢١٨٥٣٥	١٦٥١٦٢	١٦٢٣٦٩٧	—	١٨٧٠٣٨	٢٤٧٣٥٥٦
٦١/٦٠	٢٥٠٠٠٠٠	١٤٣٩٢٢٢	١٦٨٢٣٣	١٨٥٧٤٥٥	—	٨٧١٢٤٩	٣٦٧٦٩١٦

شركة مصر لحليج الاقطان

متوسطات	رصيد بنك مصر المدين (١)	تسليف الشركة على أقطان ومدينون متنوعون (٢)	مجموع الميزانية (٣)	(١) إلى (٢) ٪	(١)إلى(٣) ٪
٤٣/٤٤ — ٤٧/٤٨	٢٣١٨٧٣	٣٩٢٤٧٣	٨٢٤١٨٤	٨٤٫٥	٤٧٫٧
٤٨/٤٩ — ٥٢/٥٣	٢٢٤١٣٦	٩٢٦٢٤٠	١٤٠١٠٩٣	٢٤٫١	٦٦٫١
٥٣/٥٤ — ٥٧/٥٨	٩٣٨٨٧	٨٠٩٦٣٠	١٨٤٥٦٠٩	١٠٫٩	٤٦٫٥
٥٨/٥٩	١٧٩٩٣١	٥٢٧٢٣١	٢١٩٣١٤٢	٣٤٫١	٢٤٫
٥٩/٦٠	١٨٧٠٣٨	١٠٥٤٢٨٠	٢٤٧٣٥٥٦	١٧٫٧	٤٢٫٦
٦٠/٦١	٨٧١٢٤٩	١٩١٩٠٢٤	٣٦٧٦٩١٦	٤٥٫٤	٥٢٫١
المتوسط العام	٢٤٩٣١٦	٧٩٩٥٦٩	١٥٩٢٥٠٢	٣١٫١	٥٠٫١

ومن جهة أخرى كان بنك مصر مصدر تمويل هام بالنسبة لهذه الشركة وقد كان غرض بنك مصر من التسهيلات والاعتمادات التى قدمها لشركة مصر للحليج هو مساعدتها على تمويل محصول القطن عن طريق مكاتبها ومحالجها نظرا لما لها من صلة أقوى بمراكز الانتاج والمنتجين ، وفى هذا ما يدل على مجهودات بنك‌مصر فى الاسهام فى تمويل محصول القطن سواء بالطرق المباشرة أو غير المباشرة .

وقد وصل مجموع التسهيلات المقــدمة من بنك مصر لشركة مصر لحليج الأقطان خلال الفترة من ٤٣/٤٤ الى ٦٠/٦١ الى ٤ر٥ مليون جنيــه بما يعادل ١ر٣١٪ من مجموع التسهيلات التى قدمتها الشركة على الأقطان والبالغ مجموعها ٤ر١٤ مليون جنيها خلال نفس الفترة .

وقد أخذت الشركة منذ عام ١٩٤١ فى مباشرة عملية التسليف على القطن حتى صارت من الدعامات القومية فى تمويل القطن وقد تزايد اسهام الشركة فى تمويل القطن حتى وصل رصيد هذا التسليف الى ما يقرب من ٢ مليون جنيــه فى ميزانيتى ٦٠/٦١ الى ما يعادل ١ر٥٢٪ من مجموع ميزانية الشركة . بينما بلغ متوسط نسبة رصيد سلف على أقطان و (مدينون ــ متنوعون) الى مجموع الميزانية خلال الفترة ٤٣/٤٤ ــ ٦٠/٦١ بنسبة ١ر٥٠٪ وهى نسبة تؤكد مدى اهتمام الشركة بجانب تمويل القطن من نشاطها الكلى .

العمال والموظفين :

كان عدد العاملين فى الشركة فى السنة الأولى من نشاطها ٢٠ موظفا وعاملا تزايد عددهم باطراد نشاط الشركة حتى وصـــل فى عام ١٩٥٨ الى ٤١٥ عاملا وموظفا ؛ يتقاضون مرتبات وأجورا جملتها ١٢٤٢٩٢ جنيه بمتوسط أجر سنوى ٣٠٠ جنيه للعامل وهو متوسط يعتبر عاليا وخاصة مع ظروف العمل الموســمية فى الشركة .

وبجانب هذا لم تغفل الشركة توجيه عنايتها الى تحسين الأحوال الاجتماعية لموظفيها وعمالها وتوفير المرافق العامة التى تكفل رفع مستوى معيشتهم فأنشأت لهم مساكن على طراز حديث داخل المحالج تتوافر فيها جميع الشروط الصحية .

٢ ـ شركة مصر لتصدير الاقطان

تكونت شركة مصر لتصدير الأقطان فى ٢٢ ابريل ١٩٣٠ بعد أن كان بنك مصر قد طرق من الصناعات القطنية صناعة الحليج والغزل والنسيج • ثم رأى أن يستكمل اسهامه الصناعى باسهام تجارى مضمون لتسويق محصول البلاد الرئيسى فى الداخل والخارج لكسر حدة احتكار المؤسسات الأجنبية لمحصول القطن ، ولعل من أهم مآثر هذه الشركة ذلك الدور الكبير الذى قامت به فى تمصير تجـارة القطن ، حيث دربت كثيرا من الشبان المصريين من حملة المؤهلات الفنية العالية على مختلف الأعمال وهيأت لهم الفرصة المواتية ليحتلوا المراكز الهامة فى هـذه التجـارة •

وقد بدأت الشركة نشاطها بشراء شركة لندمان Lindeman وشركة « الوجه القبلى والوجه البحرى لتجارة الأقطان » • ثم تابعت شركة مصر لتصدير الأقطان نشاط هاتين المؤسستين على نطق واسع حيث امتد نشاطها الى جميع بلاد العالم وبدأت تتبوأ المركز اللائق بها بين بيوت التصدير الكبرى •

وكان الهدف من هذه الشركة تصريف القطن فى الداخل والخارج لسـد حاجة الأسواق المحلية من جهة وفتح مجال الأسواق الخارجية أمامه من جهـة أخرى • وقد دأبت الشركة على ضـــوء ملاحظات الغزالين الأجانب وشكاويهم للعمل على تلافيها للمحافظة على سمعة القطن المصرى فى الأسواق الخارجية • مما يحقق فى النهاية وفرة فى حصيلة البلاد من العمـــلات الأجنبية ، تساهم فى استيراد احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية فى البلاد ومنها قطاع شركات بنك مصر •

وتحقيقا لأهداف الشركة أقامت لها توكيلات فى جميع مراكز القطن الهـامة فى الوجهين القبلى والبحرى وأيضا فى الســودان لتجميع الأقطان • كما كونت شـــبكة من المراسلين فى جميع مراكز القطن فى العالم وفى أوروبا • كما قامت الشركة بايفاد بعثات عديدة لجميع أنحاء العالم للاتصال بالغزالين •

فضلا عن اشتراكها فى معظم البعثات الحكومية للدعاية للقطن المصرى وفتح أسواق جديدة له وعقد صفقات ضخمة • وقد وفقت الشركة فى عقد صـفقات كبيرة فى أشد أوقات الأزمات مما كان له تأثير ظاهر على انعاش سوق القطن .

نشاط الشركة :

حققت صادرات الشركة من القطن المصرى أرقاما هائلة خلال السنوات الأولى من انشائها وقبيل نشوب الحرب العالمية ، فخلال السنوات الثلاث ١٩٣٦/٣٧ — ١٩٣٨/٣٩ بلغ متوسط كمية صادرات الشركة السنوية ٢٨٩ ألف قنطار • ثم نشبت الحرب فانخفضت صادرات الشركة فى سنة ٣٩/٤٠ الى نصف معدلها السابق اذ بلغت ١٥٥ ألف قنطار ثم تعطل نشاط الشركة طوال سنوات الحرب •

ومنذ موسم ١٩٤٤/٤٥ عادت الشركة تستأنف نشاطها بحماس بالغ انعكس على سرعة تزايد صادرات الشركة التى بدأت بأقل من ٢٥ ألف قنطار فى موسم ٤٤/٤٥ ولكنها لم تلبث أن وصلت الى مستوى ما قبل الحرب خلال سنوات محدودة •

وتعكس أرقام الجدول التالى صادرات الشركة ومدى ما أصبحت تتمتع به من مكانة مرموقة وثقة كبيرة لدى غزالى القطن فى جميع أنحاء العالم • وبفضل كفايات هذه الشركة وفقت لعقد صفقات كبيرة فى أصعب الظروف ، ومن أصدق الأدلة على ذلك ان بلغت صادرات الشركة فى موسم ٥٦/٥٧ بعد العدوان الثلاثى الى أكثر من مليون قنطار فى الوقت الذى انخفض فيه اجمالى صادرات البلاد من القطن الى ٥٫١ مليون قنطار مقابل ٦٫٥ مليون فى الموسم السابق فأدى ذلك الى ارتفاع نصيب الشركة من اجمالى تصدير القطن الى ما يقرب من ٢٠٪ •

صادرات الشركة من الاقطان

السنة	صادرات الشركة ١٠١٠ قنطار	إجمالى الأقطان المصدرة ١٠٠٠ قنطار	نسبة صادرات الشركة إلى إجمالى الصادرات
٤٤/٤٥	٢٤٫٨	٤٢٢٨	٠٫٥
٤٦/٤٧	١٢٢٫٧	٦٩٥٥	١٫٧
٤٨/٤٩	١١٤٫٤	٧٩٣٨	١٫٤
٥٠/٥١	٢٣٨٫٢	٦٤٢٦	٣٫٧
٥٢/٥٣	٥٥٦٫٤	٧١٠٠	٧٫٨
٥٤/٥٥	٦٤٨٫٩	٥٥٠٠	١١٫٧
٥٦/٥٧	١٠١٨٫٠	٥١٤٤	١٩٫٧
٥٨/٥٩	١٢٢٩٫٠	٧٢٨٥	١٦٫٨
٥٩/٦٠	١٤٧١٫٢	٨٤٩٧	١٧٫٣

ومن أهم الاتجاهات التى صاحبت نمو صادرات الشركة تزايد حصتها من اجمالى صادرات القطن فى البلاد ففى أول موسم بعد انتهاء الحرب لم تتجاوز نسبة صادرات الشركة الى اجمالى الصادرات ٥ر٪ فاذا بهذه النسبة تصل بعد عشر سنوات الى ٧ر١١٪ فأصبحت الشركة تحتــــل المركز الأول بين شركات التصدير فى الجمهورية العربية المتحدة وقد ظلت الشركة تحتفظ بمركز الصدارة هذا ، اذ استمرت صـــــادراتها فى التزايد حتى وصلت فى موسم ٥٩/٦٠ الى ٥ر١ مليون قنطار بما يعدل ٣ر١٧٪ من اجمالى صادرات البلاد .

ولم تكتف الشركة بما أحرزته من تقدم مرموق فى أعمال التصدير بل عملت على اطراد نشاطها فى الداخل وتعاونت مع شركة مصر لحليج الأقطان على تدبير احتياجات شركات بنك مصر للغزل والنســيج فوصلت مشترواتها من الأقطان للتداول الداخلى فى أواخر الخمسينيات الى ما يقرب نصف مليون قنطار . وبذلك وصلت جملة الأقطان التى تتداولها الشركة الى ٢ مليون قنطار .

راس المــــال :

تأسست الشركة برأسمال قدره ١٦٠ر٠٠٠ جنيه زيد فى عام ١٩٥٣ على دفعتين فوصل الى ٤٠٠ر٠٠٠ وقد ظل كذلك حتى ١٩٦٠ .

العمــــال والموظفين :

بلغ عدد العاملين فى عام ١٩٥٨ فى شركة مصر لتصدير الأقطان ١١٦ عاملا، يتقاضون أجورا ومرتبات بلغت جملتها ٤٥٤٢٠ جنيـــــه وذلك بمتوسط دخل سنوى ٣٩٠ جنيها .

هذا عدا عمال الفرافر الذين يعملون فى منيا البصل لاعداد القطن للتصدير ويتراوح عددهم فى المتوسط بين ٥٠ ، ٥٠٠٠ عاملا فى اليوم ، ، وبلغ الأجر اليومى للعامل ٣٤ قرشـــا .

قطاع المال والائتمان

يضم قطاع المال والائتمان الذى شيده بنك مصر ثلاث مؤسسات هامة هى موضع بحثنا هذا : تلك هى « شركة مصر للتأمين » ، « بنك التضامن المالى » « بنك مصر سوريا لبنان » (الآن بنك مصر لبنان) فلا تشمل دراستنا هنا ما شيده بنك مصر عند بدء نشاطه من مؤسسات لم يكتب لها أن تستمر طويلا كبنك مصر فرنسا ، أو ساهم فى انشائها بعد التأميم وظلت قائمة حتى الآن كبنك النهضة الليبى وكلها مؤسسات ان أضيفت الى المؤسسات الثلاث موضع البحث وعليت أرقام أنشطتها على نشاط بنك مصر الشركة الأم فى مجال المال والائتمان ، لأعطتنا صورة صادقة عن حجم نشاط وخدمات المال والائتمان التى أتاحها بنك مصر فى البلاد ومد نشاطها لتخدم أغلب البلاد العربية فى المشرق والمغرب .

وقد أدمج بنك التضامن المالى فى بنك مصر فى ١٩٦٤/٧/١ تأكيدا لاستمرار العلاقة بينهما أما بنك مصر لبنان فهو شركة مساهمة لبنانية ولا يزال بنك مصر (بالـ ج٠ع٠م٠) يمتلك النسبة الكبرى من رأسماله ويرأس مجلس ادارة بنك مصر لبنان رئيس مجلس ادارة بنك مصر القاهرة .

شركة مصر للتأمين

كان من الواضح أهمية التأمين فى تسيير أعمال الشركات التى أنشأها بنك مصر ، وبأن التأمين ضرورة لا غنى عنها حتى يوفر على هذه الشركات مئات الألوف من الجنيهات التى كانت تدفع للشركات الأجنبية سواء للتأمين على موجوداتها من الحريق أو كتأمين نقل ما تحتاج اليه من معدات ومهم وأدوات . ولما لم يكن المصريون حينئذ على دراية كبيرة بفنون التأمين فلم يكن هناك مفر من الاستعانة بخبرات الشركات العالمية للاسهام فى انشاء الشركة وتزويدها بالفنيين اللازمين .

وفى ١٤ يناير ١٩٣٤ تأسست شركة مصر لعموم التأمينات التى تعدل اسمها فى ٢٣ يونيو ١٩٤٢ الى شركة مصر للتأمين .

قامت شركة مصر للتأمين لتؤمن وتدعم شركات مصر الناهضة التى كانت تبزغ وتنطلق ، وجاءت تؤسس المدرسة التأمينية التى لم يسبق لنا عهد بها . وقد استعانت فى البداية برأى الخبراء والأجانب وبمشورة الشركات العالمية ، واستفادت فعلا من تجارب وخبرة الذين سبقوها فى هذا العلم الحديث صـــونا لها من أى ذلل . الا أنها ما ان رسخت أقدامها حتى تمصرت تماما واعتمدت اعتمادا كليا على النخبة الممتازة من الشباب العربى الذين تدربوا ومرنوا على هذه الأعمال الجديدة حتى أصبحت شركة مصر للتأمين تعد مدرسة خبرة فى مجـال التأمين ، بل أصبح تاريخ انشائها هو تاريخ التأمين فى البلاد كعمل مصرى بجهـد وطنى ومال وطنى .

وكان من أشق المهام على الشركة فى بدء حياتها الوصول بفكرة التأمين الى أذهان المواطنين فى وقت حاربه فيه بعض المتشددين مستندين الى تأويلات دينية الا أن الشركة دأبت على حمل الرسالة واقناع المصريين بها حتى حققت لنفسها النجاح المأمول . وحيث كانت رسالة الشركة خدمة المجتمع والمصريين فقد كانت هى أول شركة تستخدم اللغة العربية فى أعمالها المحاسبية والكتابية وكانت وثائق شركة مصر للتأمين أول وثائق تأمين على الحياة تصدر باللغة العربيـــة حاملة التعريب لجميع مصطلحات التأمين .

وما أن رسخت أقدام الشركة فى البلاد حتى طفقت تنشىء لهـا فروعا فى البلاد العربية فأنشأت أول فروعها فى السودان ثم فى بيروت وانتشرت فروعها هنا وهناك حتى أصبحت خدماتها تقدم فى كل من السودان وليبيا والعراق ولبنان والكويت وسوريا .

وبعد خمس سنوات من انشاء الشركة أحاطت بها ظروف دقيقة اذ شبت الحرب العالمية الثانية وقطعت الشركة علاقاتها مع الشركتين الأجنبيتين (شركة يورنج للتأمين ــ الانجليزية ، وشركة تريســتا للتأمين الايطالية) اللتان كانتا سـندها فى التأمين على الحيــاة ، وألقى على كاهل الشركة يومئذ أن تقـوم وحدها بتأمينات الحياة كلها وبعض أنواع التأمينات الأخرى ، ومع هذا صمدت الشركة للأحداث وخرجت بعد الحرب أثبت قدما .

وفى أواخر ١٩٥٦ وقع العدوان الثلاثى وكاد أن يؤدى الى اضطراب أعمال الشركة التى كانت تعتمد على السوق الانجليزية فى اعادة التأمين ، وبينما كان على شركة مصر للتأمين خلال هذه الفترة بالذات أن تلبى طلبـات عن تأمينات بملايين الجنيهات نتيجة لحرمان شركة التأمين البريطانية والفرنسـية من مزاولة

أعمال التأمين فى مصر . كانت تجد صعوبة كبيرة فى اعادة التأمين على هذه المبالغ لدى شركات اعادة التأمين فى الخارج التى كانت تتردد فى قبول التغطية ، الا أن الشركة قد استطاعت أن تجتاز هذه الفترة بنجاح . وقد كانت هذه التجربة دافعا حثيثا لانشاء الشركة المصرية لاعادة التأمين التى صدر قرار فيما بعد بانشائها فى ١٩٥٧/٩/٧ .

ورغم صعاب هذه التجارب فقد ساعدت على توطيد مركز شركة مصر للتأمين التى كانت قد تولت فى عام ١٩٥٥ عمليات فروع شركة جريشام للحياة فى الـ ج.ع.م. ثم صدر قانون تمصير شركات التأمين فى ١٩٥٧/١/١٤ ، وبناء على هذا القانون اشترت المؤسسة الاقتصادية نصيب الأجانب فى هذه الشركات ، فأصبح على الشركات المصرية وفى مقدمتها شركة مصر للتأمين أن تقوم بدور كبير فى العمل على النهوض بنشاط التأمين فى مصر ، ثم صدر فى ٢٠ يوليو ١٩٦١ القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الذى قضى فى مادته الأولى بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين ومآلة ملكيتها الى الدولة ، فانتقلت ملكية الشركة والاشراف عليها من بنك مصر الى الدولة .

نشاط الشركة :

بدأت شركة مصر للتأمين نشاطها فى حقل تأمينات الحريق ثم انتقلت الى نشر الوعى التأمينى على الحياة فى عام ١٩٣٥ ، كما تدرجت فى مزاولة التأمين ضد مخاطر النقل على أصحاب العهد ، فالتأمين ضد الحوادث والتأمين على السيارات والتأمين على الطيران حتى أصبحت تمارس جميع أعمال التأمين المعروفة فى عالم التأمين .

تامين الحياه :

بدأت الشركة بمزاولة نشاطها فى مجال التأمين على الحياة فى ١٩٣٥ فبلغ عدد البوالص التى أصدرتها ٢٥٦ بوليصة قيمتها ١١٥٠٠٠ جنيه وظل هذا الرقم يتدرج فى الارتفاع حتى وصلت قيمة تأمينات الحياة السارية ٩ر١ مليون فى ١٩٤٠ وارتفعت فى ١٩٥٠ الى ٤ر١٠ مليون جنيه وفى عام ١٩٥٥ طفر هذا الرقم الى ٥ر٢٢ مليون جنيه نتيجة لاستيعاب الشركة لشركة جريشام للتأمين على الحياة ثم قفز هذا الرقم فى مستهل العيد الفضى للشركة فى ١٩٥٩ الى ما يربو على ٣٠ مليون جنيه يتداول وثائقها ستون ألفا من المواطنين تمثل ما يزيد على ثلث مجموع انتاج سائر الشركات التى تعمل فى حقل التأمين على الحياة فى الـ ج.ع.م.

وقد جاءت شركة مصر للتأمين لتتيح فرصـــة الاشتراك فى التأمين والتمتع بمزاياه وفوائده للمواطنين من كافة الطبقات بعد أن كان نشاط التأمين على الحياة فى البلاد ينحصر فى الطبقات المثقفة ذات الدخل المرتفع ، فأدخلت فى ١٩٣٦ نظام التأمين على الحياة بدون كشف طبى ، ونظام الأقساط الشـهرية بدلا من الأقساط السنوية . ولم تقف شركة مصر للتأمين جامدة ازاء تطور الحياةالاجتماعية والاقتصادية فى البلاد بل أدخلت أنواعا كثيرة تتناسب مع المقدرة المالية لمختلف الطبقات فوصلت أنواع التأمين على الحياة التى تمارسها الشركة الى أكثر من خمسة وعشرين نوعا روعى فى معظمهـا أن يكون محققا لأغراض أرباب الأسر الصغيرة من محدودى الدخل ، وليس التأمين على أصحاب المساكن الشعبية وأولياء أمور الطلبة الا شاهدا على ذلك . وقد انعكس أثر هذه المجهودات على قيمـة الأقساط المحصلة التى ظلت ترتفع تدريجيا حتى وصلت الى ٦٤٧ ألف جنيـه فى عام ١٩٥٤ مقابل ٢ر٢ ألف فى ١٩٣٥ . وفى ١٩٥٥ سجلت هذه الأقسـاط طفرة كبيرة اذ ارتفعت الى مليون جنيه نتيجة لتملك الشركة لنشاط شركة جريشـام للتأمين على الحياة .

وبعد عامين من مدة رسالة الشركة التأمينية ، بدأت تقديم التأمين الجماعى على الحياة فأبرمت فى فبراير ١٩٣٦ أول عقد للتأمين الجماعى على حياة موظفى بنك مصر مما أدى الى ارتفاع قيمة الأقساط المحصلة من ٢٢٤٠ جنيه فى ١٩٣٥ الى ٨٨٠٠ر٨٨ جنيه فى ١٩٣٦ ، ونجحت الرسالة التى قامت بها الشركات فى هذا الصدد مما دعا أرباب الأعمال والشركات والبنوك ومختلف الهيئات الى ابرام عقود جماعية مع الشركة للتأمين على حياة موظفيها وعمالها ، ثم صدر قانون التأمين والادخار رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ الذى يهدف الى تطبيق نظام التأمين الجماعى على الموظفين والعمال الخاضعين لقانون العمل الفردى لصرف تعويض اضافى فى حالات الوفاة والعجز الكامل المستديم أثناء مدة الخدمة ، هذا بجانب المكافأة القانونية. فكان من نتيجة خبرة الشركة فى هذا الحقل أن انضم اليها أسر عديدة من موظفى وعمال المؤسسات الأهلية وزادت قيمة الأقساط المحصلة فيما بين ١٩٥٥ ، ١٩٥٧ من مليون جنيه الى ٥ر١ مليون جنيه ، ثم صدر القانون رقم ٢٠٢ لسـنة ١٩٥٨ الذى نقل أموال التأمين من شركات التأمين العـادية الى مؤسسة التأمينات الاجتماعية مما أدى الى تقلص نشاط الشركة فى هذا المجال وانعكس أثره على تباطؤ معدل نمو الأقساط المحصلة فيما بين ١٩٥٨ ، ١٩٦١ .

السنوات	تأمينات حياة سارية	جملة الأقساط		الجملة
		حياة	عام	
١٩٣٥	١١٥٠٠٠	٢٢٤٠	٢٥١٥٣	٢٧٣٩٣
١٩٤٠	١٨٨١٠٠٠	٦٩٧١٤	٧٤٥٩٥	١٤٤٣٠٩
١٩٤٥	٥٤٨١٠٠٠	٢٢٤٠٩٦	٢٠٥١٦٩	٤٢٩٢٦٥
٩٥٠	١٣٧١٠٠٠	٤٧٤٩٣٣	٤٠٥٢٧٢	٨٨٠٢٠٥
١٩٥٥	٢٢٥٠٠٥٠٠٠	١٠٥٣٠٥١	٧٥١٦٠٠	١٨٠٤٦٥١
١٩٥٨	٣٩٥٠٠٠٠٠٠	١٦٢٤٧٩٦	٩٠١٩٥٦	٢٥٢١٧٥٢
١٩٦٠	٠٠٠٠٠٠٠	١٧٨٩٥١١	٨٥١٧٤٣	٢٦٤١٢٥٤

التامينات العـــامة :

بدأت الشركة ممارسة التأمينات العامة منذ أول نشأتها وكان اهتمامها فى البداية محصورا فى التأمين ضد الحـــريق • ففى ١٩٣٤ بلغت أقســـاط هذه التأمينات ١٢ ألف جنيه تضاعفت فى العام الثانى (١٩٣٥) الى ٢٥ ألف جنيه •

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية فى ١٩٣٩ اهتمت الدولة بصيانة القطن (محصول البلاد الرئيسى) فأصدرت القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٣٩ الخـــاص بالتأمين على القطن المحلوج فى جميع أنحاء القطر أثناء وجوده فى المحالج والشون وعهدت الى شركة مصر للتأمين ادارة العملية بالنيابة عنها فنفذتها بكفاءة رائعـــة ولم يمضى على نشأتها بعد خمس سنوات • وفى ١٩٤١ استكملت الحكومة عمليات التأمين على القطن باصدار قانون بالتأمين الاجبـــــارى على القطن الزهر (غير المحلوج) وبذرة القطن فساعدت هذه القوانين على تزايد أقســـاط التأمينات العامة بالصورة التالية •

السنة	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣
أقساط التأمينات العامة (جنيه مصرى)	٦٣٤٠٢	٧٤٥٩٥	١٠٢٠٣٦	١٤٠٥١٣	١٧٨١٦١

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٥ بالغاء العمل بهذين القانونين • الا أن هذا لم يؤثر كثيرا على نشـــاط الشركة التى

طفقت توسع دائرة خدماتها فى مجالات التأمينات العامة الأخرى خاصة تأمينات الحـوادث .

وقد بدأ قسم الحوادث عمله منذ انشاء الشركة وأصبح يستوعب أنواعا مختلفة من التأمين تتصل اتصالا مباشرا بالأفراد والجماعات كتأمين السـيارات وتأمين المسئولية المدنية والحوادث الشخصية .

وفى نهاية ١٩٥٥ صدر القانون رقم ٦٥٢ بشـأن التأمين الاجبارى ضد المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات فكانت الشركة سباقة كعادتها فى تنفيذ هذا القانون ، مما ساعد على تضاعف نشاط قسم الحوادث فى هذا النوع من التأمين وارتفاع اجمالى قيمة أقساط التأمينات العامة من ٧٥١ر٦ ألف جنيه فى عام ١٩٥٥ الى ٩٠٢ر٥ ألف جنيه فى ١٩٥٦ .

ويغطى تأمين المسئولية المدنية العامة المخاطر التى قد يتعرض لها المقاول أو أصحاب المبانى أثناء بنائها أو هدمهـا . والأخطار التى تنتج من استعمال المصاعد الكهربائية والتأمين ضد أخطار المنتجات الصناعية وخاصة المنتجات المحفوظة والتأمين ضد أخطار المهنة بالنسبة للأطباء والجراحين والصيادلة .

وقد استطاع نشاط قسم الحوادث بالدول العربية الشقيقة أن يكتسب ثقة العملاء فى هذه الدول فى المدة القصـيرة التى باشر فيها أعماله مما ساعد على مضاعفة نشاطه .

وأخيرا تقوم الشركة تحقيقا لرسالتها بضمان أرباب العهد فى مختلف الأعمال والوظائف ضد خيانة الأمانة فتوفر بذلك لصاحب العمل الطمأنينة اللازمة كما تهيىء لطالب الوظيفة فرص الحصول على العمل المميز دون تكبد مشاق البحث عن الضمان النقدى أو الشخصى أو العقارى .

التحليل المـالى :

مجموع الميزانية :

بدأت هذه الشركة بداية متواضعة للغاية فلم يتعـد رأسمالها المدفوع ٥٠٠٠٠ر جنيه من مجموع رأس المال المصرح به والبالغ ٢٠٠٠٠٠ر جنيه وبذلك لم يتعد مجموع الميزانية فى عام ١٩٣٥ مبلغ ٧٨٢٩٦ جنيه ، الا أن هذه البداية المتواضعة سرعان ما تحولت الى صورة من النشاط الكبير . ففى ١٩٤٠ كان حجم الميزانية قد قفز الى أكثر من نصف مليون جنيـه . وفيما بين ١٩٤٠ ، ١٩٥٥

استمر مجموع الميزانية ينمو فى حدود معدل زيادة ١٥٠٪ كل خمس سنوات حتى وصل الى ٩٫٥ مليون جنيه فى عام ١٩٥٥ وفيما بين ١٩٥٥ ، ١٩٦١ تضاعف مجموع الميزانية حتى وصل الى ١٩ مليون جنيه فى ١٩٦١ .

الموارد الذاتية :

ومع نمو رقم أعمال الشركة نمت أرباحها حتى وصلت فى عام ١٩٦٠ الى ١٤١ ألف جنيه بما يعادل ٢٨٫٢٪ من رأس المال المدفوع . ومن هذه الأرباح استمرت الشركة تغذى احتياطياتها المالية ومخصصاتها مما ساعد على نمو مجموع مواردها الذاتية التى وصلت بعد ٢٥ عاما الى ١٫٦ مليون جنيه مقابل ٥٦ ألف جنيه فى ١٩٣٥ .

وعلى الرغم من استمرار نمو هذه الموارد الذاتية ، فان نسبتها الى مجموع الميزانية قد اتخذت اتجاها تنازليا . وهو اتجاه مسلم به ، حيث من الطبيعى أن تكون الموارد الذاتية للشركة النسبة الكبرى من مجموع الميزانية فى بداية نشاط الشركة حينما يكون النشاط التأمينى لا يزال محدودا . وبالفعل نجد أن نسبة الموارد الذاتية الى مجموع الميزانية بلغ ٦٤٫٤٪ فى عام ١٩٣٥ . وما أن ينمو نشاط الشركة ويتضخم حجم بوالص التأمين وأقساط التأمينات المحصلة حتى تتزايد لدى الشركة الأرصدة التى يتكون منها احتياطى اخطار التأمينات الذى يصبح عصب الميزانية فى حين تنحصر نسبة الموارد الذاتية الى مجموع الميزانية الى حدود دنيا وصلت فى شركة مصر للتأمين فى ١٩٦٠ الى أقل من ١٪ .

(جنيه)

السنوات	رأس المال المدفوع	الأرباح	الاحتياطيات* والمخصصات	مجموع الموارد الذاتية	مجموع الميزانية
١٩٣٥	٥٠٠٠٠	٤٨٦٠	١٤٠٣	٥٦٢٦٣	٨٧٢٩٦
١٩٤٠	٥٠٠٠٠	١٤٤٦٥	٦٣٤١٢	١٢٧٨٧٧	٥٦٦٩٠٨
١٩٤٥	٥٠٠٠٠	٦٤٦٢٤	١٠٦٠٣٩	٢٢٠٦٦٣	١٥٢٠٩٨٦
١٩٥٠	٢٠٠٠٠٠	٩٩٨٦٠	٢٢٢٧٩٠	٥٢٢٦٥٠	٣٨٦٢٣٧٢
١٩٥٥	٥٠٠٠٠٠	٩٤٣٩٤	٤٩٨١٥٦	١٠٩٢٥٥٠	٩٤٦٠٠٠٦
١٩٦٠	٥٠٠٠٠٠	١٤١٠١٥	١٠١٠٦٠٩	١٦٥١٦٢٤	١٧٧٠٧٣٦٦

* الاحتياطات والمخصصات لا تشمل المال الاحتياطى للاخطار السارية (احتياطى التأمينات).

احتياطى التامين :

اهتمت الشركة بتكوين احتياطيات اخطار التأمين الســـارية لتواجه بها احتمالات طلبات التعويضات المستقبلة فى مجال تأمينات الحياة والتأمينات العامة فكان من نمو هذه الاحتياطيات بصورة سريعة أقوى ســـند عززت به مركزها المالى ومركزها فى حقل التأمينات .

فارتفعت قيمة هذه الاحتياطيات من ٢٤٧٣١ جنيه بما يعادل ٢٨٫٣٪ من مجموع الميزانية فى ١٩٣٥ الى ٣٥٧٧٦٦ جنيه تعادل ٦٣٫١٪ من مجموع الميزانية فى ١٩٤٠ وفى ١٩٦٠ ارتفعت هذه الاحتياطيات الى ما يعادل أربعين مثلها فى ١٩٤٠ حيث وصلت الى ما يقرب من ١٤ مليون جنيـــه بما يعادل ٧٨٪ من مجموع الميزانيــة .

اوجه الاستثمارات :

ومن احتياطيات التأمينات المتزايدة تكون الوعاء الضخم الذى غذى مختلف أوجه التوظيف ذات العائد (الاستثمارات) الخاصة بالشركة . وقد عكس نمو هذه الاستثمارات رسالة شركة مصر للتأمين فى تنمية الاستثمارات القومية فبمثل ما كان للشركة دور فى تجميع المدخرات كان لها دور كبير فى الاسهام فى رؤوس أموال الشركات المنشأة ، ويهمنا هنا أن نذكر دور شركة مصر للتأمين فى تغطيـة رؤوس أموال الشركات التى أنشأها بنك مصر ، كذلك تغطية السندات التى اضطرت بعض شركات البنك لاصدارها فى ظروف مختلفة . وبهذا فقد كانت شركة مصر للتأمين خير عضو للبنك فى مرحلة تكوين الشركات الجـــديدة . وبالمثل كان للشركة دور فى قطاع البناء والتشييد حيث قامت باستثمار قدر كبير من أموالها فى تشييد المبنى السكنية ، وأخيرا فقد وظفت الشركة جانبا من أموالها فى حقل الائتمان وذلك بمنح قروض بضمانات مختلفة أهمها بوالص التأمين .

وقد تناسب معدل نمو هذه الاستثمارات ومكوناتها مع معـــدل تراكم احتياطيات التأمينات . فبالنسبة للمجموع المطلق تزايد حجم هذه الاســـتثمارات من ٣٦٫٢٥٠ جنيه فى ١٩٣٥ الى ١٤٫٤ مليون جنيـــه فى ١٩٦٠ حيث زادت احتياطيات التأمين من ٢٤٧٣١ جنيه فى ١٩٣٥ الى ١٣٫٨ مليون جنيه فى ١٩٦٠ ومن حيث المكونات ، نجد انه توخيا للتوفيق بين دافعى السيولة والربح تركزت استثمارات الشركة فى بدء نشأتها فى ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ فى نوع واحد من الأوراق المالية هى الأوراق الحكومية ، حيث كان الاعتبار الأول لدى الشركة وقتئذ هو

الأمان صونا لأموالها من أى مخاطر ، الا أنه ما ان اشتد عود الشركة ورسخت أقدامها حتى نوعت من أوجه توظيف أموالها ، فبدأت فى ١٩٣٦ تقديم قروض بضمان بوالص تأمينات الحياة ثم بضـــمان عقارات ، وفى ١٩٣٧ نوعت حافظة أوراقها المالية باضافةأسهم الشركات ، وفى ١٩٤١ بدأت الشركة استثمار جانب من أموالها فى امتلاك العقارات • ومع عام ١٩٥٠ كان اســـتثمار أموال الشركة فى مجـالات التشييد والائتمان قد نمت بسرعة كبيرة بحيث أصبحت اسـتثماراتها موزعة بين محفظة الأوراق المالية والعقارات والقروض بنسبة ٥٠٪ ، ٢٧٪ ، ٢٣٪ على التوالى ، كما توضح الجداول التالية :

١٠٠٠ جنيه

السنوات	مجموع الميزانية	احتياطيات التأمينات	جملة الأموال المستثمرة	أوجه توظيف الأموال المستثمرة		
				محفظة الأوراق المالية	عقارات	قروض
١٩٣٥	٨٧	٢٥	٣٦	٣٦	—	—
١٩٤٠	٥٦٧	٣٥٨	٣٤٩	٣١٨	—	٣١
١٩٤٥	١٥٢١	١٠٥٨	١٠١٨	٨٦٣	٧٢	٨٤
١٩٥٠	٣٨٦٢	٢٧٨١	٣١٨٠	١٥٨٠	٨٧٨	٧٢٢
١٩٥٥	٩٤٦٠	٧٢٧٢	٧٤٦٢	٣٨٣٣	٢١٧٨	١٤٥١
١٩٦٠	١٧٧٠٧	١٣٨٦٤	٦٤٤٦٥	٩٤١٩	٢٦٧٤	٢٢٧٢

١٠٠٠ جنيه

السنوات	النقدية بالصندوق ولدى البنوك	جملة التعويضات المدفوعة
١٩٣٥	٢٥	٢
١٩٤٠	١٥٠	٤٠
١٩٤٥	٣٤١	١٧٢
١٩٥٠	٢٦٨	٤١٣
١٩٥٥	٩٣٧	١٢٥٧
١٩٦٠	١٣٦١	١١٤٧

ومما تجدر ملاحظته أن الشركة قد أخذت منذ قيام الثورة بتوجيه قدر أكبر من استثماراتها شطر المشروعات الانتاجية وفى القروض التى تصـدرها الدولة وهكذا ساهمت فى مشروعات التنمية الاقتصادية من أجل مستقبل أفضل ومنذ

ذلك الوقت تباطأ معـــدل نمو العقارات اذ ارتفعت من مليـــون فى ١٩٥٢ الى ٢ر٦ مليون فى ١٩٦٠ ، كذلك تباطأ معدل نمو القروض بضمانات مختلفة بينما قفز حجم الاستثمار فى محفظة الأوراق المالية فوصل فى عام ١٩٦٠ الى ما يقرب من ٥ر٩ مليون جنيه بنسبة ٦٥٪ من جملة أوجه الاستثمارات .

الا أن اهتمام شركة مصر للتأمين بتكوين استثمارات ضخمة لم يشغلها عن تجنيب قدر واف من النقدية الحاضرة يكفى لمواجهة التعويضات المحتملة وقد أصبحت هذه النقدية تتكون من أرصدة بالصندوق وأرصدة لدى البنوك فى الداخل وفى الخارج وبالعملات الأجنبيـــة لمواجهة كافة الالتزامات . فخلال السنوات موضع البحث كان متوسط نسبة النقدية الحاضرة الى جملة التعويضات المدفوعة تتجاوز ١٠٢٪ .

بنك التضامن المالى

يعد بنك التضامن المالى أول تجربة للائتمان ذات صبغة مصرية أقيمت فى البلاد ، وقد قام بتأسيسه طلعت حرب وعدد من المصريين الماليين كخطوة أولية نحو تحقيق هدفهم باقامة بنك وطنى . فكان بنك التضامن المالى بهذه الصـــورة التجربة الرائدة والحقل الأول لاختبار قدرات وامكانيات المصريين على ممارسة أعمال الائتمان وادارة الأموال .

وقد بدأ هذا البنك فى ٣٠ سبتمبر ١٩٠٩ كشركة تعاونيـــة ماليـــة لتسليف الأعضاء المكونين لها . ثم صدر مرسوم لقيامها رسميا فى ٢٧ يناير ١٩١٠ باسم « الشركة التعاونية التجارية للائتمان » Société Cooperative Commercial De Credit وبدأت تباشر نشاطها الائتمانى الذى كان يتضمن تقديم سلف بضمان أوراق مالية ومنح قروض للجهات الحكومية وغيرها بأسعار فائدة منخفضة .

وفى مايو ١٩٤٥ تعدل اسم الشركة الى « شركة التضـــامن المالى » التى أصبحت تمارس جميع أعمال البنوك التجـــارية . وقد كان لهذه الشركة دور ملموس فى نواح معينة ، مثل تشجيع أفراد الشعب على شراء واقتناء الأوراق المالية ، وذلك بتولى الشركة شراء هذه الأوراق المالية لحسابهم بالتقسيط المريح وتيسير منحهم قروضا بضـــمان هذه الأوراق . فكان ان شجعت الرغبـــة فى الاستثمار لدى طبقات الشعب ذات الدخل المحـــدود . كما اهتمت الشركة بتشجيع التجارة والتجار فهيأت لهم الحصول على قروض بضمان البضائع هذا الى جانب خصم الأوراق التجارية ومنح الاعتمادات .

ومع قانون تمصـــير البنـــوك فى عام ١٩٥٧ بيع بنك الرهونات المصرى Monte De piété Egyptien لشركة التضامن المالى . ثم صدر قرار فى ١٩٥٨/٤/٢٢ بتعديل اسم الشركة الى « بنك التضامن المالى » فجعل يتوسع فى نشاطه المصرفى الذى حقق نموا كبيرا خلال الفترة ١٩٥٨/١٩٦٠ الى أن أمم البنك فى ٢ يوليو عام ١٩٦١ . كما أدمج بنك سوارس فى بنك التضامن المالى طبقا لقرار الجمعية العمومية لمؤسسة البنوك فى نوفمبر ١٩٦٣ ، وفى يوليو ١٩٦٤ أدمج بنك التضامن المالى وبنك السويس ــ والبنك الأهلى التجارى السعودى ، فى بنك مصر .

موارد البنك :

زاد رأس مال البنك على دفعات فارتفع من ٤٧٦٠ جنيه عند تسجيله فى عام ١٩١٠ الى ٢٠ر٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٤٦ بعد تعديل اسمه الى شركة التضامن المالى ثم تدرج فى الزيادة حتى وصل الى نصف مليون جنيه فى ١٩٥٩ وقد ساعد تزايد رأس المال بجانب نمو الأرباح والاحتياطيات والمخصصات على تنمية حجم الموارد الذاتية للبنك التى وصلت فى ١٩٥٩ الى ٦٠١ ألف جنيه •

فقد حققت أرباح البنك الصافية زيادة متصلة تناسبت مع استمرار زيادة رأس المال وحجم الأعمال حتى وصلت فى ١٩٥٩ الى ٣٧٤٥٩ ألف جنيـــه أى ما يعادل ٤ر٧٪ من رأس المال ، ٩ر٢٪ من مجموع الأموال الموظفة والمستثمرة •

ولما كانت هذه المؤسسة قد ظلت تمارس أعمـــال الائتمان دون أن تكون مسجلة ضمن البنوك حتى ١٩٥٨ فقد كان هناك حدود على معـــدل نمو حجم الودائع لديها حتى هذا التاريخ ، فخلال السنوات الموضحة بالجدول التالى بلغ متوسط نسبة الودائع الى مجموع الميزانية ٥ر٢٤٪ بل ان نسبة الودائع الى مجموع الموارد الذاتية للبنك خلال نفس السنوات لم تتعد ٤٧٪ • وما ان صدر قرار تحويل الشركة الى بنك فى عام ١٩٥٨ حتى قفز حجم الودائع بالبنك من ٧٦ر٨٠٠ جنيها فى ١٩٥٧ الى ١٠١ر٧٤٨ جنيـــه فى ١٩٥٨ الى ٢٧١ر٦٣٥ جنيـــه فى ١٩٥٩ •

الاستخدامات :

ومما يعنينا أكثر فى التحليل المالى للبنك ابراز اهتمامه بمجال الائتمان رغم قلة موارده فقد نمت وتنوعت أشكال الائتمان الذى يمنحه البنك بحيث أصبحت تضم بجانب السلف والقروض الحكومية قروض بضمانات مختلفة (كضـمان الأوراق المالية والأوراق التجارية والبضائع والمصوغات) كذلك زاد اسهام البنك فى خصم الأوراق التجارية وقد بلغ متوسط نسبة مجموع هذه التسهيلات الى مجموع موارد البنك خلال السنوات موضع البحث ، ٦ر٧٤٪ مما يعكس تركيز البنك على توجيه الشطر الأكبر من أمواله نحو الائتمان حتى قبل تسجيله ضمن البنوك خدمة لمختلف فئات الشعب خاصة الطبقات متوســطة الحال التى قد تعوزها الظروف الى الائتمان ، وما القروض بضمان ذهب ومصوغات التى بدأها البنك الا دليل قاطع على خدمة بيئة معينة فى المجتمع وابعادها عن استغلال المرابين

الذين تخصصوا فى هذا النوع من القروض • ومع تحول الشركة الى بنك فى عام ١٩٥٨ قفز رقم اجمالى التسهيلات الائتمانية للبنك من ٤١٢ ألف فى ١٩٥٨ الى ٨٤٧ ألف فى ١٩٥٩ أى الى أكثر من الضعف •

هذا وقد درج البنك على توظيف جانب من أمواله فى الأوراق المالية ، الا أن نسبة هذا التوظيف لم تتعد ٣ر٤٪ من مجموع موارد البنك خلال السنوات موضع البحث نظرا لتواضع موارد البنك وتركيز اهتمامه على تيسير الائتمان وفى نفس الوقت راعى البنك تجنيب قدر كاف من النقدية الحاضرة لضمان نسبة السيولة اللازمة فبلغت نسبة النقدية الى مجموع الودائع خلال السنوات موضع البحث ٧ر٣٦٪ •

مجموع الميزانية :

وأخيرا تكشف النظرة الشاملة لمجموع الميزانية عن نمو مستمر ومتزايد فى مجموع الميزانية الذى كان بالطبيعة محصلة لنمو كل من الموارد الذاتية خاصة رأس المال والأرباح ونمو الودائع • وقد طفر معدل نمو الميزانية بشكل ملفت فى الفترة من ١٩٥٦/١٩٥٩ بتأثير قوانين التمصير وامتلاك شركة Monte De Piété Egyptein وتحويلها الى بنك •

ففى ١٩٥٧ قفز مجموع الميزانية الى الضعف وذلك من ٢٤٥ ألف جنيه فى عام ١٩٥٦ الى ٥٣٣ ألف جنيه فى عام ١٩٥٧ ومرة أخرى تضاعف مجموع الميزانية فى عام ١٩٥٩ وذلك من ٦٤١ ألف فى عام ١٩٥٨ الى ١ر١ مليون جنيه فى عام ١٩٥٩ •

الموارد

(جنيه)

السنوات	رأس المال	الاحتياطيات والمخصصات	صافى الأرباح	مجموع الموارد الذاتية	أخرى	مجموع الميزانية
١٩٣٦	١٢٢٤٨	٩٢٧٨	١٥٨٥	٢٣١١١	٤٣٠٤٢	٩٢٣٨٦
١٩٤٦	٢٠٠٠٠	١١٨٣٠	٤٠١٢	٣٨٧٤٥	٧٥٣	٧٥٣٤٠
١٩٥١	٧٥٠٠٠	١٣٧٥٨	١٠٤٢١	٤١٤٠٠	١٣٧١٣	١٠٩٢٩٢
١٩٥٦	١٠٠٠٠٠	٢٧٩١٢	١٢٦٠٩	٤٧٦٩٣	٥٧٠٦٦	٢٤٥٢٨٠
١٩٥٩	٥٠٠٠٠٠	٦٣٥٨١	٣٧٤٥٩	٢٧١٦٣٥	٢٨٨٠٣٢	١١٦٠٧٠٧

الاستخدامات

(جنيه)

السنوات	نقدية	قروض وسلفيات وأ. مخصومة	أ. مالية	سلفيات	أخرى،	مجموع الميزانية
١٩٣٦	١٢٢٢٩	٧٨٢٦٣	١٣١٤	—	٥٨٠	٩٢٣٨٦
١٩٤٦	٢٠٧٠٤	٥٢٠٩٩	٢٤٨٨	—	٥٢	٧٥٣٤٠
١٩٥١	١٢٩٨٦	١٣٤٥١١	٣٩٩٩	—	٧٧٩٦	١٥٩٢٩٢
١٩٥٦	١٦٣٥٩	١٨١٧٦١	١١٣٥٢	—	٣٥٨٠٨	٢٤٥٢٨٠
١٩٥٩	٩٤٠٤٩	٨٤٧٢٤٢	٤٠٠٦٣	٥٧٥٧٧	١٢١٧٧٦	١١٦٠٧٠٧

معدلات مئويه

السنوات	الموارد الذاتية إلى مجموع الميزانية	الودائع إلى مجموع الميزانية	القروض وسلفيات إلى مجموع الميزانية	النقدية إلى الودائع
١٩٣٦	٢٥,٠	٢٨,٣	٨٤,٧	٤٦,٦
١٩٤٦	٤٧,٥	٥١,٤	٦٩,١	٥٣,٤
١٩٥١	٦٥,٤	٢٥,٩	٨٤,٤	٣١,٣
١٩٥٦	٥٧,٢	١٩,٤	٧٤,١	٣٤,٣
١٩٥٩	٥١,٧	٢٣,٤	٧٢,٩	٣٤,٦
المتوسط	٥٢,٢	٢٤,٥	٧٤,٦	٣٦,٧

بنك مصر لبنان

تأسس البنك عام ١٩٢٩ باسم « بنك مصر سوريا لبنان » وكان انشاء هذا المصرف الخطوة الأولى فى سبيل توثيق الروابط الاقتصادية بين مصر وسوريا ولبنان ، حينما رأى رجالات بنك مصر أن يمتد نشاط البنك الى البلاد العربية التى ترتبط مع بعضها برباط الوحدة الجغرافية واللغوية تيسيرا لاقامة روابط وعلاقات أقوى فى مجالات الاقتصاد والمال والتجارة . فكان بنك مصر بذلك رائدا للدعوة القائمة حاليا بتوطيد العلاقات الاقتصادية وخلق وحدة اقتصادية بين البلدان العربية .

ففى ١٩٢٩/٦/٤ صدر مرسوم بتأسيس « بنك مصر / سوريا لبنان » كشركة مساهمة لبنانية الغرض منها القيام بكافة أعمال البنوك فى كل من سوريا ولبنان على أن يكون مركزه الرئيسى فى بيروت .

وفى عام ١٩٥٨ كان للبنك سبعة فروع فى لبنان هى فروع . بيروت ـ فوش ـ فرن الشباك ـ صيدا ـ طرابلس ـ زحلة ـ جونة ، واحدى عشر فرعا فى سوريا هى (دمشق ـ حمص ـ حماه ـ اللاذقية ـ القامشلى ـ حلب ـ دير الزور ـ الحسكة ـ الرقة ـ أدلب ـ درعا) فلما قامت الوحدة بين مصر وسوريا آلت فروع سوريا الى بنك مصر (القاهرة) ونتيجة لذلك تحول اسم البنك الى « بنك مصر لبنان » الذى تابع نشاطه بانشاء فروع جديدة وصل عددها فى أول ١٩٧٠ أربعة عشر فرعا تخدم مختلف المناطق اللبنانية .

ويتبوأ بنك مصر لبنان اليوم مركزا مرموقا بين ٧٥ مصرفا فى السوق المصرى اللبنانى . بل يعتبر فى طليعة البنوك الكبرى فى لبنان ويرأس بنك مصر لبنان رئيس مجلس ادارة بنك مصر (القاهرة) .

ويشمل نشاط البنك مختلف أنواع الايداعات بما فيها حساب التوفير المعفى من ضريبة الدخل . كما جهز البنك بالآلات الحاسبة الألكترونية التى تستخدم فى أحدث البنوك العالمية ، وتعتبر الخزائن الحديدية الخاصة بالأفراد التى يؤجرها البنك لعملائه من أضخم أقسام الخزائن فى الشرق الأوسط وأخيرا وليس آخرا فقد جهزت بعض فروع البنك بأحدث نظم الخزائن الليلية التى يمكن استعمالها فى غير أوقات العمل .

بنك مصر / لبنان

بالليرة اللبناني

سنة	الأصول والموجودات	الودائع والحسابات الدائنة	التوظيف
١٩٣٠	٢٥٥٢٩٦٠	١١٧٥٧٤٧	١١٠٢٢٨٩
١٩٣٥	٢٤٨٦٤٣٧	٨٧٣٦٨٣	٩٥١٦٧٢
١٩٤٠	٤٧٦٦٥٣٦	٢١٩٤٧٩٢	١٥١٨٨٨٨
١٩٤٥	٢٠٢٩٧٣٢٤	١٨٩١٨٢٩٤	٩٣٧٩٢٣٤
١٩٥٠	٢٥٨٩٣٥٢٣	٢٣٧١٢٢٣٢	١٤٨٢٩٠٥٩
١٩٥٥	٨٤٩٣٦٥١٦	٦٠٨٨٠٦٧٦	٤٨٦٩١٠٨٧
١٩٦٠	١٢٢٠٠٠٩٥٨	٦١٢١٢٩٧١	٥٥١٥٠١٠٢
١٩٦٥	٢٦٥٩٠٧٨٦٠	١٦٥٦٩٩٣٩٨	١١١٩٢٣١٠٦
١٩٦٩	٣٥٤٠١١٨٢٨	١٩٤١٢٣٠٣٨	١٢٥٩٦٤٧٥٢

بعض الأرقام المقارنة لميزانيتى ١٩٦٩/١٩٦٨

بالليرة اللبناني

بواخــــر	١٩٦٩	مقابل ١٩٦٨
مجموع حقوق المساهين	٩٠٦٩١٧٠	٨٩٨٥٥٠٧
ودائع تحت الطلب ولأجل وصندوق التوفير والبنوك	١٧٩٦٧١٥٩٠	١٢٩٩٥٤٥١٣
نقدية بالصندوق والبنوك والمراسلين	٧٢٩٢٧٤٠٥	٥٢٧٥٤٠١٨
سلف وقروض وأوراق تجارية مخصومة	١٢٥٩٦٤٧٥٢	٩١٢٠٦٢١٢
محفظة الأوراق المالية	١٢٠٠٣٧٣	٦١٦٤١٣
مجموع الميزانية بعد خصم النظامية	٢٠٣١٩٥٠٦٩	١٤٧٧٤٧١٤٥
نسبة الودائع إلى مجموع حقوق المساهين	١٩٫٨	١٤٫٥
أهمية السيولة	٪٤٠٫٧	٪٤٠٫٥

نشاط البنك :

بدأ البنك أعماله برأسمال قدره مليون ليرة ، بلغت قيمة المدفوع منه وقت التأسيس نصف مليون ليرة . وقد تطور رأس المال المدفوع حتى وصـل الى خمسة ملايين ليرة فى ١٩٦٩ .

وبعد فترة وجيزة من اقامة البنك أخذ يشق طريقه ويثبت جدارته وسـط الحقل المصرفى فى السوق اللبنانى ، فبدأ يحظى بثقة العملاء الذين أقبلوا بطمئنينة على ايداع أموالهم لدى البنك ومن هنا اتخذت هذه الودائع اتجاها تصـاعديا مستمرا منذ ١٩٣٥ وحتى ١٩٦٠ وفيما بين ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ سجلت جملة الودائع

والحسابات الدائنة طفرة كبرى اذ قفزت من ٦١ مليون ليرة الى ١٦٦ مليون ليرة. وفى أواخر ١٩٦٦ تعرض النظام المصرفى اللبنانى لهزة كبرى أطاحت بعدد من البنوك اللبنانية نتيجة لأزمة « بنك أنترا » الا أن بنك مصر لبنان أثبت خلال هذه الأزمة كفاءة عالية وخرج منها أثبت قدما . حيث ظل يتمتع بثقة العملاء مما أدى الى استمرار تزايد ودائعه وحساباته الدائنة التى وصلت فى ١٩٦٩ الى ١٩٤ مليون ليرة فوصلت بذلك الى ما يقرب من أربعين مثل قيمة رأس المال المدفوع .

وقد هيأ نمو هذه الودائع والحسابات الدائنة تزايد حجم الميزانية التى بلغت من الضخامة الى ما يربو عن ٣٥٠ مليون ليرة مقابل ٢ر٥ مليون ليرة عند بدء نشاط البنك فى ١٩٣٠ .

ومع نمو موارد البنك نمت أوجه تسهيلاته الائتمانية فوصلت جملة قيمة الأوراق التجارية المخصومة والسلف بتأمين أوراق تجارية ومالية وضمانات أخرى مبلغ ١٢٥ر٩ مليون جنيه فى عام ١٩٦٩ وخلال السنوات موضع البحث بلغت نسبة أوجه التوظيف هذه الى مجموع موارد البنك ٤١ر٨٪ .

وقد تلقى بعض الأرقام والنسب الخاصة بميزانيتى ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ شيئا من الضوء على معايير نجاح هذا البنك . فرغم عدم وجود قوانين مصرفية ملزمة وعدم وجود بنك يتولى وينفذ سلطات البنك المركزى فى لبنان حتى وقت قريب حماية للجهاز المصرفى من الهزات ، نجد أن بنك مصر لبنان قد وضع لنفسه معايير ونسبا التزم بها حتى يكفل لنفسه النجاح ويضمن ثقة عملائه فيه تحت جميع الظروف والأحوال . (فقدساير نمو ودائع البنك نموا فى رأسماله واحتياطياته) مما يوفر عنصر الأمان لدى المودعين بالبنك خصة فى مثل ظروف الأزمات الأخيرة التى كان فيها انخفاض نسبة حقوق أصحاب رؤس الأموال الى جملة الودائع فى عدد من البنوك سببا فى انهيار الثقة فى أعمالها وبالتالى انهيار هذه البنوك ذاتها. ومن جهة أخرى راعى بنك مصر لبنان أن تكون نسبة السيولة لديه فى جميع الأوقات عند المستوى الذى يكفل ثقة المودعين ، وخلال عامى ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ كانت هذه النسبة فى حدود ٤٠٪ . ولما كان الاقتصاد اللبنانى يفتقر الى نظام تداول الأوراق المالية والاستثمار فيها ، فقد أحجم بنك مصر لبنان عن توظيف أمواله فى هذا الحقل ، حتى ان حجم محفظة أوراقه المالية لم يتعد ١ر٢ مليون ليرة لبنانى بما لا يتجاوز ١٪ من مجموع توظيف البنك فى القروض والتسهيلات الائتمانية فى عام ١٩٦٩ مع مراعاة حسن الاختيار لهذه الأوراق .

قطاع النقل

لمس بنك مصر من أوائل نشأته ضرورة ارساء دعامة أساسية من دعامات الاقتصاد القومى ، فى قطاع يعبر الاهتمام به عن اهتمام واع بلب عمليات التنمية الأساسية اللازمة لخدمة الصناعة والتنمية الشاملة ، ذلك هو قطاع النقل • فعنى بنك مصر بتوفير خدمات النقل المائى الدخلى الذى يربط بين أجزاء البلاد وتيسيرا لخدمة نقل الحاصلات الزراعية خاصة القطن والغلال بين مراكز الانتاج والتسويق ، فأنشأ لهذا الغرض شركة مصر للنقل والملاحة فى عام ١٩٢٥ • كما عنى بتوفير خدمت النقل الخارجى بطريقى الجو والبحر ، فأنشأ شركة مصر للطيران ومصر للملاحة البحرية • وفى هذه المجالات الثلاثة كانت شركات بنك مصر تمثل النواة الأساسية لتوفير هذه الخدمات على أسس قومية ، بعد أن ظل تقديم هذه الخدمات فى البلاد وقفا على الأجانب يتحكمون فى أجور النقل وشبكة خطوطه التى كانوا يرسمونها وفقا للربحية المتوقعة •

وبالرغم من أن المعتاد هو قيام الحكومات بانشاء شركات الطيران القومية خاصة فى الدول النامية ــ فان بنك مصر اذ أخـــذ على عاتقه مهمة توفير أهم الخدمات الحيوية التى حرمت منها البلاد ، بجانب قيام الصناعة والتصنيع فقد قام هو بانشاء شركة مصر للطيران ، رغم ما ينطوى عليه هذا النشاط من احتمالات خسائر كبيرة • وهو الأمر الذى ينطبق بالمثل على شركة مصر للملاحة البحرية • وذلك لأن نظرة بنك مصر للاقتصاد المصرى كانت نظرة شمول وتكامل وليست نظرة مصلحة مادية فردية فحسب ، وخصوصا وان وسائل النقل الخارجى هى الجسر الطبيعى الذى يربط مصر بالعالم الخارجى ، فاذا ما أودع فى أيد مصرية أمينة ، ضمنت البلاد دائما استمرار حركة انتقال الصـــادرات والواردات بانتظام كما ضمنت تيسير انتقال أبناء الشعب فى مهامه العديدة وذلك فى جميع الظروف ، والى المناطق التى تعتبر أكثر أهمية لصالحنا القومى بأقصر الخطوط ، بما يوفر من تكلفة الشحن والانتقال وبما يعود على البلاد من وفر فى العملات الأجنبيـــة التى كانت تمنحها شركات النقل الأجنبى فى البلاد •

أضف الى هذا أن وصول أساطيلنا التجارية ، البحرية والجوية الى الموانىء والمطارات الأجنبية ورفع علمنا المصرى فى الموانى الأجنبية كان أداة عملية للتعريف بنا فى العالم الخارجى .

وفى مقابل قيام بنك مصر بانشاء شركتى مصر للطيران ومصر للملاحة البحرية مع ما ينطوى عليه قيام هذه الشركات من احتمالات خسارة محققة نظرا لضخامة تكاليف الأسطول وبالتالى ضخامة عبء استهلاك هذه الأصول بجانب مصروفات التشغيل والادارة وبالمقارنة بالايرادات المتوقعة خاصة فى السنوات الأولى من نشاط الشركات ، فقد اتفقت الحكومة مع كلتا الشركتين على تقديم اعانات سنوية لها تتناسب مع حجم نشاطها الا أن الحكومة توقفت عن تقديم هذه المساعدات بعد نشوب الحرب العالمية الثانية كجزء من السياسة التى اتبعت ازاء بنك مصر ، وكان ذلك من أحلك فترات النشاط بالنسبة لهذه الشركات ، وفى الوقت الذى تعرض فيه جزء من أساطيلها للتدمير والتخريب نتيجة للحرب .

١ ـ شركة مصر للنقل والملاحة

قام بنك مصر بتأسيس هذه الشركة فى ١٧ أكتوبر ١٩٢٥ فكانت أول شركة ذات صبغة مصرية صميمة احتلت مركز الصدارة فى قطاع الملاحة النهرية فى مصر ، وكان الهدف من انشائها خدمة القطاعات التى بدأها البنك والصناعات التى كان فى مخططه أن ينشئها فيما بعد ، فبانشاء هذه الشركة أصبحت خدمة نقل الأقطان الى مراكز الحليج ومن مراكز الحليج الى التسويق تحت اشرافه ، كذلك كان الأمر فيما بعد بالنسبة لخدمة نقل الأقطان من مراكز الحليج الى مصانع شركات بنك مصر للغزل والنسيج . مما هيأ للبنك أن يوفر من أجور النقل الباهظة التى كانت تدفعها شركات البنك . وقد راعت الشركة منذ بدء نشأتها أهمية السياحة ، فقد كان لديها بجانب أسطول نقل البضائع مراكب سياحية شغلتها فى النيل وظلت تدر عليها أرباحا طيبة حتى استهلكت فى عام ١٩٤٤ .

وقد اتفقت شركة مصر للنقل والملاحة فى عام ١٩٤٠ مع الشركة النهرية La Fluvial Co. على نوع من الاندماج للقضاء على التعارض فيما بينهما وبهدف الاشتراك فى تشغيل أسطولى الشركتين على أساس اقتسام الربح ، وبناء على هذا الاتفاق أقيم مكتب مشترك (مصر لافوفيال) لاستغلال أسطولى الشركتين لحسابهما ، وقد ظل هذا الاتفاق ساريا لمدة عشرين عاما وانتهت مدته فى ٣١/١٢/١٩٦٠ . ثم عهد بعد ذلك الى الشركة منفردة بتأسيس أسطول ناصر لخدمة النقل البحرى بعد أن أصبح من الواضح أن النقل البرى عاجز عن تغطية الاحتياجات الناشئة عن التنمية الاقتصادية وبالذات نقل الخامات المعدنية .

تطور رأس المال :

بدأت الشركة أعمالها فى عام ١٩٢٥ ، برأسمال قدره ٠٠٠ر٤٠ جنيه ، زيد بصورة سريعة خلال السنوات الأولى من انشاء الشركة ، حيث أوجب ذلك استكمال بناء أسطول الشركة فى هذه الفترة . ففى ١٩٢٧ زيد رأس المال الى ٠٠٠ر٧٥ جنيه . ثم زيد فى ١٩٢٩ الى ٠٠٠ر١٠٠ جنيه . وفى ١٩٣٠ الى ٠٠٠ر١٥٠ جنيه وقد ظل رأس المال عند ذلك المستوى حتى ١٩٥٩ حيث عاد يتدرج فى الزيادة مع نمو أسطول الشركة وقيامها بانشاء أسطول ناصر النهرى

ففى ١٩٥٩ زيد رأس المال المدفوع الى ٦٢٥٠٠٠٠ر جنيـــه ارتفع فى ١٩٦٠ الى ٧٥٠٠٠٠ر جنيه • ومنذ ذلك الوقت آلت ملكيتها الى الدولة •

الاســـطول :

شرعت الشركة تزاول نشاطها وتبنى أسطولها بشكل محسوس وقد بدأت بأسطول صغير أخذ ينمو حتى أصبح يضم أحدث ما بتكره العلم من وحـدات للنقل النهرى ، ففى ١٩٢٦ فى بداية عهد الشركة لم يتعد عدد وحدات أسطولها ٢٤ قطعة معظمها صنادل ورفاصات بخارية • تزايدت بسرعة حتى وصل عددها فى أقل من عشر سنوات الى ٨٣ وحدة بيانها كالآتى :

اسطول الشركة فى عام ١٩٣٥

عدد	الوحدات	الحمولة بالطن
٩	جرار بالموتـــور	—
٨	جـــرار ديزل	—
١٢	صندل بمحرك ديـــزل	٢٤٢٠
٤٠	صـــندل آخـــر	٨٧٧٠
١٢	مركب بالقـــلاع	٨٠٠
٢	يخـــت	—
٨٣		١١٩٩٠

وقد صاحب توسع أسطول الشركة تطور فى نوعيته فأصبحت معظم وحداته آلية تسير بالديزل لكى تزيد من طاقتها وقدرتها على نقل المواد الخـام اللازمة للتصنيع مسايرة للنهضة الاقتصادية • وقد كانت القاطرة (طلعت حرب) المملوكة للشركة أول قاطرة تمخر عباب النيل فى نهاية الخمسينات •

وتقديرا لكفاية الشركة أسندت الحكومة اليهـــا فى عام ١٩٦٠ عملية نقل ٣٥٠٠٠٠ر طن من ركائز الحديد من موطنه بأسوان الى شركة الحديد والصلب بحلوان • ولتنفيذ هذه المهمة قامت الشركة ببناء أسطول ناصر النهرى الذى يضارع فى كفايته أحدث أساطيل الدول النهرية ، ويتكون من ١٢ قاطرة دافعة ، ٤٨ صندل حمولة الواحد ١٠٠٠ طن يمكنها القيام بأربعة عشرة رحلة سنويا ،

وفى رحلة العودة الى أسوان كان أسطول الشركة ينقل منتجات البترول والأسمنت اللازمة لبناء السد العالى • وقد أقيم خصيصا لهذا الأسطول مرسيان فى كل من حلوان وأسوان لتسهيل عملية الشحن ويبلغ طول النيل بين حلوان وأسوان ٩٣٠ كيلو متر •

نشـــاط الشركة :

تطور نشاط الشركة بصورة ملحوظة خلال السنوات الأولى من نشـأتها حيث استكمل بناء الأسطول وقد استمرت زيادة كميات البضائع المشحونة على أسطول الشركة حتى قيام الحرب العالمية الثانية • وكان للشركة نشاط ملحوظ فى نقل القطن والغلال كما يتضح من الجدول التالى •

كميات البضائع المنقولة على اسطول الشركة

السنوات	قطن بالقنطار	غلال بالاردب	بضائع مختلفة « بالطن »
١٩٣١	٦٩٠٧٤٩	١٥٣٦٨٠	٦٤٧٢١
١٩٣٢	٣٨٩٢٤٣	١٦١٣٦١	٧٠١٠٢
١٩٣٣	٤٩٠٣٧٦	١٥١٠٠٨	٦٤١٦٩
١٩٣٤	٦٢٣٤٨٦	١٢٧٠٢٧	٦٢٨٠٣
١٩٣٥	٥٥٣٨٧٧	١١٤٩٥٦	٧٦٩١٠
١٩٣٦	٥٨١٢٦٢	١٤٢١٧٢	٧٣٣٤٥
١٩٣٧	٣٤٨٤١٦	٢٤٠١١٧	٧٤٦١٣
١٩٣٨	٤٨٩٧٧١	٢٢٧٣٥٥	٧١١٧٤

وبعد انشاء شركة لافلوفيال فى ديسمبر ١٩٣٨ اتفقت الشركتان على تسليم أسطولهما الى (مصر ـ فلوفيال) لتقوم بتشغيل أسطولها واقتســـام الربح بينهما • وقد حقق نصيب شركة مصر للنقل والملاحة من ايرادات « مصر فلوفيال » زيادة سريعة خلال السنوات الأولى من قيام هذا النشاط المشترك حتى عام ١٩٤٤• ثم تعرض هذا النصيب للانخفاض السريع والمستمر حتى بلغ أدنى مستوى له فى عام ١٩٤٧ • ومن بعد عادت هذه الايرادات للارتفاع البسيط ثم ظلت تتذبذب ارتفاعا وانخفاضا ولكنها ظلت فى مجموعها أقل من مستواها فى بداية الأربعينات•

نصيب الشركة من ايرادات مصر ـ فلوفيال

السنوات	المبلغ (بالجنيهات)
١٩٤٢	٨٦٤٦٠
١٩٤٥	٧٢١٢٩
١٩٤٨	١٨٥٦١
١٩٥١	٢١٦٧٣
١٩٥٤	صفر
١٩٥٧	٢٢٨١
١٩٦٠	٢٤٣٧

وقد صاحب هذا التراجع بداية تعرض الشركة للخسائر المتزايدة منذ أوائل الخمسينات ، حتى انه خلال السنوات ١٩٥٢/١٩٦٠ بلغت جملة نتائج حساب الأرباح والخسائر السنوى عن هذه الفترة مجتمعة ـ خسائر جملتها ٧٩٩٧٨جنيها مقابل أرباح جملتها ٥٠٤٦١ جنيها فقط .

ويبدو أن هذا التراجع قد ارتبط بتوقف الشركة عن تجديد أسطولها منذ تسليمه الى مصر/فلوفيال . وبذلك فقد ضعفت كفاية الأسطول وقدرته على الشحن . الا أنه بعد انتهاء اتفاق مصر/فلوفيال فى ١٩٦٠ واسناد مهمة نقل ركائز الحديد من أسوان الى شركة مصر للنقل والملاحة منفردة قامت الشركة بتجديد أسطولها بانشاء أسطول ناصر النهرى فاستعادت بذلك مستوى نشاطها السابق المرتفع .

ولا يدل تعرض الشركة للخسائر المذكورة على وجود عيوب بالشركة بقدر ما يدلل على صعاب فى هذا القطاع عامة ، اذ أن جميع شركات النقل النهرى قد تعرضت لصعاب وخسائر خلال هذه الفترة نتيجة لضخامة أعباء تجديدات الأسطول بالمقارنة بامكانيات الشركات مما كان يعنى استلزام العون الخارجى لتجديد أسطول هذه الشركات ، ورغم هذه الصعاب فقد كانت شركة مصر للنقل والملاحة تحتل مركز الصدارة بين شركات النقل المائى الداخلى الموجودة فى البلاد فى عام ١٩٦٠ وعددها أربع كما يتضح من الأرقام التالية : (جنيه)

اسم الشركة	تاريخ التأسيس	رأس المال	مجموع الميزانية	صافى الربح أو الخسارة (بالجنيهات)
مصر للنقل والملاحة	١٩٢٥	٧٥٠٠٠٠	٨٦٦٤٨٦	١٤٦٧٨−
المتحدة المصرية	١٩٢٣	١٢٠٠٠٠	٧٣٨٣٧٦	١٨١٩٢−
لافلوفيال	١٩٣٨	١٣٥٠٠٠	٢١٩٨٧٨	٢١٣١٠−
المنزلة	١٩٠٤	٥٣٢٠٠	٩٤١٣٩	٥٦٤٢

٢ ـ شركة مصر للطيران

تأسست شركة مصر للطيران فى ٧ مايو ١٩٣٢ بغرض توفير خدمة النقل الجوى على أسس ومعايير قومية تتضمن خلق أسطول جوى للبلاد وخلق العنصر العربى الجدير بالقيام بجميع الوظائف الفنية والادارية فى مجال الطيران • بجانب العمل على ربط مصر بدول المنطقة العربية ودول الشرق الأوسط التى تربطها بها مصالح وعلاقات قوية •

معهد الطيران :

وقد أولت الشركة فى بدأ نشأتها اهتماما خاصا لاعداد جيل من الشباب يقوم على عاتقه نهضة الطيران فى مصر وغيرها من بلاد الوطن العربى ، فبدأت نشاطها فى عام ١٩٣٢ بانشاء معهد لتعليم الطيران ، زودته بالطائرات والمعدات اللازمة لتدريب الدارسين • وقد راعت فى برنامج التدريس تقديمه لمختلف اللغات الحية (الانجليزية والايطالية والفرنسية) مما هيأ فرصة الالتحاق للطلبة من مختلف الجنسيات بهذا المعهد الذى كان أول وأكبر معهد لتعليم الطيران فى الشرق الأوسط • والذى تخرجت منه نخبة من قائدى الطائرات الممتازين • ولم تحل سنة ١٩٤٢ حتى كان كل طيارى الشركة من المصريين واختفى العنصر الأجنبى تماما من نشاط الشركة وقد ضم معهد الطيران فيما بعد بجانب مدرسة ألماظة مدارس فى الدخيلة وبورسعيد تخرج منها عدد من الطيارين الممتازين •

وبجانب معهد الطيران أنشأت شركة مصر للطيران (ناديا للطيران) بهدف ايجاد ملتقى اجتماعى للدارسين والمهتمين بالطيران واثارة شغف الشباب به ، وكان للنادى مركزان فى ألماظة (القاهرة) الدخيلة (الأسكندرية) • وكان نادى ألماظة معدا لتهيئة الاقامة الكاملة للأعضاء بنفقات وأجور زهيدة •

رأس المال :

وقد بدأت الشركة أعمالها برأس مال قدره ٢٠٫٠٠٠ جنيه زيد فى بدء نشاطها الى ٤٠٫٠٠٠ ثم الى ٨٠٫٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٣٨ • ثم تدرج رأس المال فى الازدياد حتى وصل الى ١٫٣٥٠٫٠٠٠ جنيه فى ١٩٥٦ وبعد ثورة ١٩٥٢ ساهمت الحكومة بـ ٥١٪ من رأس مال الشركة مؤازرة لها فى تحقيق هدف

أساسى وهو دعم أسطولها بطائرات حديثة كى تتمكن من توسيع شبكة خطوطها الجوية وبالتالى نستطيع الاحتفاظ بمركزها بين زميلاتها من شركات الطيران العالميــة .

الاســطول وشبكة الخطوط :

عملت شركة مصر للطيران على تطوير أسطولها باســتمرار وذلك بتزويده بكل جديد ومستحدث من الطائرات ، فقد بدأ أسطولها بوحدات للتدريب ثم وحدات صغيرة للطـيران ثم استخدمت الشركة الطـائرات من طراز « داكوتا » « وڤايكنج » ثم أضافت الى أسطولها أربع طائرات من طراز « الڤايكونت » . وما ان ظهرت الطائرات « الكوميت » حتى طعمت بها أسطولها وأخيرا فها هى تدعم أسطولها بوحدات من « البوينج » الحديثة .

وقد بدأت الشركة تسيير خطوط الطيران المحلى فى أغسطس ١٩٣٣ ووقعت مع الحكومة المصرية اتفاقية على توسيع مجال خدماتها بين أجزاء مصر ، وقد شملت الخطوط الداخلية وقتذاك رحـــلات الى كل من الأسكندرية ومرسى مطروح وبورسعيد والمنيا وأسيوط والأقصر ، أما الطيران الخارجى فقد بدأته فى ١٩٣٤ وذلك الى فلسطين ، وفى ١٩٣٧ افتتحت خطها الجوى الى بغداد كذلك خط قبرص وفى ١٩٤٠ افتتحت خط بيروت ، وبذلك وصلت شبكة خطوط الشركة آنذاك الى غالبية البلاد العربية ، اذ شملت فلسطين وسوريا والعراق والسـعودية وقبرص ولبنان والسودان ، وفى ١٩٥٠ وصلت رحلات شركات مصر للطيران شرقا الى ايران والكويت والحبشة وتركيا ، وغربا الى روما وچنيف وباريس وأثينا . وأصبحت شبكة خطوط شركة الطيران العربية حاليا تصل الى جميع بلدان لوطن العربى ، كما اتسعت غربا لتغطى دول غرب أوروبا . وامتدت الى الشرق الأقصى بخطوط منتظمة تصل الى اليابان .

نشـاط الشركة :

ساعد نمو أسطول الشركة وانتشار شبكة خطوطها الجـــوية على ازدياد نشاط الشركة زيادة ملحوظة ومطردة باســـتثناء قليل من التراجع خـــلال عامى ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، لم تلبث الشركة أن عوضــــته فى العامين التاليين حتى استعادت فى عام ١٩٥٦ مستوى نشـاطها فى ١٩٥١ . وفيما بين ١٩٥٦ ، ١٩٥٩ حقق نشاط الشركة معدلات هائلة للنمو كما يتضح من الجدول التالى .

نشاط شركة مصر للطيران

السنوات	عدد المسافرين	عدد الأميال التى قطعتها الشركة	كمية البضائع المشحونة بالكيلو
١٩٣٥	٧٠١٦	٤١٩٩٣٥	٢١٨٣٠
١٩٣٨	١٨٥٥٩	١٠١١١٠٤	٢٨٦٧٤٤
١٩٤١	٢٢٨٧٢	٧٢٦٩٥٥	٢٨٦٥١٠
١٩٤٧	٣٣٣٥٩	١٦١٢٠٠٩	٧٦٢١٦٠
١٩٤٩	٥٣٦٨٦	١٥٧٢٥٥٩	١٣٥٣٦٨٣
١٩٥١	٨٤٨٧٧	٢٢٤٣٥٢٤	٢٨٠٠٢٨٩
١٩٥٣	٥٧٥٣٩	١٦٥٧٠٥٤	٢٥٣٩٦٧٧
١٩٥٥	٧٧٠٥٠	٢٠٣١٢٤٦	٣٠٠٦٠٩٨
١٩٥٦	٨٤٨٧٧	٢٠٦٤٧٣٠	٣٠٦٠٩٩١
١٩٥٧	٩٤٢٨٨	٢٣٠٦٢٨٧	٣٢٠٤٣٤٠
١٩٥٨	١٣٦٥٢١	٢٩٠٣٩٧٤	٦٣٦٤٧٢٤
١٩٥٩	١٩٩٦٨٦	٦١٥٠٧١٦	٦٢٦٠٠١٦

٣ ـ شركة مصر للملاحة البحرية

أنشئت شركة مصر للملاحة البحرية فى ١٤ يناير ١٩٣٨ ، فكانت أول شركة ذات صبغة مصرية صميمة أقيمت فى البلاد لتوفير خدمة الملاحة البحرية شرقا وغربا على وحدات ممتازة . فقبل قيام هذه الشركة لم يكن هناك من شركات الملاحة المصرية سوى شركة الأسكندرية للملاحة التى كان نشاطها قاصرا على نقل البضائع بين الأسكندرية وبريطانيا . أما بعد قيام شركة مصر للملاحة البحرية فقد تيسر فى البلاد خدمة نقل كل من الركاب والبضائع الى الشرق عن طريق البحر الأحمر والى الغرب عن طريق البحر الأبيض الى كل موانيه ، وقد أسهمت الشركة اسهاما طيبا فى تيسير تأدية فريضة الحج على أسطولها . ووفرت للحجاج أسباب الراحة والرفاهية اذ أقامت لهم فى السويس « فندق مصر » كما أعدت لهم فى كل من مكة وجدة فنادق مجهزة لاستقبالهم .

راس المـــال :

وقد تأسست الشركة برأسمال قدره ١٠٠٫٠٠٠ جنيه ضوعف فى ١٩٣٦ الى ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه ، ثم زيد فى ١٩٤٧ الى ٥٠٠٫٠٠٠ جنيـه ، وفى ١٩٤٨ الى ٧٥٠٫٠٠٠ جنيه وقد بقى كذلك حتى ادماج الشركة فى الشركة العربية للملاحة البحـرية .

اســـطول الشركة :

قامت الشركة خلال السنوات الأولى من تأسيسها ببناء أســـطول قوى ، فقبل مرور أربع سنوات على انشـاء الشركة كان لديها أســـطول مكون من ستة عشر وحدة حمولتها ٣٩٦٢٠ طن وبيانها كالآتى :

بواخـــــر	الحمولة بالطن	سنة البناء
زمـــــزم	٨٢٩٩	١٩٠٩
روض الفـــرج	٦٣٦٩	١٩١٠
النيـــــل	٧٧٦٩	١٩١٦
كوثـــــر	٧٧٧٨	١٩٢٣
مراكب شحن :		
قسطاط	٥٢١٩	١٩١٨
بورسودان	٩٠٩	١٩١١
اسلام	٦٢٧	١٩١٨
مصـــر	٣٣١	١٩١٨
مريـــوط	٣٢٠	١٩١٨
ادكـــو	٣١٩	١٩١٩
المنزلـــة	٣١٨	١٩١٧
السويس	٢٠١	١٨٩٨
الصياد	١١٢	١٩٢٠
وحدات أخرى :		
صندل الاسكندرية	٣٢٨	١٩١٧
صندل القاهرة	٣٢٨	١٩٦٧
جرار اكسبريس	٣٢٨	١٩١٧
	٣٩٦٢٠	

وخلال موسم الحج كانت الشركة تخصص باخرتين (كوثر وزمزم) لنقل الحجاج بينما كانت تسير خطوطا منتظمة بين الأسكندرية وجنوة ومرسيليا طوال العام على كوثر والنيل .

وابان الحرب العالمية الثانية فقدت الشركة هذا الأسطول الضخم وباعت فى عام ١٩٤١ باخرة الركاب النيل لشركة الأسكندرية للملاحة فى الوقت الذى غرقت فيه الباخرة كوثر نتيجة اصابتها خلال الحرب . وفى ١٩٤٢ لم يتبق للشركة سوى « روض الفرج » التى شبت فيها النيران فى المحيط الهادى ، فلم يعد لدى الشركة فى ١٩٤٤ شىء من أسطولهاالقديم .

وعقب الحرب قامت الشركة بانشاء أسطول جديد فاشترت فى بادىء الأمر الباخرة « مصر والسودان » فى عام ١٩٤٦ وشغلتها فى نقل الحجاج فى موسم الحج ثم نقل الركاب والبضائع الى موانى الدولة الأجنبية فى باقى أشهر السنة .

ثم قامت عام ١٩٤٨ ببناء الباخرة « بورسعيد » لنقل الركاب والبضائع واستمرت الشركة بعد ذلك فى سياسة البناء فقامت ببناء الباخرتين نجمة الأسكندرية والنيل عام ١٩٥٣ وكانتا مخصصتين أيضا لنقل الركاب والبضائع وتدعيما لأسطولها التجارى قامت الشركة بشراء ناقلة البترول « نصر » عام ١٩٥٤ ، فكانت بذلك أول شركة مصرية تمتلك ناقلة بترول ، وبذلك وصل عدد وحدات الأسطول المجدد الى سبع وحدات جملة حمولتها ٤٦٠١٠ طن بيانها كما يلى :

بواخر	سنة البناء	الحمولة بالطن
١ — الاسماعيلية	١٩٤٤	٢٨٧١
٢ — مصر (مسافرين)	١٩٤٤	٧٣٦٧
٣ — السودان (مسافرين)	١٩٤٤	٧٣٦٧
٤ — بورسعيد	١٩٤٨	٦٤٣٣
٥ — نجمة الاسكندرية	١٩٥٣	٢٧٣٦
٦ — النيل	١٩٥٣	٢٧٣٦
٧ — النصر (ناقلة بترول)	١٩٥٠	١٦٥٠٠
المجموع		٤٦٠١٠

نشاط الشركة :

سجل نشاط الشركة خلال السنوات القليلة الأولى منذ بدء نشأتها وحتى قيام الحرب العالمية الثانية ازدهارا سريعا ، سواء فيما يتعلق بنقل الركاب أو البضائع ، وقد لقيت هذه الشركة من حسن السمعة ما جعل الاقبال عليها يفوق طاقتها فلجأت الى شحن كميات من البضائع على سفن مؤجرة .

السنوات	عدد المسافرين والحجاج	البضائع المشحونة على مراكب الشركة بالطن	على مراكب مستأجرة
١٩٣٤	٥٨٢٧	٩٩٦١٩	—
١٩٣٥	٨٦٦٦	١٣٢٥٢٩	٢١٩٩١
١٩٣٦	١٠٧٤٨	١٣١٨٤٠	٧٩١٩٩
١٩٣٧	١٩٦٩٧	١٠٣٦٤٥	—
١٩٣٨	١٨٩٧٧	٢٣٧٠٤	١٢٢٨٨٨
١٩٣٩	١٦٧٤١	١٢٢٠٧٨	—
١٩٤٠	٥١٦٣	٨٦٣٠٨	١١١٣٠

وخلال السنوات المذكورة تزايد عدد رحلات الشركة خاصة على الخط الأوروبى ، فوصلت الى ٣٤ رحلة سنويا قبل قيام الحرب • كما يتضح من الأرقام المذكورة أن حجم نشاط الشركة قد تضاعف خلال عامين منذ نشأتها •

وقد اتفقت الحكومة على تقديم اعانة الخط الأوروبى الى حد ٢٠٠٠ جنيه للرحلة لمدة ست سنوات اعتبارا من ١٩٣٤ ، زيد فى ١٩٣٦ الى ٢٧٠٠ جنيه للرحلة مقابل تعهد الشركة بالقيام بما لا يقل عن ٣٤ رحلة سنويه لأوروبا • كذلك كانت الشركة تحصل من الحكومة المصرية على اعانة عن نشاط نقل البضائع بمعدل يتراوح بين قرشين وثمانية قروش للطن ، متناسبا فى ذلك تناسبا عكسيا مع حجم الشحنات وبعد قيام الحرب وفقد أسطول الشركة توقف نشاطها تماما ومن ثم توقفت الاعانة الحكومية •

تطور الاعانة الحكومية

(جنيه مصرى)

السنة	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠
المبالغ	٤١٩٥٢	٩٩٠١٠	٩٧٠٣٢	١٠٢٥٣٥	٨٩٥٤٠	٤٩٧٧٣

وما ان استعادت الشركة بناء أسطولها بعد الحرب حتى استأنفت نشاطها ثانيا على جميع خطوطها القديمة شرقا وغربا لنقل المسافرين والبضائع بلأضافت الى نشاطها لونا جديدا وهو نقل البترول •

السنوات	جملة البضائع المشحونة بالطن	منها بترول بالطن	عدد الحجاج والركاب
١٩٥٦	٣٥٥٧٠٦	٢٢٥٦١٧	٢٤١٠٤
١٩٥٧	٣٧٥٦٨٧	٢٦٣٥١١	٢٩٠٩٦
١٩٥٨	٣٥٨٥٨٣	٢٦٩١٩٠	٢٣٣١٧

وبعد قرارات التأميم تكونت الشركة العربية للملاحة البحرية فى ٢٤ سبتمبر عام ١٩٦١ • وذلك من دمج خمس شركات ملاحة بحرية كانت موجودة وقتئذ • والواقع أن أسطول شركة مصر للملاحة البحرية يمثل النواة الأساسية لأسطول

هذه الشركة الجديدة نظرا لضخامته ، وحداثته نسبيا ، وتنوع وحداته كما يتضح من البيان التالى المقارن عن الشركات المكونة للشركة الجـديدة وقت اقامتها فى عام ١٩٦١ .

الشركة العربية للملاحة البحرية

الشركات المندمجة	تاريخ التأسيس	رأس المال بالجنيه	حمولة الاسطول بالطن
١ – شركة مصر للملاحة البحرية	١٩٣٤/١/١٤	٧٥٠٠٠٠	٤٦٠١٠
٢ – الشركة الخديوية	١٩٣٧/١/٢١	٤٠٠٠٠٠	٤١٥٣٢
٣ – الشركة العامة للملاحة البحرية	١٩٥٧/٩/ ٢	٣٠٠٠٠٠٠	٢٨٢٥٠
٤ – شركة الاسكندرية للملاحة	١٩٣٠	٧٥٠٠٠٠	١٨٢٣٠
٥ – الشركة المصرية المتحدة	–	–	١٦٢٢٥

التحليل المـــالى :

رأس المـــال :

بدأت الشركة نشاطها برأس مال متواضع ظل عند ٢٠٠٠٠ جنيه طوال الفترة من ١٩٢٦ الى ١٩٤٦ الى أن زيد الى ٥٠٠٠٠٠ جنيه فى ١٩٤٧ ثم الى ٧٥٠٠٠٠ جنيه فى ١٩٤٨ حيث ظل كذلك حتى قيام الشركة العربية للمـلاحة البحـرية .

الاربـــاح :

ساعد نشـــاط الشركة على تحقيق أرباح ضـــخمة ومتزايدة ، فطـوال تاريخ الشركة لم تتعرض لخسائر سوى فى ثلاث سنوات هى ١٩٣٦ ، ١٩٣٩ عند بدء نشاطها ثم ١٩٥٤ نتيجة لتراجع نشاطها وخلال فترة ما قبل الحرب ساهمت الاعانة الحكومية مساهمة فعالة فى تغطية مصاريف التشغيل وتحقيق أرباح صافية للنشاط . أما فيما بعد فقد كان نشاط الشركة الذاتى وراء أرباحها المتزايدة . وباستبعاد سنوات الخسائر المذكورة نجد أن متوسط نسبة أرباح الشركة الى رأسمالها قد بلغ ٢٥٫١٪ خلال السنوات المبينة بالجدول التالى :

تطور الموارد الذاتية

السنوات	رأس المال	الاحتياطيات والمخصصات	صافى الربح	مجموع الموارد الذاتية بالجنيه
١٩٣٦	٢٠٠٠٠٠	—	-٦٢٦٥	١٩٣٧٣٥
١٩٣٧	٢٠٠٠٠٠	٤١٣٤	٨٥٩٧	٢١٢٧٣١
١٩٤٠	٢٠٠٠٠٠	٣٦٩٤٣	٥١٨٦٥	٢٨٨٨٠٨
١٩٤٣	٢٠٠٠٠٠	٦٦٦٣٨	٧٨٤٧٤	٣٤٥١١٢
١٩٤٦	٢٠٠٠٠٠	١٨٥٣١٠	٥٧٥٠٦	٤٤٢٨١٦
١٩٤٩	٧٥٠٠٠٠	٣٥٦٣٧٩	١٦٣٨٨٦	١٢٧٠٢٦٥
١٩٥١	٧٥٠٠٠٠	٣١١٠٠٩	١٦٣٣٠٩	١٢٢٤٣١٨
١٩٥٤	٧٥٠٠٠٠	٤٠٥٩٧٢	-٦٠٥٣٧	١٠٩٥٤٣٥

الاحتياطيات والمخصصات :

وبفضـــــل اطراد نمو أرباح الشركة فقـــد نجحت فى تكوين احتياطيات ومخصصات ضخمة ساهمت فى تدعيم موارد الشركة الذاتية • ففى عام ١٩٤٦ قبل زيادة رأس المال وصلت هـــذه الاحتياطيات والمخصصات الى ما يقرب من قيمة رأس المال • وفيما بين ١٩٤٦ ، ١٩٥٤ تزايدت هذه الأرصـــــدة لأكثر من الضعف •

وقد عنيت الشركة عناية خاصة بتكوين احتياطى لاستهلاك الأسطول لتضمن لنفسها وجود أرصدة كافية لتعويض المستهلك من الأسطول ، الأمر الذى مكنها من سرعة اعادة بناء أسطولها بعد فقدها لأسطولها الأول فى الحرب العالمية الثانية•

دور بنك مصر :

كان لبنك مصر دور أساسى فى تمويل شركة مصر للملاحة البحرية • خاصة فى السنوات التى تعدت فيها قيمة صافى الأصول الثابتة امكانيات التمويل الذاتى للشركة • فقد ظهر اقتراض الشركة من بنك مصر بدرجة كبيرة فى السنوات الأولى من تأسيس الشركة التى تميزت بصغر رأس المال وتواضع الأرباح والاحتياطيات من جهة وضخامة الأسطول من جهة أخرى •

شركة مصر للملاحة البحرية

(جنيه)

السنوات	قيمة الموارد الذاتية	رصيد بنك مصر	صافى الأصول الثابتة	صافى قيمة الاسطول
١٩٣٦	١٩٣٧٣٥	١٩٠١٣٠	٢٢٢٩٥٩	٢٠٣٩٦٦
١٩٣٧	٢١٢٧٣١	٢٣٩٤٠٠	٢٦٣٥٨٥	٢٢٢٩٤٩
١٩٤٠	٢٨٨٨٠٨	—	١٨٢٠٥٣	١٤٧١٠٥
١٩٤٣	٣٤٥١١٢	—	٨٦٠١٠	٧٢٨٢٦
١٩٤٦	٤٤٢٨١٦	٢٦٠٧١٢	٦٦٠٥٩٥	٦٤٨١٥٠
١٩٤٩	١٢٧٠٢٦٥	—	١٠٢٩٥٠٦	١٠١٣١٢٢
١٩٥١	١٢٢٤٣١٨	—	٧٩٦٥٣٦	٧٨٤٣٦٥
١٩٥٤	١٠٩٥٤٣٥	٥٢٨١٢٦	٢١٤١٢٩٨	٢١٢٦٩٤٧

وبعد الحرب ظهر اقتراض الشركة من بنك مصر ثانية فى عام ١٩٤٦ عند بدء تجديد أسطول الشركة وقبـــل أن تلجأ الى زيادة رأس المال • وفى ١٩٥٤ عاد ظهور هذا الاقتراض حيث أضافت الشركة الى أسطولها أربع وحدات جـديدة بين ١٩٥١ ، ١٩٥٤ •

بل ان هذه التوسيعات الضخمة فى الأســـطول قد دعت الشركة بجانب الاقتراض من بنك مصر الى طرح سندات بلغت جملة قيمتها ٧٥٠ر٠٠٠ جنيه • وقد قام بنك مصر أيضا مع شركة مصر للتأمين بالاكتتاب فيها •

قطاع الكيماويات

شمل اهتمام بنك مصر بتعميم الصناعات فى البلاد قطاع الكيماويات بل ان كتاب بنك مصر الذى أصدره بعنوان « انشاء الصناعات الأهلية » والذى يرجع تاريخه الى ١٩٢٩ قد تضمن فصولا عن ضرورة قيام الصناعات الكيماوية فى البلاد .

وقد شمل اهتمام البنك ثلاثة فروع من فروع الصناعات الكيماوية هى :

أولا : صناعة المنتجات الصيدلية التى أصبحت تمثل ضرورة ملحة بعد أن ظلت مصر طويلا معتمدة على الخارج فى جميع ما يلزمها من أدوية رغم أن كثيرا من هذه الأدوية والمنتجات الصيدلية كان مما يمكن صنعه فى مصر بتكاليف زهيدة . ورغم تمتع مصر بوجود عدد من الأطباء والصيادلة القانونيين القادرين على البحث والعمل فى هذا القطاع .

وبالفعل أسس بنك مصر صناعة الدواء بالبلاد بانشاء شركة مصر للمستحضرات الطبية فى عام ١٩٤٠ كرائدة فى هذا الميدان .

ثانيا : صناعة الكمياء الصناعية وتشمل صناعة حامض الكبريتيك الذى يعتبر أساسا لعدد كبير من الصناعات الكيماوية كالأسمدة ومصانع الغاز ومنتجات الكلور اللازم فى التبييض الضرورى فى صناعات الورق ، والصناعات النسجية وقد ظلت هذه الدعوة طويلا تراود بنك مصر حتى وفق فى عام ١٩٥٩ لانشاء شركة مصر لصناعة الكيماويات .

ثالثا : صناعة الكيمياء الزراعية . ويدخل فيها تحليل الأراضى المصرية وتحديد ما ينقصها من عناصر الخصب ويرتبط بها أيضا صناعة الأسمدة العضوية والكيماوية وقد كان لهذه الدعوة صداها فى صورة انشاء عدد من الشركات أهمها شركة الصناعات الكيماوية « كيما » التى ساهم بنك مصر أيضا فى رأسمالها .

شركة مصر للمستحضرات الطبية

تعتبر شركة مصر للمستحضرات الطبيـــة أولى شركات انتاج الأدوية في الجمهورية العربية المتحدة . وقد أنشأها بنك مصر ضمن برنامجه لغزو مجالات صناعية حديثة بالنسبة للبلاد تحقق اقامتها أهدافا عدة أهمها زيادة القيمة المضافة واحلال المنتج المحلى محل الاستيراد وتدريب الشباب على الصناعة وخلق جيــل من الفنيين والعمال المهرة .

تكونت الشركة فى ٤ أبريل ١٩٤٠ الا أنها واجهت فى بدء انشائها مشاكل عديدة أولها قيام الحرب العالمية الثانيـــة التى كانت عائقا حقيقيا لأن تستكمل الشركة كل مقوماتها وامكانيات انتاجها . كما واجهت الشركة مشـــكلة أحجام المواطن المصرى فى بادىء الأمر على استعمال الأدوية المحليـــة متأثرا فى ذلك بالدعايات الأجنبية وعدم نمو الصناعة بالدرجة الكافية فى ذلك الوقت . الا أن الشركة استطاعت أن تصمد أمام جميع هذه المشاكل وتشق طريقها بمثابرة وكفاءة عالية . فكان لها الفضل فى توطيد هذه الصناعة فى البلاد والتشجيع على تتابع قيام شركات الأدوية الأخرى .

غرض الشركة وأهدافها :

تأسست الشركة بغرض صنع وتحضير المستحضرات الطبية الى جانب القيام بعمل الأبحاث والدراسات العلمية المتصلة بتلك المستحضرات بالاضـــافة الى عمليات المتاجرة بالشراء والاستيراد والبيع والتصـــدير فى جميع المواد الأولية والمستحضرات الطبية والكيماوية .

وقد كان من أهم أهداف الشركة تمصير صناعة الأدوية وسد حاجة السوق المحلى منها والنهوض بالصناعة الدوائية وتحقيق وفرفى استخدام البلاد من العملات الأجنبية حيث تقدر قيمة مستلزمات الانتاج المستوردة التى تدخل فى صـناعة الأدوية محليا بما لا يتجاوز ٣٠٪ من تكاليف الانتاج .

توسيعات الشركة :

بدأت الشركة نشاطها بوحدات وأقسام محدودة ولكنها رسمت لنفســها سياسة توسعية ضخمة آلت على نفسها أن تستكملها .

فكان ان أتمت الشركة فى عام ١٩٥٦ تأسيس مصنعها الجديد فى المطرية على أحدث النظم وجهزته بأحـــدث الآلات والأجهزة . وقد استقدمت الشركة من الخارج الخبراء الأجانب لدراسة امكانيات المصنع الجديد وما يلزمه ليصـبح محققا لبرامج الانتاج التى ترى الشركة انها لازمة لتحقيق رسالتها فلم ينتـه

عام ١٩٥٨ حتى كانت الشركة قد استكملت المصنع بجميع وسائل انتاجه ووفرت له كل امكانياته من الخامات والخبرة والأيدى العاملة المدربة .

ولم تقف توسيعات الشركة عند حدود الامكانيات المحلية ، فتعاقدت فى عم ١٩٥٨ مع شركة « ولفت » الهولندية على استيراد الآلات اللازمة لتجهيز مواد المضادات الحيوية كالبنسلين وغيره والكلورامفينكول وانتاج هذه المستحضرات محليا مما أدى الى توفير مبالغ كبيرة من النقد الأجنبى كان يصرف فى استيراد هذه المواد الهامة ، بحيث أصبح ما يصرف منها فى الخارج لا يتعدى ثمن المواد الخام التى تقدر بنحو ٤٠٪ من ثمن المستحضرات الكمل الصنع يضاف الى ذلك ما اكتسبه العاملون كشركة من خبرة علمية وعملية فى مجال هذه الصناعة الدقيقة .

وبذلك أصبحت مصانع الشركة تضم مختلف الأقسام الهامة فى الصناعات الدوائية وهى :

قسم الأمبول ــ قسم الأشربة ــ قسم الأقراص ــ قسم الكبسول ــ قسم المساحيق ــ قسم المراهم ــ قسم القطرات ــ قسم الأبحاث والتحاليل ــ قسم المضادات الحيوية ــ قسم الكيمياء وخلاصة الكبد .

كما أصبح مجموع القدرة الانتاجية لشركة مصر للمستحضرات الطبية يمكنها من تغطية حوالى ٣/١ احتياجات البلاد من كثير من الأدوية الهامة .

وفيما يلى جدول بحجم القدرة الانتاجية للمصنع بعد توسعات عام ١٩٥٨.

شكل التجهيز	الوحدة	القدرة الانتاجية للمصنع
١ ــ امبولات	مليون امبولة	١٠,٥
٢ ــ زجاجات حقن	مليون زجاجة	٢,٢
٣ ــ زجاجات المواد المضادة الحيوية	مليون زجاجة	٣,
٤ ــ خلاصات	١٠٠٠ لتر	٣٥
٥ ــ أقراص	مليون قرص	٥٠,٠
٦ ــ مساحيق	١٠٠٠ كيلو	٢٥
٧ ــ شراب	١٠٠٠ لتر	٤٥
٨ ــ كبسولات	مليون كبسولة	٢,٥
٩ ــ مراهم وعجائن	١٠٠٠ كيلو	٩
١٠ ــ سوائل وقطرات وغسولات	١٠٠٠ لتر	١٢
١١ ــ كلونيات	١٠٠٠ لتر	٤,
١٢ ــ الكلورا مفنيكول	مليون كبسولة	٣,٥

نشاط الشركة :

ساير زيادة الطاقة الانتاجية لمصانع الشركة زيادة كبيرة فى كميات الانتاج وتنوعها فتضاعفت الأنواع التى تنتجها الشركةللسوق حتى وصل عدد مستحضرات الشركة قبل التأميم الى ١٦٥ صنفا تقع فى مجموعات دوائية تغطى أغلب فروع الطب والعلاج ، وكان من نتيجة التحسينات والتجديدات فى الآلات ان حققت انتاجية العمال زيادة كبرى • مما أسهم مع زيادة حجم التوظف فى مضاعفة قيمة المنتج النهائى بصورة سريعة • وقد صاحب زيادة الانتاج زيادة فى حجم مبيعات الشركة بل بدأت منتجات الشركة تغزو بغزارة الأسواق الخارجية منذ ١٩٦٠ •

شركة مصر للمستحضرات الطبية

السنوات	قيمة الإنتاج بالجنيه	قيمة المبيعات بالجنيه
١٩٤٠	١٧٩١٠	١٧٥٠٠
١٩٤٤	٦٦٥٩٠	٦٥٧٢٠
١٩٤٧	٥٣٢٢٨	٥١٧٠٠
١٩٥٠	٩١٧٨٩	٩٧١٠٣
١٩٥١	١٨٧٤٠	١١٧١١٩
١٩٥٢	١٤٣٧٤٠	١٤٠٤١٤
١٩٥٥	١٦٠٨١٤	١٥٨٦٠٢
١٩٥٦	١٧١٤٣٨	١٧٢٨٤٩
١٩٥٧	٣١١٠٥	٢٨٧٧٤٥
١٩٥٩	٤٩٦٢٨٥	٤٨٤٤٤٨
٦١/١٩٦٠	٦٢٥٥٤٧	٦١٠١٩٥
٦٢/ ١٩٦١	٧٥٨٧٠١	٧٧٥٠٣٠

عدد العمال وانتاجية العامل بالجنيه

السنوات	عدد العمال	إنتاجية العامل بالجنيه
١٩٥٢	٢٠٧	٦٩٤
١٩٥٥	٢٦٠	٦١٨
١٩٥٦	٣٢٠	٤٣٦
١٩٥٧	٥٠٢	٦٢٠
١٩٥٩	٥١٠	٩٧٣
٦١/ ١٩٦٠	٥٧٩	١٠٨٠
٦٢/ ١٩٦١	٦١٨	١٢٢٧

وهكذا أصبح انتاج الشركة فى ١٩٦٢ يشكل حوالى ٢٢٪ من مجمــوع انتاج شركات الأدوية السبع الموجودة فى البلاد • كما غطت مبيعاتها ما يجاوز خمس مجموع مبيعات هذه الشركات •

اسم الشركة	الإنتاج سنة ١٩٦٢		المبيعات سنة ١٩٦٢	
	قيمة	نسبة مئوية	قيمة	نسبة مئوية
١ – مصر للمستحضرات الطبية	١٣٠٨٤٨٢	٢٢	١٢٣١٢٨٥	٣٢
٢ – تنمية الصناعات الكيماوية	١٨٨٥٨٧٦	٣٢	١٨١٢٢٩٦	٢٢
٣ – القاهرة للأدوية	٧٥٨٤٢٢	١٣	٧٠٥٦٨	١٢
٤ – ممفيس	٦٣٠٨٠٥	١١	٦٤٠٨٧٩	١١
٥ – عين شمس	٥٩٥١٩٦	١٠	٦٧٦٥٥٢	١٢
٦ – الاسكندرية	٤٤٩٧٥٦	٨	٤٠٣١٦٠	٧
٧ – النيــــل	٢٢١٦٠٨	٤	٢٢٥٠٤٣	٤
الجمـــــوع	٥٨٥٠١٤٥	١٠٠	٥٦٩٤٢٨٢	١٠٠

التحليل المالى :

الموارد الذاتية :

بدأت الشركة نشاطها برأسمال قدره ١٠ر٠٠٠ جنيه زيد على فترات متقاربة حتى وصل الى ٤٥ر٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٤٥ ثم زيد فى ١٩٥١ الى ١٠٠ر٠٠٠ جنيه وفى ١٩٥٤ الى ١٥٠ر٠٠٠ جنيه • ومع استكمال بناء المصنع الجديد كان رأس المال قد زيد الى ٣٠٠ر٠٠٠ جنيه فى ١٩٥٨ ، ثم رفع الى ٤٠٠ر٠٠٠ جنيه فى ١٩٦١ •

وقد انعكس نشط الشركة على ما حققته من أرباح تزايدت من عام الى آخر حتى وصلت فى عام ١٩٥٩ الى ٣٩ ألف جنيــه بما يعادل ١٣٪ من قيمــة رأس المال ، وقد ساعد نمو أرباح الشركة على تكوين وبناء حجم متزايد من الاحتياطيات والمخصصات التى دعمت بها الشركة مواردها الذاتية وقدرتها على تمويل أصولها المختلفة وتوســـيعاتها فوصلت جملة موارد الشركة الذاتية فى عام ١٩٥٤ الى ١٨٢ر٥٠٦ جنيه بما يعادل ٩٣ر٢٪ من مجمــوع موارد الشركة (الميزانية) • الا أن انشاء المصنع الجــديد اقتضى التجاء الشركات الى طرح سندات قيمتها ١٥٠ ألف جنيه فى عام ١٩٥٧ مما أدى الى انخفاض نسبة موارد

الشركة الذاتية الى مجموع أصولها الى حدود ٤٢٪ • ومع استمرار تزايد أرباح الشركة وتصاعد احتياطياتها ومخصصاتها من جهة واستهلاك السندات من جهـة أخرى عادت نسبة المواد الذاتية الى مجموع الميزانية الى الارتفاع •

شركة مصر للمستحضرات الطبية

(جنيه)

السنوات	رأس المال المدفوع	الاحتياطيات والمخصصات	صافى الربح	مجموع المواد الذاتية الشركة	سندات	مجموع الميزانية (الأصول)
١٩٤١	٢٠٠٠٠	١٠٥	٢٤١٥	٢٢٥١٥		٣٢٧٩٠
١٩٤٢	٣٠٠٠٠	٢٨٤٦	٤٥٢٣	٣٧٣٦٩		٤٢١٢٣
١٩٤٥	٤٥٠٠٠	١٤٥٨٥	٤١٨٨	٦٣٧٧٣		٧٠١٤٩
١٩٤٨	٤٥٠٠٠	١٢٩٥٠	٣٧٨٠	٦١٧٣٠		٩٥٨٢٢
١٩٥١	٩٦٥٣٦	١٥٥٢٥	٥٢٩٤	١١٧٣٥٥		١٢٩٦٤٩
١٩٥٤	١٥٠٠٠٠	٢٣٤٩٦	٩٠١٠	١٨٢٥٠٦		١٩٥٦٥٤
١٩٥٧	١٥٠٠٠٠	٣٦٦٤٦	١٧٥٤٩	٢٠٤١٩٥	١٥٠٠٠٠	٤٨٥٦٩٨
١٩٥٨	٢٩٩٨٩٦	٣٦٠١٩	٢٨٨٧٩	٣٦٤٧٩٤	١٥٠٠٠٠	٦٣٣٤٢٠
١٩٥٩	٣٠٠٠٠٠	٤١٨٠٥	٣٨٩٢١	٣٨٠٧٢٥	١٣٨١٠٠	٦٥١٢٨٥

الاصول الثابتة :

ارتبط التزايد الكبير فى حجم ميزانية الشركة بعد عام ١٩٥٤ بانشاء المصنع الجديد وتزايد قيمة الأصول الثابتة للشركة • ففى عام ١٩٥٩ ارتفعت قيمة هذه الأصول الى ما يعادل أربعة أمثالها فى عام ١٩٥٤ • وخلال نفس الفترة ارتفعت قيمة الميزانية الى أكثر من ثلاث أمثالها •

السنة	قيمة الأصول الثابتة	مجموع الميزانية	نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الميزانية٪
١٩٥٤	٦٠١٣٢	١٩٥٦٥٤	٣٠,٧
١٩٥٦	١٤٧٨٥٤	٢٩٥٧٠٤	٥٠,٠
١٩٥٨	٢٣٢١٢٢	٦٣٣٤٢٠	٣٦,٦
١٩٥٩	٢٥٣٨١٤	٦٠١٢٨٥	٣٨,٩
المتوسط			٣٩

شركة مصر لصناعة الكيماويات

تدخل هذه الشركة ضمن قطاع الكيماويات الذى شيده بنك مصر ولكنها من جهة أخرى تعتبر وثيقة الصلة بقطاع الغزل والنسيج الذى يعتبر الانجاز الرئيسى لبنك مصر •

فبعد أن أقام بنك مصر شركات الغزل والنسيج متعددة التخصصات ، دعم استكمال مراحلها الصناعية بانشاء شركةمصر صباغى البيضاء للقيام بأعمال الصناعة والتجهيز ، ثم رأى أن يستكمل مرحلة الصباغة والتجهيز هذه ، بانشاء الصناعات الكيماوية الأولية اللازمة لها فأنشأ لهذا الغرض شركة مصر لصناعة الكيماويات فى عام ١٩٥٩ •

وقد أقامت الشركة مصانعها فى الاسكندرية وتقوم هذه المصانع بانتاج الكلور ومشتقاته (الصودا الكاوية ــ حامض الأيدروكلوريد ــ كلوريد الحديديك ــ هيبوكلوريد الكالسيوم ــ كلوريد الكالسيوم) ويدخل الكلور ومشتقاته فى صناعة التبييض والصباغة •

وقد تأسست الشركة برأسمال قدره ٢ مليون جنيه وقد كان فى مقدمة المؤسسين الى جانب بنك مصر ، مجموعة شركات البنك للغزل والنسيج والتبييض اذ غطت هذه المجموعة حوالى ١ر٣ مليون جنيه من قيمة رأس المال •

قطاع السياحة

لم يغفل بنك مصر ضمن دراسته الشاملة لانشاء الصناعات فى مصر دراسة قطاع الخدمات ومن مفرداته الهامة ، كان قطاع السياحة .

فكان بنك مصر يرى فى السياحة التى يمتد موسمها فى البلاد الى ما يتراوح بين سنة وثمانية أشهر سنويا ، موردا هاما من موارد الثروة القومية وبالرغم من ذلك فان دخل السياحة فى مصر كان يمثل ثروة سرعان ما تتحول الى البلاد الأجنبية ، ولا يبقى منها فى البلاد الا النذر القليل ، فالسياح يقدمون على بواخر أجنبية ، وبواسطة شركات سياحة أجنبية ، وينزلون فى فنادق وان كانت مصرية بالاسم فهى أجنبية فى رأسمالها ، أجنبية فى ادارتها ، بل وأجنبية أيضا فى أشخاص العاملين بها اللهم فيما عدا أدنى الوظائف التى اختص بها أبناء مديرية أسوان . فعز على البنك ألا يبقى عائد هذا القطاع الكبير فى البلاد وبدأ يفكر فى تمصير هذا القطاع ، وخلق جيل من المصريين قادر على مزاولة جميع الأعمال التى تخدم السياحة . كما أشار بنك مصر الى أهمية العناية بمسألة التراجمة والمرشدين الذين يحتكون بالسياح ويتركون فى نفوسهم أثرا عن الحياة المصرية كثيرا ما يكون خارجا عن الذوق أو غير مطابق للواقع .

وقد كان خط التفكير هذا ، هو الذى دعا بنك مصر بأن ينشىء فى عام واحد هو ١٩٣٤ كل من شركة مصر للملاحة البحرية لتقوم بنقل السياح والحجاج وشركة مصر للسياحة للقيام بجميع العمليات التى من شأنها تسهيل وتشجيع السياحة . ثم أنشأ فى عام ١٩٥٥ شركة مصر للفنادق لتقوم بانشاء الفنادق من مختلف الدرجات .

شركة مصر للسياحة

تأسست شركة مصر للسياحة فى ١٥ أكتوبر ١٩٣٤ ، وقد قامت على مكتب مصر للسياحة الذى نشأ من عملية تمصير مكتب Coks & Kings للسياحة فى مصر .

غرض الشركة :

تضمن الغرض من انشاء الشركة نواحى عديدة كلها يتعلق بتشجيع حركة السياحة الى مصر ، وما يتصل بها من عمليات منظورة ذات أثر جليل على ميزان المدفوعات ، فتضمن هذا الغرض القيام بجميع عمليات السياحة ، وحجز تذاكر السفر ، ونقل الأشخاص بطريق البر أو البحر أو الجو بمختلف وسائل النقل سواء فى مصر أو الخارج ، والقيام بجميع عمليات شحن البضائع والأمتعة والتخليص عليها ونقلها وتخزينها ، كذلك القيام بعمليات التأمين البرى والجوى والبحرى والنهرى ، وللشركة أن تقوم بهذه العمليات لحسابها أو لحساب الغير بصفتها ممثلة له أو وكيلة عنه أو مراسلة أو وكيلة بالعمولة .

وضع الشركة :

ظلت الشركة تتبع بنك مصر حتى قيام مؤسسة مصر ثم المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق ، فأصبحت اعتبارا من ديسمبر ١٩٦١ احدى شركات المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق ولما كانت شركة مصر للسياحة تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة الفنيـــة والادارية فقد رؤى ادماج عدد من شركات السياحة فيها للاستفادة من خبرتها وكفاءة أجهزتها ، فأدمجت فيها فى يناير ١٩٦٥ الشركات الآتية :

- شركة آمون للسياحة .
- شركة الخدمات السياحية .
- شركة العلاقات العامة ، والعاديات والسلع السياحية .

وبهذا أصبحت شركة مصر للسياحة عن جدارة ، أكبر شركات السياحة فى مصر ودخلت فى مصاف الشركات السياحية الكبرى فى العالم .

وتيجة لهذه المكانة المرموقة التى تمتعت بها الشركة بحسن سمعتها فى الخارج أصبحت عضوا فى كبرى المنظمات والاتحادات السياحية الدولية مثل :

- منظمة النقل الجوى الدولية (ياتا) .
- الاتحاد العالمى لمؤسسات وكلاء السياحة .
- الجمعية الأمريكية لوكلاء السياحة .
- المؤسسة العربية لوكلاء السفريات السياحة .
- المؤسسات العالمية للتوكيلات السياحية .
- مؤسسات السياحة للسوق المشتركة .
- مؤسسة الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية .

كما عنيت الشركة عناية خاصة بتوطيد صلاتها بالخارج وذلك بتبادل التمثيل مع الشركات السياحية والملاحين فى أوروبا وأمريكا . فأصبحت شركة مصر للسياحة تقوم بأعمال الوكالة أو التمثيل لثلاث وثلاثين شركة من كبرى شركات السياحه فى جميع دول شرق وغرب أوروبا والولايات المتحدة وكندا والأردن وكلها شركات لها نشاط كبير فى اجتذاب السياح لمصر . كما تقوم الشركة بتمثيل عدد كبير من شركات الملاحة الأجنبية الهامة فى مصر تقوم عنها بأعمال استقبال البواخر وتفريغها ، بجانب أعمال الشحن والتخليص .

نشاط الشركة :

السياحة :

تساهم الشركة مساهمة فعالة فى ازدهار الحركة السياحية فى البلاد وذلك بجلب أكبر عدد ممكن من السياح عن طريق الاتفاق مع شركات السياحة الأجنبية وقد بدأ نشاط الشركة فى مجال اجتذاب السياح بداية محدودة ولكن هذا النشاط بدأ يزدهر بدرجة ملحوظة منذ عام ١٩٥٤ حيث تمكنت الشركة من الحصول على توكيلات سياحية هامة . وقد تعرض نشاط هذا القسم لفترة من الانكماش خلال عامى ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ نتيجة للعدوان الغاشم ، ولكنه سرعان

ما استعاد ازدهاره اعتبارا من ١٩٥٨ مع توجيه الشركة لقدر أكبر من مجهوداتها لهذا القسم فعملت على تدعيم جهازها السياحى كما قامت بعمل الدعايات اللازمة فى الخرج عن طريق الاتصـــال الشخصى وعن طريق الاجتماعات التى تمت فى المؤتمرات السياحية الدولية • وتنشيطا لهذا القسم قامت الشركة ببناء أســطول برى كبير بلغت تكلفته حوالى مليون جنيه ضم •

٧٥ أتوبيس مرسيدس (سعة ٣٧ مقعد) •

٣٠ ليموزين مرســــيدس •

٢٥ أتوبيس صغير (سعة ١٧ مقعد) •

شركة مصر للسياحة

ايرادات نشاط الشركة

(بالجنيه المصرى)

السنوات	عمولة تذاكر السفر	عمولة السياحة	عمولة الشحن والتخليص	عمولة إستقبال بواخر	عمولة التأمين	مجموع إيرادات الشركة(١)
١٩٥٢	٨٤٨٦	٥٦١	٣١٥٠	١٦٢٩	٦٥٢١	٢٧١٢٠
١٩٥٣	١٤٥٢٩	٢١١٥	٤٦٥٣	٢٨٥٣	٥٤٦٣	٣٦٧٠٠
١٩٥٤	١٧٨٦٦	٥٤٩٨	٦٥٥٢	٦٢٩٩	٤٩٨١	٤١٦٣٠
١٩٥٥	٣٠٢٩٥	٧٣٢٣	١٣٢٧٢	٤٤٢٩	٣٦٤٥	٥٩٤٠٠
١٩٥٦	٢٧٦١٨	٢١٣٤	١٨٣٨٩	١٤٨٣٨	١٩٣٣	٦٧٤١٠
١٩٥٧	٢٥٨٥٠	٢٨٨٠	١٧٤٧٠	٢١٦٧٠	١١٩٠	٦٩٧٦٠
١٩٥٨	٢٧٤٣٧	٦٣٨١	١٨٥٠٠	٢١٥٨٠	٧٩٨	٧٥٢٣٠
١٩٥٩	٢٩٩٧٤	٧٧٨٧	٢١٨٦٩	١٥١٠٥	١١٢٠	٧٦٤٢٠
١٩٦٠	٤٨٠٤٦	١٤٨٢١	٢٤٩٨٧	١٥٧٤٢	٩٨٤	١٠٦٨٣٠
١٩٦١	٣٨٥١٣	١٥١٧٩	١٦٧٥٢	١٦٥٤٤	١٥٤٠	٨٨٩٢٠

وقد حقق نشاط هذا الأســـطول نجاحا كبيرا • كما قامت الشركة بشراء باخرتين نيليتين هما ايزيس وأوزوريس يقرب ثمنهما من ٥ر١ مليون جنيـــه وتسع ١٥٠ راكبا • ومنذ عام ١٩٦٥ يقوم الهيلتون بتشغيل الباخرتين بين الأقصر وأسوان طوال موسم السياحة الشتوى •

(١) تشمل فوائد أسهم وسندات وإيرادات متنوعة .

حجز تذاكر السفر :

كان لشركة مصر للسياحة منذ بدء نشأتها دورا هاما فى تيسير رحلات وأسفار المصريين والمبعوثين الى الخارج ، وذلك بحجز أماكن السفر بالبحر أو الجو لمبعوثى الحكومة والهيئات والأفراد بالاضافة الى تيسير تنقلاتهم فى الخارج بالطرق البرية وتوفير سبل الراحة لهم مع حجز الأماكن لهم فى الفنادق بالخارج، وقد بدأ مرفق عمليات سفر مبعوثى الحكومة المصرية يتأثر بعد أن أخذت شركة مصر للطيران تمارس هذه العمليات باعتبارها جزءا من الاعانة الحكومية لها ، ففى يناير ١٩٥٦ صدر قرار مجلس الوزراء بقصر تعامل الهيئات الحكومية مع شركة مصر للطيران فى كل عمليات السفر الجوى ، مما أثر على دخل الشركة من هذا القطاع ، الا أن شركة مصر للسياحة عقدت مع شركة مصر للطيران اتفاقا مؤقتا لتنسيق هذه العملية بين الشركتين ، مما ترتب عليه حصول شركة مصر للسياحة على جانب من ايرادات عمولة تذاكر السفر لفترة معينة ثم عدت ايرادات عمولة تذاكر السفر تتناقص اعتبارا من ١٩٦١ نتيجة لقيام شركة مصر للطيران بفتح مكاتب فرعية لها وقيامها وحدها بهذا العمل .

الشحن والتخليص :

تتمتع الشركة بخبرة طويلة فى أعمال الشحن والتخليص والنقل ، وقد أقامت الشركة لها ثلاثة مكاتب فى الموانى المصرية الثلاث ، الأسكندرية ـ بورسعيد ـ بورتوفيق ، وقد كان من ثقة جميع الهيئات الحكومية أن أسندت اليها جميع عمليات الشحن والتخليص بها ، يدخل فى ذلك شحن وتخليص المنتجات الخاصة بالمعارض التى اشتركت فيها الـ ج.م.ع. فى الخارج ، كذلك شحن المعروضات الأجنبية الى المعارض الدولية التى أقيمت بالقاهرة ، كما قامت الشركة بالشحن والتخليص على عدد من المصانع الجديدة ، الا أن نشاط هذا القسم بدأ يتقلص بعد انشاء الشركة العربية للشحن والتخليص التابعة للمؤسسة المصرية العامة للنقل والملاحة .

الوكالة البحرية :

يعكس تاريخ الشركة نشاطها الكبير فى مجال الوكالة عن شركات الملاحة البحرية الأجنبية ، فقد كانت مكاتب الشركة فى الموانى تقوم باستقبال البواخر التابعة لشركات الملاحة الأجنبية وتقديم كافة الخدمات اللازمة لها من تموين ودفع رسوم الموانى والمرور فى قناة السويس وخلافه ، وقد نشطت الشركة فى الحصول

على أكبر عدد من التوكيلات البحرية • كما قامت مكاتب الشركة بتقديم خدمات استقبال وتفريغ ونقل الركاب للمراكب المصرية حتى قيام اللجنة العامة لشـــئون النقل البحرى ، ثم الشركة العامة للملاحة البحرية التى تولت بنفسها الأعمـــال التى كانت شركة مصر للسياحة تقوم بها لحساب المراكب المصرية • ولتعويض هذا النقص اهتمت الشركة بتنمية نشاط هذا القطاع عن طريق توكيلات بحرية جـــديدة •

عمليات التامين :

وأخيرا فقد كان للشركة أيضا خبرة فى عمليات التأمين على البضائع المصدرة والمستوردة والتأمين على الأشخاص عن طريق الوكالة لدى شركات التأمين علاوة على أن الشركة كانت ممثلة لشركتى تأمين احداهما سويسرية والثانية انجليزية • الا أن نشاط شركة التأمين تقلص منذ عدوان ١٩٥٦ وبعد قرار تمصير شركات التأمين •

شركة مصر للسياحة

(بالجنيه)

السنوات	رأس المال	الاحتياطيات والمخصصات	صافى الربح	مجموع الموارد الذاتية	مجموع الميزانية
١٩٥١	١٤٠٠٠	١٣١٣٥	٤٧	٢٧١٨٢	٦٧٨٧٢
١٩٥٢	١٤٠٠٠	١٦٠٣١	٢٣٨٩٦	٦١٣٥	٩٨٧٤١
١٩٥٣	٥٠٠٠٠	١٤٦٥٥	١٢١١٢	٧٦٧٦٧	١٢٤٥٤٥
١٩٥٤	٥٠٠٠٠	١٧٩٢٦	١٢١٦٩	٨٠٠٩٥	١٣٢٤٩٢
١٩٥٥	٥٠٠٠٠	٦٩٥٧	١٤٠٥٩	٧١٠١٦	٢٣٦٠٠٠
١٩٥٦	٥٠٠٠٠	٢٠٣٢١	٣١٨٣	٧٣٥٠٤	٢٦٩٢٩١
١٩٥٧	٥٠٠٠٠	٢٢٩٠٤	٦١٦٣	٧٩٠٦٧	٣٩٧٢٣٣
١٩٥٨	٥٠٠٠٠	٢٧١٦٠	٧٢٨٤	٨٤٤٤٤	٢٩٤٢٤٦
١٩٥٩	٥٠٠٠٠	٢٦٨٧٣	٧٤٢٤	٨٤٢٩٧	٢٩١٧٦٥
١٩٦٠	٥٠٠٠٠	٣٣٧١٤	١٣٣٠١	٩٧٠١٥	٢٨٧١٥٠
١٩٦١	٥٠٠٠٠	٣٥٤١٥	٥٥٤٤	٩٠٩٥٩	٢٤٩٨٤٨

راس المال :

تأسست الشركة برأسمال قدره ٧٠٠٠ جنيه ضوعف فى عام ١٩٤٣ الى ١٤٫٠٠٠ جنيه ثم زيد الى ٥٠٫٠٠٠ جنيه حسب قرار الجمعية العمـــومية غير العادية فى ٥/١١/١٩٥٢ وظل كذلك حتى ١٩٦١ •

صافى الربح :

لقد تأثرت نتائج أعمال الشركة الى حد كبير بالأحداث السياسية التى مرت بالبلاد ، ففى عام ١٩٥١/١٩٥٢ انخفضت أرباح الشركة حتى تحولت الى خسائر جسيمة نتيجة لحريق مكتب الشركة والحوادث التى أثرت على حركة السياحة الا أن الشركة استطاعت خلال وقت قصير أن تغطى خسـائرها وتحقق أرباحا مجزية وصلت فى عام ١٩٥٣ الى ١٢ ألف جنيه • ثم تعرضت الشركة لأزمة أخرى نتيجة لعدوان ١٩٥٦ اذ توقف نشاط الشركة البحـرى فى مكتبى بورسـعيد وبورتوفيق نتيجة لاغلاق قناة السويس وهبوط حركة السياحة ، وأخيرا توقف نشاط الشركة فى أعمال التأمين الخاصة بالشركات الأجنبية التى كانت تمثلها • وقد أدت كل هذه العوامل مجتمعة الى انخفاض صافى أرباح الشركة الى حوالى ثلاثة ألف جنيه فى ١٩٥٦ مقابل ١٤ ألف جنيه فى ١٩٥٥ •

أما نقص أرباح الشركة فى ١٩٦١ فيرجع الى نقص ايرادات الشـــركة من عمولة تذاكر السفر لتزايد نشاط شركة مصر للطيران فى هذا المجال •

الاحتياطات والمخصصات :

نجحت الشركة فى تكوين قدر متزايد من الاحتياطيات والمخصصات وصلت فى عام ١٩٥١ الى ١٣ ألف جنيه أى ما يكاد يعادل قيمة رأس المال وقد استمرت هذه الأرصدة فى التزايد حتى وصلت فى عام ١٩٦١ الى ٣٥٫٥ ألف جنيه أى وصلت الى ما يقرب من ثلاثة أمثالها خلال عشر سنوات ويرجع انخفاض هــذه الاحتياطيات والمخصصات فى ١٩٥٥ الى تحويل مخصص تعويض الموظفين والعمال لشركة مصر للتأمين • وقد كان احتياطى المشروعات الجديدة الذى بدأت الشركة تكوينه من عام ١٩٥٦ والذى وصل فى ١٩٦٠ الى ١٠٫٠٠٠ جنيه من أهم عناصر هذه الاحتياطيات •

رصيد بنك مصر :

أدت خسائر عام ١٩٥٢ الى انخفاض مجمـــوع الموارد الذاتية للشركة انخفاضا كبيرا ولاعادة بناء ما سببه حريق ٢٦ يناير ، احتاجت الشركة الى موارد

أكثر فلجأت أولا الى زيادة رأس المال ثم استكملت احتياجاتها بالاقتراض من بنك مصر ، الذى ظل يمــــدها بالأرصـــــدة الضرورية حتى مرت ظـــروف أزمتى ١٩٥١ ، ١٩٥٦ .

(جنيه مصرى)

السنوات	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧
رصيد بنك مصر	٦٣٧٨	٥٩٧٣٨	٨٦٢٧٠	٦٤٧٩٠
مجموع الموارد الذاتية	٨٠٠٩٥	٧١٠١٦	٧٣٥٠٤	٧٩٠٦٧

ويتضح من الأرقام السابقة أن رصيد بنك مصر المدين قد جاوز مجموع موارد الشركة الذاتية فى عام ١٩٥٦ ، حيث وصلت نسبة الأول الى الثانى ١١٧٪ مما يقف دليلا قويا على مدى اسهام البنك فى تدعيم شركاته فى جميع الظروف ابتداء من الانشاء حتى التوسعات وفى الأزمات .

شركة مصر للفنادق

كان بنك مصر يشعر بضرورة انشاء شركة فنادق مساهمة مصرية جديدة ، تتمصر معها صناعة الفنادق ، وتسعى الى تكوين فئة مهمة من رجال الفنادق وتدريبهم على مزاولة أعمال الفندقة ، والى انشاء عدد من الفنادق فى المدن التى يكثر ورود السياح اليها . وكذلك الفنادق التى تخدم حركة السياحة الداخلية للمصريين .

ثم قامت حكومة الثورة لتولى مرفق السياحة اهتمامها وقد رأت ضرورة زيادة عدد الفنادق فى البلاد وتدعيمها ببناء فندق سياحة عالمى ممتاز . فاستجاب بنك مصر الى هذه الرغبة وبدأ منذ عام ١٩٥٣ التفاوض مع شركة فنادق الهيلتون العالمية . فاتفقا على أن يقوم البنك بانشاء وتأثيث الفندق وأن تقوم شركة الهيلتون بادارته بجانب الاشراف الفنى على تشييده .

وبوضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ قام بنك مصر بانشاء شركة مصر للفنادق فى ١١ مايو ١٩٥٥ لتكون هى هذا الطرف الذى ينشىء ويؤثث الشركة .

غرض الشركة :

تضمن الغرض من انشاء هذه الشركة القيام بانشاء الفنادق والمصايف والمشاتى والحمامات والكازينوهات والمطاعم والمشارب ووسائل التسلية والحدائق وغيرها وتأثيثها واعدادها وادارتها سواء كان ذلك بمعرفتها أو بأن تعهد الى الغير فى الادارة ـ والاشتراك مع الغير والانضمام للشركات والهيئات المماثلة أو الاشتراك فيها .

ومباشرة الأعمال السياحية والمصرفية والمالية والتجارية والصناعية والعقارية المتعلقة بغرض الشركة .

فندق النيل هيلتون :

بدأت الشركة نشاطها بانشاء فندق النيل هيلتون الذى ساهمت فيه الحكومة المصرية بتقديم الأرض المقام عليها الفندق ومساحتها ٢٦٥٠٠ متر مربع بموجب عقد ايجار مدته خمسون سنة مقابل ايجار اسمى قدره جنيه واحد سنويا ، وقد

بدأ العمل فى انشاء الفندق فى ٣٠ مايو ١٩٥٥ واستغرق بناؤه قرابة أربعة أعوام وأفتتح رسميا فى ٢٢ فبراير ١٩٥٩ • ويشتمل الفندق على أربعمائة غرفة للنوم ملحق بكل منها حمامها كما يشتمل على ناد ليلى وحديقة سطح ، هذا عدا المكاتب المخصصة لشركات السياحة والطيران والمحلات التجارية • وبعد استكمال بناء الفندق ، أضيف له حمام سباحة فوصل مجموع تكلفة اقامة الفندق بكل ما فيه الى ثلاثة ملايين من الجنيهات •

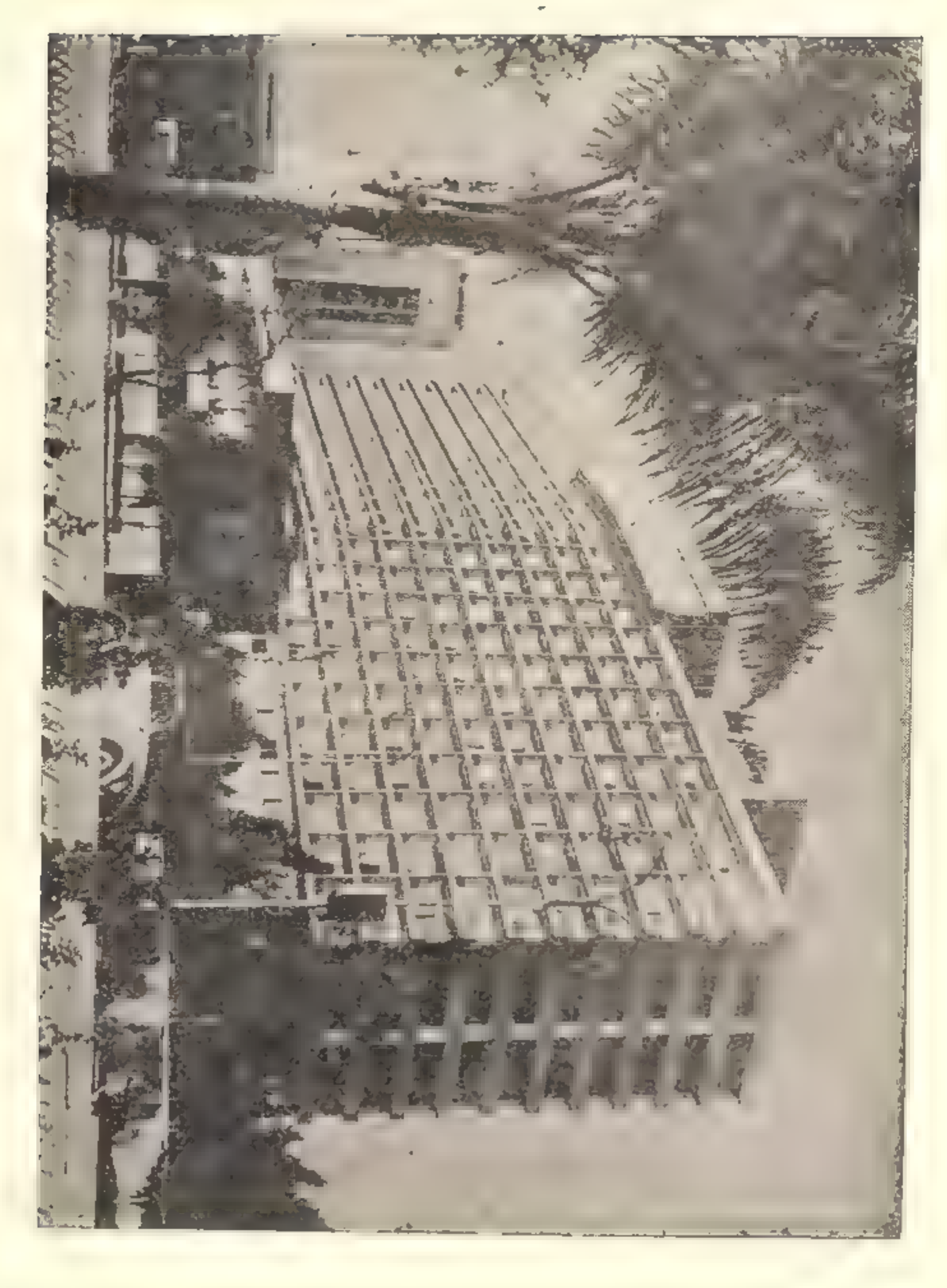
وهذا الفندق مملوك ملكية كاملة لشركة مصر للفنادق التى أبرمت مع شركة فنادق الهيلتون العالمية عقدا مدته عشرون عاما ، تبدأ من تاريخ تشغيل الفندق بمقتضاه تقوم شركة الهيلتون بادارة وتشغيل الفندق واختيار الموظفين اللازمين لتشغيله مع العمل على اختيار عدد من المصريين اللائقين وتدريبهم المران الكافى وتعيينهم فى الوظائف الرئيسية مع العمل أيضا على احلال المصريين محل الأجانب الذين تضطر ادارة الفندق الى تعيينهم عند بدء التشغيل • على أن تتكفل ادارة الفندق بصيانة وتجديد الفندق ومحتوياته من أثاث ومعدات •• الخ • خصما من حساب التشغيل • كما تقوم شركة مصر للفنادق بعمل الدعاية والاعلان للفندق •

أما نصيب شركة مصر للفنادق من ايرادات فندق النيل هيلتون فيمتد على أساس المشاركة فى اجمالى ربح التشغيل بحيث تحصل شركة مصر للفنادق على النسبة الأكبر •

شركة مصر للفنادق

(بالجنيه)

السنة	رأس المال	الاحتياطيات والمخصصات	صافى الربح	مجموع الموارد الذاتية	نصيب الشركة من أرباح الهليتون
١٩٥٨	٢٠٠٠٠٠٠	٣٢٥	—	٢٠٠٠٣٢٥	—
١٩٥٩	٢٠٠٠٠٠٠	٣٤١	٢٢٧٨٣	١٩٧٧٥٥٨	١٠٦٩٥٠
١٩٦٠	٢٠٠٠٠٠٠	٣٤١	١٢٨١٩٨	٢١٢٨٥٣٩	٢٦٣٣٣٢
١٩٦١	٢٠٠٠٠٠٠	٥٩٨١	١٠٤١٤٨	٢١١٠١٢٩	٢٦٢٧٩٤



فندق النيل هيلتون – القاهرة

(بالجنيه)

السنة	مجموع الموارد الذاتية	تكلفة الهيلتون	قرض طويل الأجل	بنك مصر سحب على المكشوف
١٩٥٨	٢٠٠٠٣٢٥	—	٧٠٠٠٠٠	—
١٩٥٩	١٩٧٧٥٥٨	٢٨٤٠٦٦٠	٦٤٧٧٨٧	١٩١٠٢٥
١٩٦٠	٢١٢٨٥٣٩	٢٩٣١٥٨٨	٥٨٣٣٧٢	١٧٥٧٤٥
١٩٦١	٢١١٠١٢٩	٢٩٣٢٥٠٠	٥١٨١٨٢	١١٨٨٨٩

وقد بدأ تشغيل الفندق فى عام ١٩٥٩ وسجل معدل أشغال حجراته فى ذلك العام نسبة ٦٩٪ وهى بداية جد طيبة ، ثم حقق معدل الأشغال هذا زيادة سريعة فاذا به يصل فى عام ١٩٦٤ بعد خمس سنوات من بدء تشغيله الى ٩٣ر٩٪

تطورات الشركة :

ظلت الشركة تتبع بنك مصر حتى عام ١٩٦٠ حينما اتبعت لمؤسسة مصر ، واعتبارا من ديسمبر ١٩٦١ تبعت الشركة المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق ، وحتى ٣٠/٦/١٩٦٤ كانت الشركة تمتلك فندق النيل هيلتون وحده ، ثم ضم اليها اعتبارا من ١/٧/١٩٦٤ الفنادق الآتية :

الكونتننتال ــ كيلوباترة ــ مينا هوس ــ قصر الأهرام بالقاهرة .

سان استيفانو ــ الميداتيرانيه بالأسكندرية .

فندق آمون بأسوان .

فندق الغردقة بالغردقة .

ثم تولت الفنادق التابعة لها فى ١/٧/١٩٦٧ فأصبحت تضم الهيلتون ــ

الكونتننتال ــ كليوباترا ــ كوزموبوليتان بالقاهرة .

الميداتيرانيه بالأسكندرية .

سافوى بأسوان .

التحليل المالى :

أنشئت الشركة فى ١٩٥٥ برأسمال قدره مليون وألف جنيه زيد فى ١٩٥٧ الى ٢ مليون جنيه الا أن تكاليف اقامة فندق النيل هيلتون الذى كان يمثل جل

أصول الشركة الثابتة قد تعدى قيمة رأس المال مما دعا الشركة الى عقد قرض طويل الأجل قيمته ٧٠٠٫٠٠٠ جنيه من الهيئة العامة لمصلحة صـــناديق التأمين والمعاشات ومن شركة مصر للتأمين والمعاشات ومن شركة مصر للتأمين بضمان من الحكومة • كما حصلت الشركة فى عام ١٩٥٩ من بنك مصر على اعتماد بالسحب على المكشوف فى حدود ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه حتى تستكمل مواردها التى وصلت بذلك الى ٢٫٩ مليون جنيه •

وقد بدأت الشركة تحقق أرباحا اعتبارا من عام ١٩٦٠ حيث بلغ معـــدل نصيب الشركة من اجمالى أرباح الهيلتون ٢٦٣ ألف جنيه سنويا خلال الفترة من ١٩٦٠/١٩٦٢ فوصل بذلك صافى ربح الشركة فى عام ١٩٦٠ الى ١٢٨ ألف جنيه وفى عام ١٩٦١ الى ١٠٤ ألف جنيه بما يعادل ٦٫٤٪ ، ٥٫٢٪ من قيمة رأس المال فى السنتين على التوالى •

علاقة الشركة بالحكومة :

اتخذت اهتمام الحكومة بتدعيم هذه الشركة وضمان النجاح لها ، أشكالا مختلفة بدأت بتشجيع الأفراد والهيئات على الاكتتاب فى رأس المال وذلك بضمان حد أدنى لقيمة الكوبون الموزع على المساهمين بنسبة ٥٪ من قيمة السهم • وبالفعل تحملت الحكومة بتغطية الفرق بين ما تتمكن أرباح الشركة من توزيعه ونسبة الـ ٥٪ فى جميع سنوات العجز • كما قدمت الحكومة الأرض المقام عليها الفندق للشركة مقابل ايجار رمزى قدره جنيه واحد سنويا • وأخيرا فقد ضمنت الحكومة الشركة فى سداد قروضها طويلة الأجل •

وفى مقابل هذه الضمانات اتفق على أن تتقاسم الحكومة مع الشركة مناصفة كل ما يزيد من أرباحها الصافية على نسبة ٦٪ من رأس المال المدفوع •

قطاع خدمات التوزيع

شركة بيع المصنوعات المصرية

كان من أثر النهضة الصناعية التى قادها بنك مصر فى البلاد منذ تأسيسه أن نما حجم المنتجات المصرية المتبادلة فى السوق وزاد الطلب عليها فتبلورت لدى بنك مصر فكرة تركيز عرض الصناعات المصرية فى سوق شاملة تجمع شـــتاتها المبعثرة فى ثنايا الواردات الأجنبية • وكان ان أسس شركة بيع المصنوعات المصرية فى ٩ أكتوبر ١٩٣٢ •

وما ان بدأت الشركة نشاطها حتى أثبتت انها كانت من أكبر عوامل الترويج للمصنوعات المصرية عامة ، وعلى الأخص لمنتجات شركات مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، وشركة مصر لنسج الحرير ، وشركة مصر للكتان • أى ان هذه الشركة قد أتت لتتوج نجاح شركات قطاع الغزل والنسيج التى أقامها البنك حيث كانت خير منفذ لمنتجات هذه الشركات ، وقد اتسمت سـياسة شركة بيع المصنوعات المصرية منذ بدايتها باعتدال أسعارها واهتمامها باتساع شبكة فروعها لتغطى جميع مدن وعواصم الوجهين القبلى والبحرى • فقد بدأت الشركة نشاطها فى عام ١٩٣٣ ، بستة فروع زيدت عاما بعد عام حتى وصلت الى ٥٤ فرعا فى عام ١٩٦٠ • وقد امتد نشاط الشركة خارج البلاد حيث أقامت لها فرعين بالسودان بدأ نشاطها اعتبارا من عام ١٩٥٤ •

نشاط الشركة :

يكاد يكون تطور نشاط الشركة منذ بدء نشأتها حتى تأميمها عام ١٩٦١ مرآة صادقة عكست أهم السمات الاقتصادية التى أثرت على مجرى الاقتصـاد المصرى خلال هذه الفترة بمراحله المختلفة •

فخلال فترة ما قبل الحرب حققت مبيعات الشركة زيادة مطردة ، كما استمر تزايد عدد فروع الشركة بمعدلات مستقرة ففى عام ١٩٣٣ بدأت الشركة نشاطها بستة فروع وصلت عام ١٩٣٩ الى ١٦ فرعا • وفى عام ١٩٣٣ بلغت قيمة مبيعات الشركة ٦٨ ألف جنيه ارتفعت فى العام التالى الى ١٧٠ ألف جنيـــه ثم استمرت الزيادة التدريجية حتى وصلت الى ٤٩٠ ألف جنيه فى عام ١٩٣٩ •

شركة بيع المصنوعات المصرية

(جنيه مصرى)

السنوات	قيمة المبيعات جنيه	ربح المتاجرة جنيه	صافى الربح جنيه	معدل الربحيه ٪
١٩٣٥	٢٤٦٧٣٤	٣٢٠٩٣	٣٣٥٠٠	٢٫٣
١٩٤٠	٦٠٧٢٠٣	٥٧٩١٤	٣٠٠٩٧	٩٫٥
١٩٤٥	٦٦٤٤٦٨٩	٣٤٤٣٤٦	١٩٩١٣٩	١٠٫٥
١٩٥٠	٣١٧٨٥٠٠	١٧٩٨٠٠	١٥٣٦٩١	٧٫٢
١٩٥٥	٣١٨٦٠٠٠	٢٤٥٠٣٥	٥٢٩٦١	٣٫٠
١٩٦٠	٥٨٠٨٠٠٠	٣٥٢٤٣٩	١١٧٦٨٥	٣٫٣

ومع نشوب الحرب العالمية الثانية بدأ تعذر الاستيراد واشـــتد مما لاقته البلاد من صعاب فى توفير حاجيات المســتهلكين من مختلف البضـــائع ومن المنسوجات بصفة خاصة فى حين زادت القوة الشرائية لدى بعض الطبقات بسبب وجود جيــوش الحلفــاء ، مما أدى الى ارتفاع الأســعار وقد عكست الفترة من ١٩٤٠/١٩٤٥ رواجا كبيرا فى حجم نشاط الشركة اتسم بزيادة المبيعات زيادة ضخمة وتحقيق أرباح كبيرة سجلت أعلى مستوى لها فى عام ١٩٤٥ حيث وصلت قيمة مبيعات الشركة الى ٦٫٦ مليون جنيه مقابل ٩٥٥ ألف جنيه فى عام ١٩٤١ ، أى ارتفعت الى ما يعادل سبعة أمثالها فى غضون أربعة أعوام بينما ارتفع ربح المتاجرة الى ٣٤٤ ألف جنيه فى عام ١٩٤٥ مقابل ٩٣ ألف جنيه فى عام ١٩٤١ ، ورغم انتهاء الحرب فى ١٩٤٥ فقد امتدت آثارها الى أواخر الأربعينات نتيجة لاستمرار ضيق امكانيات الأسواق العالمية والتجارة الدولية وصعوبة الاستيراد . وذلك فقد شهدت مبيعات الشركة وأرباحها تراجعا طفيفا ولكنها ظلت عند مستوى مرتفع نسبيا كما يتضح من الأرقام التالية :

(جنيه مصرى)

السنة	قيمة المبيعات	ربح المتاجرة	صافى الربح
١٩٤١	٩٥٥٣٢٠	٩٣٨٣١	٥٢٠٦٩
١٩٤٥	٦٦٤٤٦٨٩	٣٤٤٣٤٦	١٩٩١٣٩
١٩٤٨	٤٩٩٨٨٥١	١٩٨٢٥٤	١٤٠٢٠٠

وقد انعكس أثر هذا الرواج على معدل ربحية الأموال الموظفة والمستثمرة فوصل متوسط هذه الربحية خلال الفترة ٤١/٤٥ نسبة ١٠٫٧٪ تراجع بعد الحرب خلال الفترة ١٩٤٦/١٩٤٨ الى ٨٪ • كما شهدت الفترة ١٩٤١/١٩٤٨ زيادة كبرى فى عدد فروع الشركة حيث تضاعف عددها الى ٣٢ فرعا فى عام ١٩٤٨ مقابل ١٦ فرعا فى عام ١٩٤١ •

وقد بدأ تغير الظروف الاقتصادية مع بدء ورود المصنوعات الأجنبية وعودة المنافسة الشديدة من البضائع الخارجية وتغير الظروف التى تواجهها الشركة وسياسة تحديد الأسعار ، ففى عام ١٩٤٧ حددت وزارة التجارة والصناعة نسبة الأرباح فى بعض السلع وخفضت شركة مصر للغزل والنسيج أسعار منتجاتها من الأقمشة القطنية والصوفية بمعدل ٣٠٪ •

الا أن نشاط الشركة لم يتراجع بصورة حدة الا بين عام ١٩٤٩ وعام ١٩٥٥ ويمكن تقسيم هذه الفترة الى مراحل أقصر تميزت كل مرحلة بعوامل انكماشية معينة ففى عام ١٩٤٩ وعام ١٩٥٠ انخفضت مبيعات الشركة حتى وصلت الى ٣٫١ مليون جنيه نتيجة لعودة استيراد الأقمشة الأجنبية المصنوعة من أقطان رخيصة واعراض جمهور المستهلكين عن تسلم أنصبتهم المقررة من الأقمشة الشعبية حسب نظام التوزيع بالبطاقات واقبالهم على الأصناف الأخرى الحرة التى كثر انتاج الشركات المحلية لها بأسعار منخفضة • أما الفترة (١٩٥٢ ، ١٩٥٣) فقد شهدت ركودا واشتد أثر هذا الركود فى تجارة التجزئة نتيجة لعوامل تجمعت فى السوق المصرية شملت (١) ضعف القوة الشرائية بصفة عامة ضعفا حد من المبيعات (٢) انخفاض الأسعار سواء بسبب المنافسة أو بسبب اضطرار بعض التجار الى التخلص من بضائعهم بتضحية لكى يتمكنوا من الوفاء بالتزاماتهم (٣) بقاء نظام تحديد نسبة الربح فى كثير من الأصناف واستمرار معاناة السوق من بعض القيود التى تخلفت من الحرب كالتسعير الجبرى وتحديد نسب الربح وقد أجمعت هذه العوامل لتؤدى الى انخفاض أسعار مبيعات الشركة ، وانخفاض قيمة مبيعاتها الى ٢٫٩ مليون جنيه فى عام ١٩٥٣ • كل هذا فى الوقت الذى ظلت فيه الأعباء والنفقات على مستوى عال بحكم التشريعات التى وضعت لرفع مستوى معيشة العمال والموظفين مما أدى الى انخفاض ربح المتاجرة للشركة الى ٢٤٫٧ ألف جنيه ، وصافى ربح الشركة الى ١٤٫٤ ألف جنيه فى عام ١٩٥٣ • وقد بلغ من حدة هذا الركود أن معدل ربحية الأموال الموظفة والمستثمرة لم يتعد ٠٫٨٪

فى ١٩٥٢ • أما خلال عامى ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ فقد بدأ تحسن الأسعار وتحسنت أرباح الشركة نسبيا الا أن حجم المبيعات ظل ضعيفا •

وقد جاءت سياسة مواجهة الشركة لهذه الظروف الصعبة فى شكل ترويج المبيعات عن طريق التيسير للعملاء للبيع لهم بالتقسيط ، فبدأت زيادة المبيعات تأخذ شكلا مستمرا حتى وصلت المبيعات فى عام ١٩٥٧ الى ٥ر٣ مليون جنيه • وكان لهذه السياسة الفضل فى اطراد تقدم مبيعات وأرباح الشركة حتى عام ١٩٦١ •

التحليل المالى :

راس المال :

تأسست الشركة فى عام ١٩٣٢ برأسمال قدره ٥٠٠٠ جنيه زيد على دفعات متتالية فى بدء نشاط الشركة حتى وصل الى ٨٠٠٠٠ر٨٠ جنيه فى ١٩٣٧ ثم زيد فى أواخر الحرب فى عام ١٩٤٤ الى ١٠٠٠٠٠ر١٠٠ جنيه ثم ضوعف فى عام ١٩٥١ الى ٢٠٠٠٠٠ر٢٠٠ جنيه ثم زيد فى ١٩٥٨ الى ٥٠٠٠٠٠ر٥٠٠ جنيه وظل كذلك حتى الحاق الشركة بالمؤسسة المصرية العامة للسلع الاستهلاكية فى نوفمبر ١٩٦١ •

شركة بيع المصنوعات المصرية

السنوات	رأس المال جنيه	صافى الربح جنيه	الاحتياطيات والمخصصات جنيه	مجموع الموارد الذاتية جنيه	مجموع الميزانية جنيه	نسبة الموارد الذاتية إلى مجموع الميزانية ٪
١٩٣٥	٢٥٠٠٠	٣٣٥٠	٣٢١	٢٨٦٧١	١٤٤٤٤٨	١٩,٨
١٩٤٠	٨٠٠٠٠	٣٠٠٩٧	٣١٥٢٢	١٤١٦١٩	٣١٤٦٢٨	٤٥
١٩٤٥	١٠٠٠٠٠	١٩٩١٣٩	٦٥٦٦٩٦	٩٥٥٨٣٥	١٨٨٩٦٨٦	٥٠,٥
١٩٥٠	١٠٠٠٠٠	١٥٣٦٩١	١٠٧٧٥١٦	١٣٣١٢٠٧	٢١١٥٣٢٢	٦٢,٩
١٩٥٥	٢٠٠٠٠٠	٥٢٩٦١	٩٩٩٣٩١	١٢٥٢٣٥٢	١٧٢٧٥٧٢	٧٢,٤
١٩٦٠	٥٠٠٠٠٠	١١٧٦٨٥	١١٣٦٥٧٤	١٧٥٤٢٥٩	٣٥١٦٤٠١	٥٧,٤

صافى الربح :

حققت الشركة منذ بدء نشأتها نتائج طيبة انعكست على مستوى أرباحها • فبلغ صافى الربح فى أول عام لها مبلغ ١٢٠٩ جنيه بنسبة ١٢٪ من رأس المال •

وقد زادت هذه الأرباح تدريجيا حتى وصلت فى ١٩٣٩ الى ١٧١٠٠ جنيه بنسبة ٢١٪ من رأس المال •

ومع نشوب الحرب سجلت هـذه الأرباح زيادات ضـخمة فتضاعفت من عام الى آخر حتى سجلت فى عام ١٩٤٥ رقما قياسيا بلغ ٢٠٠ ألف جنيه تقريبا بما يعادل مثلى قيمة رأس المال • ثم تراجعت هذه الأرباح ببطء فيما بين عام ١٩٤٦، وعام ١٩٤٩ ولكنها ظلت تعكس معدل ربحية مرتفعا بلغ متوسطه خـلال الفترة من ١٩٤٦/١٩٥٠ نسبة ١٤٠٪ من قيمة رأس المال •

ومع ركود نشاط الشركة فيما بين ١٩٥٢/١٩٥٥ انخفضت أرباحها الى أدنى مستوى لها حيث وصل متوسط نسبة صافى الربح الى رأس المال خلال هـذه الفترة ١٦٪ ولكن هذه الأرباح لم تلبث أن عادت الى مستواها المرتفع اعتبارا من عام ١٩٥٦ فسجل متوسط معدل الربح الى رأس المال خلال الفترة ١٩٥٦/١٩٦٠ نسـبة ٨٠٪ •

وعلى ذلك فباستثناء الفترة من ١٩٥٢/١٩٥٥ التى انحصرت فيها أرباح الشركة الى ١٢٫٧ ألف جنيه سنة ١٩٥٢ والى ١٤٫٤ ألف جنيه سنة ١٩٥٣ ، عكس تاريخ الشركة معدلات ربحية مرتفعة جدا •

الاحتياطيات والمخصصات :

ساعد ارتفاع مسـتوى أرباح الشركة على استمرار تراكم وتجميع احتياطيات ومخصصات وصلت فى عام ١٩٥٠ الى ١٫٠٧ مليون جنيه بما يزيد على عشرة أمثال قيمة رأس المال بعد عمر لم يتعد سبعة عشر عاما من تاريخ الشركة • وقد تعرضت هذه الاحتياطيات خـلال الفترة ١٩٥١/١٩٥٣ للسحب عليها نتيجة لاستخدام الشركة لاحتياطى هبوط الأسعار لدرء أثر انخفاض أسعار هـذه الفترة ، كذلك لاستخدامها احتيـاطى موازنة الكوبون • فانخفضت هـذه الاحتياطيات الى ٨٦٠ ألف جنيه فى عام ١٩٥٣ ولكنها لم تلبث أن استأنفت تزايدها السريع حتى وصلت الى ١٫١٣ مليون جنيه فى عام ١٩٦٠ •

وبذلك فقد حققت جملة الموارد الذاتية للشركة نمـوا سريعا وهائلا حتى أصبحت تمثل المصدر الرئيسى لتمويل أصول الشركة حيث بلغت نسـبتها الى مجموع الميزانية ٧٢٫٤٪ فى عام ١٩٥٥ •

وكان بنك مصر مصدر تمويل هام للشركة خلال السنوات الأولى من انشائها وحتى عام ١٩٤٠ ، يوم لم تكن موارد الشركة الذاتية قد نمت بقدر كاف حيث كان أمام الشركة برنامج كبير للتوسعات • وكذلك اضطرت الشركة خلال هذه الفترة الى الاعتماد على بنك مصر فى تمويل شطر كبير من أصـــولها ويدل على ذلك مقارنة مجموع الموارد الذاتية للشركة برصيدها المدين لدى بنك مصر خـلال السنوات الأولى •

(جنيه مصرى)

السنة	١٩٣٣	١٩٣٥	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٤٠
موارد الشركة الذاتية	١١٢٠٩	٢٨٦٧١	٩٦٧١٥	١٠٤٠٢٠	١٤١٦١٩
رصيد بنك مصر المدين	٨٦٩٢	١٥٠٧٣	٥٣٧٠٧	٦٢٢٦٥	١٠٥٥٤
نسبة ٢ : ١	٪٧٧,٥	٪٥٢,٥	٪٥٥,٥	٪٥٩,٨	٪٧,٤

القطاعات الاقتصادية الاخرى

مطبعة مصر

كانت مطبعة مصر أولى الشركات التى قام بنك مصر بتأسيسها ، اذ تأسست فى مايو عام ١٩٢٢ براس مال قدره ٥٠٠٠ جنيه مصرى ، زيد تدريجيا الى أن بلغ ٥٠ ألف فى عام ١٩٢٦ ، وهو رأس مالها عند التأميم •

وكان الغرض الأول من انشائها أن تقوم بخدمة البنك وشركاته ، وأن تختص بتوريد جميع المطبوعات التى يحتاج اليها • وقد رؤى عند تأسيس الشركة تزويد ورشها بأحدث الآلات من مختلف الأنواع ، وقد استمرت الشركة فى اتباع هذه السياسة ، فأدخلت بصفة مستمرة فى ورشها كل جديد مبتكر من الآلات ، بحيث أصبحت شركة مطبعة مصر من أولى مطابع القطر ، وتقوم بتشغيل جميع أنواع المطبوعات ، ويضارع انتاجها كبرى المطابع فى الخارج •

وبهذا التطور المستمر ، أمكن لمطبعة مصر مواجهة طلبات الخارج علاوة على طلبات بنك مصر وشركاته ، فتقوم بتوريد كثير من مطبوعات الهيئات الحكومية والشركات الصناعية والتجارية الكبرى والعملاء ، وذلك بعد أن اختصت فى بعض أنواع المطبوعات التى لا تكاد أن تنافسها فيها مطابع أخرى ، نذكر منها الأسهم والسندات والشيكات والمطبوعات المستمرة للآلات الحاسبة، كما اختصت بأنواع التجليد المستحدثة • ولقد اشتهرت مطبعة مصر باخراجها للكتب الأدبية والعلمية ، فتقوم بطبع المؤلفات لكثير من دور النشر بالقاهرة وغيرها • ولهذا فقد كان لمطبعة مصر أثر فعال فى رفع مستوى الطباعة بمصر بما أدخلته من تجديدات مستمرة فى نواحى نشاطها •

وقد افتتحت المطبعة فرعا بالخرطوم فى عام ١٩٥٥ ، يقوم بطبع الصحف والمجلات والكتب والمطبوعات التجارية ، وقد أحرز الفرع نجاحا كبيرا ، فأسندت اليه الهيئات الحكومية بالسودان والشركات الكبرى مطبوعاتها لثقتها فى استعداد الفرع الذى ساهم مساهمة فعالة فى رفع مستوى الطباعة بالسودان • وفى عام ١٩٥٧ رأت الشركة ــ بعد أن بلغت استثماراتها فى فرع الخرطوم ٩٠ ألف جنيه تقريبا ــ تدعيما له وتوسيعا فى نشاطه واشراك اخواننا السودانيين ــ تحويله

الى شركة مصرية سودانية يكون لمطبعة مصر فيها الأكثرية ـ وقد تم فعلا فى ابريل سنة ١٩٥٨ تأسيس الشركة تحت اسم « مطبعة مصر (سودان) » برأس مال قدره ١٠٠ ألف جنيه ساهمت فيه مطبعة مصر بمبلغ ٦٠ ألف جنيه •

تطور رأس المال والاحتياطيات والسندات خلال الفترة من ١٩٥٢/١٩٥٨ •

(١٠٠٠ جنيه)

السنة	رأس المال	السندات	الاحتياطيات والمخصصات
١٩٥٢	٥٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	١٢٩,٣٣٥
١٩٥٣	٥٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	١٣١,٥٣١
١٩٥٤	٥٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	١٣٢,١٥٦
١٩٥٥	٥٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٨٦,٠٥٠
١٩٥٦	٥٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٨٨,٤٣٤
١٩٥٧	٥٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٩٤,٤١٤
١٩٥٨	٥٠,٠٠٠	١١,٥٠٠	١٠٦,٦٠٤

* تشمل : احتياطى قانونى ، احتياطى ضرائب وطوارىء ، مخصص للموظفين والعمال ، احتياطى اصلاح وتجديد الآلات ، مخصص استهلاكات استثنائية ، احتياطى هبوط الاسعار ، احتياطى عام •

ويتضح من (الأرقام المتاحة) السابقة أن شركة مطبعة مصر قد بلغ نشاطها شوطا كبيرا مكنها من تدعيم مركزها بتكوين الاحتياطيات والمخصصات اللازمة لمقابلة الأغراض المختلفة حتى بلغ مجموعها ١٠٦٦٠٥ جنيها فى عام ١٩٥٨ • وقد تمكنت من أن تحقق رسالتها فتضاعف انتاجها اذ بلغ ٢٨٨٥٧٨ جنيها فى عام ١٩٥٨ ، بعد أن كان ١٤٩٦٧٤ جنيه فى سنة ١٩٥٢ •

وقد استمرت رعاية بنك مصر المادية والأدبية لمطبعة مصر منذ انشائها وحتى تأميمها ، حتى بلغت قيمة القروض والاعتمادات المصرح بها للشركة فى عام ١٩٦١ مبلغا يزيد عن ٣٠٠٨١٤ جنيه ، تشمل جميع أنواع القروض الممنوحة للمطبعة (قروض بدون ضمان مادى) ـ قروض بتأمين كمبيالات ـ فتح اعتمادات مستندية وسداد رسوم الاستيراد ومصاريف التخليص على البضاعة والشحن ـ قروض بضمان بضائع ـ وخطابات ضمان محلية وخارجية) ، هذا بجانب مبلغ ٣١ ألف جنيه اعتماد بالحساب الجارى لمقابلة المطلوبات العاجلة كما بلغت قيمة

القروض الممنــوحة لمطبعة مصر / الســودان ـ فى نفس التاريخ ـ حــوالى ٨٠ ألف جنيــه .

وتولى الشركة موظفيها وعمالها كل عنايتها ، فزاد عددهم من ٣٦٢ عام ١٩٥٢ حتى أصبح ٤٥٢ فى عام ١٩٥٨ ، وارتفعت مرتباتهم خلال هذه المدة حيث كانت ٤٣٢٥٦ جنيها فى عام ١٩٥٢ فأصبحت ٦٨٠٨٨ فى عام ١٩٥٨ ، وبذلك تكون نسبة الزيادة فى عدد الموظفين والعمــال وكذلك مرتباتهم ٥٠٪ تقريبا . وقد تحملت المطبعة بمصاريف خدمة طبية لموظفيها وعمالها وبمصاريف ألعاب رياضية بلغت فى مجموعها حوالى ٢٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٥٨ .

شركة مصر لاعمال الاسمنت المسلح

تعتبر هذه الشركة حجرا أساسيا وركيزة هامة فى العمل على التطور العمرانى والصناعى ، ولذلك فقد عبر بنك مصر بانشائه لهذه الشركة عن نظرة بعيدة المدى فى تقديره واسهامه فى تنمية الاقتصاد القومى اذ بجانب أسهام هذه الشركة فى تنفيذ العديد من أعمال البناء والتشييدات فى الداخل ، فقد ساهمت بدور ملموس فى تشييد واستكمال شركات البنك ذاته ، هذا بخلاف ما أنجزته فروع الشركة فى الخارج من أعمال ضخمة كانت مصدرا لجلب الوفير من العملات الأجنبية للبلاد .

اغراض الشركة واهدافها :

تأسست الشركة فى ٢٢ يونيه عام ١٩٣٨ . بغرض القيام بأعمال البناء بمفردها أو بالاشتراك مع الغير . كذلك فى صنع الطوب والبلاط والأنابيب وغير ذلك من مواد البناء التى يدخل فيها الأسمنت المسلح .

وقد كانت سياسة الشركة منذ أن أنشئت أن تدخل الى مصر كل ما هو مستحدث وجديد فى أعمال الانشاءات الخرسانية على اختلاف أنواعها ، كما أخذت على عاتقها النهوض بالأعمال الهندسية المدنية مسايرة للتطور العالمى فى هذا المضمار. وتحقيقا لهذه الأهداف عملت الشركة على اعداد هيئة فنية ممتازة ويمكن الاعتماد عليها فى مباشرة تصميم وتنفيذ مثل هذه الأعمال .

وبفضل مجهودات الشركة وسعيها الدائب نحو كل جديد لخدمة الاقتصاد القومى نرى أنها كانت صاحبة مشروع خزانات المياه العالية بالخرسانة المسلحة بطريقة خاصة أدت الى وفر نسبته ٣٠٪ من التكاليف الأصلية لمثل هذه الخزانات مما أدى الى تعميم هذا المشروع فى جميع أنحاء الجمهورية . كما كانت شركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح أول شركة أدخلت فى بداية الخمسينات صناعة الخرسانة « السابقة الاجهاد » فى مصر واستخدمتها على نطاق واسع ، وتعتبر خزانات الزيت الخام من الخرسانة السابقة الاجهاد ، التى أنشأتها شركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح الأولى من نوعها فى مصر ، اذ كان الزيت الخام يخزن قبل ذلك فى خزانات من الحديد .



منظر عام لمحطة كهرباء السد العالى أثناء تركيب قواعد التربينات
تنفيذ شركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح



وكانت هذه الشركة أولى الشركات بالشرق الأوسط التى أدخلت استعمال الخرسانة فى الطرق وأرضيات المصانع وذلك منذ عام ١٩٣٨ وهى تقوم منذ ذلك الحين بانشاء طرق خرسانة ورصف الأرضيات الخرسانية مسترشدة بكل تحسين فنى وعملى يدخل فى صناعتها فى الخارج .

فروع الشركـــة :

كان من أغراض قيام الشركة « التصميم والقيام بالانشاءت من الأسمنت المسلح فى الـ ج.ع.م. والدول المجاورة . ولذلك امتد نشـــاط الشركة الى الخارج فى الدول العربية حيث افتتحت لها فرعين فى السودان والمملكة العربيـــة السعودية . وقد قام هذان الفرعان بتنفيذ العديد من محطات القوى الكهربائية ومحطات المياه وخزانات المياه العالية فى عدد من بلدان السودان والسعودية ، كما قامت الشركة بتصميم وتنفيذ مصانع للأسمنت فى السودان والسعودية والعراق وقد تعددت فروع الشركة فى الخارج حاليا بحيث أصبحت تضم فروعا فى السودان والعراق والكويت وليبيا .

ومن دواعى الفخر أن كافة الأعمال التى قامت بها الشركة فى الخارج قد حازت اعجاب وتقدير كل المشتغلين فى عالم الهندسة حتى أصبحت بحق عنوانا للشركة المصرية الصميمة التى تقدر مسئوليتها وتحافظ على مســـتواها الفنى العـــالى .

نشاط الشركة :

يشمل نشاط الشركة فرعين :

١ ـ صناعة المنتجات الخرسانية وهذه تمثل نسبة بسيطة من نشاط الشركة وأن كان لها أهميتها لشدة الطلب عليها فى الأسواق المحلية . اذ تستوعب السوق المحلية جميع المنتجات الخرسانية التى تنتجها مصانع الشركة .

٢ ـ مقاولات عامة للبناء وعلى الأخص المبـــانى بالخرســـانة المسلحة ، والخرسانة السابقة الاجهاد ، وقد كان للسمعة الحسنة التى حصلت عليها الشركة لدى جميع الأوساط بالاضافة الى رخص أسعار منتجاتها آثارها فى زيادة أعمال المقاولات التى ترسو على الشركة ، ففى عام ١٩٥٢ كانت قيمة الأعمال التى رست على الشركة ٨٤٠ ألف جنيه ارتفعت فى عام ١٩٥٨ الى ٣ر١٥ مليون جنيـــه . وحاليا تقدر جملة حجم الأعمال المسندة الى الشركة بحوالى ٣٥ مليون جنيه ..

ولمقابلة الزيادة المطردة فى حجم أعمال الشركة ، دأبت الشركة على ادخال كافة التحسينات والتجديدات على العدد والآلات المملوكة لها وتمتلك الشركة حاليا أحدث المعدات والآلات الميكانيكية والأجهزة والمعامل اللازمة لأعمال الانشاءات الى الاختبارات المختلفة .

اهم الاعمال الانشائية التى قامت الشركة بتنفيذها :

أولا : المصانع : ١ — قامت الشركة بتعميم وانشاء معظم الأعمال الانشائية فى مصانع الغزل والنسيج التابعة لشركات بنك مصر . كما شاركت فى انشاء مصانع عدد من شركات الغزل والنسيج بالأسكندرية وأيضا الشركة العامة لمنتجات الجوت « بلبيس » .

٢ — قامت الشركة أيضا بتصميم وتنفيذ عدد كبير من مصنع الأسمنت مع ما يتبع ذلك من مبانى الأفران والمداخن وصوامع الأسمنت وأحواض الرى .

٣ — كما قامت الشركة بتصميم وتنفيذ أنواع أخرى متنوعة من المصانع كبعض مصانع الكيماويات والسيارات والكاوتشوك ومصنع عربات السكك الحديد .

ثانيا : محطات القوى الكهربائية — قامت الشركة بتصميم وتنفيذ الأعمال الانشائية لعدد من محطات القوى الكهربائية مع ما يتبع ذلك من أبراج التبريد والمداخن وخزانات الوقود وما الى ذلك وكان من أهم هذه المحطات فى الجمهورية العربية المتحدة محطة القوى الكهربائية لمصانع شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ومحطة كهرباء جنوب القاهرة بحلوان ، ومن مفاخر الشركة قيامها بتنفيذ محطة كهرباء السد العالى بأسوان التى تعتبر أكبر محطة قوى كهربائية مائية بالشرق الأوسط وما يتبعها من اقامة محطات محولات كهرباء بملوى وسمالوط والمنيا ومغاغة وبنى سويف ضمن مشروع خطوط كهرباء السد العالى .

ثالثا : محطات المياه : قامت الشركة بتصميم وتنفيذ عدد من محطات المياه مع ما يتبع كل منها من مروقات وخزانات للمياه الرائقة وأحواض الترسيب وما الى ذلك . ومن أهم هذه المحطات بالداخل محطة مياه بمصنع شركة مصر للغزل

والنسج الرفيع بكفر الدوار ، ومحطة مياه بمصنع شركة مصر للحرير الصناعى وأخرى بشركة مصر حلوان للغزل والنسيج ، ثم محطة مياه الأسكندرية ومحطة مياه شمال القاهرة بشبرا .

رابعا : صممت الشركة ونفذت حوالى ثلاثين خزانا من خزانات المياه العالية فى أنحاء متفرقة من الـ ج.ع.م. والمملكة السعودية والسودان .

خامسا : قامت الشركة بتصميم وتنفيذ عدد كبير من الورش والجراجات والمخازن من أهمها الورش الرئيسية للقوات البحرية وورش الأشغال والصيانة لادارة الأشغال العسكرية .

سادسا : صممت الشركة ونفذت حوالى أربعين خزانا للمازوت والنفط الخام من الخرسانة المسلحة والخرسانة السابقة الاجهد تتراوح سعتها بين ١٠٠ طن ، ٨٠٠ طن ، وذلك فى أنحاء متفرقة من الـ ج.ع.م. والسودان .

سابعا : قامت الشركة بتنفيذ الكثير من المنشآت الرياضية وحمامات السباحة ومن أهم هذه المنشآت مدرجات ستاد القاهرة .

ثامنا : قامت الشركة بانشاء حظائر طائرات شركة مصر للطيران كما قامت بانشاء عدد من القواعد للكابلات الهوائية والكهربائية .

رأس المال :

تأسست الشركة برأسمال قدره ٦٠٠٠ جنيه وقد شارك فى الاكتتاب فى رأس المال مع بنك مصر شركة بورتلاند طرة وأسمنت بورتلاند حلوان . وقد زيد رأس مال الشركة بعد ذلك على دفعات خلال الأربعينات حتى وصل الى ١٠٠٫٠٠٠ جنيه فى ١٩٤٨ ثم زيد مرة أخرى فى عام ١٩٥٦ الى ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه وظل كذلك حتى ١٩٦٢ .

شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت

شملت برامج بنك مصر لتصنيع البلاد واستغلال الخامات المحليـــة اقامة الصناعة الكيماوية ومن فروعها صناعة الزيوت وصناعة الصابون ، ومن جهـة أخرى فان صناعة الزيوت كانت تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة الصـــناعات الأساسية القائمة على استغلال القطن وذلك بعصر بذرة القطن المتخلفة من عملية الحليج .

وقبل قيام شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت كان هناك عدد من معاصر الزيوت فى القطر المصرى . الا أن أغلبها كان مملوكا للأجانب ، كما كان هنــاك متسع لايجاد معاصر أخرى مجهزة بأحدث المعدات لعصر أقصى ما يمكن عصره فيها من بذرة وخلافه .

اغراض الشركة واهدافها :

تأسست الشركة فى ٧ نوفمبر عام ١٩٣٧ . لتسد جزءا من حاجة البلاد من الزيوت النباتية ومشتقاتها ، وانتاج الكسب من قشرة بذرة القطن لغرض تصنيعه علفا لزيادة الثروة الحيوانية بالبلاد ثم استغلال ما يتخلف من عملية تكرير الزيت الخام من ترسيبات تشمل مادة « السوب ستوك » التى تدخل فى تصــنيع الصابون ، ومادة الاستيارين « التى تدخل فى تصنيع المسلى النباتى والصابون ».

مصانع الشركة :

بدأت الشركة نشاطها بمصنع لعصر الزيوت فى بنى قره بمديرية أسيوط ثم تبعته بمصنع المنصـــورة الذى أنشىء فى عام ١٩٤٠ . وقد واصلت الشركة جهودها فى تجهيز مصانعها بكل مستحدث من آلات العصير لتحقيق كفاية أعلى فى الانتاجية . كما أقامت الشركة مصنعا لعلف الحيوان بجوار معصرتها ببنى قره وجهزته بأحدث الآلات لانتاج العلف المكعبات . وتعتمد وزارة التموين اعتمادا كليا فى تموين المناطق المحيطـــة بمعاصر الشركة على ما تنتجه هذه المعاصر من الزيوت والكسب .

وفى عام ١٩٥٦ امتد نشاط الشركة ليشمل صناعة تعطين الكتان وانتاج زيت

بذرة الكتان ، حيث قامت الشركة فى ذلك العام بشراء مصنع الكتان ومعصرة القيراطين من شركة مصر للكتان التى كانت فى دور التصفية . وقد استخدمت معصرة القيراطين لاجراء تجارب انتاج زيت « بذرة عباد الشمس » . بينما جهزت الشركة مصنع الكتان بأحدث الآلات والعدد والمعاطن التى جعلت منه مفخرة المصانع فى الشرق الأوسط لما تنتجه من أصناف حازت رضاء الغزالين فى أسواق دول الغرب .

نشاط الشركة :

يتوقف حجم النشاط السنوى للشركة على مقدار ما تخصصه لها وزارة التموين سنويا من البذرة ، وتقوم وزارة التموين بتوزيع المحصول السنوى للبذرة على المعاصر الموجودة وفقا للطاقة الانتاجية لكل معصرة ، مما يعنى تأثر الحصة السنوية لكل معصرة بحجم المحصول الكلى للقطن والبذرة من جهة وحجم توسيعات الصناعة عامة من جهة أخرى . وخلال الفترة ١٩٥٣/١٩٦١ بلغ متوسط نسبة كمية البذرة المعصورة لدى شركة مصر الى اجمالى كمية البذرة المعصورة فى القطر ٤٫٦٪ .

المتوسطات السنوية للانتاج والانتاجية والمبيعات

السنوات	كمية البذرة المعصورة بالأردب	إنتاج الزيت الخام بالطن	إنتاج الكسب بالطن	متوسط إنتاجية أردب البذرة		قيمة المبيعات بالجنيه
				من الزيت (كيلو)	من الكسب (كيلو)	
٤٠/٤٤	٢٣٣٨١٩	٤٢٠٤	٢٠٨٦٩	١٧٫٩	٨٩	٢٦٦٦٠٥
٤٥/٤٩	٢٤٣٣٧٩	٥١٤٠	٢٣٧٠٧	٢١٫١	٩٧	٤٥٢٥٩١
٥٠/٥٤	٢٣٢٤٠٨	٤٨٥٢	٢٥٨١٧	٢٠٫٨	١١١	٤٢٠٧٣٩
٥٥/٥٨	٢٣٨٩٣٨	٤٧٤٠	٢٤٤١٥	١٩٫٨	١٠٢	٤٢٩٨٦٢

ويلاحظ من الجدول السابق أن حجم نشاط الشركة خلال الفترة من ١٩٤٥/١٩٤٩ قد تميز بارتفاع نسبى سواء فيما يتعلق بكمية انتاج الزيت وانتاجية أو قيمة المبيعات وقد ارتبط تتابع هذه الظواهر باطراد نمو كمية البذرة المعصورة لدى الشركة خلال الفترة من عام ١٩٤٤/١٩٤٥ ، ١٩٤٩/١٩٥٠ .

وخلال الفترة ١٩٥٢/١٩٥٣ ــ ١٩٥٧/١٩٥٨ كان هناك تعادل بين معــدل اتناجية أردب البذرة من الزيت فى كل من الشركة والمتوسط العام لجميع معاصر بذرة القطن ، اذ بلغ متوسط هذه الاتناجية ٢٠ر كيلو زيت لأردب البذرة فى كل منهما • فى حين فاقت اتناجية أردب البذرة من الكسب فى شركة مصر للزيت المعدل العام بكثير ، فسجلت خلال نفس الفترة (١٩٥٣/١٩٥٨) ١٠٢ كيلو كسب لأردب البذرة فى شركة مصر لتجارة الزيوت مقابل ٩٤ كيلو كسب لأردب البذرة المتوسط العام لمعاصر الجمهورية •

التحليل المالى :

تأسست الشركة برأسمال قدره ٣٠٠٠٠ر٣٠ جنيه زيد بعد عشر سنوات فى عام ١٩٤٧ الى ٧٥٠٠٠ر٧٥ جنيه ثم ظل كذلك حتى عام ١٩٦١ • وقد سجلت أرباح الشركة تغيرات مستمرة بين عام وآخر ارتبطت بتغير مستوى النشاط الســنوى الا انه اذا أخذنا متوسطات عامة نجد أن هذه الأرباح قد عكست نموا مطــردا باستثناء الفترة ١٩٥٦/١٩٥٧ ــ ١٩٥٨/١٩٥٩ • الذى أدى الى انخفاض الأرباح فيها نتيجة لاشتغال الشركة بنشاط الكتان والذى حمل الشركة خسائر كبيرة •

(جنيه مصرى)

السنوات	٤١/٤٤	٤٥/٤٩	٥٠/٥٤	٥٥/٥٩	٥٩/٦٠	٦٠/٦١
متوسط الربح السنوى	٢٠٩٥٠	٣٠٥١١	٣٠٣١٤	٢٦٦٦٨	٤٩١٥١	٥١٠٠٩

(جنيه مصرى)

السنوات	رأس المال (١)	الاحتياطيات والمخصصات (٢)	صافى الربح (٣)	مجموع الموارد الذاتية (٤)	مجموع الأصول (٥)	نسبة فى المائة ٤ : ٥
٤٥/٤٦	٧٥٠٠٠	٢٤٨٧٣	٢٥٥٠٣	١٢٥٣٧٦	٢١٤٦٦٤	٥٨,٤
٤٨/٤٩	٧٥٠٠٠	١٣٦٧٩٤	٣٨٢٠٧	٢٥٠٠٠١	٣٤٨٤٠٣	٧١,٧
٥١/٥٢	٧٥٠٠٠	١٧٢٢٩٩	٢٧٤٦٨	٢٧٤٧٦٧	٣٥٧٩٥٥	٧٦,٧
٥٤/٥٥	٧٥٠٠٠	٢٠٢٠٩٣	٣٠٢٥١	٣٠٧٣٤٤	٣٨١٠١٧	٨٠,٦
٥٧/٥٨	٧٥٠٠٠	٢١٥٧٩٦	٢٣٥٦٣	٣١٤٣٥٩	٤٧١٥٤٢	٦٦,٦
٦٠/٦١	٧٥٠٠٠	٢٤٨٦٣٩	٥١٠٠٩	٣٧٤٦٤٨	٥٨٣١٤٢	٦٤,٢

ورغم عدم انتظام نمو أرباح الشركة فقد نجحت فى تجنيب مبالغ متزايدة من هذه الأرباح غذت بها احتياطياتها ومخصصاتها التى وصلت فى عام ١٩٥٨/٥٧ الى ما يعادل ثلاثة أمثال قيمة رأس المال ، ثم تابعت هذه الاحتياطيات والمخصصات زيادتها من بعد حتى قربت من ٢٥٠ ألف جنيه فى ١٩٦١/١٩٦٠ •

وبفضل نمو هذه الاحتياطيات نمت جملة موارد المشروع الذاتية اذ تضاعف حجمها بين ١٩٤٦/١٩٤٥ ، ١٩٤٩/١٩٤٨ • ثم استمرت فى الزيادة التدريجية حتى وصلت الى ٣٧٥ ألف جنيه بما يعادل خمسة أمثال رأس المال فى ١٩٦١/١٩٦٠ •

وقد تزايدت أهمية هذه الموارد الذاتية بالنسبة لجملة أصول الشركة حتى تعدت ٨٠٪ من مجموع الميزانية فى ١٩٥٥/١٩٥٤ ، ومع توسيعات الشركة منذ عام ١٩٥٦ نتيجة لشراء مصنع الكتان ومعصرة القيراطين زاد اعتماد الشركة على مصادر التمويل الخارجية وبصفة خاصة على بنك مصر ، فتراجعت بذلك نسبة الموارد الذاتية الى جملة أصول الشركة فى حين بلغ الرصيد الدائن لبنك مصر فى عام ١٩٦١/١٩٦٠ مبلغ ١٢١ ألف جنيه من مجموع خصوم الشركة •

الشركة العقارية المصرية

تأسست الشركة فى عام ١٨٩٦ برأسمال انجليزى وادارة انجليـزية وكان الغرض من انشائها القيام بجميع الأعمال العقارية ومن أهمهـا شراء الأراضى الصالحة للزراعة واستصلاحها واستغلالها واعادة بيعها لزيادة الرقعة المنزرعة فى البلاد من جهة ولنشر الملكيات الزراعية بين صغار المزارعين من جهة أخرى •

تطورات الشركة :

لعبت الشركة فى بدء حياتها دورا هاما فى استصلاح مساحات واسعة من الأراضى القابلة للزراعة فى جهات متعددة من القطر المصرى واستغلتها وباعتها • ولكنها قامت منذ عام ١٩٢٠ ببيع كل أملاكها وانحصر عملها فى تسوية مديونيتها وسداد الفوائد المستحقة عليها ، ودخلت الشركة فى دور التصفية الا أن ايرادات الشركة بدأت تنتظم عند بوادر أزمة ١٩٣٠ ، وانخفضت مديونيتها انخفاضا كبيرا• ثم وقعت الشركة مع الحكومة اتفاقية تهدف الى رفع حدة الأزمة الاقتصـادية عن الفلاحين المهددين بانتزاع ملكيتهم كما تهـدف فى نفس الوقت الى تمكين الشركة من اعادة ممارسة نشاطها • وبمقتضى هذا الاتفاق تعهدت الشركة بأن تقوم باستغلال وزراعة جميع الأراضى التى تراها قابلة للاستغلال من بين الأراضى المنزوع ملكيتها ، على أن يعوض الملاك وذووهم وكذلك جميع المنتفعين السابقين من الأرصدة التى تضعها الحكومة تحت تصرف الشركة ، كما نص الاتفاق على أن تتحمل الحكومة خسائر الاستغلال أو اعادة البيع فى حين تتقاسم الشركة مع الحكومة الأرباح المحققة • وخلال أزمة الثلاثينيات تدخلت الشركة فى المزادات الجبرية (لبيع أراضى صغار المزارعين سدادا لديونهم المستحقة للبنوك الأجنبية) فاشترت هذه الأراضى لحساب مصلحة الأملاك الأميرية ثم سلمتها للحكومة فى عام ١٩٣٤ • وبهذا الاتفاق عاودت الشركة نشاطها فى ظروف أفضل ، كما حفظت للمصريين أملاكهم •

وبالاضافة لما سبق فقد كان للشركة خلال تاريخها الطـويل دور هـام فى اقراض المزارعين والملاك بضـمان عقاراتهم مما كان ييسر للمزارعين كثير من مشاكلهم التمويلية ••

وقد بدأت علاقة الشركة العقارية المصرية ببنك مصر فى شكل ادارة الشركة لأطيان البنك فى جميع مديريات القطر واستغلالها واصلاحها ، ثم قام بنك مصر بشراء أسهم رأس مال هذه الشركة حتى أصبح مالكا للنسبة الكبرى من رأس المال ، ثم عمل بنك مصر على تمصير هذه الشركة فحول قيمة أسهم رأس المال من ٤ جنيه استرلينى للسهم الى ٤ جنيهات مصرية .

وبعد التأمينات أدمجت الشركة فى المؤسسة المصرية العامة لاصلاح الأراضى وانحصر نشاطها فى اصلاح الأراضى فقط ، حيث تخلصت من ملكية جميع أراضيها .

تطور نشاط الشركة العقارية المصرية

السنوات	أراضى مملوكة الشركة بالفدان	أراضى تديرها للغير بالفدان	قروض بضمانات عقارية بالجنيه
١٩٣٩	١٣٤٠	٧٠٤٠	٨٤٦٢٥
١٩٤٢	٣٩٢٦	٥١٠٠	١٠٤٦٩
١٩٤٥	٢٣٧٧	٢٣٦٧	٧٣٩٦
١٩٤٨	٢٦٠٠	—	٦٠٤١
١٩٥١	١٢٢٢	—	٥٧٥٥
١٩٥٤	١١٧٨	—	٥٨٤٦
١٩٥٧	١٠٦٤	—	٥٤٥٦
١٩٦٠	٢٣٣	—	٤٩٩٩

(جنيه مصرى)

السنوات	رأس المال	الاحتياطيات والمخصصات	صافى الربح	مجموع الموارد الذاتية	قيمة الأراضى	مجموع الميزانية
١٩٣٩	١١٣١٠٠	٨٣٠٧٧	١٠٤١٦	٢٠٦٥٩٣	٩٠٩٩٣	٢٥٦٥٤٩
١٩٤٢	١١٣١٠٠	٩٦٨٠٧	٢٢٢٥١	٢٣٢١٥٨	٧١٥٩٩	٢٦٤٤٦٣
١٩٤٥	١١٣١٠٠	٩١٣٠٢	٢٣٢٤٤	٢٢٧٦٤٦	٤٦٦٤٣	٢٤٦٦٤٥
١٩٤٨	١١٦٠٠٠	٩٩١٨٦	١٤٢٦٢	٢٢٩٤٤٨	٢٣٣٢٧٥	٤٦٢١٥٨
١٩٥١	١١٦٠٠٠	١٢٥٧٧٧	٢٥٩٣٨	٢٦٧٧١٥	٩٦٦٨٦	٤٤٤٩٨٦
١٩٥٤	١١٦٠٠٠	١٣٦٨٢٣	٨١٣٢	٢٦٠٩٥٥	١٤٥٦٦٩٦	٣٨٤٦٨٤
١٩٥٧	١١٦٠٠٠	١٤٧٩٩٦	٤٦٣٣	٢٥٩٣٦٣	١٦٣٢٩٣	٣٥٦٩٨٣
١٩٥٩	١١٦٠٠٠	١٣٦٢٧٧	٦١٣٤	٢٥٨٤١١	٨٩٦٢٥	٣٤٠٠٧٥

التحليـــل المـــالى :

راس المـــال :

يعكس تطور رأس مال الشركة بجانب تطور نشاطها تاريخ هذه الشركة من حيث التبعية • فقد تأسست الشركة برأسمال قدره ٢٩٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى دفع نصفه أولا ثم سـدد ربعه فى عام ١٨٩٩ فوصـل رأس المال المدفوع الى ٢١٧٫٥٠٠ جنيه استرلينى بواقع ١٥ جنيه استرلينى عن كل سهم (قيمته الاسمية ٢٠ جنيه استرلينى) • وفى عام ١٩٠٩ خفض رأس المال الى ٥٨٠٠٠ جنيه استرلينى بتخفيض قيمة السهم الى أربعة جنيهات واعادة الباقى لحملة الأسهم • وقد جاء هذا الاجراء عقب صـفقة كبرى حققت للشركة أرباحا وفيرة • وفى عام ١٩١٢ ضوعف رأس المال باصدار ١٤٥٠٠ سهم جديد قيمة السهم ٤ جنيه فوصـل رأس المال الى ١١٦ ألف جنيه ممثلة فى ٢٩ ألف سهم ، ثم قام بنك مصر بتمصير رأس المال وتحويل قيمة السهم الى ٤ جنيهات مصرية . وقد ظل رأس المـال ثابتا حتى عام ١٩٦٠ •

مجموع الموارد الذاتية :

حققت الشركة فى بدء حياتها أرباحا وفيرة سـاعدت على استمرار تغـذية الاحتياطيات والمخصصـات التى وصلت فى عام ١٩٥١ الى ما يربو عن قيمـة رأس المال وقد ساعد ذلك على نمو اجمالى الموارد الذاتية للشركة ، التى وصلت فى عام ١٩٤٥ الى ٢٢٧٦٤٦ جنيه بما يعادل ٩٢٪ من مجموع الميزانية وقد استمر نمو مجموع الموارد الذاتية هذه حتى وصلت فى عام ١٩٥١ الى ٢٦٧٧١٥ جنيـه ثم أدى تناقص أرباح الشركة وتعرضها لبعض سنوات من الخسارة عن توقف مجموع الموارد الذاتية عن الارتفاع • وان كانت ظلت حتى عام ١٩٥٩ تمثـل ٢٫٤ مثل حجم رأس المال وأكثر من ٧٥٪ من مجموع الميزانية •

قيمة الاراضى :

ارتبط تطور حجم ميزانية الشركة بتطـور قيمـة الأراضى المملوكة لها ومما يجب الاشارة اليه أن تطور قيمـة هذه الأراضى وارتفاعها فى عديد من

السنوات كان يعكس ظروف الســوق وارتفاع أسعار الأراضى الزراعية لا تغير مساحة الأراضى المملوكة للشركة ، التى على العكس يتضح استمرار تناقصها من الجـــدول السابق •

ومن الجدول السابق كذلك يتضـــح أن مجموع الميزانية قد تضاعف بين عــام ١٩٤٥ وعام ١٩٤٨ فى نفس الوقت الذى زادت فيه قيمــة الأراضى من ١٤٧ ألف جنيه الى ٢٣٢ ألف فى حين لم تزد مســاحة الأراضى المملوكة للشركة بأكثر من ٣٠٠ فدان وذلك من ٢٣٧٧ فدان الى ٢٦٠٠ فدان •

شركات لم تستمر

بالاضافه الى مجموعات الشركات السابقة قام بنك مصر بتأسيس خمس شركات أخرى ضعفت فى مراحل مختلفة من تاريخ انشائها لأسباب وعوامل مختلفة، وهذه الشركات هى :

١ ــ الشركة المساهمة المصرية لصناعة الورق .

٢ ــ شركة مصر للكتان .

٣ ــ شركة مصر لمصايد الأسماك .

٤ ــ شركة مصر للدخان والسجاير .

٥ ــ شركة مصر للمناجم والمحاجر .

١ ـ الشركة المساهمة المصرية لصناعة الورق

قام بنك مصر فى أولى سنى نشاطه وبعد تأسيسه لشركة « مطبعة مصر » مباشرة بدراسة مشروع انشاء شركة للورق ، تقوم بتصنيع الورق من الخامات الموجودة بوفرة فى مصر وتعمل على تغذية مطبعة مصر باحتياجاتها من مختلف أنواع ورق الطباعة ، ووضع البنك مشروع تأسيس شركة مساهمة مصرية لصناعة الورق برأسمال أولى قدره ٣٠٠٠٠ جنيه بلغ نصيب البنك منها ١٢ ألف جنيه وصدر فى ٢٢ مارس ١٩٢٤ المرسوم الملكى بتأسيسها ثم قرر البنك فى ١٩٢٨ تأجيل انشاء مصنع الورق الى مرحلة أخرى بعد أن دلت الأبحاث المتعددة التى أجراها البنك على أن هذا المصنع يحتاج الى رأس مال كبير يصل الى ربع مليون جنيه ، وعندئذ رؤى أن ينصرف هذا الجهد المالى الى اتمام بقية الأعمال الصناعية التى بدأها البنك . وبذلك لم تقام الشركة أصلا وخفض رأس مالها الى ٢٠٠٠ جنيه عام ١٩٣٤ وصفيت نهائيا فيما بعد ذلك .

٢ ـ شركة مصر للكتان

أنشئت شركة مصر للكتان فى عام ١٩٢٧ . وقد قامت هذه الشركة لاستكمال حلقة هامة من صناعة الغزل فى مصر وهى انتاج ألياف الكتان . فكانت الشركة تقوم بتمطين نبات الكتان لاستخراج ألياف وخيوط الكتان ، وقد كانت الشركة تمتلك معاطن فى القيراطين (الجيزة) وفى كمشيش (المنوفية) بالقرب من المناطق الصالحة لزراعة الكتان . وقد وجهت الشركة عنايتها نحو زراعة الكتان لكى تضمن استقرار مستوى نشاطها فكانت تقوم بتوقيع عقود من المزارعين لزراعة مساحات كافية من الكتان على أن تتعهد هى بشراء المحصول كما كانت تمد المزارعين بالبذور والأسمدة . وقد زادت مساحة الأراضى التى تعاقدت الشركة على زراعتها من ٣ر٥ ألف فدان فى عام ١٩٣٧ الى ١٧ر٥ ألف فدان فى ١٩٤٢ كما ارتفع محصول قش الكتان خلال هذه الفترة من ١٠٨ ألف فدان الى ٦٦٠ ألف فدان . وقد أقامت الشركة لها مكتبا فى بلجيكا وتوكيلا فى أيرلندا لتسويق منتجاتها فى مناطق صناعة نسج الكتان .

وقد تأسست الشركة برأسمال قدره عشرة آلاف جنيه زيد فى عام ١٩٢٩ الى خمسة وأربعين ألفا ؛ وقد تعرضت الشركة فى أولى مراحل نشاطها لبعض خسائر ثم انتظم نشاطها ولكنها عادت فتعرضت للخسارة مرة أخرى مع نهاية الحرب العالمية الثانية حتى وضعت تحت التصفية فى ١٩٤٩ . وصفيت نهائيا فى ١٩٥٦/٥/٢٣ .

٣ ـ شركة مصر لمصايد الاسماك

تأسست فى عام ١٩٢٧ لاستغلال مصادر الثروة السمكية استغلالا عصريا منظما . وقد وجهت اهتمامها لاستغلال مصايد البحر الأحمر كنقطة بداية لنشاطها . وقد قامت الشركة بعملها على ثمان بواخر مجموع حمولتها ٢٤٨٠ طنا وسعة غرف تبريدها ١٣٢ طنا بخلاف سبع مراكب شراعية تدار بالغاز . كما جهزت الشركة سيارات لنقل الأسماك من السويس الى القاهرة . الا أن الشركة واجهت منافسة سعرية حادة من باقى صائدى الأسماك نتيجة لارتفاع تكاليف تشغيل أسطول الشركة بالمقارنة بوحدات الصيد الأخرى ، الحقيقة التى كان يستخدمها منافسى الشركة . مما ترتب عليه تحمل الشركة بخسائر كبيرة فوجهت الشركة جهودها لتخفيض التكاليف واستعانت بالخبراء الأجانب لاختيار أفضل طرق بالصيد وبدأت الشركة تحقق بعض الأرباح .

كما شمل نشاط الشركة صناعة الأزرار من الأصداف البحرية فكانت بذلك أول شركة مصرية لانتاج الزراير العادية والفاخرة وكانت تمتلك لهذا الغرض مصنعا للأزرار فى السويس جهزته بأحدث الآلات . ومع ظهور صناعة الأزرار من البلاستيك ومنافستها للأزرار من الصدف رأت الشركة اقامة مصنع فى الجيزة لانتاج الأزرار من البلاستيك الا أن هذا المصنع تعرض لمنافسة شديدة من المصانع القائمة ، كما تأثر بزيادة انتاج هذه الصناعة عن حاجة الاستهلاك . مما أدى الى تعرض الشركة لخسائر كبيرة ومتزايدة استمرت من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٢ ، وأدت فى النهاية الى توقف نشاط الشركة ، وصفيت نهائيا عام ١٩٦٢.

٤ ـ شركة مصر للدخان والسجاير

تأسست فى ١٩٣٧ برأسمال قدره أربعون ألف جنيه بهـــدف اقامة شركة مصريه تغطى احتياجات الاستهلاك المتزايد من السجاير . وقد أقامت مصنعها فى السيدة بالقاهرة حيث بدأ انتاجه فى مرس ١٩٣٩ . وكان هذا المصنع يقوم بتصنيع السجائر من أرقى أنواع الطبـــاق لتركى واليونانى والبلغارى . الا أن هذه الشركة تعرضت لمحاربة خفية ومنافسة غير شريفة من شركات السجائر القائمـــة مما أدى الى تصفية نشاط الشركة فى عام ١٩٤١ .

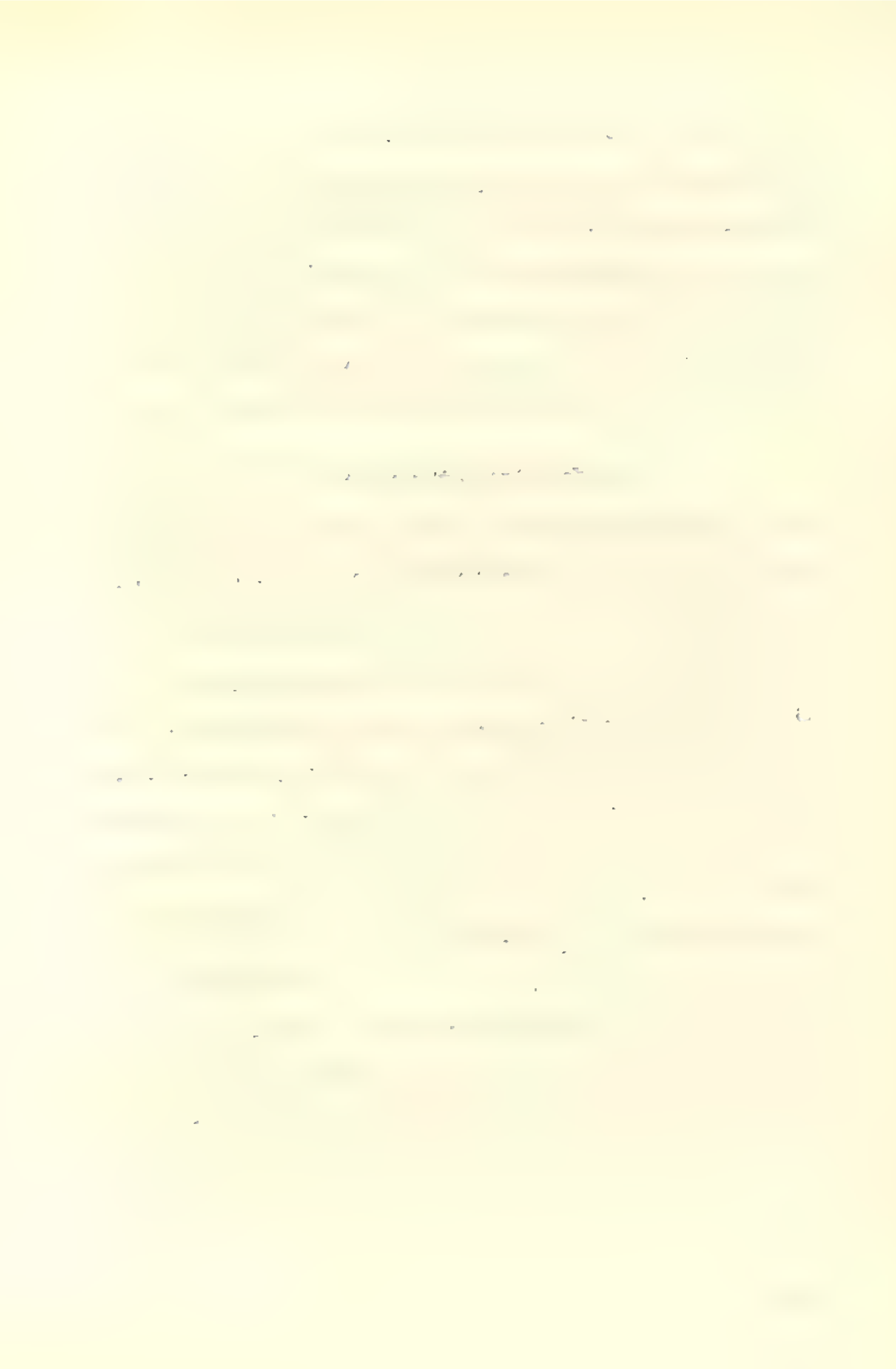
٥ ـ شركة مصر للمناجم والمحاجر

سجلت فى نوفمبر ١٩٣٨ برأسمال قدره عشرة آلاف جنيه لتقوم باستغلال الثروة المعدنية واستخراج الخامات الأولية والمعادن كما كانت تقوم بأعمال البحث والتنقيب فى باطن الأرض .

وقد غطت مناطق التنقيب التى عملت فيها الشركة جهات مختلفة من الوجه القبلى والصحراء الشرقية وشاطىء البحر الأحمر ، وقد بدأت الشركة نشاطها فى مناجم الجرانيت والرخام والالباستر ، ثم توسع نشاطها فشمل بجانب ذلك مناجم للكروم والبترول . كما اشتركت الشركة فى بعض أعمـــال المقاولات التى لها اتصال مباشر بتصنيع الحجر والجرانيت والرخام .

وخلال السنوات الأخيرة من نشـــاط الشركة قامت بما لديها من ماكينات ومعدات وما لها من خبرة برصف الطرق والشوارع كما قامت بانشـــاء كوبرى بنها من الخرسانة المسلحة .

تأسست الشركة برأسمال قدره ١٠٫٠٠٠ جنيـــه زيد فى عام ١٩٤١ الى ٤٠٫٠٠٠ جنيه ونظرا لضخامة مصاريف البحث والتنقيب فقد تعرضت الشركة للكثير من الخسائر خلال سنى نشاطها حتى أدمجت فى الشركة العـــامة للثروة المعدنية تحت اشراف المؤسسة الاقتصادية فى ١٩٥٧ .



فهـــــرس

الجزء الأول

صفحة

صفحة

الجزء الثانى

صفحة

تصـــويب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصـــواب
٦٥	الصورة	—	صالة المركز الرئيسي بالقاهرة (السقف)
٩٣	٥	عام ١٤٩٠	عام ١٩٤٠
٩٨	١٨	وبعد عام ١٩٥٢ كانت حكومة الثورة تدرك خطورة أي تغيير سريع	ولهذا فلم تكن البنوك خاضعة إلا للرقابة البسيطة المفروضة عليها بصفتها
٩٨	٢٢	خطوة	خطورة
١٠٣	٧	الخطر	الحظر
١١٠	٢٨	الروائد	الرواد
١٢٥	٤	الرسوم	المرسوم
١٧٦	١٣	٩٧٠٩٧	٧٩٧٠٩٧ (صافي الربح)
٢١٢	١٣	١٩٢٢	١٩٦٢
٢١٥	١٣	الشركة	الشركات
٢٥٣	٢٠	شركة	لشركة
٢٥٨	الجدول	بواخر	بنود
٢٧٠	١٢	الدولة	الدول
٢٧٨	٩	كشركة	بالشركة
٢٨٧	١٩	ج٠م٠م	ج٠ع٠م

اعــداد
الادارة العامة للتخطيط والبحوث والتدريب
ادارة البحوث الاقتصادية
ببنك مصر

رقم الايداع بدار الكتب ٧١/٥٠٠٩

الشركة المصرية للطباعة والنشر



الشركة المصرية للطباعة والنشر

